

في كتاب
صحيح البخاري نهاية أسطورة

تأليف

محمد بن أحمد رفيق

قدم له

الشيخ المحدث مصطفى رفعت نور الدين

رئيس تبناء هيئة العلماء والمحدثين بالعالم الإسلامي

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKi

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Etablie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الجهالات المسطورة

في كتاب

صحيح البخاري نهاية أسطورة

تأليف

محمد بن أحمد رفيق

قدّم له

الشيخ المحدّث مصطفى رفعت نور الدين

رئيس بناء هيئة العلماء والمحدثين بالعالم الإسلامي

دار الكتب العلمية
DKi
بيروت - لبنان

رفعه
أخوكم/أحمد أبوزيد
٢٩/رجب/١٤٤٠

الطبعة الأولى

2018 A.D - 1439 H.

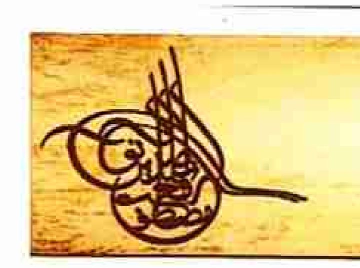




بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ الدكتور / مصطفى رفعت نور الدين المحلي

- رئيس هيئة بناء العلماء و المحدثين
- رئيس لجنة هيئة واضعي المناهج لجامعة حكيم الأمة
- رئيس أكاديمية مشكاة للدراسات الإسلامية سابقا
- الرئيس العام لجمعية بناء العلماء والمحدثين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والصلاة والسلام على من لانبي بعده ، وعلى آله وصحبه وجنده . وبعد

فهذا كتاب" الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخارى نهاية أسطورة". للأخ الفاضل الداعية الموفق الشيخ محمد بن أحمد رفيق المغربي . قد أطلعت على طرف منه فوجدته كتاباً نافعاً وماتعاً.ولذلك أدعو إخواني وطلابي في أنحاء المعمورة بالإستفادة منه والعون على نشرة بين أوساط طلبة العلم وعموم المسلمين.وذلك لما فيه من الرد شبهات المحدَثين نقلَةِ الشبهات القديمة،وإظهارها على أنها جديدة. وكما يقول علماء أهل السنة والجماعة:"ما نال أحد من البخاري إلا أزداد الناس له حباً"، نفع الله الشيخ محمد بما كتب،وجعل قلمك سيّالاً دوماً وأبداً للذب عن حياض السنة النبوية وفُرْسَانها .

" وكتبه

أبو حمزة مصطفى رفعت نور الدين المحلي

رئيس هيئة بناء العلماء والمحدثين

العالم الإسلامي



المكتب الرئيسي / جمهورية مصر العربيه - محافظة الغربيه - المحلة الكبرى - المشية الجديدة شارع ١٠ منزل رقم ٢٨

http://sh-MostafaRafet.com
info@sh-MostafaRafet.com
MMostafa.Rafet@Skype.com
Facebook.com/MMostafaRafet

٠٠٢ ٠١١١٠٦٧٣٩٩٩
٠٠٢ ٠١١٤٥٧٩٣٥٣١
٠٠٢ ٠٤٠٢٤٣١٧٥٥

مقدمة الشيخ المحدث مصطفى نور الدين رفعت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وجنده. وبعد:

فهذا كتاب "الجهالات المسطورة في صحيح البخاري كتاب أسطورة".

للأخ الفاضل الداعية الموفق الشيخ محمد بن أحمد رفيق المغربي.

قد اطلعت على طرف منه فوجدته كتاباً نافعاً وماتعاً.

ولذلك أدعو إخواني وطلابي في أنحاء المعمورة بالاستفادة منه والعون على نشره بين أوساط طلبة العلم وعموم المسلمين وذلك لما فيه من الرد على شبهات المحدثين [illegible] الشبهات القديمة وإظهارها على أنها جديدة وكما [illegible] أهل السنة والجماعة ما نال أحد من البخاري [illegible] الناس له حباً، نفع الله الشيخ محمد بما كتب [illegible] دوماً وأبداً للذب عن حياض السنة [illegible] ومنابعها

وكتبه

أبو حمزة مصطفى رفعت نور الدين المحلي

رئيس هيئة بناء العلماء والمحدثين بالعالم الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي به أستعينُ وعليه أتّكِل، لا مُضلّ لمن هدى ولا هادي لمن يُضِل، حَفِظ لنا الكتابَ والحكمةَ بالسند المتصِل، يرويهما عدلٌ ضابطٌ عن مثله، معتمَد في ضبطه ونقله، من غيرِ علّة ولا اضطراب، ولا شذوذ ولا ارتياب.

أحمده - سبحانه - حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، على ما فتح ويسّر، وهدى وقدّر، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، حفظ دينَه في صدور من يشاء من عباده، فبلّغوه غضًّا طريًّا في أوانه، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم، خاتمُ رُسلِه وأنبيائه، القائلُ: «خلّفتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسُنّتي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[1].

أما بعد: فإن أحسن الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وإنما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين.

---

(1) سنن الدارقطني (5/ 440)، مسند البزار (15/ 385)، الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي (1/ 510)، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين (ص: 152)، شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص: 41)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (1/ 89)، السنن الكبرى للبيهقي (10/ 195)، جامع بيان العلم وفضله (2/ 1161)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/ 566)، المستدرك على الصحيحين للحاكم (1/ 172).

هذا، وقد ظهر كتاب في شهر أكتوبر سنة 2017، بعنوان: «صحيح البخاري نهاية أسطورة» لصاحبه: رشيد أيلال. يقول عنه - بكل ثقة وعزة نفس!-: «**يستحيل ونحن في عصر التكنولوجيا أن يتقبل العقل خرافات صحيح البخاري،..**»[1]!

فلما ذاع في المغرب الخبر، طار به الإعلام كل مَطير، فتلقاه المغاربة بمختلف الآراء: فمنهم من لا يعرف من هو البخاري، ولا صحيحه، حتى فاجأهم الإعلام، والجرائد، وقناة «فرانس 24» بما يقوله «رشيد أيلال»، فأخذوا يتساءلون ويناقشون الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي على «الفيسبوك». وأغلب هؤلاء من العوام الذين لا علم لهم بحقيقة الأمر، وأن وراء الأكَمة ما وراءها!

ومنهم طائفة - وهي الأغلب - لم تكترث لا بصحيح البخاري، ولا بمؤلّفه، إذ شغلهم الشاغل: متابعة كرة القدم هنا وهناك، والمسلسلات والأفلام، والسهرات الفنية، والطرب والغناء، مما هو شغل الرعاع والغوغاء! وأحسنُهم حالا ذاك الذي شَغله همّ طلب الرزق والمعاش، أو الدراسة وطلب العلم.

ومنهم من قابَلَتْهُم الصحافةُ لتعرف آراءهم وتقييمهم للكتاب والكاتب، مثل **الدكتور أحمد الريسوني** - حفظه الله - فكان جوابه: «أولا: صحيح البخاري - كما هو معروف - ليس معصوما مِن كل ما فيه. المعصومُ بكل حرف فيه، هو القرآن الكريم. والعلماء راجعوا صحيح البخاري ومحّصوه، وهذا لا يضعفه، بل هو شرف له، مئات وآلاف من العلماء والعباقرة والأذكياء المتخصصين، ومن الحفاظ، يمحصون صحيح البخاري حديثا حديثا، وراويا راويا، وكلمة كلمة، وقد حكموا على ما فيه من بعض الأحاديث الضعيفة، ولكن أدّوا شهادتهم إجمالية بعلم .. بعلمٍ لا هوادة فيه.....**صحيح البخاري متوّج بشهادة آلاف العلماء على صحته وقوته ومتانة منهجه، ولكن مما يعطي لهذه الشهادة مصداقية أكثر، أنهم ضعّفوا وانتقدوا وواخذوا صحيح البخاري في أحاديث معدودة، فإذنْ: صحيح البخاري ليس في**

---

(1) قال هذا الكلام في تصريح لـ: LE360 يوم 2017/10/20. وأما في كتابه فقد وصف صحيحَ البخاري بأبشع الصفات - كما سترى -.

حاجة إلى أن يأتي متطفل، أو مبتدئ، أو متدرّب في القول والكلام، أن يقول فيه ما قال: «**نهاية...**». **سنرى من سينتهي؟ سيبقى البخاري، وينتهي صاحب النهاية**»[1].

وأما الدكتور مصطفى بن حمزة - حفظه الله - فإنه قال عن صاحب الكتاب: «**جاهل، ولم يشمّ رائحة العلم**»، وقال أيضا: «**ليس من السهولة تسفيه أسطورة البخاري.. لأنك بكل بساطة لا تعرف ما كَتب البخاري، ولا الطريقة التي تمّ فيها نقل كلامه، الذي وثقه أشخاص عاشوا معه، وحضروا لقاءاته**». وقال عن هؤلاء الذين يشككون في الصحيح الجامع: «**هؤلاء الذين يريدون إسقاطه، هم الساقطون بجهلهم**».

ثم وجه - حفظه الله - نداء للعلماء المغاربة ببذل مجهوداتهم من أجل التعريف بالبخاري، وصحيحه. بل وَوَعَد بجائزة مالية قدرها مائة ألف درهم، لمن يكتب بحثا مميزا يعرّف بصحيح البخاري وعناية المغاربة به[2].

وأما الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي ففصّل الرد على صاحب الكتاب عبر تسجيل فيديو، انتشر على موقع اليوتيوب، فيه: 23: 45 دقيقة. واختصر مجمل القول في كون أصل ما اعتمد عليه «رشيد أيلال» في كتابه، هو: **أبو رية المصري، والمدرسة الاستشراقية**. كما وأشار إلى **أن الأجهزة التي تحارب الإسلام تتمثل في ثلاثة أجهزة: الجهاز الاستشراقي، والجهاز التبشيري، والجهاز العسكري**.

وقرأت لأحدهم على صفحته يُدعى **الدكتور محمد بوالروايح**، قال إن: «رشيد أيلال» **نهاية أكذوبة تسويق الضلال**».

وقال أيضا: «**وقد ظهرت في زماننا: «جماعة الرشديين» همها التشكيك في التراث الإسلامي تحت ذريعة التنقيب التاريخي و التمحيص العلمي**».

---

(1) Chouf TV

(2) الكلمة ألقاها الدكتور مصطفى بنحمزة بمركز الدراسات والبحوث الإسلامية بوجدة. شهر أكتوبر من سنة 2017.

ورأيت مقطعا لخطبة جمعة للدكتور«**رشيد نافع**»: كانت طريقة ردّه على من يطعن في صحيح البخاري طريقةً مرتجلة دون المستوى! مما لو سمعها صاحب الكتاب لما زادته إلا عنادا[1].

وهناك أستاذ باحث اسمه **إدريس الكنبري** اتهم «رشيد أيلال» بالسرقة. وذلك في مقال له على «الشبكة العنكبوتية»[2].

وهناك ردّ علمي من طالب فلسطيني اسمه: **يوسف سمرين** في كتاب بعنوان: «**بيع الوهم ... تهافت طرح رشيد أيلال عن صحيح البخاري**». في قرابة ستين صفحة. صدر بتاريخ: 2017/11/5. وقد فضح فيه جهالات وسرقات رشيد أيلال بكل دقة وأمانة.

ولما كثرت هذه الآراء والأقوال، استخرت الله العليَّ المتعال، مرة تلو مرة ليرتاح البال، بعدما قرأت الكتاب قراءة دقيقة، من أوله إلى آخره، ووقفت فيها على شبهاته، ومنبع جهالاته، ومصادر قناعاته، فتبيّن لي أن الكاتبَ مقلّدٌ أعمى، ووَصْف جهلِه بالجهل المركَّب أحرى. ومن ثَمّ رددتُ على أغلب شُبهه وجهالاته بالدليل المعقول، والصحيح المنقول، تارة أُسهب في الجواب إسهابا، وأطنب في كشف الشبهة إطنابا، وتارة أشير إشارة لطيفة، لكون الشبهة خفيفة، لا يحتاج معها اللبيب إلى تطويلٍ مُمِلّ، ولا إلى اختصار مُخلّ.

وقد سميت كتابي: «**الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخاري نهاية أسطورة**».

ولم يكن اختيار هذا العنوان، عن هوى أو شنئان، بل كل من قرأ وتصفّح كتاب «رشيد أيلال» سيتضح له ذلك من أول الكتاب إلى آخره، شرْطَ أن يكون منصفا فطنا، مدققا في الأدلة ومتقنا، محكّما عقله المسلم - لا عقل غيره - وأن لا يكون ممن يحاكم صحيح البخاري بما يراه من تأخر الأمة الإسلامية في ميادين الحضارة

(1) https://www.youtube.com/watch?v=xIm44RB8X2c

(2) http://www.akhbarona.com/culture/225044.html

والرّقي، وما هي عليه من حروب وفتن وتَقهقُر - كما فعل رشيد أيلال في كتابه حيث ربط بين صحيح البخاري والتطرف - في غير ما موضع!

وسيلاحظ القارئ لكتابي أني وصفت صاحب الكتاب بأوصاف - قد يحسبها هو أو البعض - مسبةً أو شتما، وهي ليست كذلك، بل هي مطابقة لما هو عليه، مثل: وصفي له بـ: «جاهل، كذّاب، مُدلّس، مُفترٍ، ضال، وقِح، قليل الأدب، خائن للأمانة العلمية، مقلد أعمى». فكل وصفٍ وصفته به، سيجد القارئ الدليلَ عليه. أما سَّبّه أو شتمه[1]، أو تكفيره أو تفسيقه، فمعاذ الله أن يكون ذلك من خُلقي، وأنا أحفظ قوله صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر». متفق عليه. وقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر، فقد باء به أحدهما». متفق عليه، واللفظ للبخاري.

وأسأل الله تعالى لي وله التوفيق والهداية، والنَّأْيَ عن كل ضلالة وغواية، وأن يفتح بصره وبصيرته ليذعن إلى الحق الأبلج، ويدعَ عنه الباطل اللجلج.

ومَن تيسّر له قراءة كتاب«**صحيح البخاري نهاية أسطورة**» فسيرى كثرة الشُّبُهات مع تكرارها، وتعقيد الواضحات مع اشتهارها، حيث استقى المؤلف جُلّ - وإن شئت فقل كُلَّ - معلوماته ومنقولاته من مدرسة العقلانيين، والقرآنيين والمستشرقين، ثم نثرها في كتابه شذر مذر! مما يشبه ما يُحكى أن بعض العرب: أرسل صائدا له على صيد. فخرج الصيد عليه من أمامه وخلفه، وعن يمينه وعن شماله، فوقف باهتا ينظر يمينا وشمالا. ولم يصطد شيئا. فقال:

تكاثرتِ الظِّباءُ على خِراش ... فما يدري خِراش ما يصيد

لذا رأيت - من باب الإفادة - أن أقسم الكتاب إلى:

أسباب تأليف الرد على كتاب: «صحيح البخاري نهاية أسطورة».

---

(1) قال الإمام النووي رحمه الله: "السَّبُّ فِي اللُّغَةِ الشَّتْمُ وَالتَّكَلُّمُ فِي عِرْضِ الْإِنْسَانِ بِمَا يَعِيبُهُ". شرح النووي (2/ 53).

ثم خاتمة

فيا أيها القارئ له، لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه، لك ثمرته وعليه تبعته، فما وجدتَ فيه من فائدة أو كشفٍ لشبهة أو حقّ، فاحفظه وعَضَّ عليه بالنواجذ، وما وجدتَ فيه من خطإ أو زلل، فإنّ قائله لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرد كتابه بالعصمة والكمال.

هذا، ولا أنسى أن أشيد بالجهد الخيري الذي قامت به دار الكتب العلمية، حيث لم تتردد في طبع هذا الكتاب ونشره، ليعم النفع وتحصل الفائدة، فالشكر الجزيل المتواصل للأستاذ المدير العام الحاج محمد علي بيضون - بيّض الله وجهه - وللأساتذة الأفاضل والطاقم الذي يسهر على إخراج الكتاب في أحسن حلة.

واللهَ أسألُ أن يجعله لوجهه خالصا، وللشبهات ممحّصا، وأن ينفع به من قرأه، فيزيل عنه ما عليه اشتبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هو حسبي وعليه اتكالي. فلا علم لي إلا ماعلمني، ولا فهم لي إلا ما فهمني، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه: الفقير إلى ربه

محمد بن أحمد رفيق

سبب تأليف الرد على كتاب: «صحيح البخاري نهاية أسطورة»

كان من أسباب تأليف الرد على كتاب: «**صحيح البخاري نهاية أسطورة**» أن أصحاب التواصل الاجتماعي تناقلوا خبرَ بثٍّ مباشِرٍ لمناظرة بين الشيخ «**أحمد القباج**»، و**محمد بن الأزرق الأنجري** «باحث في علوم الشريعة»، ومعه «المفكر» **سعيد ناشيد**. فشاهدتها وتابعتها بكل دقة. فكانت الصدمة المرة، حيث أظهرتْ هذه المناظرة ضُعف مستوى «أحمد القباج» إذ بَدا قزما أمام المناظرَين، بل وأمام مقدمة البرنامج كذلك. حيث أحرجه مناظراه بأحاديث لم يجد لها مخرجا إلا - تارة - بالتضعيف، وتارة بالتحريف. في حين أنها كانت أحاديث صحيحة لا غبار عليها.

فمِن ذلك مثلا: قوله صلى الله عليه وسلم: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك».

فهذا الحديث من رواية أبي هريرة، وتتمته انتهت إلى: «أجران». ثم قال أبو هريرة: «والذي نفس أبي هريرة بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبرّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»، قال: وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمّه لصحبتها». هكذا رواه مسلم في صحيحه بيّنا ظاهرا[1].

لكن الشيخ القباج قال معنى: «وبرّ أمي». **حيث جعل البرور هنا، بمعنى: ما يكون بعد وفاة الأب والأم**». (انتهى بلفظه)

فلم يدر أنه مُدرج من كلام أبي هريرة كما في صحيح مسلم. ولذا لما سألتْه مقدمة البرنامج: «**وهل يمكن للنبي أن يتمنى أن يكون عبدا مملوكا؟**».

---

(1) صحيح مسلم (3/ 1284).

أجابها «القباج» - بكل ثقة -: «**النبي صلى الله عليه وسلم كان معروفا بتواضعه ورحمته بسائر الطبقات..**»!! (انتهى بلفظه).

وبالمناسبة - فالحق أحق أن يقال -: قد كان الأستاذ ابن الأزرق مطّلعا وعالما بكون الجملة الأخيرة مدرجة. فلما بيّنها للشيخ القباج! لم يزد أن أخذ يردد - على استحياء -: «صحيح...صحيح». متغافلا ما تفوّه به من قبل!

وكذلك لما سألتْه مقدمة البرنامج: عن حديث جماع النبي لعشر نسوة؟؟ أنكر القباج وجوده في البخاري!. وهنا - مرة أخرى - كان الأستاذ ابن الأزرق أعلم منه وأضبط، أما «الشيخ القباج» فقد استدل بحديث آخر ليشرح به حديث أنس، ويفرّ من الإشكال الذي طرحوه عليه. والحديث الذي استدل به، عن عائشة، فيه: «قلّ يوم إلا زارنا»[1].

وهذه المناظرة من أفسد المناظرات التي رأيتها، وكان من الواجب على من يعرف «الشيخ القباج» أن ينصحه بالبعد عن المناظرة، لأنه ليس من أهل الاختصاص.

وقد كان يكفي - لدحض ونسف هذه الشبهات والجهالات - رجلٌ واحد، وهو الشيخ المحقق، والعلامة المدقق، محمد بن الأمين بوخبزة. لكنه ربما كِبرُ سِنّه لا يسمح له بذلك، أو لم يكترث بالكاتب وكتابه! كما هو حال معظم المشايخ، أهل الاختصاص بالمغرب - أمثال الشيخ القاضي برهون، والشيخ مصطفى البحياوي، والشيخ زين العابدين بلافريج، والشيخ محمد السرار، وغيرهم.

وقد يكون لهؤلاء الفضلاء الأجلاء موقف من المناظرة، أو لم يهتموا بذلك، لعلمهم أن كل من يطعن في السنة لم يأت بجديد - وهو كذلك - ولكن للضرورة أحكام، فإن كثيرا من شبابنا - اليوم منبهرون بمن يشكّك في صحيح البخاري بدعوى العلم والعقل والمنطق.. فمن يَكشف لهؤلاء الشباب - وغيرهم - شبهات أهل الأهواء، وقد تيسّرت طرق نشرها في عصرنا عبر الشبكة العنكبوتية، ومواقع

(1) سنرى الرد على هذه الشبهة في الكتاب بتفصيل.

التواصل، والهواتف الذكية ... فإن لم يتصد لها أمثال هؤلاء الأفاضل - أهل الاختصاص - فمن؟!

ثم ازداد أمر التشكيك في صحيح البخاري، والجرأة على النيل منه وازدرائه، لما بثّت قناة «فرانس 24» حوارا مع«المؤلف» عن كتابه، فانتشر الخبر على مواقع التواصل «الفيسبوك». فكنتُ بين الفينة والأخرى أبيّن خطأ من يشكك في أحاديث صحيح البخاري، فقال لي بعض من استشكل عليه الأمر: «**هلاّ أوضحت لنا المسائل التي أخطأ فيها «رشيد أيلال» وذلك في كتاب مستقل تجمع فيه كل الشُّبُهات**».

فقلت لهم: «إن الأمة الإسلامية - اليوم - تشكو الهموم والويلات، وهذه الأقصى تئنّ من ألم الجراحات، وأهلها يبكون ويولولون، ويناشدون ويتضرّعون. فدعونا من الدفاع عن صحيح البخاري، فإنه - ولله الحمد - أشهر من أن يُخفى إلا على من يماري، وهو أشهر من الفرس الأبلق، والقمر إذا اتسق».

ثم لما ردّ بعض الأفاضل من الشيوخ على الكتاب وصاحبه عبر «اليوتيوب»، كان هناك مِن منكري السنة، يقولون وينادون: «**من كان له ردّ على«رشيد أيلال» فليكتب كتابا يردّ فيه، ولا يكتفي بالسب والشتم على «اليوتيوب» في درس، أو محاضرة، أو لقاء صحفي**».

فقلت: صدقوا، هذا من الإنصاف، وسأشتري الكتاب وأقرأه قراءة متأنية، لكني لم أجده عندنا بالدار البيضاء، ومما زادني الحث على شرائه، أن اثنين من الباعة لما سألتهما عن الكتاب، قال لي أحدهما - عن صاحب الكتاب: «ذاك زنديق، لا نبيع كتابه»!

وأما الثاني فقال: «ما شأنك بهذا الكتاب، إنما صاحبه رويبضة»!

فقلت لهما: «على رِسلكما، وهل قرأتما كتابه، فإن الحكم على الشيء فرع عن تصوره؟».

فكان جوابهما: «لا نقرأ لمثل هؤلاء»!!!

ولم أجد الكتاب إلا بمدينة الرباط، أُهديَ لي يوم الاثنين: 2017/12/11، فعكفت على قراءته، ليلا ونهارا، قاعدا ومضطجعا. وسجلت أرقام الصفحات المهمة من الكتاب، لدراسة الشبه والجهالات، فختمته ليلة الخميس 2017/12/13

ولما كانت آراء بعض العلماء، والرأي العام، على هذا الشكل من الانقسام، رأيت من الضروري أن يكون الرد على كتاب: «**صحيح البخاري نهاية أسطورة**»، بكتاب في حجمه أو يزيد، حتى إذا تمكّن من قراءته من تيسّر له، حَكم بنفسه: أيّ الدليلين أعقل وأسلَم، وأصوب وأحكَم: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾[1] [الأنفال: 42]. فنحن أمة الدليل والبرهان، لا أمة التقليد والهذيان.

وكما قال العلامة بكر عبد الله أبو زيد رحمه الله: «**فحقيق أن يكون أهل الإسلام لهذا التراث، كالجسد الواحد، إذا نيل من كتاب واحد، هرعوا لِكفّ العدوان، وصدّ المعتدين**»[2].

فهذا ما حملني على تأليف هذا الكتاب، ردًّا على ما جاء في كتاب: «صحيح البخاري نهاية أسطورة» مِن شُبه وجَهل، وخلْط وخطَل[3]. نصرةً للدين، ودرءاً لفتنة عوامّ المسلمين، سائلا ربِّيَ الغفور، أن يكون خالصا لوجهه الكريم، لا يشوبه رياء ولا سُمعة ولا غرور، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

---

(1) هكذا هي رواية حفص وقنبل وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (حيَّ). والباقون: (حَيِيَ). وعليه فالاستدلال بالآيات سيكون على قراءة حفص عن عاصم في كل الكتاب.

(2) الرقابة على التراث - ضمن المجموعة العلمية - للعلامة بكر عبد الله أبي زيد / (صفحة: 279)

(3) الخَطَل: الْكَلَامُ الْفَاسِدُ الْكَثِيرُ الْمُضْطَرِبُ. (لسان العرب (11/ 209).

تمهيد

الحمد لله أحمده، وأستعينه وأستغفره، وأشهد أنه الله لا إله إلا هو، حفظ كتابه بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩ ﴾ [الحجر: 9]، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، زكّى الله منطقه فقال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم: 3، 4]، وبلّغ الرسالة، وبيّن للناس ما نُزّل إليهم من ربهم، مفصِّلا ما أجمِل، ومبيّنا ما أُبهِم، ومخصصا ما عُمّم، فاللهم صلّ عليه وعلى آله وسلّم، أما بعد:

فما من مسلم إلا ويعلم - بداهة - أن شعائر وشرائع الدين الإسلامي، مرجعها: كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم المتمثلة في أقواله، وأفعاله، وإقراره. ولم يخالف في ذلك إلا أهل الأهواء والزيغان، حُدثاء الأسنان، المنتسبون إلى الإسلام بالاسم، يرفعون - باليد اليمنى - شعار التمسك بالقرآن، ويهدمون - باليد اليسرى - أحكام الدين! فمن سمع دعواهم صدّقهم، ومن علم حقيقتهم عرف مَكرهم. يصدُق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم:« **دعاة إلى أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**». قال حذيفة: «**قلت: يا رسول الله، صفهم لنا؟ فقال:** «**هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**». الحديث[1].

وهؤلاء أقسام وأنواع، فمنهم الحاقد المحارب لدين الله تعالى عمدا وبغضا، فهؤلاء لا تخلو الأرض منهم، ولا طمع في هدايتهم. إذ من سنة الله تعالى أن يتصدى مجرمون لدين الإسلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ۝٣١﴾ [الفرقان: 31].

ومنهم المغرَّر بهم، المقلدون التقليد الأعمى، المنبهرون بثقافة الغرب، فهؤلاء إن بحثوا بحق، وكانوا صادقين جادّين، رجع - مُعظمهم - عن غيّه، وتاب إلى رُشدِه.

---

(1) متفق عليه.

وأما إن تمادوا في العناد والتقليد الأعمى والمكابرة، فأمرهم إلى الله تعالى. **ولا أرى «رشيد أيلال» إلا من هذه الفئة الثانية المقلدة المنبهرة، والتي سرعان ما يعود أصحابها إلى رشدهم، ويستيقظوا من غفلتهم - خاصة - وقد بلَغنا أنه من عائلة محافظة، وله أخ يحفظ القرآن اسمه "خالد" - فأسأل الله تعالى أن يردّه إلى رُشده.**

وعليه، فمسألة التشكيك في مصادر كتب السنة، ودعوى التمسك بظاهر القرآن، دعوى قديمة، والردود والمناظرات في ذلك - أيضا - قديمة وحديثة. فلم يأت «رشيد أيلال» بجديد، بقدر ما جاء بإحياء هذه الشبهة، وأخرجها من عالم مواقع التواصل الاجتماعي، وموقع «جوجل»، إلى عالم الكتاب، والصحافة، والمقهى، وقناة «فرانس 24»!

وحسبُك أن في سنة 1362هـ، ادّعى بعض المشايخ - أثناء شرحهم لأحاديث في الصحيحين بين يدي السلطان محمد الخامس رحمه الله - أن فيها أحاديث موضوعة وباطلة، وأن المبتدعة والزنادقة نسبوها إلى البخاري ومسلم! فتصدّى لهم علماء أجلاء، ومحدثون فقهاء، وعلى رأسهم العلامة الفقيه المحدث محمد بن الحسن الحجّوي رحمه الله، حيث ردّ عليهم ردًّا علميا في ورقات، جاء فيها: «**فليس لنا أن نسكتَ حين نسمع في مجلس مولانا - أيده الله - أن الحديث في صحيحي البخاري ومسلم، يقال فيه مكذوب، وأن الملاحدةَ وضعوه، وأهلَ الأهواء والبدع وضعوه، ويقول هذا جهرا مشافها به أمير المؤمنين، ويُكذّب ويطعن في رجال الصحيح، وعموم الأمة تستسقي بهم الغمام، فهذان حديثان طعن فيهما هذه السنة**»[1].

وقال أيضا: «**فيا أهل العلم الصحيح، هذا ما حملني على كَتْبِ هذه الأوراق، والله يعلم أن ليس القصد منه إلا سدّ هذه الذريعة على المسلمين، فإنها تثير فتنة على الأمة في دينها، وتُضعف كفّتها في مِلّتها - ولا حول ولا قوة إلا بالله**»[2].

(1) الدفاع عن الصحيحين: 122 والمراد بالحديثين: حديث السحر والسم الذين ابتلي بهما النبي صلى الله عليه وسلم.
(2) المصدر نفسه: 129.

وكذلك العلامة القاضي الفقيه المحدث محمد بن أحمد العلوي رحمه الله في كتاب له بعنوان: «**توضيح طرق الرشاد، لسحم مادة الإلحاد، في حديث صكِّ الرسول المكلَّم موسى عليه السلام للمَلَكِ المُكرَّم الموكّل بقبض أرواح العباد**».

وأما الحديث عن مكانة السنة النبوية عند المسلمين، فقد أُلِّفَتْ فيها كتب، ورسائل، ومجلدات، وأُلْقِيَتْ فيها محاضرات وندوات. وحَقّق فيها أهل الحديث، وعلماء الأصول والتفسير والفقه، حتى صارت من المسلَّمات عند أهل العلم، وطلبته.

يقول الأستاذ أنور الجندي رحمه الله - في المؤتمر العالمي الثالث للسيرة النبوية المنعقد سنة 1981م - 1401هـ تحت عنوان: **السنة في مواجهة شبهات الاستشراق** -: «ولقد تعددتْ جوانب الشُّبُهات المثارة حول الشريعة وحول سيرة الرسول، وحول القرآن، وقد تولى علماء كثيرون دحضَ هذه الشُّبُهات وكشف زيفها، ثم جاءت في السنوات الأخيرة[1] تلك الدعاوى الزائفة التي تحاول أَنْ تقول: «**إنّ القرآن وحده يكفي**».

وقد دأب قوم في السنوات الأخيرة إلى توجيه الاتهامات إلى مصادر السُّنّة ورجالها. وقد كَتب هذه الأشياء مستشرقون لهم ولاء ديني معارض ومخالف للإسلام وللمسلمين، وقد اعتمدوا في ذلك على خيوط جمعوها من فكر المعتزلة، وغُلاة الشيعة، وحكايات الأدب التي كان مؤلفوها موضع الشُّبهة في أمرهم وتخريجهم للحقائق، وكانت أبرز مقالاَتِهِم هي الاعتماد على كتب النوادر، والمحاضرات، والحكايات التي لم تؤلف لتأريخ الرجال، ولم تُصَنَّفْ للتحقيق العلمي، والتي جمعت من المجالس وكانت مادة للتفكه والتسلية. وهذه لا يمكن أَنْ تُؤْخَذَ منها الأدلة والشواهد..

ولقد كانت ظاهرة تسجيل أحاديث القُصَّاصِ ونوادر المجالس من السموم الناقعات التي أفسدت العلم الصحيح، واعتمد عليها أهل الباطل، حتى قال ابن

---

(1) يعني أواخر السبعينيات، لأن المؤتمر عقد سنة 1981.

الجوزي: «**ما أمات العلم إلا القصاص**»[1]. وللسيوطي كتابه «**تحذير الخواص من أكاذيب القُصاص**»، وقد أورد فيه فصلاً: «**في إنكار العلماء قديما على القُصاص ما رووه من أباطيل**».

وحين نُراجع تلك الشُّبُهات المثارة حول السُّنّة فيما أورده **محمود أبو رية**، أو حول الشريعة الإسلامية فيما أورده **علي عبد الرازق**، نجد - واضحًا - أَنَّ النصوص كلها المعتمد عليها مستمدة من كتب الروايات، ونوادر المجالس، لا من كتب السُّنّة أو الفقه، وذلك هو المنهج العلمي الذي قدمه المستشرقون وأتباعهم لتزييف المفاهيم الأساسية والأصيلة بالاعتماد على كتب «**ألف ليلة وليلة**» و«**الأغاني**» وغيرها من كتب الشُّعُوبِيّينَ واعتبارها مراجع لِمُضاهاة العلم الصحيح، وإثارة الشُّبُهات في وجه الحقائق العلمية الأصلية.

ونحن نجد أَنَّ كل الذين حملوا لواء الشُّبُهات حول السُّنّة النبوية، قد اعتمدوا على مصدر أساس هو: كتاب **جولد تسيهر** «**العقيدة والشريعة**» الذي ترجم وطبع بتوجيه الدكتور طه حسين إبان إشرافه على «**دار الكاتب المصري**» اليهودية، وقد نقل أحمد أمين كثيرًا من الشُّبُهات عن الحديث النبوي في كتابيه «فجر الإسلام» و«ضُحَاهُ» كما نقل عنه الدكتور علي حسن عبد القادر في كتابه «نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي».

وقد رَدَّدَتْ هذه الشُّبُهاتِ كُتُبٌ عِدَّةٌ: منها **جورجي زيدان** في كتابه:«تاريخ التمدن الإسلامي»، **وإبراهيم اليازجي** في كتابه «حضارة الإسلام في السلام». وفي كتاب «تاريخ العرب المطول» لـ: **فليب حِتِّي، وإدوارد جرجس، وجبرائيل جبور**، وَرَدَّدَ هذه الأفكار: كُتَّاب«دائرة المعارف الإسلامية»، **وكارل بروكلمان** في كتابه «تاريخ الشعوب الإسلامية». ومؤلف كتاب: «السيادة العربية». **فان فلوتن**، و«**كريمر**» في كتابه: «الحضارة الإسلامية».. (انتهى بتصرف)[2].

---

(1) قلت: قد كان سبب هلاك بني إسرائيل اعتمادهم على القصص، كما قال صلى الله عليه وسلم قال: «إن بني إسرائيل لما هلكوا قصوا». المعجم الكبير للطبراني (4/ 80).

(2) السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق - أنور الجندي (ص: 9 - 11).

وسأنقل هنا بعض ما قيل في السنة وعلم الحديث باختصار، لننتقل إلى مدخل كتابنا.

قال «الشافعي»: وما سَنَّ رسول الله فيما ليس لله فيه حكمٌ، فبِحُكْم الله سَنَّهُ. وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ٥٣﴾ [الشورى: 52، 53]. وقد سنَّ رسولُ الله مع كتاب الله، وسنَّ فيما ليس فيه بعَيْنه نصُّ كتاب. وكل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العَنُود عن اتباعها معصيتَه التي لم يعذر بها خَلْقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مَخْرجاً، لما وصفت... وسُنَنُ رسول الله مع كتاب الله وجهان:

أَحَدُهما: نص كتاب، فَاتَّبَعَه رسول الله كما أنزل الله، والآخر: جملة، بَيَّنَ رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرَضَها عامًّا أو خاصًّا، وكيف أراد أن يأتي به العباد، وكلاهما اتبع فيه كتابَ الله»[1].

وقال القاضي أبو الفضل عياض رحمه الله - باب في وجوب طلب علم الحديث والسنن وإتقان ذلك وضبطه وحفظه ووعيه -: «لا خفاء على ذي عقل سليم، ودين مستقيم، بوجوب ذلك والحض عليه، لأن أصل الشريعة التي تعبَّدنا بها، إنما هي متلقاة من جهة نبينا صلوات الله عليه وسلامه، إما فيما بلغه من كلام ربه - وهو القرآن - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي تكفّل الله بحفظه، فقال جل وعز: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر: 9].

وبهذا الوجه ارتفع بحمد الله فيه اللبس، واطمأنَّتْ لصحّةِ جميعه كلُّ نفس، ونقل بالتواتر كافة عنه، ولم يقع بين فِرَقِ المسلمين خلاف في حرف منه.

ثم بعد ذلك: ما أخبر به من وحي الله إليه وأوامره ونواهيه. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٞ يُوحَىٰ ٤﴾ [النجم: 3، 4].

(1) الرسالة للشافعي (1/ 89 - 90).

وغير ذلك من سننه وسائر سيره وجملة أقواله وأفعاله وإقراره، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7]، وكل هذا إنما يوصل إليه، ويُعرف بالتطلب، والرواية، والبحث، والتنقير عنه، والتصحيح له»[1].

وقال أيضا: «ورحم الله سلفَنا من الأئمة المرضيين، والأعلام السابقين، والقدوة الصالحين، من أهل الحديث وفقهائهم قرنا بعد قرن. فلولا اهتبالهم بنقله وتوفّرهم على سماعه وحمله، واحتسابهم في إذاعته ونشره، وبحثهم عن مشهوره وغريبه، وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه، لضاعت السُّنن والآثار، ولَاخْتلطَ الأمرُ والنهيُ، وبطلَ الاستنباطُ والاعتبار، **كما اعترى من لم يعتن بها وأعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له، من الخوارج والمعتزلة وضَعَفَة أهل الرأي، حتى انسل أكثرهم عن الدين، وأتت فتاويهم ومذاهبهم مختلة القوانين، وذلك لأنهم اتبعوا السبل وعدلوا عن الطريق، وبنوا أمرهم على غير أصل وثيق**»[2].

وقال أبو سعد المروزي رحمه الله: «اعلم وفقك الله: أن علمَ الحديث أشرفُ العلوم بعد العلم بكتاب الله سبحانه وتعالى، إذ الأحكام مبنية عليهما ومستنبطة منهما، والله سبحانه وتعالى شرّف نبيَّنا صلى الله عليه وسلم حيث قال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾»[3].

وقال الشيخ ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته: «هذا، وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، **يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم**. وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها. ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنّفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلّين به من العلماء..»[4].

---

(1) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: 6).

(2) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: 7).

(3) أدب الإملاء والاستملاء (ص: 3).

(4) مقدمة ابن الصلاح (ص: 5).

وحتى لا يخرج بنا التمهيد إلى موضوع الحديث عن مكانة السُّنّة في التشريع وحجّيتها، أرى أن نكتفي بما أشرنا إليه، وأما من أراد التفصيل والحجج الدامغة فليرجع - مثلا - إلى كتاب: «**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**» للداعية العلامة الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله (المتوفى: 1384هـ)، أو كتاب: «**شبهات حول السُّنة**» للعلامة عبد الرزاق عفيفي (المتوفى: 1415هـ)، أو كتاب «**المستشرقون والتراث**» للدكتور عبد العظيم محمود الديب (المتوفى: 1431هـ)، أو كتاب: «**السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن الكريم**» للدكتور أبي لبابة بن الطاهر حسين، وغيرها من الكتب والرسائل التي تكشف جهل وضلال منكري السنة والطاعنين في كتب الأحاديث.

مدخل

أسس لا بد من العلم بها لمواجهة منكري السنة

الأساس الأول: قيمة العقل ومكانته في الإسلام

الأساس الثاني: قيمة العقل ومكانته عند العقلانيين

الأساس الثالث: مدرسة القرآنيين

الأساس الرابع: المدرسة الاستشراقية

مدخل

أُسُس لا بد من العلم بها لمواجهة منكري السنة

الأساس الأول

قيمة العقل ومكانته في الإسلام

تعريف العقل:

العَقْلُ - لغـة -: الحِجْر والنُّهى، ضِدُّ الحُمْق، وَالْجَمْعُ عُقولٌ. وفي حديث عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «تِلْك عُقولٌ كادَها بارِئُها» أَي أَرادها بسُوءٍ. (قاله ابن منظور)[1].

وعرّفه الجرجاني - بعد ذكر عدة معاني له - بقوله: «والصحيح، أنه جوهر مجرد يدرك الفانيات بالوسائط، والمحسوسات بالمشاهدة»[2].

وللحارث المحاسبي رحمه الله تعريف للعقل مُبَسّط، حيث قال: «تراجع العلماء فيما بينهم بالتسمية ثلاثة معاني:

أحدها: هو معناه لا معنى له غيره في الحقيقة!

والآخران: اسمان جوزتهما العرب، إذ كانا عنه فعلا لا يكونان إلا به ومنه، وقد سماه الله تعالى في كتابه، وسمتها العلماء عقلا.

فأما ما هو في المعنى والحقيقة لا غيره، فهو غريزة وضعها الله سبحانه في أكثر خلقه، لم يطلع عليها العباد بعضهم من بعض، ولا اطلعوا عليها من أنفسهم برؤية، ولا بحس، ولا ذوق، ولا طعم. وإنما عرفهم الله سبحانه وتعالى إياه بالعقل منهم؛ فبذلك العقل عرفوه، وشهدوا عليه بالعقل الذي عرفوه به من أنفسهم، بمعرفة ما

---

(1) لسان العرب (11/ 458).

(2) التعريفات (ص: 152).

ينفعهم، ومعرفة ما يضرهم. فهو غريـزة لا يعرف إلا بفعاله في القلب والجوارح، لا يقدر أحد أن يصفه في نفسه، ولا في غيره بغير أفعاله، لا يقدر أن يصفه بجسمية ولا بطـول ولا بعـرض ولا طعـم ولا شـم ولا مجسة ولا لـون، ولا يعـرف إلا بأفعاله.

وقال قوم من المتكلمين: هو صفوة الروح، أي خالص الروح.

واحتجوا باللغة فقالوا: لبُّ كل شيء خالصه. فمن أجل ذلك سُمِّيَ العقل لُبًّا. وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ يعني أولي العقول. ولا نقول ذلك إذا لم نجد فيه كتابا مسطورا ولا حديثا مأثورا.

وقال قوم: هو نور وضعه الله طبعا وغريزة، يبصر به، ويعبر به، نور في القلب كالنور في العين، وهو البصر. فالعقل نور في القلب، والبصر نور في العين.

فالعقل غريزة يولد العبد بها ثم يزيد فيه معنى بعد معنى بالمعرفة بالأسباب الدالة على المعقول.

وقد زعم قوم أن العقل معرفة نظمها الله ووضعها في عباده، يزيد ويتسع بالعلم المكتسب الدال على المنافع والمضار.

والذي هو عندنا: **أنه غريزة، والمعرفة عنه تكون**»[1].

وأما ابن تيمية رحمه الله فيقول: «العقل في لغة العرب: يتناول العلم والعمل بالعلم جميعا. ومن أهل الكلام من يجعله اسما لنوع من العلم فقط. فيقول هو نوع من العلوم الضرورية. ومن الناس من يريد به العمل بالعلم فقط. كما ذكره أبو البركات.

وقد يراد بالعقل: القوة التي في الإنسان، وهي الغريزة التي بها يحصل له ذلك العلم والعمل به، ولهذا كان في كلام السلف - كأحمد والحارث المحاسبي وغيرهما - اسم العقل: يتناول هذه الغريزة»[2].

---

(1) ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه (ص: 201 - 205).

(2) الصفدية (2/ 257).

وقال العلامة أبو بكر الأنباري رحمه الله: «والعرب تكني بالقلب عن العقل، فيقولون: قد دلّه قلبه على الشيء، يريدون: دلّه عقله. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ الآية [ق: 37]. أراد: لمن كان له عقل وتمييز. ورُبَّما كَنوا بالفؤاد عن العقل والقلب، قالت عائشة زوج عبيد الله بن العباس ترثي ابنيها:

هــا مَــنْ أحــسَّ بُنَــيَّ اللــذين همــا ... كالــدُّرَّتَيْنِ تَــشَظَّى عنهمــا الــصدَفُ

هــا مَــنْ أحــسَّ بُنَــيَّ اللــذين همــا ... سمعي وعقلي فقلبي اليومَ مُخْتَطَفُ

أرادت: فعقلي». (انتهى من الزاهر)[1].

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «ألا وإن في الجسد مضغة: إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»[2].

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه: «وفي هذا الحديث التأكيد على السعي في صلاح القلب وحمايته من الفساد، واحتُجَّ بهذا الحديث على **أن العقل في القلب لا في الرأس**. وفيه خلاف مشهور.

ومذهب أصحابنا وجماهير المتكلمين: **أنه في القلب**.

وقال أبو حنيفة: **هو في الدماغ. وقد يقال في الرأس**»[3].

وقال الشيخ الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله: «القلب: في الأصل مصدر، وسمي به هذا العضو الذي هو أشرف الأعضاء لسرعة الخواطر فيه وترددها عليه. وأنشد بعضهم في هذا المعنى:

مــا ســمّي القلــب إلا مــن تقلّبــه ... فاحذر على القلب من قلبٍ وتحويل

وخصَّ الله تعالى جنس الحيوان بهذا العضو، وأودع فيه تنظيم المصالح المقصودة، فتجد البهائم على اختلاف أنواعها تدرك به مصالحها وتميز به مضارها من منافعها، **ثم خص الله نوع الإنسان من سائر الحيوان بالعقل، وأضافه إلى القلب**.

---

(1) الزاهر في معاني كلمات الناس (2/ 373).

(2) صحيح البخاري (1/ 20) صحيح مسلم (3/ 1219) .

(3) شرح النووي على مسلم (11/ 29).

فقـال تعـالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الحج: الآية 46].

وقد جعل الله الجوارح مسخرة له ومطيعة، فما استقر فيه ظهر عليها، وعملت على معناه: إن خيراً فخير وإن شراً فشر. فإذا فهمتَ هذا ظهر لك قوله صلى الله عليه وسلم: «ألا إن في الجسد مضغة...»[1].

قال موسى ضيف الله المطرفي: «إن الإسلام يعطي العقل مكانه اللائق به بلا إفراط ولا تفريط؛ فالرؤية الإسلامية لا تغالي في تقدير قيمة العقل فتقحمه فيما ليس من شؤونه، أو تجعله المرجع الأخير لكل شيء حتى الوحي الرباني، ولا هي تبخسه قدره فتمنعه من مزاولة نشاطه في ميادينه الطبيعية التي يصلح لها ويحسن العمل فيها. فتكل إلى العقل مهام خطيرة وواسعة: تكل إليه مهمة حراسة الوحي الرباني الذي تكفل الله بحفظه من كل تأويل فاسد مضل، وحراسة أحكام الله من الانحراف بها عن مقاصد الشريعة، وحراسة المجتمع من الآفات الاجتماعية والسياسية والفكرية والخُلقية التي تؤدي إلى تدميره، كما تكل إليه مهمة التقدم العلمي والبحث وعمارة الأرض، ولكنها لا تكل إليه ولا تسمح له أن يحيد عن الوحي الرباني والمنهج الرباني، ولا يجتهد من عنده بما لا يأذن به الله؛ لأنه عندئذ يجانب الصواب، وتلك هي الرؤية المتوازنة حيال ما يمكن أن يطلق عليه: عقلانية الإسلام». (اهـ)[2].

إن مما لا يخفى على مسلم، أن مكانة العقل في الإسلام ليست كمكانته في غيره من الديانات المحرفة التي تعطله، وتعاقب من دعا إليه، ومن أجل ذلك رفض الغرب تعاليم الكنيسة، لأنها كانت تنكر العلم، فنتج عن ذلك شقاق وسباب وشتائم، بل وحروب شرسة بين دعاة العلم، ودعاة الكنيسة.

وهذا أمر مشهور في عصر - ما يسمونه - النهضة الأروبية. وهو الذي جعل طائفة منتسبة إلى الإسلام تدعو إلى نهج منهج الغرب نفسه مع دينهم، لتحصل بذلك نهضة وحضارة وتطور - زعموا -!

---

(1) شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (ص: 48).

(2) مجلة البيان عدد: 238 (122/ 109).

وأما في تعاليم ديننا الحنيف، فإننا نجد القرآن يدعو إلى استعمال العقل واستحضاره، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾ [البقرة: 242]. ﴿۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ﴾ [سبأ: 46]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾﴾ [البقرة: 269]. ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [النحل: 12].

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [العنكبوت: 43].

بل نجد التوبيخ والإنكار على من لا يستعمل عقله وفكره، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾؟![الأنعام: 50]. ﴿۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾!؟[البقرة: 44]. ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ ؟![الأنعام: 32]. ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [الملك: 10]. وقد وردت هذه الصيغة ثلاثة عشر مرة في القرآن.

وأما صيغة «العقل» فوردت بتصريف فعل: «عقل» في تسع وأربعين آية:

وردت: (عقلوه) في موضع واحد من القرآن.

وردت: (تعقلون) في أربعة وعشرين موضعاً من القرآن.

وردت: (نعقل) في موضع واحد من القرآن.

وردت: (يعقلها) في موضع واحد من القرآن.

وردت: (يعقلون) في اثنتين وعشرين موضعاً من القرآن.

وأما بغير هذا الفعل، فورد وصف العقلاء بـ: «الألباب، النهى، الحِجر». وأيضا تطلق العرب على العاقل: حليم. وذو حجى.

وكذلك الآيات التي فيها الحث على التفكر، والنظر، كلها إشارات لاستعمال العقل، وتحريكه للتدبر والتفكر والنظر.

قال الشاطبي رحمه الله: «إن مورد التكليف هو العقل، وذلك ثابت قطعا بالاستقراء التام؛ حتى إذا فُقد ارتفع التكليف رأسا، وعُدّ فاقده كالبهيمة المهملة»[1].

وقال ابن تيمية رحمه الله:«ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره - وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره - ولكن ما عُلم بصريح العقل لا يُتصوَّر أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط»[2].

وقال ابن القيم رحمه الله - بعد ذكره لتناقض العقلانيين -: «وهذه العقول المضطربة المتناقضة، إنما تفيد الشكوك والحيرة والريب والجهل المركب، فإذا تعارض النقل وهذه العقول، أُخِذ بالنقل الصريح، ورُمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحُطّت حيث حطّها الله، وحط أصحابها»[3].

فقيمة العقل في الإسلام: قيمة منطقية، موافقة لخِلقة الإنسان المطالب بعبادة خالقه، وفي حدود إدراكه للمعلومات، وتمييزه بين الحق والباطل، والطيب والخبيث، والنافع والضار، والحسن والقبيح، بميزان الوحيين: القرآن، والسنة الصحيحة.

وظيفة العقل

فإن سأل سائل: «ما هي وظيفة هذا العقل البشري، وما هو دوره في قضية الإيمان والهدى وفي قضية منهج الحياة ونظامها؟

فالجواب: «إن دور هذا العقل أن يتلقّى عن الرسالة، ووظيفتَه أن يفهمَ ما يتلقاه عن الرسول صلى الله عليه وسلم. ومهمة الرسول أن يبلغ، ويبين، ويستنقذ الفطرة

(1) الموافقات (3/ 209).

(2) درء تعارض العقل والنقل (1/ 147).

(3) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (2/ 791).

الإنسانية مما يرين عليها من الركام. وينبّه العقل الإنساني إلى تدبّر دلائل الهدى وموحيات الإيمان في الأنفس والآفاق، وأن يرسمَ له منهج التلقي الصحيح، ومنهج النظر الصحيح، وأن يقيم له القاعدة التي ينهض عليها منهج الحياة العملية، المؤدي إلى خير الدنيا والآخرة.

وليس دور العقل أن يكون حاكماً على الدين ومقرراته من حيث الصحة والبطلان، والقبول أو الرفض- بعد أن يتأكد من صحة صدورها عن الله وبعد أن يفهم المقصود بها: أي المدلولات اللغوية والاصطلاحية للنص- ولو كان له أن يقبلها أو يرفضها- بعد إدراك مدلولها، لأنه هو لا يوافق على هذا المدلول! أو لا يريد أن يستجيب له- ما استحق العقاب من الله على الكفر بعد البيان. فهو - إذن - ملزم بقَبول مقررات الدين متى بلغت إليه عن طريق صحيح، ومتى فهم عقله ما المقصود بها وما المراد منها..

إن هذه الرسالة تخاطب العقل.. بمعنى أنها توقظه، وتوجهه، وتقيم له منهج النظر الصحيح.. لا بمعنى أنه هو الذي يحكم بصحتها أو بطلانها، وبقبولها أو رفضها. ومتى ثبت النص كان هو الحكم وكان على العقل البشري أن يقبله ويطيعه وينفذه سواء كان مدلوله مألوفاً له أو غريباً عليه..». (اهـ)[1].

فإذا كانت هذه هي مكانة وقيمة العقل في ديننا، فلننتقل إلى الحديث عن قيمة ومكانة العقل عند «العقلانيين»؟

(1) المصدر نفسه (2/ 806).

الأساس الثاني

قيمة العقل ومكانته عند «العقلانيين»

قد يستغرب البعض إن علم أن أصل هذه المدرسة - مدرسة العقلانيين - هم اليهود، ثم انتشرت آراؤهم حتى عشّشت في عقول ضعاف طائفة من «المسلمين» واشتبه عليهم الأمر، فصاروا يدعون إلى هذه المدرسة العقلانية على أساس أنها: **«الإسلام المعتدل»**، و**«الإسلام المتنور»**، في مقابل **«الإسلام المتطرف»** و**«الإسلام المتشدد»**..!!!

ومما ساعد على ذلك - أيضا - تدهور حالة الأمة الإسلامية، وتشتت وحدتها، وضعف قوتها، وكونها عالةً على الدول المتقدمة في كل مجالات الحياة الدنيوية، من صناعة، وتجارة، وتكنولوجيا، وطب، وهندسة، وغير ذلك من العلوم التي بهرت العالم!

وأما أول من أدخل هذه الشبهة على دين الله تعالى، فهو **ابن السوداء عبد الله ابن سبأ من يهود صنعاء - قال عبد القاهر البغدادي رحمه الله:** «كَانَ على هوى دين الْيَهُود وأراد أن يفْسد على الْمُسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده، لكي يعتقدوا فيه مَا اعتقدت النَّصَارَى فِي عيسى علَيه السلام، فانتسب الى الرافضة السبابية حين وجدهم أعرف أهل الأهواء في الكفْر، ودلّس ضلالته في تأويلاته»[1].

قال العلامة الزركلي رحمه الله: «**عبد الله بن سبإ**: رأس الطائفة السبئية. وكانت تقول بألوهية علي رضي الله عنه. أصله من اليمن، قيل: **كان يهوديا وأظهر الإسلام**. رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة. ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان، فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر، وجهر ببدعته. ومن مذهبه رجعة النبي صلى الله عليه وسلم، فكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذّب برجوع محمد!

(1) الفرق بين الفرق (ص: 225).

ونقل ابن عساكر عن الصادق: لما بويع عليّ، قام إليه ابن سبإ فقال له: أنت خلقت الأرض وبسطت الرزق! فنفاه إلى ساباط المدائن، حيث القرامطة وغلاة الشيعة.

وكان يقال له «**ابن السوداء**» لسواد أمه. وفي كتاب البدء والتاريخ: يقال للسبئية «الطيّارة» لزعمهم أنهم لا يموتون وإنما موتهم طيران نفوسهم في الغلس، وأن عليا حيّ في السحاب، وإذا سمعوا صوت الرعد قالوا: غضب عليّ! ويقولون بالتناسخ والرجعة.

وقال ابن حجر العسقلاني: «ابن سبإ، من غلاة الزنادقة، أحسب أن عليا حرّقه بالنار»[1].

قال مقيده: وقد زعم الشيخ مرتضى العسكري الشيعي في كتابه: (**عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى**). أن ابن سبأ هذا: «إنما هو شخص ادّخره خصوم الشيعة للشيعة ليُدخِلوا في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعانا في الكيد لهم والنيل منه» على حد تعبير "طه حسين". وأشاد "محمود أبو رية" بهذا الكتاب عند تقريظه لكتاب: (**أحاديث أم المؤمنين عائشة**) للعسكري، قائلا: «فإنا نقول مخلصين: إنّه يجب على كل من يريد أن يقف على حقيقة الإسلام في مستهل تاريخه إلى بيعة يزيد، فليقرأ كتابَيْ هذا العلّامة: (**عبد الله بن سبأ**)، و(**أحاديث عائشة**) وليتدبّر ما جاء فيهما، فإنّ فيهما القول الفصل». (اهـ).

ثم ظهر بعده: «**معبد بن عبد الله بن عليم الجهنيّ البصري**: فكان أول من قال بالقدر في البصرة. وانتقل من البصرة إلى المدينة، فنشر فيها مذهبه. وتبعه **غيلان بن مسلم الدمشقيّ**، أبو مروان: تنسب إليه فرقة «الغيلانية» من القدرية. وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى مَعبد الجهنيّ.

ثم كان **الجعد بن درهم**، قال فيه الذهبي: «عداده في التابعين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى، فقُتل على ذلك بالعراق يوم النحر».

---

(1) الأعلام للزركلي (4/ 88).

وقال ابن الأثير: «كان مروان يلقَّب بالجعدي، لأنه تعلّم من الجعد بن درهم مذهبه في القول بخلق القرآن والقدر، وقيل: كان الجعد زنديقا شهِد عليه ميمون بن مهران، فطلبه هشام، فظفر به، وسيَّره إلى خالد القسري - في العراق - فقتله».

ثم ظهر: **الجهم بن صفوان**، رأس (الجهمية) قال فيه الذهبي: «الضالّ المبدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرًّا عظيما». فإنه زاد على كلام ضلال الجعد بأمور، منها: إنكاره لرؤية الله في الجنة، وإنكاره دوام أبدية الجنة والنار. وكل **ذلك لكون عقله لم يقبله**، محرفا لما جاء في القرآن والسنة الصحيحة.

ثم جاء **واصل بن عطاء الغزّال**، أبو حذيفة، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم: رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلمين. سُمِّيَ أصحابُه بالمعتزلة، لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري. ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى «**الواصلية**» وهو الّذي نشر مذهب «**الاعتزال**» في الآفاق: بعث من أصحابه عبد الله بن الحارث إلى المغرب. **اعترض بعقله مسألة مرتكب الكبيرة**. واعتزل مجلس الحسن البصري رحمه الله.

فلما ظهرت هذه الفرق: **الخوارج، والروافض، والمعتزلة، والجهمية، والقدرية.. أطلق عليهم السلف جميعا اسم: أهل الأهواء، وأهل القياس والرأي.**

ومما ذكره الإمام الذهبي في ترجمة ابن الراوندي: « قال البلخي: لم يكن في نظراء ابن الراوندي مثله في المعقول، وكان أول أمره حسن السيرة، كثير الحياء، ثم انسلخ من ذلك لأسباب، وكان علمه فوق عقله. قال: وقد حكي عن جماعة أنه تاب عند موته.

قال في بعض المعجزات: يقول المنجم كهذا!!

وقال: في القرآن لحن!

وألَّف في قِدم العالم، ونفى الصانع.

وقال: «يقولون: لا يأتي أحد بمثل القرآن، فهذا إقليدس لا يأتي أحد بمثله، وكذلك بطليموس...!!

قال الذهبي: «**لعن الله الذكاء بلا إيمان، ورضي الله عن البلادة مع التقوى**»[1].

قال الأستاذ عبد السلام بسيوني في بحثه حول العقلانية: «**وإنني بالبحث لم يخامرني دهش ولا عجب حين قرأت أن بذور الدعوة العقلانية بذور يهودية**، يبرر **سارتر الوجودي اليهودي** نشرها في العالمين، بأن البشر ما داموا يؤمنون بالدين فسيظل يقع على اليهود تمييز مجحف، على اعتبار أنهم يهود، أما إذا زال الدين من الأرض وتعامل الناس بعقولهم، فعقل اليهودي كعقل غير اليهودي. ولن يقع عليهم التمييز المجحف!»[2].

ويقول **سارتر اليهودي** - في كتابه تأملات في المشكلة اليهودية -: «**إن اليهود متهمون بتهم ثلاث كبرى هي: عبادة الذهب، وتعرية الجسم البشري، ونشر العقلانية المضادة للإلهام الديني**»[3].

قال الأستاذ الكبير محمد قطب رحمه الله: «**العقلانية:** بمعنى التفسير العقلاني لكل شيء في الوجود، أو تمرير كل شيء في الوجود من قناة العقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه - مذهب قديم في البشرية، يبرز أشد ما يبرز في الفلسفة الإغريقية القديمة، ويمثله أشد ما يمثله سقراط وأرسطو.

ولقد ظلت الاتجاهات الفلسفية الإغريقية -التي تمثل العقلانية قسما بارزا منها- تسيطر على الفكر الأوروبي، حتى جاءت المسيحية الكَنَسِية فغيرت مجرى ذلك الفكر في انعطافة حادّة تكاد تكون مضادة لمجراه الأول الذي استغرق من تاريخ الفكر الأوروبي عدة قرون. فلم يعُد العقل هو المرجع في قضايا الوجود، إنما صار هو الوحي -كما تُقدمه الكنيسة- وانحصرت مهمة العقل في خدمة ذلك الوحي في صورته الكَنَسِيَة تلك، ومحاولة تقديمه في ثوب (معقول)!».

وقال - رحمه الله - في موضع آخر - من الكتاب نفسه -: «فلم يكن «الفكر الديني» من حيث المبدأ، ولا إخضاع العقل للوحي هو مصدر الخلل في فكر

---

(1) سير أعلام النبلاء (11/ 40).

(2) العقلانية: هداية أم غواية (ص 10).

(3) المصدر السابق (ص 18).

العصور الوسطى في أوروبا، إنما كان الخلل كامنا في ذلك الفكر الذي قدمته الكنيسة باسم الدين، وفي إخضاع العقل لما زعمت الكنيسة أنه الوحي، بعد تحريفها ما حرّفت منه، وإضافتها ما أضافت إليه، ومزْج ذلك كله بعضه إلى بعض، وتقديمه باسم: الوحي.

والفلسفة الإغريقية التي ظنت أوروبا في عصر النهضة أن ضلالها في العصور الوسطى كان بسبب إهمالها، وأن العلاج هو الرجوع إليها والاستمداد منها، لم تكن هي في ذاتها بريئة من الخلل - ولا سليمة من العيوب - ولا كانت في صورتها التي قدمها فلاسفة الإغريق القدامى زادا صالحا لحياة إنسانية مستقيمة راشدة، على الرغم من كل ما احتوته من إبداع فكري في بعض جوانبها.. وإنما ظل الفكر الأوروبي - في الحقيقة - يتنقل من جاهلية إلى جاهلية، حتى عصره الحاضر. فمن الجاهلية الإغريقية والرومانية، إلى جاهلية الدين الكَنَسِيّ المحرف في العصور الوسطى، إلى جاهلية عصر الإحياء، إلى جاهلية عصر «التنوير» إلى جاهلية الفلسفة الوضعية، إلى جاهلية المعاصرة»[1].

ويقول سليمان الخراشي: «وفي عصر **الزهاوي**[2] بدأت تتكامل ملامح مدرسة التجديد الديني التي غرس بذرها جمال الدين الأفغاني وتلاميذه في مصر. وهي المدرسة الوحيدة التي استطاعت مع بعض الاختلافات الطفيفة أن تشكل تياراً عقلانياً كتيار المعتزلة، فهو القاسم المشترك بين أعضائها، وإن اختلفت وجهات كل واحد منهم في الأصول الدينية الأخرى.

والحديث عن هذه المدرسة العقلانية الحديثة - أعني مدرسة الأفغاني ومحمد عبده وتلاميذهما - مما يطول مداه وتكثر كلماته، حيث أن هذه المدرسة - بحق - قد خرَّجت كثيراً من العقلانيين المعاصرين الذي تتلمذوا على شيوخها مباشرة، أو عن طريق تراثهم، فأصبحوا يُشكّلون تياراً ضخماً في فترة من الفترات، فكان لهم رجالهم في السياسة وفي المجتمع وفي علوم الشريعة..

---

(1) مذاهب فكرية معاصرة (ص: 500 - 501).

(2) سنذكر ترجمته فيما بعد، عند ذكر شعره.

وهكذا في خليط عجيب لا يجمعهم سوى الالتقاء على مبادئ هذه العقلانية الجديدة التي زاحمت النصوص الشرعية، وردّت - أو تأولت - كثيراً منها بدعوى معارضتها للعقل أو للحضارة المادية المعاصرة!

فكان منهم: **سعد زغلول، وقاسم أمين، وعبد العزيز جاويش، وأحمد أمين، ومحمود شلتوت**، وغيرهم.

ثم تبع آثارهم من بعدهم: **الشيخ الغزالي، والقرضاوي، ومحمد عمارة، وحسين أحمد أمين، وفهمي هويدي**، وغيرهم.

وهكذا في سلسلة يطول الحديث عنها. وفي ظني أن هذه المدرسة لم تحظ إلى الآن بدراسة شاملة عن أفكارها وأفرادها المنتمين إليها.. إنما هي أشتات دراسات»[1].

قال مقيده: ولما كان «العقلانيون» يعيشون بين تضارب الأدلة حائرين، وبين نظريات الفلاسفة تائهين، كان بعضهم يُختَم له بخير، فيتوب ويندم في آخر أيامه.

فهذا العلامة الكبير ذو الفنون: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الرازي، الأصولي، المفسر، كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين. قال عنه الذهبي: «كان يتوقد ذكاء، وقد سقتُ ترجمته على الوجه في «تاريخ الإسلام». وقد بدتْ منه في تواليفه بلايا وعظائمُ وسحرٌ وانحرافاتٌ عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر. مات بهراة، يوم عيد الفطر، سنة ست وست مائة، وله بضع وستون سنة، وقد اعترف في آخر عمره حيث يقول: لقد تأملتُ الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: 5]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ﴾ [فاطر: 10]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: 11]، ومن جرّب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي»[2].

---

(1) نقض أصول العقلانيين (صفحة: 81).

(2) سير أعلام النبلاء (16/ 52).

ومن شعره:

نهايـــةُ إقـــدامِ العقـــولِ عقـــالُ وغايـــة ســـعي العـــالمين ضـــلالُ

وأرواحنـا فـي وحـشةٍ مـن جُـسومنا وحاصـــلُ دنيانـــا أذىً ووبـــالُ

ولـم نـستفد مـن بحثنـا طـولَ عمرنـا ســوى أن جمعنــا فيــه قيــل وقــالوا

فكـم قـد رأينـا مـن رجـال ودولـة فبـــادوا جميعـــاً مـــسرعين وزالـــوا

وكـم مـن جبـالٍ قـد علـت شـرفاتها رجـــال فزالـــوا والجبـــال جبـــال

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا إمام الحرمين[1]، ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف. وكان يقول: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به». وقال عند موته: «لقد خضت البحر الخِضم، وخليتُ أهل الإسلام وعلومهم، ودخلتُ فيما نهوني عنه. والآن: إن لم يتداركني ربي برحمته، فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي - أو قال -: عقيدة عجائز نيسابور».

وقال الشهرستاني عن نفسه: «فقد أشار إليَّ من إشارته غُنم، وطاعته حَتم، أن أجمع له مشكلات الأصول، وأحلَّ له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول، لحسن ظنه بي أني وقفت على نهاية النظر، وفزتُ بغايات مطارح الفكر، ولعله استسمن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم: لَعمري:

لقـد طفـت فـي تلـك المعاهـد كلهـا وسَـيَّرت طرفـي بـين تلـك المعـالم

فلـــم أر إلا واضـــعاً كـــف حـــائر علـى ذَقَـن أو قارعـاً سـن نـادم»![2]

ويقول الآخر منهم - وهو الغزالي -: «أكثر الناس شكًّا عند الموت: **أصحاب الكلام**»[3].

(1) يعني: الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري، (المتوفى سنة: 478هـ).

(2) مجموع الفتاوى (4/ 73)، الفتوى الحموية الكبرى (ص: 194).

(3) الفتوى الحموية الكبرى (ص: 195).

إن هؤلاء الذين يُلقَّبون بالعقلانيين، لهم عدة شعارات خدّاعة يتذرّعون بها، منها: التحرير، والتطوير، والتنوير، والحداثة، والعصرانية، والتجرد العلمي الموضوعي. والرأي والرأي الآخر، والعقل، والمنطق!!

أبرز معالم المدرسة العقلية المعاصرة

يقول الشيخ سلمان العودة:

«أبرز معالم المدرسة العقلية المعاصرة:

1- ردُّ السنة النبوية كليا أو جزئيا، فمنهم من يردها مطلقا، ومنهم من يقبل المتواتر العملي فقط، ومنهم من يقبل المتواتر مطلقا عمليا كان أو قوليا.

أما حديث الآحاد - والمقصود بحديث الآحاد ما لم يبلغ حدّ التواتر، كأن يروى من طريق واحد أو من طريقين فقط أو ما أشبه ذلك دون أن يصل إلى حد التواتر - فقد يقبلون منه ما يتوافق مع روح القرآن، وما يتفق مع العقل، أو التجربة البشرية، وقد يردها بعضهم مطلقا، فلا يقبل منها شيئا.

2- التوسع في تفسير القرآن الكريم على ضوء العلم الحديث بكافة جوانبه، ولو أدى ذلك إلى استحداث أقوال مجانبة لتركيب الآيات القرآنية من الناحية اللغوية، وغير موافقة للمنقول عن السلف رضي الله عنهم، ومن ذلك - مثلا - أن بعضهم يؤولون الملائكة، والشياطين، والجن، والسحر، وقصة آدم، والطير الأبابيل، وغيرها مما ورد في القرآن الكريم كما هو في تفسير الشيخ (**محمد عبده**)، وهو من أقطاب تلك المدرسة.

3- التهوين من شأن الإجماع، إما برفضه رفضا كليا كما نجد عند (**أحمد خان الهندي**) وهو من أكابر رجال المدرسة العقلية، بل إن له من الآراء ما يرفضه العقلانيون الآخرون، فهو يرفض الإجماع رفضا كليا، ومنهم من يقيد الإجماع، كما نجد عند (**محمد عبده**) وغيره، حيث يضيف لتعريف الإجماع المعروف في أصول الفقه قيودا جديدة لم تكن معروفة عند العلماء.

4- الحرية الواسعة في الاجتهاد مع غض النظر عن الشروط المطلوبة في المجتهد، ومع غض النظر أيضا عن الأطر العامة التي يجب أن تضبط هذا الاجتهاد،

ولذلك نجد أن كثيرا منهم وقعوا - نتيجة لما يسمونه بـ (الاجتهاد) - في آراء شاذة ومنكرة لم يقل بها أحد من قبلهم، وشجّعهم على ذلك موقفهم من الإجماع.

5- الميل إلى تضييق نطاق الغيبيات ما أمكن، وذلك تأثرا بالتيار المادي الذي يسود الحضارة المعاصرة، ومن هنا جاء إقحام العقل في المسائل الغيبية، وتأويل الملائكة والجن والشياطين ... وعند غلاة العقلانيين نجد تأويل الصلاة والزكاة والصوم والحج.

6- تناول الأحكام الشرعية العملية تناولا يستجيب لضغوط الواقع، ومتطلباته، وذلك كقضايا الربا، إضافة إلى قضايا (الوحدة الوطنية) التي تجمع المواطنين أيا كان دينهم، وكذلك قضايا (حرية الفكر) وغيرها»[1].

وممن اتجه - كذلك - الاتجاه الاعتزالي العقلاني الخالص في هذا العصر: «حسن الترابي» في السودان، و«رشيد الغنوشي» في تونس.

كما أن هناك مجلات تنحو هذا النحو، مثل: مجلة المسلم المعاصر، وجريدة المسلمون. وهناك أيضا: معهد الفكر في أمريكا. فمن قرأ لهؤلاء، أو استمع لخطاباتهم سيلاحظ استهزاءهم بالسنن، والاعتراض على أحكام الله بحجة العقل والمنطق، والتحرر من التراث الذي كتبه بشر ليسوا معصومين. وهي كلمة حق أريد بها باطل.

وهذا الشاعر العراقي: **جميل الزهاوي**[2] الذي كان أبوه مفتياً في بغداد! قد اشتهر بعداوته الشديدة للحجاب الإسلامي، فهو صاحب القصيدة المشهورة.

مزّقي يا ابنةَ العراقِ الحجابا ... واسفري فالحياةُ تبغي انقلاباً

مزّقيه واحرقِيه بلا ريث ... فقد كان حارساً كذّاباً

مزّقيه وبَعد ذلك أيضاً ... مزّقيه حتى يكون هُباباً

---

(1) حوار هادئ مع الغزالي (ص: 10).

(2) جميل صدقي بن محمد فيضي ابن المنلا أحمد بابان، الزهاوي: (1279 - 1354هـ = 1863 - 1936م) شاعر، ينحو منحى الفلاسفة. مولده ووفاته ببغداد. كان أبوه مفتيها. وبيته بيت علم ووجاهة في العراق. (الأعلام للزركلي (2/ 137).

وانزَعِيــــه بِقُــــوّةٍ وطَئِيـــــه واجعلــي فــي فــمِ الحَنيــق تُرابــاً

وقال مشيدا بالمدرسة العقلانية:

قــالوا اتــرك العقــل لا تعمــل بــه حتــى يؤيــد حكمــه المنقــول

قلــت اتــرك المنقــول لا تعمــل بــه حتــى يؤيــد حكمــه المعقــول [1]

قال مقيده: من عجيب أمر هذا الشاعر **جميل الزهاري** أنه كتب عن نفسه: كنتُ في صباي أُسَمىّ (**المجنون**) لحركاتي غير المألوفة، وفي شبابي (**الطائش**) لنزعتي إلى الطّرب، وفي كهولتي (**الجرّئ**) لمقاومتي الاستبداد، وفي شيخوختي (**الزنديق**) لمجاهرتي بآرائي الفلسفية! (ينظر الأعلام للزركلي (2/ 137).

ومِن هؤلاء القرآنيين في عصرنا: **محمد شحرور، وأحمد صبحي نور، وإبراهيم النظام، وإرشاد منجي، وتوفيق حميد، وحسن فرحان المالكي، ورشاد خليفة، وعدنان الرفاعي، ومحمد الطالبي.**

وقد كشف شيخنا العلامة القاضي برهون - حفظه الله - في كتابه: «**تحصين الأمة وحماية الملة بإقامة حكم الردة**». عن ضلال بعض هؤلاء المذكورين بالأدلة والحجج القاطعة. من أمثال: حسن الترابي، ورشيد الغنوشي، وفهمي هويدي، ومحمد عمارة، وغيرهم.

(1) الزهاوي وديوانه المفقود - هلال ناجي (83).

الأساس الثالث

مدرسة القرآنيين[1]

المـراد بـ: «القـرآنيين» أولئـك الـذين ينكـرون الـسنة[2] - سـواء كانـت الأحاديـث متـواترة أو آحـاد - ويزعمـون أنهـم وقّـافون علـى النـصوص القطعيـة الثبـوت، وهـي التـي لا تتجـاوز نـصوص القـرآن!. وهـذا مـذهبٌ صـاحبُه علـى خطـر عظيم.

قال الإمام ابن حزم رحمه الله: «لا بد من الرجوع إلى الحديث ضرورة، ولـو أن امرءاً قال لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافرا بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة. ولا حدّ للأكثر في ذلك. وقائلُ هذا كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة، ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم، وبالله تعالى التوفيق.

ولو أن امرءاً لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة فقط، ويترك كل ما اختلفوا فيه مما قد جاءت فيه النصوص، لكان فاسقا بإجماع الأمة. فهاتان المقدمتان توجب بالضرورة الأخذ بالنقل»[3].

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: «والرابع: **أن الاقتصار على الكتاب:** رأي قـوم لا خـلاق لهـم، خـارجين عـن الـسنة؛ إذ عوّلـوا علـى أن الكتـاب فيـه بيـان كـل شـئ، فاطَّرحوا أحكام السنة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله»[4].

---

(1) قرآنيون/https://marefa.org

(2) المراد بالسة هنا، على اصطلاح المحدثين، وهي كل ما نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وأحواله، وصفاته، وغزواته.

(3) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (2/ 80).

(4) الموافقات (4/ 325 - 326).

ويقول عثمان بن معلم: «أما إنكار السنة على هيئة مؤثرة وعلى أيدي طوائف، لها ذكرها في التاريخ، فقد بدأت على أيدي الخوارج والشيعة، ثم انضمّت إليهم طوائف من المتكلمين وبخاصة من المعتزلة الذين انتسب إليهم كثير من الزنادقة والفاسقين عن الملة، كـ: "النَّظَّام الذي كان شاطراً من الشُّطَّار، يغدو على سُكر، ويروح على سُكر، ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس والفواحش، والشائنات، وهو القائل:

ما زلتُ آخذُ روحَ الزِّقِّ[1] في لُطْفٍ ... وأستبيحُ دماً من غير مجروح

حتى انْثَنَيْتُ ولي رُوحانِ في جسدي ... والزِّقُّ مُطَّرحٌ جسما بلا روح[2]

أما الشيعة والخوارج فكلتا الطائفتين شغبت على السنة النبوية المطهرة وأنكرتها، لكن الشيعة لم يقبلوا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم إلا القليل الذي نُقل إليهم عن طريق مَن يدين بعقيدتهم في الإمامة، ويشايع آل البيت - فيما يزعمون -»[3].

وقد كان «الخوارج»[4] أول من اعترض على سُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وذلك في إنكارهم لحديث الرجم، والمسح على الخفين، وغيرها من الأحكام الصحيحة الواردة في السُّنة. بحجة عدم ذكرها تصريحا في القرآن.

وقد تجدد ظهور مذهب هذه الفرقة الضالة في القرن التاسع عشر الميلادي في الهند، فترة الاحتلال البريطاني على يد «**أحمد خان**» الذي فسر القرآن بمنهج عقلاني، واشترط شروطا تعجيزية لقبول الحديث، مما جعله ينكر أغلب الأحاديث.

ثم تلاه «**عبد الله جكرالوي**» في باكستان الذي كان يشتغل بدراسة الحديث،

(1) الزق: بِالْكَسْرِ السقا، أَو جلد يجز وَلَا ينتف للشراب وَغَيره.

(2) تأويل مختلف الحديث (ص: 67).

(3) شبهات القرآنيين حول السنة النبوية (ص: 22 - 23).

(4) مذهب الخوارج عموما: أن مرتكب الكبيرة خارج من الملة، وأن من مات على ذلك من غير توبة؛ فهو مخلد في النار كسائر الكفار. ولتفصيل أقوالهم ومذهبهم ينظر: الفرق بين الفرق (ص: 17 - 18)، وكتب العقيدة.

ومن ثَمَّ اصطدم بالعديد من الشُّبُهات حوله، فتوصَّل في النهاية لإنكار كافة الأحاديث! وأن القرآن هو ما أنزله الله على الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. وأسس جماعة تسمى: «**أهل الذكر والقرآن**». فدعا من خلالها إلى أن القرآن هو المصدر الوحيد لأحكام الشريعة!. وألَّف في ذلك كُتبا كثيرة، وتبنَّى «**أحمد الدين الأمرتسري**» - مؤسس (**جماعة أمة مسلمة**) - الفكر نفسه. وعلى درب هذين ظهر «**غلام أحمد برويز**». وأخذ يدعو إلى طريقته من خلال مجلة: «**طلوع الإسلام**». حتى انتشرت في شبه القارة الهندية إلى يومنا هذا.

وأما الدكتور: **أحمد صبحي منصور** - الزعيم الروحي للقرآنيين في مصر - فيَعتبر جذور القرآنيين بدأت منذ حركة الشيخ محمد عبده الإصلاحية عام 1905م. حيث يقول: «إن محمد عبدُه رفض الحديث والتصوف، وانتقد البخاري، وأنكر الشفاعة. ولكن تلميذه محمد رشيد رضا خالف مبادئه وتعاون مع السلفية، وهو أستاذ الحسن البنا - مؤسس جماعة الإخوان المسلمين - واستطرد قائلا: «إن آثارا من مدرسة محمد عبده ظلت باقية، وآخِر مَن كان فيها الشيخ محمود شلتوت - شيخ الأزهر الأسبق - الذي توفي في ستينيات القرن الماضي، وكنتُ - الكلام للدكتور صبحي - لا أزال طالبا في التعليم الأزهري. وقبله الشيخ مرتضى المراغي - شيخ الأزهر في الأربعينيات -. وكان الشيخ محمود شلتوت حين ذاك مديرا لمكتبه».

عصمة النبي صلى الله عليه وسلم وعدالة الصحابة رضي الله عنهم

ومن معتقدات القرآنيين أيضا: أن النبي صلى الله عليه وسلم غير معصوم، وأنه بشر يوحى إليه، يجوز أن يخطئ، أو يصيب، ما عدا في تبليغه للآيات القرآنية، فهو معصوم من السهو والخطإ، وفقا للنص القرآني.

وكذلك لا يؤمن القرآنيون بعدالة الصحابة، ويرون أنهم لا يكتسبون العصمة لمجرد رؤيتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، وأنه كان منهم: **المنافق والفاسق وضعيف الإيمان. كما كان منهم المؤمنون والصالحون**[1].

(1). موقع المعرفة: قرآنيون.

وهذا المعتقدُ يخالف ما عليه أهل السنة، في كون كل مسلم رأى الرسول صلى الله عليه وسلم - ولو لحظة - وعقل عليه، فهو صحابي عدل، حتى وإن كان طفلا. **إذ العدالة ثابتة لجميع الصحابة رضي الله عنهم، وهي الأصل المستصحب فيهم**[1].

قال ابن الصلاح رحمه الله: «للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة»[2].

(1) ينظر: تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة لأبي سعيد العلائي الدمشقي (ص: 60).

(2) مقدمة ابن الصلاح تحقيق عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل (ص: 397).

الأساس الرابع
المدرسة الاستشراقية

تعريف الاستشراق:

المراد بالاستشراق: دراسة كافّة البُنى الثّقافيّة للشّرق من وِجْهَةِ نظَرٍ غربية، وتُستخدم كلمة الاستشراق أيضاً للتدليل على تقليد - أو تصوير - جانب من الحضارات الشرقية لدى الرواة والفنانين في الغرب. والمعنى الأخير مُهمَل، واستخدامه نادر.

والاستخدام المشهور والغالب هو: **دراسة الشرق في العصر الاستعماري، ما بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر.**

لذلك صارت كلمة الاستشراق تدل على المفهوم السلبي وتنطوي على التفاسير المضرّة والقديمة للحضارات الشرقية والناس الشرقيين. وَوِجهةُ النظر هذه مبيَّنةٌ في كتاب **إدوارد سعيد**[1]: «**الاستشراق**» المنشور سنة 1978.

أما الذين جاءوا لدراسة الشرق، فقد كانوا أفراداً متفاوتين، فمنهم من جاء بلباس عسكري أو غير عسكري، أو بصفة أطباء أو معلّمين، لكنّهم في حقيقة الأمر قساوسة، كان هدفهم التنصير بالدين المسيحي، وكانوا يتردّدون بكثرة على لبنان وسورية ومصر.

وظلّت حركة الاستشراق موضع شكّ لدى الكثير، وبسبب هذا الغموض انقسم الناس نحوها إلى فريقين:

الأول: ينظر إلى المستشرقين بعين الاحترام.

والثاني: ينظر إليه على العكس من ذلك، لأنّه كان من بينهم أُناس مَهّدوا للاستعمار الغربي، وكانوا أداة لتسلّط الغرب على الشرق، كما لا يخفى أنّ منهم

---

(1) إدوارد وديع سعيد (1935 - 2003) أستاذ جامعي أمريكي نصراني من أصل عربي فلسطيني. ومن الشخصيات المؤسسة لدراسات ما بعد الكولونيالية.

جماعة دفعهم شوق التعرّف على الشرق وأسراره، وتحمّلوا في سبيل ذلك كثيراً من الصعوبات والمشاق. وعلى أيّ حال مهما كانت الأغراض والدوافع التي دفعت للاستشراق، فإنّ الاستشراق شيء، والمستشرقين شيء آخر. (انتهى)[1].

أهداف المستشرقين

يقول الشيخ مثنى الزيدي: «كان للمستشرقين دورا في قذف الشُّبُهات حول السنة النبوية المطهرة وذلك للتشكيك في صحتها، كونهم على علم بأنَّ السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، فإذا استطاعوا ذلك فان الطريق مأمونٌ للتشكيك بالقرآن الكريم الذي هو المصدر الأول من مصادر هذا التشريع.

تتصدَّرهم من الداخل طلائع التنويريين المتأثرين بالغرب، ومن الخارج جحافل المستشرقين، كل ذلك ما كان له ذِكْر في عالم الحقيقة لولا طرق الدعاية وسبل النشر التي حضيت بأعلى الاهتمامات الغربية، وإلى يومنا هذا.

ولكن هل وُفِّقت هذه العصبة في تحقيق أهدافها؟

يكفي في الجواب عن هذا السؤال أنَّ جامعة «**لندن**» وكذلك جامعة «**كمبردج**» لم توافقا على أن تناقش أيّ أطروحة لدراسة ونقد كتاب المؤلف «**شاخت**» المسمى «**أصول الشريعة المحمدية**»، ذلك الكتاب الذي يعتبر من أبرز ما كُتب في الطعن في السنة النبوية والتشريع الإسلامي، بل ويعتبر أساسا لكل دراسة عن الإسلام وشريعته، على الأقل في العالم الغربي كما قال البروفسور «**جب**».

وهذا ما وقع بالفعل، فقد طُرد أحد الأساتذة في جامعة «**أكسفورد**» بعدما لخَّص آراء «**شاخت**» في الفقه الإسلامي ونقدها بأدلة دامغة وواضحة!، فَلِمَ الطرد إذا وَلَجْتَ شبهاتهم في أبواب الحقيقة؟

إنَّ هذا يدل دلالة قاطعة على أنها لا تعني إلا العجز عن المزاولة العلمية والمطاولة المعرفية لإظهار الحقيقة بصفائها العذب.

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

وتبقى سنة النبي صلى الله عليه وسلم - سنة خاتم الأنبياء - تقتاء الطاعنين فيها، كما يقتاء أحدنا عن معدته ما فسد من الطعام، فلم تستطع أن تهضمه». (اهـ)[1].

ولما كان الداعية مصطفى السباعي رحمه الله من أحسن من علمتُ كشفَ عن خُبث هذه المدرسة، وأهدافها، فقد آثرت أن أنقل جلّ الحديث عنها من كتابه الرائع: «**الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم**».

فمما جاء في هذا الكتاب، قوله رحمه الله:

«**أهداف الاستشراق ووسائله:**

تنقسم أهداف المستشرقين في جملتهم من الدراسات الاستشراقية إلى ثلاثة أقسام:

(أ)- **هدف علمي مشبوه**، ويهدف إلى:

1- **التشكيك في صحة رسالة النبي - صلى الله عليه وسلم - ومصدرها الإلهي**، فجمهورهم ينكر أن يكون الرسول نبيا موحى إليه من عند الله - جل شأنه - ويتخبطون في تفسير مظاهر الوحي التي كان يراها أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أحيانا، وبخاصة عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها -، فمن المستشرقين من يُرجع ذلك إلى «صرع» كان ينتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - حينا بعد حين، ومنهم من يرجعه إلى تخيلات كانت تملأ ذهن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومنهم من يفسرها بمرض نفسي، وهكذا، كأن الله لم يرسل نبيا قبله حتى يصعب عليهم تفسير ظاهرة الوحي، ولما كانوا كلهم ما بين يهود ومسيحيين يعترفون بأنبياء التوراة، وهم كانوا أقل شأنا من محمد - صلى الله عليه وسلم - في التاريخ والتأثير والمبادئ التي نادى بها، كان إنكارهم لنبوة النبي - صلى الله عليه وسلم - تعنُّتا مبعثه التعصب الديني الذي يملأ نفوس أكثرهم كرهبان وقساوسة ومبشرين.

---

(1) نظرة المستشرقين للسنة النبوية المطهرة (شبهات وردود) .

ويتبع ذلك: إنكارهم أن يكون القرآن كتابا منزلا عليه من عند الله - عز وجل -، وحين يفحمهم ما ورد فيه من حقائق تاريخية عن الأمم الماضية مما يستحيل صدوره عن أمّيّ مثل محمد - صلى الله عليه وسلم -، يزعمون ما زعمه المشركون الجاهليون في عهد الرسول من أنه استمد هذه المعلومات من أناس كانوا يخبرونه بها، ويتخبطون في ذلك تخبطا عجيبا، وحين يفحمهم ما جاء في القرآن من حقائق علمية لم تُعرف وتُكتشف إلا في هذا العصر، يرجعون ذلك إلى ذكاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فيقعون في تخبط أشد غرابة من سابقه.

2- **إنكارهم أن يكون الإسلام دينا من عند الله:**

ويتبع إنكارهم لنبوة الرسول وسماوية القرآن، إنكارهم أن يكون الإسلام دينا من عند الله وإنما هو مُلفّق - عندهم - من الديانتين اليهودية والمسيحية، وليس لهم في ذلك مستند يؤيده البحث العلمي، وإنما هي ادعاءات تستند على بعض نقاط الالتقاء بين الإسلام والدينين السابقين.

ويلاحظ أن المستشرقين اليهود - أمثال جولدتسيهر وشاخت - هم أشد حرصا على ادعاء استمداد الإسلام من اليهودية وتأثيرها فيه، أما المستشرقون المسيحيون فيجرون وراءهم في هذه الدعوى؛ إذ ليس في المسيحية تشريع يستطيعون أن يزعموا تأثُّر الإسلام به وأخذَه منه، وإنما فيه مبادئ أخلاقية، زعموا أنها أثرت في الإسلام، ودخلت عليه منها، كأن المفروض في الديانات الإلهية أن تتعارض مبادؤها الأخلاقية، وكأن الذي أوحى بدين هو غير الذي أوحى بدين آخر! فتعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

3- **التشكيك في صحة الحديث النبوي:**

التشكيك في صحة الحديث النبوي الذي اعتمده علماؤنا المحققون، ويتذرع هؤلاء المستشرقون بما دخل على الحديث النبوي من وضع ودسّ، متجاهلين تلك الجهود التي بذلها علماؤنا لتنقية الحديث الصحيح من غيره، مستندين إلى قواعد بالغة الدقة في التثبت والتحري، مما لم يعهد عندهم في ديانتهم عشر معشاره في التأكد من صحة الكتب المقدسة عندهم، وقد ناقشْتُهُم في ذلك نقاشا علميا في كتابي «**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**» الذي صدر حديثا.

والذي حملهم على ركوب متن الشطط في دعواهم هذه، ما رأوه في الحديث النبوي الذي اعتمده علماؤنا من ثروة فكرية وتشريعية مدهشة، وهم لا يعتقدون بنبوة الرسول، فادعوا أن هذا لا يعقل أن يصدر كله عن محمد الأمي، بل هو عمل المسلمين خلال القرون الثلاثة الأولى، فالعقدة النفسية عندهم هي عدم تصديقهم بنبوة الرسول، ومنها ينبعث كل تخبطاتهم وأوهامهم.

(ب)- **الأهداف الدينية والسياسية:**

وتتلخص فيما يلي:

1- تشكيك المسلمين بنبيهم وقرآنهم وشريعتهم وفقههم، ففي ذلك هدفان: ديني واستعماري.

2- تشكيك المسلمين بقيمة تراثهم الحضاري، يدعون أن الحضارة الإسلامية منقولة عن حضارة الرومان، ولم يكن العرب والمسلمون إلا نقلة لفلسفة تلك الحضارة وآثارها، ولم يكن لهم إبداع فكري ولا ابتكار حضاري، وكان في حضارتهم كل النقائص، وإذا تحدثوا بشيء عن حسناتها - وقليلا ما يفعلون - يذكرونها على مضض مع انتقاص كبير.

3- إضعافُ ثقة المسلمين بتراثهم، وبثُّ روح الشك في كل ما بين أيديهم من قيم وعقيدة ومُثُل عليا، ليسهل على الاستعمار تشديد وطأته عليهم، ونشر ثقافته الحضارية فيما بينهم، فيكونوا عبيدا لها، يجرُّهم حبُّها إلى حبّهم أو إضعاف روح المقاومة في نفوسهم.

(جـ)- **أهداف علمية خالصة:**

أهداف علمية خالصة لا يقصد منها إلا البحث والتمحيص، ودراسة التراث العربي والإسلامي دراسة تجلو لهم بعض الحقائق الخفية عنهم، وهذا الصنف قليل عدده جدا، وهُم مع إخلاصهم في البحث والدراسة لا يسلمون من الأخطاء في البحث والاستنتاجات البعيدة عن الحق، إما لجهلهم بأساليب اللغة العربية، وإما لجهلهم بالأجواء الإسلامية التاريخية على حقيقتها، فيحبون أن يتصوروها كما يتصورون مجتمعاتهم، ناسين الفروق الطبيعية والنفسية والزمنية التي تفرق بين الأجواء التاريخية التي يدرسونها، وبين الأجواء الحاضرة التي يعيشونها.

وهذه الفئة أسلم الفئات الثلاث في أهدافها، وأقلها خطرا؛ إذ سرعان ما يرجعون إلى الحق حين يتبين لهم، ومنهم من يعيش بقلبه وفكره في جو البيئة التي يدرسها، فيأتي بنتائج تنطبق مع الحق والصدق والواقع، ولكنهم يلقون عنتاً من أصحاب الهدفين السابقين، إذ سرعان ما يتهمونهم بالانحراف عن النهج العلمي، أو الانسياق وراء العاطفة، أو الرغبة في مجاملة المسلمين والتقرب إليهم، كما فعلوا مع «**توماس أرنولد**» حين أنصف المسلمين في كتابه العظيم « **الدعوة إلى الإسلام**» فقد برهن على تسامح المسلمين في جميع العصور مع مخالفيهم في الدين، على عكس مخالفيهم معهم، هذا الكتاب الذي يعتبر من أدق وأوثق المراجع في تاريخ التسامح الديني في الإسلام، يطعن فيه المستشرقون المتعصبون، وخاصة المبشرين[1] منهم، بأن مؤلّفه كان مندفعا بعاطفة قوية من الحب والعطف على المسلمين، مع أنه لم يذكر فيه حادثة إلا أرجعها إلى مصدرها.

ومن هؤلاء من يؤدي بهم البحث الخالص لوجه الحق إلى اعتناق الإسلام والدفاع عنه في أوساط أقوامهم الغربيين، كما فعل المستشرق الفرنسي «**دينيه**» الذي عاش في الجزائر، فأعجب بالإسلام وأعلن إسلامه، وتسمى باسم «**ناصر الدين دينيه**» وألّف مع عالم جزائري كتابا عن سيرة الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وله كتاب «**أشعة خاصة بنور الإسلام**» بيَّن فيه تحامل قومه على الإسلام ورسوله، وقد توفي هذا المستشرق المسلم في فرنسا، ونُقل جثمانه إلى الجزائر ودفن بها». (انتهى)[2].

(1) شاع هذا الاسم في الدول العربية، وهو خطأ. والصحيح أن يقال عنه: مُنَصِّرون.

(2) الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم (ص: 25 - 33).

أسماء أخطر المستشرقين المعاصرين وأهمُّ كتبهم

أ. ج. أربري: A. J. Arberry انجليزي معروف بالتعصب ضد الإسلام والمسلمين، وهو مِن محرري «دائرة المعارف الإسلامية». وهو الآن أستاذ بجامعة كمبردج. ومن المؤسف أنه أستاذ لكثير من المصريين الذين تخرَّجوا في الدراسات الإسلامية واللغوية في انجلترا. ومن كتبه:

1- «**الإسلام اليوم**» صدر في عام 1943م.
2- «**مقدمة لتاريخ التصوف**» صدر في عام 1947م.
3- «**التصوف**» صدر في عام 1950م.
4- «**ترجمة القرآن**» صدر في عام 1950م.

ألفرد جيوم: A. Geom انجليزي معاصر، اشتهر بالتعصب ضد الإسلام. حاضَر في جامعات انجلترا وأمريكا. وتغلب على كتابته وآرائه الروح التبشيرية. ومن كتبه «**الإسلام**» ومن المؤسف أنه - كذلك - ممن تخرَّج عليه كثير ممن أرسلتهم الحكومة المصرية في بعثات رسمية للخارج، لدراسة اللغات الشرقية.

بارون كارا دو فو: Baron Carra de Vaux فرنسي متعصب جدا ضد الإسلام والمسلمين. أسهم بنصيب بارز في تحرير «**دائرة المعارف الإسلامية**».

هامِلْتُون ألكسندر روسكن جب: H. A. R. Gibb أكبر مستشرقي إنجلترا المعاصرين، كان عضوا بالمجمَّع اللغوي في مصر، وهو الآن أستاذ الدراسات الإسلامية والعربية في جامعة هارفرد الأمريكية. مِن كبار محرري وناشري «دائرة المعارف الإسلامية». له كتابات كثيرة، فيها عمق وخطورة، وهذا هو سرُّ خطورته. ومِن كتبه:

1- «**طريق الإسلام**» ألفه بالاشتراك مع آخرين، وتُرجم من الإنجليزية إلى العربية تحت العنوان المذكور.

2- «**الاتجاهات الحديثة في الإسلام**». صدر في عام 1947م وأعيد طبعه وتُرجم إلى العربية تحت العنوان المذكور.

3- «**المذهب المحمدي**» صدر في عام 1947م وأعيد طبعه.

4- «**الإسلام والمجتمع الغربي**» يصدر في أجزاء، وقد اشترك معه آخرون في التأليف، وله مقالات أخرى متفرقة». (انتهى)[1].

(1) المصدر نفسه (ص: 38 - 40).

الدكتور مصطفى السباعي مع المستشرقين وجها لوجه في أوروبا

يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله - حاكيا حقائق واقعية مع مستشرقين -: «وفي جامعة أكسفورد وجدنا رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية فيها يهوديا يتكلم العربية ببطء وصعوبة، وكان أيضا يعمل في دائرة الاستخبارات البريطانية في ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية، وهناك تعلم العربية العامية، ثم عاد إلى بلاده إنجلترا ليرأس هذا القسم في جامعة أكسفورد. ومن العجيب، أني رأيت في منهاج دراساته التي يلقيها على طلاب الاستشراق: تفسير آيات من القرآن الكريم من «الكشاف» للزمخشري - وهو لا يحسن فهم عبارة بسيطة في جريدة عادية! - ودراسة أحاديث من «البخاري» و«مسلم»، وأبواب من الفقه في أمهات كتب الحنفية والحنابلة، وسألته عن مراجع هذه الدراسات، فأخبرني أنها من كتب المستشرقين أمثال: **جولدتسيهر، ومرجليوث، وشاخت**، وحسبك بهؤلاء عنوانا على الدراسات المدخولة المدسوسة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين».

ويقول رحمه الله: «**وفي مانشستر** (إنجلترا) اجتمعت بالبروفسور «**روبسون**» وكان يقابل «سنن أبي داود» على نسخة مخطوطة، وله كتابات في تاريخ الحديث، يتفق فيها غالبا مع آراء المستشرقين المتحاملين، وقد حرصت على أن أبين له أن الدراسات الاستشراقية السابقة فيها تحامل وبعد عن الحقيقة، وتعرضت لآراء جولدتسيهر وأثبتُّ له أخطاءه التاريخية والعلمية، فكان مما أجاب به عنه: «**لا شك أن المستشرقين في هذا العصر أكثر اطلاعا على المصادر الإسلامية من جولدتسيهر، نظرا لما طبع ونشر وعرف من مؤلفات إسلامية، كانت غير معلومة في عصر جولدتسيهر**»، فقلت له: «**أرجو أن تكون أبحاثكم - المستشرقين - في هذا**

العصر أقرب إلى الحق والإنصاف من جولدتسيهر، ومرجليوث، وأمثالهما». فقال: «**أرجو ذلك**».

وفي جامعة «ليدن» بهولندا اجتمعت بالمستشرق الألماني اليهودي «**شاخت**» وهو الذي يحمل في عصرنا هذا رسالة جولدتسيهر في الدس على الإسلام والكيد له وتشويه حقائقه، وباحثته طويلا في أخطاء جولدتسيهر وتعمُّده تحريف النصوص التي ينقلها عن كتبنا، فأنكر ذلك أول الأمر، فضربت له مثلا واحدا مما كتبه جولدتسيهر في تاريخ «السنة»، فاستغرب ذلك، ثم راجع كتاب جولدتسيهر - وكنا نجلس في مكتبته الخاصة - فقال: «**معك الحق، إن جولدتسيهر أخطأ هنا**»، قلت له: «**هل هو مجرد خطأ؟**» فاحتد وقال: «**لماذا تسيئون به الظن؟**» فانتقلت إلى بحث تحليله لموقف الزهري من عبد الملك بن مروان، وذكرت له من الحقائق التاريخية ما ينفي ما يزعمه جولدتسيهر. وبعد مناقشة في هذا الموضوع قال: «**وهذا خطأ أيضا في جولدتسيهر، ألا يخطئ العلماء؟**» قلت له: «**إن جولدتسيهر هو مؤسس المدرسة الاستشراقية التي تبنّى حكمها في التشريع الإسلامي على وقائع التاريخ نفسه، فلماذا لم يستعمل مبدأه هنا حين تكلم عن الزهري؟ وكيف جاز له أن يحكم على الزهري بأنه وضع حديث فضل المسجد الأقصى إرضاء لعبد الملك ضد ابن الزبير؟ مع أن الزهري لم يلق عبد الملك إلا بعد سنوات من مقتل ابن الزبير؟!**» وهنا اصفرَّ وجه «**شاخت**» وأخذ يفرك يدا بيد، وبدا عليه الغيظ والاضطراب، فأنهيت الحديث معه بأن قلت له: «**لقد كان مثل هذه الأخطاء - كما تسميها أنت - تشتهر في القرن الماضي، ويتناقلها مستشرق منكم عن آخر على أنها حقائق علمية، قبل أن نقرأ - نحن المسلمين - تلك المؤلفات إلا بعد موت مؤلفيها، أما الآن، فأرجو أن تسمعوا منا ملاحظاتنا على أخطائكم لتصححوها في حياتكم قبل أن تتقرر كحقائق علمية**».

ومن الملاحظ أن هذا المستشرق كان يدرس في جامعة القاهرة - فؤاد سابقا - وله مؤلف في تاريخ التشريع الإسلامي، كلُّه دَسٌّ وتحريفٌ على أسلوب شيخه جولدتسيهر!

ومما ذكرته آنفا وما دونته في مذكراتي عن المستشرقين الذين لقيتهم خلال تلك الرحلة اتضحت لي الحقائق التالية:

أولا: أن المستشرقين - في جمهورهم - لا يخلو أحدهم من أن يكون قسيسا أو استعماريا أو يهوديا، وقد يشذ عن ذلك أفراد.

ثانيا: أن الاستشراق في الدول الغربية غير الاستعمارية - كالدول السّكَنْدِنافية - أضعف منه عند الدول الاستعمارية.

ثالثا: أن المستشرقين المعاصرين في الدول غير الاستعمارية، يتخلون عن **جولدتسيهر** وأمثاله المفضوحين في تعصبهم.

رابعا: أن الاستشراق - بصورة عامة - ينبعث من الكنيسة، وفي الدول الاستعمارية يسير مع الكنيسة ووزارة الخارجية جنبا إلى جنب، يلقى منهما كل تأييد.

خامسا: أن الدول الاستعمارية كـ: "**بريطانيا وفرنسا**" ما تزال حريصة على توجيه الاستشراق وجهته التقليدية، من كونه أداة هدم للإسلام وتشويه لسمعة المسلمين.

ففي فرنسا لا يزال «**بلا شير**» و«**ماسينيون**» - وهما شيخا المستشرقين الفرنسيين في وقتنا الحاضر - يعملان في وزارة الخارجية الفرنسية كخبيرين في شؤون العرب والمسلمين.

وفي إنجلترا رأينا - كما ذكرت - أن الاستشراق له مكان محترم في جامعات لندن وأُكسفورد، وكمبردج، وأدنبره، وجلاسكو، وغيرها.

ويشرف عليه **يهود، وإنجليز استعماريون، ومبشِّرون**، وهم يحرصون على أن تظل مؤلفات **جولدتسيهر ومرجليوث ثم شاخت من بعدهما، هي المراجع الأصلية لطلاب الاستشراق من الغربيين، وللراغبين في حمل شهادة الدكتوراه عندهم من العرب والمسلمين، وهم لا يوافقون أبدا على رسالة لطلب الدكتوراه يكون موضوعها إنصاف الإسلام وكشف دسائس أولئك المستشرقين**».!! (اهـ)[1].

(1) الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم (ص: 69 - 75).

قال مقيده: وممن تأثر بالمستشرقين من علماء متخصصين في العقيدة ومؤرخين: «الشيخ محمد أبو زهرة، والدكتور علي سامي النشار، والدكتور مصطفى حلمي، والدكتور نعمان القاضي».

ومن هؤلاء المسشترقين الذي تأثر بهم مفكرون عرب:

«**جولد زيهر اليهودي الحاقد**، ويتميز بمهارة فائقة بالتزوير والافتراء، **وتابعه على رأيه في المرجئة المؤرخ العربي فاروق عمر، والمؤرخ البعثي شاكر مصطفى، والدكتور نعمان القاضي**».

«**فان فلوتن، وويلهاوسن**، وما قرراه - عن المرجئة - لخصه أحمد أمين، وشريكاه، وعن أحمد أمين نقل الشيخ أبو زهرة، ونعمان القاضي، وألبير نصري، وعن أبي زهرة نقل كثير من الباحثين ثقة منهم في الشيخ».

«**فون كريمر**، وتابعه على بعض كلامه في نشأة المرجئة الدكتور نعمان القاضي».

«**نيكلسون** صاحب كتاب « **محاضرات في تاريخ العرب**».

«**بروكلمان، والذي كان أكثر دهاء وخبثا حين تستر بالعمل العلمي البحث «فهرسة المخطوطات»**».

« **نلّينو** تابعه على بعض كلامه في الفتنة، عبد الرحمن البدوي، وسامي النشار».

المتسمّون بالعصرانيين

قال الشيخ سفر الحوالي في كتابه: «**ظاهرة الإرجاء**»:

«وهو الاتجاه المسمى «العصرية MODERNISM» وهي زندقة عصرية يروّج لها جماعة من الكُتّاب يتسترون بالتجديد، وفتح باب الاجتهاد لمن هبّ ودبّ! وكتاباتهم صدىً لما يدور في الدوائر الغربية المترصدة للإسلام وحركته، وربما يكشف الزمن عن صلات أوضح بينهم وبينها كلهم أو بعضهم، وأصول فكرهم ملفقة من مذاهب المعتزلة، والروافض، وبعض آراء الخوارج، مع الاعتماد على كتب المستشرقين والمفكرين الأوربيين عامة، وهم في كثير من الجوانب امتداد للحركة «الإصلاحية» التي ظهرت في تركيا والهند ومصر على يد الأفغاني،

ومِدْحَت باشا، وضياء كول آلب، وأحمد بهادر خان، وأضرابهم، وتتلخص أفكارهم في:

أولا: تطويع الإسلام بكل وسائل التحريف، والتأويل، والسفسطة، لكي يساير الحضارة الغربية فكرا وتطبيقا.

ثانيا: إنكار السنة كليا، أو شبه كلي.

ثالثا: التقريب بين الأديان والمذاهب، بل بين الإسلام وشعارات الماسونية!!

رابعا: تبديل العلوم المعيارية «أصول الفقه، وأصول التفسير، وأصول الحديث» تبديلا تاما، وفرَّعوا على ذلك إنكار الإجماع، والاعتماد على الاستصحاب الواسع، والمصالح المرسلة الواسعة، كما يسمونها في استنباط الأحكام، واعتبار الحدود تعزيرات وقتية.

خامسا: الإصرار على أن الإسلام ليس فيه فقه سياسي محدد، وإنما ترك ذلك لرأي الأمة، بل وسعوا هذا وأدخلوا فيه كل أحكام المعاملات، فأخضعوها لتطور العصور، وجعلوا مصدرها الاستحسان، والمصالح الواسعة.

سادسا: تتبع الآراء الشاذة، والأقوال الضعيفة، والرخص، واتخذوها أصولا كلية، وهم مع اتفاقهم على هذه الأصول في الجملة، تختلف آراؤهم في التطبيقات، وبعضهم قد يحصر بحثه وهمَّه في بعضها.

وهذا الاتجاه - على أي حال - لا له ضابط ولا منهج، وهدفه هدم القديم أكثر من بناء أي شيء جديد، وإنتاجه الفكري نجده في: **مجلة المسلم المعاصر، ومجلة العربي، وكتابات حسن الترابي، ومحمد عمارة، ومحمد فتحي عثمان، وعبد الله العلايلي، وفهمي هويدي، وعبد الحميد متولي، وعبد العزيز كامل، وكمال أبو المجد، وحسن حنفي، وماهر حتحوت، ووحيد الدين خان،** وإنما رأيت ضرورة التنبيه عنهم لخطورتهم واستتار أمرهم عن كثير من المخلصين. (اهـ)[1].

(1) حاشية كتاب: ظاهرة الإرجاء: (صفحة: 85).

خلاصةُ الأُسُسِ الأربعة

يمكننا أن نستخلص مما مرَّ ذِكره - عن «مكانة العقل وقيمته في الإسلام»، ومقارنته بما «عند العقلانيين»، و«مدرسة القرآنيين»، وأهداف «المدرسة الاستشراقية» - أنه كان كافيا لكل لبيب عاقل أن يُكشَف له - بكل وضوح وأدلة قوية - على أن هذه الجعجعة[1] والبلبلة من قِبل «**العقلانيين والقرآنيين**» الطاعنين في السنة، والمنكرين لها، والمشككين فيها، ما هي إلا التطبيق الحرفي لما يصْبوا إليه المستشرقون - اليهود وأتباعهم الذين هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا -، فماذا تتوقع منهم - أيها المسلم العاقل -؟ إلا: الحِيَل، والشُّبه، ونشْر الفتنة بين المسلمين، والتشكيك في دينهم!

إن شعار «العقل، والتمسك بالقرآن وحده، والعلم، ...» كل ذلك دعوى كاذبة، ظاهرها حق، وباطنها - وحقيقتها - باطل. إنما هي شعارات فضفاضة يوهمون بها عوام الناس أنهم يسعون لتخليص الدين الإسلامي من الخرافات والإسرائيليات والأكاذيب المسطورة في كتب التاريخ، والتراث عموما.

لكن الحقيقة غير ذلك - كما مرّ ذكره - وإنما هم عبيد لأسيادهم المستشرقين، الذين قاسُوا ظلمات الغرب، وتحريفَ التوراة والإنجيل، ورفْضَ الكنيسة للعلم - قاسوا هذا - بالدين الإسلامي، - بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بالقرآن الذي تكفّل الله بحفظه -.

ولَمّا رأوا ما تعيشه الأمة الإسلامية من تدهور وتشتت، وتأخُّر في الميدان الحضاري - من تيكنولوجيا وتطوّر في علوم الدنيا - قالوا: «إذن: السبب هو: التديُّن، والاعتماد على المرويات، والآثار والأخبار وأقوال السلف، فلا تَقدُّم .. ولا حضارة ... ولا مواكبة للعصر... إلا بالتحرر من كل قيودات الدين... من غيبيات... وحلال وحرام..».

---

(1) المراد بالجعجعة هنا: التشريد بالقوم. (تهذيب اللغة (1/ 56).

لذلك رأينا: أن مصادر العقلانيين المعتمد عليها، لا تكاد تخرج عما يلي:

- **الاعتماد على العقل وتقديمه على النصوص الصحيحة.**
- **تقديس آراء الغربيين.**
- **اتّباع الأهواء والأمزجة.**
- **الفلسفة.**
- **التشبث بدراسة المستشرقين عن الإسلام.**

وأما آراء المستشرقين عن الإسلام، فيرون أنه:

- **حركة إصلاحية عقلانية.**
- **وأن كثيرا من أصول الإسلام مغلوطة**
- **وأنه قيمٌ وأخلاق مثالية**
- **وأنه في حاجة إلى تجديد يلائم الحياة المعاصرة ويواكبها.**
- **وأنه إنتاج اجتهادات** «رجال الدين» **من المسلمين.** في حين ليس عندنا في ديننا «رجال الدين» إنما هذا عند اليهود والنصارى.
- **وأن أهل السُّنة يطغى عليهم التَّزمُّت والانغلاق والتشدد، في حين أن المعتزلة والجهمية هم طائفة التنوير وحرية الفكر!!**

الفصل الأول: وقفات مع كتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة»

الوقفة الأولى: تراجِم المعتمَدِ عليهم في إنكار السنة

الوقفة الثانية: الجهل المركَّب عند المؤلف

الوقفة الثالثة: عبارات مقتطفَة من كتاب

(صحيح البخاري نهاية أسطورة).

الفصل الأول

وقفات مع كتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة»

الوقفة الأولى

تراجِم المعتمَد عليهم عند المؤلف في إنكار السنة

إن أول ما يُلفت نظر من قرأ كتاب: «صحيح البخاري نهاية أسطورة»، هو: تلك الشخصيات التي اعتمد عليها صاحب الكتاب في إنكار السنة، والتشكيك في مصادرها، والتي جعلها قدوة وأسوة يُعتدّ بقولها وآرائها، واتخذها مرجعا من المراجع المعتمدة فيما ذهب إليه.

فإذا كان مرجعنا - نحن أهل السنة - بعد القرآن - هو: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال الصحابة رضي الله عنهم، وقال ابن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وخارجة بن زيد، وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبان بن عثمان، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام، وسليمان بن يسار، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، سفيان بن عيينة، والأوزاعي، وأبو حنيفة، ومالك، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وابن حجر العسقلاني، والنووي، وغيرهم.

فإن «رشيد أيلال» - هو الآخر - عنده بعد القرآن - على زعمه!-: قال الأستاذ **محمود أبو رية المصري**، وقال الطبيب **عماد محمد بابكر حسين**، وقال المفكر **أحمد صبحي منصور**، وقال المهندس الاستشاري **زكريا أوزون**، وقال العلامة **محمد صادق النجمي**، وقال المفكر **عبد الفتاح عساكر**، وقال الباحث والكاتب **إسلام بحيري**، وقال الدكتور **كوركيس عواد**، وقال الباحث **ألفونس منغنا** «منجانا»!!

فتعالوا بنا نتعرّف على هؤلاء المشايخ - أساتذة رشيد أيلال - لنكتشف سويا مفاجأة صادمة، وحقيقة تميط اللثام عن المطمور، وكما يقال: «**إذا عرف السبب بطل العجب**». أو: «**قل لي لمن تقرأ، أقول لك من أنت**».

محمود أبو رية

محمود أبو رية: مصري، ولد في كفر المندرة، مركز أجا، محافظة الدقهلية في 15 ديسمبر عام 1889م/ 21 ربيع الثاني 1307ه، جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية.

قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام 1957م، وبقي فيها إلى حين وفاته. وقد اشتهر بنقده للسنّة القولية، وانتقاده لبعض المُحدّثين، وهو أحد أركان المدرسة الإصلاحية التجديدية التي بدأت أنوارها مع الأستاذ الإمام محمد عبده.

اختلَف فيه - وفي كتبه - الناسُ، ما بين مُحب ومُبغض. وذلك لآرائه الجريئة في موضوع السنة النبوية، وموضوع أبي هريرة على وجه الخصوص، حيث أفرد كتاباً خاصاً عنه. اعتبر البعض فيه انتقاصاً من أبي هريرة.

وهو كاتب مصري، طُرِد من الأزهر لكسله، فألّف كتاباً استهزأ فيه **براوية الإسلام: أبي هريرة رضي الله عنه، وأنكر حديث الذبابة الذي في الصحيح**..

من مؤلفاته:

- **أضواء على السنة المحمدية**
- **أبو هريرة شيخ المضيرة** طبع ثلاث مرات مدى السنين فى حياة المؤلف.
- **صيحة جمال الدين الأفغاني** «وترجمته بالفارسية «نداي سيد جمال الدين الأفغاني»
- **دين الله واحد على ألسنة الرّسل** «محمد والمسيح أخَوان».
- **قصة الحديث المحمدي**

- «**علي**» **وما لقيه من أصحاب الرسول** « مخطوط[1].

قال المستشار سالم البهنساوي: «**محمود أبو رية**: كذاب، ومحرف للكلم عن مواضعه. وكتبه ليست مصدرًا علميًا، وليس أدل على ذلك من أن أكبر خصوم الإمام أبي هريرة، هو والإمام السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي الذي تضمن كتابه «**أبو هريرة**» وصفًا له من محمد سعيد العريان بأنه: أمي مفرط مِكثار كذاب، مغلول، مهول، متزلف، سخيف، سقيم العقل، (صنيعة بني أمية: ص 3)[2].

قال مقيده: وقد صدق - سالم البهنساوي - رحمه الله في هذا الوصف في حق «محمود أبي رية». فإنه كذاب، محرّف للكلم. وقد تبعه في ذلك تلميذه «رشيد أيلال» كما سيرى القارئ في الصفحات الآتية. إن شاء الله.

الطبيب عماد محمد بابكر حسين

طبيب بريطاني من أصل سوداني مصري....ولد في مدينة عطبرة شمال السودان سنة 1962 . تخرج في كلية الطب جامعة الخرطوم سنة 1988، وهاجر الي بريطانيا سنة 1991، وتخصّص أولا فى علم الميكروبات الدقيقة، ثم الطب النفسي - الذي يعمل فيه فى لندن إلى الآن - .

واشتغل بالدعوة منذ ذلك الحين، حيث نال درجة الدكتوراه فى فلسفة مقارنة الأديان، كما اهتم بدراسات ما وراء المادة، ونال دبلوما عاليا فى علم التنويم المغناطيسي من لندن.

نشر عددا من الأطروحات الفكرية فى فلسفة مقارنة الأديان - منها باللغة الانجليزية -: «**أميرة مصر وذلك النبي الغامض**» فى نبوءات محمد صلى الله عليه وسلم فى الكتب السماوية القديمة، كما نشر بالعربية كتاب: «**آذان الأنعام**» فى السودان، بالاشتراك مع شقيقه المهندس علاء الدين، والذى يعيد نشره بصورة أوسع من هذه الدار البريطانية الأمريكية.

---

(1) (المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/).

(2) السنة المفترى عليها (ص: 294).

حاليا يعُد كتابا آخرا بالانجليزية في فلسفة علم الوجود، يُثبت فيه وجود الله بالمنطق، مستمدا ذلك من مفهوم لا إله إلا الله، واسمه: «**لا شيء: نظرة من خلال عيون الموتى**»..

من أقواله: «**إن صلاحية القرآن لكل زمان ومكان تجعل من المستحيل وضع تفسيرٍ له، وإنما توجب على كل جيل أن يتدبره ويفهمه في زمانه، لأن الوحي فيه لا ينقطع**».

وقوله: «**فقد ورثنا – من ضمن ما ورثنا – القرآن محاطاً بهالة كبيرة من الكتب والاجتهادات التي يجمعها في الغالب مصطلح «علوم القرآن». وهذا المصطلح في الحقيقة فضفاض، لكنه في الآونة الأخيرة أصبح فزّاعة يستعملها البعض لمنع الناس من تدبر كتاب الله بحجة ضرورة الإلمام «بعلوم القرآن» الموروثة قبل إبداء أي رأي في أي آية فيه**». نقلا من كتابه: «**أُمّي كاملةُ عقلٍ ودين**» [1].

المفكر المصري أحمد صبحي منصور

أحمد صبحي منصور، هو مفكر إسلامي مصري .كان يعمل مدرّسًا في جامعة الأزهر، لكنه **فُصل في الثمانينيات بسبب إنكاره للسنة النبوية القولية، وتأسيسه المنهج القرآني الذي يكتفي بالقرآن مصدرًا وحيدًا للتشريع الإسلامي**.

سافر إلى الولايات المتحدة، وقضى بها زمنا، ثم عاد إلى القاهرة ليعمل في مركز ابن خلدون. وبعد المشاكل القضائية التي واجهها المركز ومديره في عام 2000، هاجر الدكتور منصور إلى الولايات المتحدة مرة أخرى، ليعمل مُدرّسًا في **جامعة هارفارد**، وفي الوقفية الوطنية للديمقراطية، ثم أنشأ مركزه الخاص تحت اسم: **المركز العالمي للقرآن الكريم**.

ينشط الدكتور منصور الآن في نشر مقالاته في بعض مواقع الإنترنت، واشتهر بموقفه المعارض لفكر الجماعات الإسلامية.

(1) (المصدر: https://www.goodreads.com/author/show/5295311).

سبب شهرته: الاكتفاء بالقرآن، وإنكار السُّنَّة. ويُعتبر مِن أوائل مَن تعرّض للتشكيك في صحيح البخاري!

من أفكار الدكتور أحمد صبحي منصور:

«تقسيم الكفر إلى كفر سلوكي وكفر عقائدي».

«الصلاة على النبي تعني اقتداء المؤمن بالنبي».

«النبي محمد لم يكن أمّيًّا، بل مُلمًّا بالقراءة والكتابة».

«الصلاة الوسطى هي الصلاة التي تثمر عملًا صالحًا وتحقق تقوى الله».

«إنكاره لصيغة التشهد، حيث يقول: إن الشهادة لرسول الله بالرسالة أثناء الصلاة نوع من الشرك؛ لقوله: إن الصلاة يجب أن تقام لذكر الله وحده، استشهادًا بالآية القرآنية: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ [طه: 14]!

«إنكاره للصلاة الإبراهيمية في التشهد أثناء الصلاة، واعتبارها نوعًا من الشرك».

«إنكاره لوجود اسم النبي في الآذان، واعتباره شركًا».

«قوله: إن النبي ليس أفضل الأنبياء؛ لنهي القرآن عن التفريق بين الأنبياء، استشهادًا بالآية القرآنية القائلة: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: 285].

«الفتوحات الإسلامية عبارة عن استعمار من أجل المصالح المادية».

«تكذيب ما يخالف القرآن من كتب السيرة والحديث والتاريخ».

«يمكن الحج خلال الأشهر الحرم، وليس في شهر ذي الحجة فقط».

«يعتبر زواج المسلمة من اليهودي أو المسيحي حلالًا»!!![1].

المهندس زكريا أوزون

من مواليد دمشق، مهندس استشاري مختص في دراسات البيتون المسلح وأعمال التدعيم الإنشائي. باحث وكاتب في الثقافة العربية الإسلامية. وهو صاحب كتاب: «**جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين**». و«**جناية الشافعي، تخليص**

(1) (المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki).

الأمة من فقه الأئمة». و«**الإسلام هو الحل**». ثلاث كتب: الأركان في الإسلام: الصلاة، الصوم، الزكاة». «**جناية سيبويه**». «**لفّق المسلمون إذ قالوا**».

قال مقيده: هذا الكذاب جاهل متعالم حاقد، استدل به المؤلف (صفحة: 52) في قصة أبي هريرة، وزعم أنها في تاريخ الذهبي والعَقد الفريد. وحرّف القصة. وسأكشفها في محلها، إن شاء الله.

محمد صادق النجمي الشيعي

صاحب كتاب: «أضواء على الصحيحين»

محمد صادق النجمي الإيراني الشيعي، أحد علماء الحوزة العلمية في "قُم"، موطنه آذربيجان الإيرانية. اشتُهر بكتابه: «**أضواء على الصحيحين**». قال في تمهيده (صفحة: 28): «لما رأيت مدى مقام صحيح البخاري وأهميته عند أهل السنة، جذبني الشوق والولع في أن أراجع هذا الكتاب مراجعة دقيقة ومعمقة، ولشدة ما كنت أشعر به من العلاقة والشوق في هذا الموضوع أتممت مراجعة الصحيح في فترة قصيرة، (وكان ذلك عام 1388هـ)، فاخترت من بين أحاديثه خمسين حديثا في أربعة وثلاثين مسألة مختلفة ومشوقة، واستنسختها على شكل مذكرات».

وقال الناشر لكتابه: «حدثت أخيرا محاولات لتحطيم هذه الأسطورة فكتب في ذلك المؤلفات ونشرت المقالات في الصحف والمناشير لإثبات أن ما كل ما في البخاري ومسلم صحيح.

ومما كتب في هذا المضمار كتاب أضواء على الصحيحين الذي ألف أصله باللغة الفارسية **العلامة البحاثة الفذ الشيخ محمد صادق النجمي حفظه الله!** وقد بحث فيه عن موارد التناقض وما لا يمكن قبوله من أحاديثهما لمخالفته الكتاب أو السنة القطعية أو العقل القطعي! وهو كتاب جليل في موضوعه، وترجمه صاحب الفضيلة الشيخ يحيى كمالي البحراني[1]».

---

(1) (المصدر مركز الأبحاث العقائدية: http://www.aqaed.com/book/52/adwaae-01.html).
هذا ما وجدته عنه، ولم أعثر عن ترجمة مستوفية عنه.

عبد الفتاح عساكر

كاتب وباحث ومفكر مصري، له موقع بعنوان: «**أهل القرآن**». من أقواله: «**المسيحي المصري عندي أفضل من أي إنسان آخر في العالم كله، وحُبّه فرض عين عليه قبل الصلاة والصوم والزكاة والحج**»! وقوله: « **أنا مسيحي، ولا إسلام لي، إلا بمسيحيتي، وأحب جميع من يحبون السيد المسيح رسول المحبة على الأرض ولو تخليت عن مسيحيتي**»[1]!!

إسلام بحيري

باحث مصري، ومفكر شاب، وهو رئيس مركز الدراسات الإسلامية بمؤسسة "اليوم السابع" **حاصل على ماجستير في** «**طرائق التعامل مع التراث**» **من جامعة ويلز بإنجلترا. يعمل بمؤسسة اليوم السابع**، وهو كذلك مقدم برنامج «**مع إسلام البحيري**» على "**قناة القاهرة والناس**" الفضائية، وقد أثار جدلاً كبيراً في الأوساط الدينية والثقافية. مما أدى إلى وقف البرنامج ومحاكمته، لانتهاكه الدين الإسلامي (وجه إليه إنذار بوقف البرنامج). وفي نهاية ماي 2015 أدانته محكمة مصرية بتهمة ازدراء الأديان، وقضت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات مع الشغل والنفاذ. لكن في شهر ديسمبر من العام ذاته، قررت المحكمة تخفيف الحكم إلى السجن لمدة سنة واحدة[2].

كوركيس عواد البغدادي

هو: **كوركيس بن حنّا عواد** (1326 - 1413هـ / 1908 - 1992م) من الشخصيات البغدادية المعروفة في العراق، **وهو من عائلة آل عواد أحد العوائل المسيحية في الموصل**، واستوطنوا بغداد، وكان أخوه ميخائيل عواد يعمل سكرتيرا لمكتب وزير المعارف في العهد الملكي، واشتهر كوركيس عواد بالعمل الدؤوب وسعة الإطلاع، إضافة إلى التأليف لكثير من المقالات والكتب بما تجود به قريحته من الأفكار، يضاف إلى تخلقه بالأخلاق الحسنة والصفات الرفيعة.

(1) http://www.copts-united.com/article.php?I=9&A=5155

(2) (المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/).

مؤلفاته:

- أثر قديم في العراق (دير الريان هرمزد بجوار الموصل)
- ما سلم من تواريخ البلدان العراقية.
- العراق في القرن السابع.
- المدرسة المستنصرية ببغداد.
- رسائل أحمد تيمور باشا إلى الأب أنستاس ماري الكرملي.
- كتاب الورق - أو الكاغد - صناعته في العصور الإسلامية.
- خزائن الكتب القديمة في العراق منذ أقدم العصور حتى سنة 1000 هجرية.
- المخطوطات العربية في دور الكتب الأمريكية.
- جولة في دور الكتب الأمريكية.
- بلدان الخلافة الشرقية.
- مكتبة الإسكندرية.
- مكتبة المتحف العراقي في ماضيها وحاضرها.
- المخطوطات التأريخية في مكتبة المتحف العراقي.
- معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين[1].

قال مقيده: فإذا كان هؤلاء - هم - المراجع والمصادر العلمية عند رشيد أيلال - بين شيعي، ومسيحي، ومفكر منكر للسنة، ومهندس حاقد على البخاري والشافعي وسيبويه، وكسول حاقد على أبي هريرة!!! فماذا يُنتظَرُ منه؟ إلا التشكيك في الجامع الصحيح، وكُتبِ السُّنة برمتها، والجهلِ المركَّب والنقلِ المبتور والمفترَى.

ثم إذا كان هؤلاء هم أساتذة المؤلف، فلا غرو - إذن - أن يتبجح «عبد النبي الشراط» - الناشر لكتابه - بمن هم أشد عداوة للسنة، حيث أشاد **بالطبيب عماد حسين** - وقد مرّ ذكره - وأشاد **بممدوح كوشباي، وإدريس هاني**.

(1) (المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki)

أما **أما ممدوح كوشباي - هذا - فهو ممدوح بن عبد الكريم كوشباي، أستاذ وباحث في الفكر الإسلامي، من أصل سوري، يقيم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من أربعين سنة.**

له كتاب عبارة عن مجموعة من المقالات، كان قد نشرها في منابر إعلامية مختلفة أهمها «**صوت العروبة**» في المهجر (و.م.أ). وقد حاول من خلالها تقديم رأيه الجريء في عدة مسائل فكرية وفقهية تهم المجتمع الإسلامي، **مستمدا قراءته واستشهاداته من آيات القرآن الكريم، الذي يعتبره** - على حدّ تعبيره - **المصدر الديني الوحيد الذي لم تطله يد التحريف والتزوير!**- ولن يتأتّى لها ذلك أبدا. مصداقا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾»[1].

وأما إدريس هاني المكناسي: فهو إدريس بن محمد بن أحمد بن قدور العشاقي الحسيني الإسماعيلي، أصوله إسماعيلية، تنحدر من إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق - ولد سنة 1967 - **كاتب وصحفي من مكناس، مغربي، شيعي، جعفري، ينتمي إلى مذهب الاثني عشرية**[2]**، تأثر بـ:** «**آية الله السيد تقي المدرسي**».

جاء التعريف به، والإشادة بمجهوداته تحت عنوان: «**قصة استبصار مفكر مغربي**». بموقع: (العترة الطاهرة): «يقول السيد إدريس: «في اللحظات التي ظهرت لي الأحداث على حقيقتها، قامت - فوراً - حرب بين عقلي ونفسي، فالنفس عزّ عليها اقتلاع «ضرس» العقيدة السابقة، والعقل عزّ عليه أن يتغاضى عن الحقائق الواضحة القطعية، فإما أن أتبع طريقاً موروثاً، وإما أن أسلك سبيل القناعة ونور العقل».

ويضيف: «كان هذا أخطر قرار اتخذته في حياتي، لكي أنتقل بعدها إلى رحاب التحديات الفكرية والاجتماعية».

---

(1) (http://rihanapress.com/index.php/ar/islam/3448-2016-02-16-11-35-08.html).

(2) يطلق عليهم: "الاثنا عشرية" لدعواهم أن الامام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومن هنا استقر المقام بالسيد إدريس في هدي الأئمة الأطهار، فأعلن تشيعه في المغرب ثم هاجر إلى سوريا من أجل الالتحاق بالحوزة العلمية في دمشق. فتلقى دراسته الحوزوية على يد جملة من المشايخ والعلماء، ولا يزال متابعاً لدراسته إلى جانب مزاولة التدريس بالحوزة العلمية، إضافة إلى عمل الصحافة والكتابات الأخرى.

وقد تبلور عند الأستاذ اتجاهين في رحاب العلم والمعرفة: الأول الاهتمام بالمباحث المعاصرة والجديدة والحديثة التي تطرح بكثافة في ساحة المغرب، الثاني هو الاهتمام بالمباحث الدينية والمذهبية التي بدأ يتلقاها على أيدي أساتذة الحوزة العلمية التي انتسب إليها. وقد أبدع الأستاذ في نتاجاته في كلا الاتجاهين، فألّف بعض الكتب فيما يخص المباحث الدينية، مثل كتاب: (**لقد شيعني الحسين**)، وكتاب: (**الخلافة المغتصبة**)، وألّف جملة من الكتب تدور حول الأفكار والرؤى المعاصرة ككتاب: (**محنة التراث الآخر**).

ملابسات وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم:

كما أشار الأستاذ إدريس الحسيني في هذا الخصوص إلى جملة من الأحداث التي وقعت أثناء مرض الرسول صلى الله عليه وسلم واحتضاره وبعد وفاته، وخص بالذكر الأحداث التي خلفت وراءها محناً سياسية واجتماعية رهيبة.

منها: تجهيز الرسول لجيش أسامة بن زيد، وتخلّف بعض الصحابة عن تلبية أمره، ووقوف عمر موقفاً قمعياً حينما حال بين الرسول صلى الله عليه وسلم في مرضه والكتابه، وقوله «حسبنا كتاب الله».

وأمّا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم: «فبقي صلى الله عليه وسلم جثة هامدة بين يدي آل البيت، يغسلونه، **في الوقت الذي راح الآخرون يتطاحنون على حق محسوم بالنص واستغلالا للظرف**، وركوباً لفرصة غياب الإمام عليّ - عليه السلام - وآل البيت».

وفيما يخص مقولة عمر بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وسلم: «إن رجالا من المنافقين يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وإنه - والله - ما مات،

ولكنه ذهب إلى ربّه كما ذهب موسى بن عمران...» يذكر المؤلف: «إنّ عمر لم يكن يجهل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يكن يجهل الآية التي تلاها عليه أبو بكر بعد مجيئه وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ﴾ [آل عمران: 144]، **بل كان غرضه من إثارة هذا الموضوع، هو أن يصرف الناس عن التفكير بأمر الخلافة، حتى يربح الوقت لكي يأتي أبو بكر وتتم العملية.**

ثم يذكر أحداث السقيفة واللعبة التي لعبها أبو بكر وعمر وأبو عبيدة من أجل الوصول إلى مآربهم» (انتهى)[1].

وإنما أطلتُ في ترجمةِ إدريس الحسني، لكونه مغربيا وشيعيا، ولكون «رشيد أيلال» متأثرا بعباراته، مما يدل دلالة قوية على أنه قد أُشرِبَ قلبُه شُبُهات الشيعة أيضا.

إذا كان رب البيت بالدّفِّ ضاربا فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

(1) http://al-3itra.ahlamontada.net/t506-topic

الوقفة الثانية

الجهل المركّب عند المؤلف

إن أيَّ قارئ عاقل مُنصفٍ يظهر له الجهل المركّب الذي ملأ به المؤلف كتابه، فيراه يستشهد بنصوص يحسبها صحيحة، وهي - في حقيقة الأمر - عارية عن الدليل، بل في بعض الأحيان لا وجود لها، مِثل: عزوه حديث: «لقد جئتكم بالذبح»، إلى صحيح البخاري، والحديث - في الأصل - لا وجود له عند البخاري! وسيأتي ذكره في محله.

وكذلك: جهله بالإمام الشافعي، حيث جاء في كتابه (صفحة: 131): «**يقول الإمام المطلبي**»! ولم يدر - المسكين - أنه الشافعي نفسه! أو كان على علم به، وإنما دلّسه بذكر نسبه عوض الاسم المشهور به: «الإمام الشافعي». وسنرى سبب ذلك في محله.

وصدق بهاء الدين زهير حين قال:

وجاهل يَدَّعِي العلمِ فلسفةً ... قد راحَ يكفرُ بالرحمنِ تقليدا

وقال أعرفُ معقولاً فقلتُ له ... عَنَيْتَ نفسَكَ معقولاً ومعقوداً

من أينَ أنتَ وهذا لشيءُ تذكرهُ ... أراكَ تقرعُ باباً عنك مسدودا

فقال: إن كلامي لستَ تفهمُهُ ... فقلْتُ: لستُ سليمانَ بن داوودا

وقال عن الإمام البخاري: «مجروح ومتروك الحديث»! (صفحة: 145).

قلت: وهذا من المضحكات والحماقات.. حيث اعتبر المؤلف نفسه قد فاق أئمة الجرح والتعديل، لذا استدرك عليهم، بقوله عن الإمام البخاري: «**مجروح ومتروك الحديث**»!!! وما ذلك إلا من جهله بكلام أهل العلم، وعدمِ قدرته على تمييز كلامهم، بل وجهلِه المطْبق بعلم: «الجرح والتعديل». وأنّى له العلم بذلك، وهو يعتبره: خرافة، وأكذوبة!

وفي (صفحة: 25): تحت هذا العنوان: «**عُذر أقبح من زلة**»!

يتحدى الكاتب بإتيان دليل واحد، فيه تدوينة واحدة لأحد الصحابة!

وفي صفحة (**صفحة**: 54): تحت هذا العنوان «**نقد الصحابة بعضهم لبعض**»!

اعتبر المؤلفُ نقدَ الصحابة بعضهم لبعض، وعِلمَ بعضهم بأحاديث خفيت عن البعض الآخر تناقضا! وهذا من الجهل - كما سأوضّحه في موضعه.

وفي (**صفحة**: 65) **ينكر المؤلف حديث: الشؤم في المرأة والدار والفرس!**

وفي (**صفحة**: 154) يستدل المؤلف بحديث عند البخاري ناقلا شرحَ ابنِ حجر عليه، لكنه خلط بين الأسانيد، لجهله وتقليده الأعمى.

والحقيقة التي لا مراء فيها، أن المؤلف دخله التشكيك في كُتب السنة - وفي مقدمتها نسخة صحيح البخاري - من بابين:

الباب الأول: التقليد الأعمى.

الباب الثاني: الجهل المركب.

لذا ارتأيت تخصيص كشف جهالاته في الفصل الثاني، حيث سيكون الرد علميا ومفصّلا، على ما جاء في الفصول الخمسة من كتابه، وهناك ينكشف الغطاء، وينجلي الهراء.

الوقفة الثالثة

عبارات مقتطفة من كتاب صحيح البخاري

نهاية أسطورة

سأنقل هنا بعض عبارات المؤلف التي تنبئ: تارة عن مدى جهله، وتارة عن حقده، وتارة عن خلطه بين ما جاء في صحيح البخاري وبين ما تمثّله بعض الجماعات الغريبة في تصرفاتها.

يقول «المؤلف» - متهما أهل السنة إهمالهم العناية بالقرآن، ويسخر من العين والحسد والرقية به -: «فلم يعُد له - يعني القرآن - أيّ دور في حياة الناس إلا أن يتلى لطرد الشياطين، أو يسترقى به لدفع الأمراض، أوللقضاء المبرم على العين والحسد، **أي أنهم ربطوه بالخرافة، وجعلوا منه وسيلة للاسترزاق..**»! (صفحة: 30).

كما نلاحظ في الكتاب أن المؤلف يربط «الإرهاب»، و«الغلو»، بما في صحيح البخاري، حيث يقول مثلا - **في فصل بُخاريات** - «أردتُ أن أختم هذا الفصل بمجموعة من الأحاديث الواردة «في أصح كتاب بعد كتاب الله» - صحيح البخاري - ليقف القارئ على **حجم الإساءة لديننا ولنبينا، الواردة في هذا الكتاب، وحتى يعرف من أين جاءنا الإرهاب؟** ولماذا وصلت أمتنا إلى ما وصلت إليه؟ (صفحة: 149).

ويقول في (الصفحة: 151) تعليقا على حديث: «لقد جئتكم بالذبح»: « نجد هاته الرواية التي تسير على عكس التيار، وتبرز **أن رسولنا كان دمويا، وأنه جاء بالذبح، ومن هنا جاءت داعش، وجاءت كل التصورات الإرهابية**»!!

قال مقيده: فانظر - يا رعاك الله - كيف جعل ما جاء في صحيح البخاري سببا للإرهاب! ومعلوم لكل من قرأ الجامع الصحيح، واطّلع على شروحاته، أن كل ما جاء فيه يوافق ما في القرآن، وأنه تفسير وبيان لما جاء فيه، وأنه يدعو لمكارم الأخلاق بَعد توحيد الله تعالى، ويدعو للتأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدعُ لإراقة الدماء، ولا لإرهاب الأبرياء، ولا لغلوّ أو تزمّت، ولا لإزهاق النفوس الآمنة المسالمة.

وحسبُ كلِّ منصف أن يقرأ ما بوّب له البخاري في صحيحه «باب: قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: 93]. ثم ساق بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لن يزال المؤمن في فسحة من دينه، ما لم يصب دما حراما**».

وعن عبد الله بن عمر، قال: «**إن من ورطات الأمور، التي لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها، سفك الدم الحرام بغير حله**».

وعن عبد الله، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**أول ما يقضى بين الناس في الدماء**» (1).

وفي موضع آخر، أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال: «يا أيها الناس، أي يوم هذا؟»، قالوا: يوم حرام، قال: «فأي بلد هذا؟»، قالوا: بلد حرام، قال: «فأي شهر هذا؟»، قالوا: شهر حرام، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا**»، فأعادها مرارا، ثم رفع رأسه فقال: «اللهم هل بلّغت، اللهم هل بلّغت - قال ابن عباس رضي الله عنهما: فوالذي نفسي بيده، إنها لوصيته إلى أمته، فليبلّغ الشاهد الغائب - لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض» (2).

فهل ما في صحيح البخاري يدعو إلى سفك الدماء أم إلى حَقنا؟!

كذلك نلاحظ استهزاء المؤلف وسخريته من صحيح البخاري تارة، وبالبخاري نفسه تارة أخرى، وكذلك بعلماء الحديث - بل وبعلم الحديث نفسه.

فمن ذلك قوله - مثلا -: «**من الغرائب المضحكة في صحيح البخاري..**». (ص: 65). ثم ساق حديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الوزغ، لكونه كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام.

---

(1) صحيح البخاري (9/ 2).

(2) صحيح البخاري (2/ 176).

وقال: «**ومن الغرائب المضحكة والأساطير الغريبة المغرقة في الخرافة والمؤسسة للجهل المطبق، ما ورد في صحيح البخاري منسوبا للرسول الكريم، بأنه اعتبر الفأر أمة فُقدت من بني إسرائيل!!** ..». (صفحة: 67).

وقوله: «**لماذا هذه المسرحية برمتها؟**». (صفحة: 77).

وقوله: «**لكن عديد من شيوخنا اليوم يميلون إلى رواية الأحلام والرؤى والخرافات بشكل غريب**..». (صفحة: 79).

وأما ذكر كلمة: «**خرافات**»..«**الخرافة**»..«**خرافة من الخرافات**».. «**أوهام**».. فحدّث ولا حرج، فقد أكثر منها، غيظا منه على تعلق قلوب المؤمنين بالجامع الصحيح. لذا تجده يقول بشدة وحنق عن «صحيح البخاري»: «**فهو كتاب لقيط**». (صفحة: 280) آخر صفحة في الكتاب.

ويقول محرّضا: «**هلمّوا إذن، فلا مجال للتراخي، هلموا إذن لننبذ عنا أساطير الماضي إلى عقلانية الحاضر**».!! (صفحة: 65).

بل بلغت به الوقاحةُ إلى أن يمثل البخاري المسلم بـ: «**بولس**» **الكافر!!** حيث قال - وبئس ما قال -: «**وإني أكاد أجزم أن شخصية البخاري لدينا نحن معظم المسلمين، توازي شخصية** «بولس» **الرسول لدى المسيحيين...!!**». (صفحة: 108).

فبالله عليكم: أهذا هو النقد العلمي لصحيح البخاري؟ أهكذا انتقد الدارقطني وأبو زرعة بعض أحاديث البخاري، حتى يقال: يجب التلطف والحوار الهادئ والنقاش العلمي مع «رشيد أيلال» - كما زعم أحدهم؟!

يقول الدكتور غالب عن «بولس»: «إن النصرانية التي جاء بها المسيح - عليه السلام- قد اندثرت وحرِّفت وضاع إنجيله بعد رفعه بفترة قصيرة، فتزعَّم الديانة بولس اليهودي الحاقد، فجاءت خرافيةً مصادمةً للعقل والمنطق والواقع، ومن هنا وجد أقطاب العَلمانية أن الدِّين - وهو تعميم خاطئ - لا يمكن أن يساير حضارتهم الناشئة، وأن رجال دينهم طغاة الكنيسة لا يمكن أن يتركوهم وشأنهم - وهو ما حدث بالفعل، وعلى إثر ذلك قامت المعركة بين الدين وأقطاب العلمانية، ونشط

العلمانيون في بسط نفوذهم، وساعدتهم على ذلك عامّة الشعوب الأوربيّة التي أذاقتها الكنيسة الذلّ والهُون، والالتزام بدين لا يقبله عقل أو منطق، فوجدوا في الالتجاء إلى رجال الفكر العلمانيين خير وسيلة للخروج عن أوضاعهم.

وإذا كان القارئ يرى أن للغرب حجّتهم في رفض ذلك الدين البولسيّ الجاهلي، فإنه سيرى حتمًا أن انتشار العلمانية في بلاد المسلمين أمر لا مبرر له بأي حال، ولا سبب له إلّا قوة الدعاية العلمانية، وجهل كثير من المسلمين بدينهم، وجهلهم كذلك بما تُبَيّتُه العلمانية للدين وأهله، واتِّبَاعًا للدعايات البرّاقة»[1].

ويقول المؤلف - رشيد أيلال - في موضع آخر: «والحقيقة التي لا تقبل الجدل، كما سنبينها بعد قليل، هي أن **رواية الإجماع حول صحيح البخاري ليست إلا كِذبة من الكثير، الذي تعجّ به كتب التراث، وليس إلا خرافة من الخرافات المؤسسة لهاته الأسطورة التي وجب نسفها نسفا، بنقول من كتب التراث نفسها،..»**. (صفحة: 130).

قال مقيده: وهذا تناقض منه بيّن واضح، إذ كيف يزعم أن نُسَخ كتب التراث لا دليل على نسبتها إلى أصحابها، وأن أيادي أخرى غريبة أضافت عليه، فزادت ونقصت، وفي الوقت ذاته يريد أن يحتج بها على نقد الإجماع على صحيح البخاري، فهل يُستدل بباطل على باطل؟!

كما وزعم أن حديث: «لم يبق من النبوة إلا المبشرات، قالوا: وما المبشرات؟ قال صلى الله عليه وسلم: الرؤيا الصالحة». **موضوع.**

وهذا نص كلامه: «**وللاستدلال على ذلك تَمّ وضع حديث كهذا الذي ينسب للرسول، فيه أنه لم يبق من النبوة إلا المبشرات..**». (ص: 83 فصل: سيرة الأحلام)!

ومن تناقض المؤلف وجهله، أنه ينكر ما صح عند البخاري، ويسمي كتاب الصحيح: «لقيط» و«أسطورة». و«خرافة». في حين نجده يلجأ - رغما عن أنفه - إلى

(1) المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها (2/ 685).

الاستشهاد بحديث يراه أكرمَ المرأة، فيقول - بعد طعنه في حديث: «إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار»-: «**وهل يشبّه رسولنا المرأة بالفرس والدار، أي بالحيوان وبالجماد؟ ألا ساء ما يحكم به صحيح البخاري في هذا، ألا ساء وحاشا رسولنا أن يقول ذلك وهو الذي يقول: «ما أكرمهن إلى كريم، وما أهانهن إلا لئيم». فهل يكون الرسول لئيما، وهو الكريم؟**!!! (صفحة: 65).

قال مقيده: وكأني - هنا - بطالب العلم يضحك حين قرأ هذا التناقض والجهل من المؤلف!

أولا: هذا الحديث الذي استدل به المؤلف - ليطعن به على ما جاء في الصحيح - يناقض منهجه الذي يردُّ جميع الآثار. فكيف جعله دليلا؟!

ثانيا: هذا الحديث لا أصل له باللفظ الذي ذكره، وإنما لفظه: «ما أكرم النساء إلا كريم، ولا أهانهن إلا لئيم». والمفاجأة أنه: **موضوع**. راجع دراسة سنده في السلسلة[1] إن كنت طالب علم، وإلا فالخطاب للعقلاء المنصفين، والطلبة الجادين، حتى يتبين لهم جهل المؤلف «رشيد أيلال».

ثالثا: لو أن المؤلف كان محقا في البحث لما خفي عنه ما بوّبه البخاري في صحيحه في شأن النساء. فقد جاء في الصحيح: «**باب الوصاة بالنساء**». ثم ساق رحمه الله بسنده حديث: «**واستوصوا بالنساء خيرا، فإنهن خلقن من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيرا**».

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، هيبة أن ينزل فينا شيء، فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وانبسطنا»[2].

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (2/ 241).

(2) صحيح البخاري (7/ 26).

الفصل الثاني

كشفُ بعضِ جهالات الفصول الخمسة في كتاب «رشيد أيلال»

المبحث الأول

جهالات الفصل الأول

إن شبهات المؤلف لا تكاد تنحصر لكثرتها، والفطِنُ اللبيب العاقل يكفيه هدم أصولها، وقد بينتها في «الخلاصة» عن حقيقة العقلانيين والقرآنيين، وعن مصادر تلقيهم. وخدمتهم لأسيادهم المستشرقين الطاعنين في الدين. فإنهم لما لم يجرؤوا على الطعن مباشرة في شخصية النبي ورسالته صلى الله عليه وسلم تجرّأوا على الطعن في الصحابة والتابعين وتابعي التابعي ورواة الحديث، بحجة أنهم غير معصومين، وأنهم معرّضون للخطإ كسائر البشر. ومن ثم أخذوا يشككون في الأسانيد، واختلاف الروايات، وتعدد النسخ، زاعمين بذلك أنهم يستعملون العقل والمنطق والعلوم التجريبية، كعلم الآثار الكاشف عن حقيقة الأمر، حتى خرج إلينا المؤلف بقاصمة الظهر: «صحيح البخاري..نهاية أسطورة! والدليل:

1- البخاري لم يكن يتكلم اللغة العربية!
2- البخاري وخرافة الذاكرة الحافظة لستمائة ألف حديث!
3- البخاري لم يكتب الصحيح الجامع وإنما نُسب إليه!
4- البخاري عُمره أقل بالنسبة للزمن وأرقام الحديث!
5- البخاري وأكذوبة الاستخارة قياسا مع عددها في الجامع الصحيح!

وهكذا، لا تكاد تخرج من شبهة حتى تعارضك عشرات الشبه، الدالة على جهل المؤلّف، االحائر التائه، والمتعالم التافه.

والسبب الحقيقي لهذه الشبه هو اتباع الهوى، وتصور فكرة جاهزة قبل البحث الموضوعي المجرد من التعصب والتقليد. كما هو شأن الحاقدين المستشرقين أساتذة مؤلف: «صحيح البخاري نهاية أسطورة». وقد سبق ذكر أحوالهم ومناهجهم ومدارسهم.

وهاكَ الفكرةَ الجامعة لما عند المستشرقين وأذنابهم من العرب:

يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله: «أغلب هؤلاء المستشرقين يضعون في أذهانهم - كما قلت من قبل - فكرة معينة يريدون تصيُّد الأدلة لإثباتها، وحين يبحثون عن هذه الأدلة لا تهمهم صحتها بمقدار ما يهمهم إمكان الاستفادة منها لدعم آرائهم الشخصية، وكثيرا ما يستنبطون الأمر الكلي من حادثة جزئية، ومن هنا يقعون في مفارقات عجيبة، لولا الهوى والغرض لربأوا بأنفسهم عنها، وسنضرب لذلك بعض الأمثلة:

1 - في محاولة المستشرق **جولدتسيهر**(1) لإثبات زعمه بأن الحديث في مجموعه من صنع القرون الثلاثة الأولى للهجرة وليس من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ادعى أن أحكام الشريعة لم تكن معروفة لجمهور المسلمين في الصدر الأول من الإسلام، وأن الجهل بها وبتاريخ الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان لاصقا بكبار الأئمة، وقد حشد لذلك بعض الروايات الساقطة المتهافتة، من ذلك ما نقله من كتاب «الحيوان» للدميري، من أن أبا حنيفة - رحمه الله - لم يكن يعرف هل كانت معركة بدر قبل أحد أم كانت أحد قبلها!

ولا شك في أن أقل الناس اطلاعا على التاريخ يرد مثل هذه الرواية، فأبو حنيفة وهو من أشهر أئمة الإسلام الذين تحدثوا عن أحكام الحرب في الإسلام حديثا مستفيضا في فقهه الذي أثر عنه، وفي كتب تلامذته الذين نشروا علمه كأبي يوسف ومحمد، يستحيل على العقل أن يصدق بأنه كان جاهلا بوقائع سيرة الرسول

(1) ستأتي ترجمته عند الحديث عن نسخة «منجانا».

ومغازيه، وهي التي استمد منها فقهه في أحكام الحرب، وحسبنا أن نذكر هنا كتابين في فقهه في هذا الموضوع يعتبران من أهم الكتب المؤلفة في التشريع الدولي، في الإسلام.

أولهما: كتاب «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف رحمه الله.

ثانيهما: كتاب «السير الكبير» لمحمد العراقي - رحمه الله -، وقد شرحه السرخسي، وهو من أقدم وأهم مراجع الفقه الإسلامي في العلاقات الدولية، وقد طبع أخيرا تحت إشراف جامعة الدول العربية برغبة من جمعية محمد بن الحسن الشيباني للحقوق الدولية.

وفي هذين الكتابين يتضح إلمام تلامذة الإمام وهُم حاملوا علمه بتاريخ المعارك الإسلامية في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وعهد خلفائه الراشدين.

وجولدتسيهر لا يخفى عليه أمر هذين الكتابين، وكان بإمكانه لو أراد الحق أن يعرف ما إذا كان أبو حنيفة جاهلا بالسيرة أو عالما بها من غير أن يلجأ إلى رواية «الدميري» في «الحيوان» هو ليس مؤرخا وكتابه ليس كتاب فقه ولا تاريخ، وإنما يحشر فيه كل ما يرى إيراده من حكايات ونوادر تتصل بموضوع كتابه من غير أن يعني نفسه البحث عن صحتها، ولا يخفى ما كان بين أبي حنيفة ومعاصريه ومقلديهم من بعدهم من عداء منهجي فكري، وقد كان هذا العداء مادة دسمة لرواة الأخبار ومؤلفي كتب الحكايات والنوادر لنسبة حوادث وحكايات، منها ما يرفع من شأن أبي حنيفة، ومنها ما يضع من سمعته. وأكثرها ملفق موضوع للمسامرة والتندر من قبل محبيه أو كارهيه على السواء، مما يجعلها عديمة القيمة العلمية في نظر العلماء والباحثين.

فجولدتسيهر أعرض عن كل ما دون من تاريخ أبي حنيفة تدوينا علميا ثابتا، واعتمد رواية مكذوبة لا يتمالك طالب العلم المبتدئ في الدراسة من الضحك لسماعها ليدعم بذلك ما تخيّله من أن السُّنّة النبوية من صنع المسلمين في القرون الثلاثة الأولى.

2 - ومثال آخر عن هذا المستشرق أيضا، فقد أعرض عما أجمعت عليه كتب الجرح والتعديل، وكتب التاريخ من صدق الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري - رحمه الله - (50 - 124هـ) وورعه وأمانته ودينه، وزعم أن الزهري لم يكن كذلك بل كان يضع الحديث للأمويين، وهو الذي وضع الحديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» لعبد الملك بن مروان، وكان حجته أن هذا الحديث من رواية الزهري، وأن الزهري كان معاصرا لعبد الملك بن مروان! ... وقد ناقشتُ هذا الزعم مناقشة مفصلة في كتابي «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»: ص 385 وما بعدها.

3 - يحاول المستشرقون أن يؤكدوا تعالي العرب الفاتحين عن المسلمين الأعاجم وانتقاصهم من مكانتهم، وفي ذلك يقول المستشرق «**بروكلمان**» في كتابه «**تاريخ الشعوب الإسلامية**»: «وإذا كان العرب يؤلفون طبقة الحاكمين، فقد كان الأعاجم من الجهة الثانية هم الرعية أي القطيع! ... وجمعها رعايا، كما يدعوهم، تشبيه سامي قديم كان مألوفا حتى عند الآشوريين».

فهذا المستشرق قد أعرض عن جميع الوثائق التاريخية التي تؤكد عدالة الفاتحين المسلمين ومعاملتهم أفراد الشعب على السواء في غير تفرقة بين عربي وغيره، وتعلق بلفظ «الرعية» تعلقا لغويا واستنتج منها أن المسلمين نظروا إلى الأعاجم نظر القطيع من الغنم، ولو رجعنا إلى مادة «رعي» في قواميس اللغة وجدناها تقول كما في «القاموس المحيط»: «كل من ولي أمر قوم ... والقوم رعية ...، وراعيته: لاحظته محسنا إليه ...، وراعيت أمره: حفظته، كرعاه»[1]. فالراعي في اللغة يطلق على راعي الغنم، وعلى رئيس القوم وولي أمرهم، والرعية تطلق على الماشية، وتطلق على القوم، ومن معاني الرعاية: الحفظ والإحسان. فلما أطلقها الإسلام على القوم لم يخص بها الأعاجم ليشير إلى أنه يراهم كالقطيع من الغنم، وإنما أطلقها على الشعب عامة، والأحاديث في ذلك كثيرة معروفة ومنها

(1) القاموس المحيط (ص: 1289).

قوله - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره: «ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها، وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

قال الحافظ ابن حجر «فتح الباري»: (13/ 96) في شرح هذا الحديث: «والراعي: هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما اؤتمن على حفظه، فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه».

وقد جاء في حديث آخر إطلاق الرعية على المسلمين في الحديث الذي رواه البخاري وغيره: «ما من والٍ يلي رعية من المسلمين، فيموت وهو غاش لهم، إلا حرم الله عليه الجنة».

فكيف أغمض **بروكلمان** عينيه عن هذا كله واستجاز لعلمه أن يدعي بأن المسلمين نظروا إلى الأعاجم نظرة القطيع، وأنهم أطلقوا عليهم وحدهم لفظ «الرعية»؟ ليس له سند إلا أن لفظ الرعية يطلق على الغنم أيضا، وقد علمتَ معانيها اللغوية، أما تخصيص إطلاقها بالأعاجم فليس له سند ولا شبهة يتعلق بها، وإنما هو الهوى والغرض.

4- زعم المستشرق «**مايور**» كما نقله عنه «**مرجليوث**» أن أهل البدو كانوا كثيري الاهتمام بتعلم البلاغة وطلاقة اللسان فلا يبعد أن النبي - عليه الصلاة والسلام - مارس هذا الفن حتى نبغ فيه....

وأمر آخر يكشف لنا عن أساس ثالث من أسس النقد والبحث عند هؤلاء المستشرقين هو إفراطهم في اختراع العلل والأسباب والحوادث التي يدرسونها اختراعا ليس له سند إلا التخيل والتحكم، ويزيد في فساد أسلوبهم هذا أنهم يتخيلون أحداث الشرق والعرب وعاداتهم وأخلاقهم بأوهامهم وخيالاتهم الغريبة عن الشرق والعرب والمسلمين، ولا يريدون أن يعترفوا بأن لكل بيئة مقاييسها وأذواقها وعاداتها.

وقد أحسن المستشرق الفرنسي المسلم «**ناصر الدين دينيه**» في حديثه عن أسلوب المستشرقين وموازينهم في الحكم على الأشياء مما جعلهم يتناقضون فيما بينهم تناقضا واضحا في الحكم على شيء واحد، كل ذلك لأنهم حاولوا أن يحللوا السيرة المحمدية وتاريخ ظهور الإسلام بحسب العقلية الأوربية، فضلوا بذلك ضلالا بعيدا لأن هذا غير هذا، ولأن المنطق الأوروبي لا يمكن أن يأتي بنتائج صحيحة في تاريخ الأنبياء الشرقيين. ثم قال: «**إن هؤلاء المستشرقين الذين حاولوا نقد سيرة النبي بهذا الأسلوب الأوروبي البحت، لبثوا ثلاثة أرباع قرن يدققون ويمحصون بزعمهم، حتى يهدموا ما اتفق عليه الجمهور من المسلمين من سيرة نبيهم، وكان ينبغي لهم بعد هذه التدقيقات الطويلة العريضة العميقة أن يتمكنوا من هدم الآراء المقررة والروايات المشهورة من السيرة النبوية، فهل تسنّى لهم شيء من ذلك؟**

الجواب، إنهم لم يتمكنوا من إثبات أقل شيء جديد، بل إذا أمعنا النظر في الآراء الجديدة التي أتى بها هؤلاء المستشرقون، من فرنسيين وإنجليز وألمان وبلجيكيين وهولانديين ... إلخ. لا نجد إلا خلطا وخبطا، وإنك لترى كل واحد منهم يقرر ما نقضه غيره من هؤلاء المدققين بزعمهم، أو ينقض ما قرره». (انتهى) [1].

لقد تعمّدتُ ذكر كلام الدكتور السباعي - رحمه الله - بكامله، ليعلم المسلم مداخل الشبه، وحقيقة منكري السنة، لذا آثرت أن أقف عند كل فصل من الفصول الخمسة التي جاءت في كتاب: «صحيح البخاري نهاية أسطورة»، وأكشف بعض شبه المؤلف، ضاربا ما تبقى من الشبة على عرض الحائط، لعلمي أن كل طالب علم، يحترم عقله، وينصف عند حكمه، باحثٍ عن الحق، سيكشفها عند أول وهلة، خاصة ونحن في عصر تيسّر فيه البحث عن المعلومات، فعارٌ وشنارٌ أن يوجد على وجه الأرض من ينتسب إلى الإسلام السُّنِّيّ ثم يشكّكُ في صحيح البخاري، سواء

---

(1) الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم (ص: 55 - 64).

في ذلك نسبته لصاحبه أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري رحمه الله، أو كونه من أصح كتب الحديث بعد كتاب الله تعالى.

ومن يزعم غير هذا فهو جاهل، وأضل من حمار أهله:

وفي الجهلِ قبل الموت موتٌ لأهله وأجسادُهم قبل القبور قبور

وإن امرؤٌ لم يحيَ بالعلم صدرُه فليس له حتى النشور نشور

آفة تدوين الحديث

ذكر الكاتب - تحت هذا الفصل الأول - ستة أبحاث، وكل بحث تحته عجائب وغرائب من الزلات، ونظرا لكثرة الشُّبُهات، وتداخلِ بعضها مع بعض، وتكرارها في بعض الأحيان، فسأكتفي بكشف بعضها، وبيان الحقائق التي جهلها المؤلف أو تجاهلها.

أولا: عَنونَ هذا الفصل بـ: «**آفة تدوين الحديث**». (صفحة: 15) فجعل حرص بعض الصحابة والتابعين وتابع التابعين على حفظ السُّنة بتدوينها وكتابتها: آفة! ثم ساق أدلته على ذلك.

وتحت هذا العنوان: **منع الرسول للصحابة من تدوين كلامه**: (صفحة: 17) ساق مرة أخرى أدلّة المنع، وأدلّة الإباحة، وكلها أدلّة أهل السنة، لكنه لم يرفع بها رأسا، بل حسبها تناقضا!

والحق، أن أصل هذا التشكيك في تدوين السنة قديم، والذين يثيرونه إما شيعة، وإما مفكرون «إسلاميون»، وإما بعض خِرّيجي الأزهر المتأثرين بالفكر الاستشراقي.

فمن هؤلاء الشيعة: **علي محمد قاسم الكوراني، ومحمد صادق النجمي، وإدريس هاني، ومن الطلبة الأزهريين - مثل - الشيخ مصطفى زاهر.**

ومن المفكرين، **أحمد صبحي منصور، وعماد حسين، وممدوح كوشباي، وغيرهم ممن سبق ذكر بعضهم.**

فهذا - مثلا - غلام أحمد برويز يقول: «لو كانت السنة جزءاً من الدين لوضع لها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهجا كمنهج القرآن من الكتابة والحفظ والمذاكرة،.. لأن مقام النبوة يقتضي أن يعطي الدين لأمته على شكل محفوظ، لكنّه صلى الله عليه وسلم احتاط بكلّ الوسائل الممكنة لكتاب الله، ولم يفعل شيئا لسنّته، بل نهى عن كتابتها بقوله: «لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»»[1].

وقال عبد الله جكرالوي مؤسس الفرقة: «إن الكتاب المجيد ذكرَ كل شيء يحتاج إليه في الدين مفصلا ومشروحا من كل وجه، فما الداعي إلى الوحي الخفي وما الحاجة إلى السنة»؟

ويقول في موضع آخر: «كتاب الله كامل مفصل لا يحتاج إلى الشرح ولا إلى تفسير محمد صلى الله عليه وسلم له، وتوضيحه إياه، أو التعليم العملي بمقتضاه».

ويقول الحافظ أسلم في المعنى ذاته ما نصه: «قد انحصرت ضروريات الدين في اتباع القرآن المفصّل ولا تتعداه». (وقد قال بمثله الخواجه أحمد الدين والحافظ أسلم. «انظر برهان القرآن 4، ونكات قرآن 49»)[2].

ويقول عبد الله جكرالوي: «إنا لم نؤمر إلا باتباع ما أنزله الله بالوحي، ولو فرضنا جدلاً صحة نسبة بعض الأحاديث بطريق قطعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فإنها مع صحة نسبتها لا تكون واجبة الاتباع؛ لأنها ليست بوحي منزل من الله عز وجل »!

وقال في موضع آخر: «يعتقد أهل الحديث أن نزول الوحي من الله عز وجل إلى نبيه عليه الصلاة والسلام قسمان: جلي متلو وخفي غير متلو، والأول: هو القرآن، والثاني: هو حديث الرسول عليه الصلاة والسلام.. غير أن الوحي الإلهي هو الذي لا يمكن الإتيان بمثله، بَيْدَ أن وحي الأحاديث قد أتى له مثيل بمئات الألوف من الأحاديث الوضعية».

(1) نقلا عن «شبهات القرآنيين» (ص: 22).

(2) ينظر: «مجلة إشاعة القرآن ص 49 العدد الثالث سنة 1902م، وإشاعة السنة 19 ص 286 سنة 1902». نقلا عن «شبهات القرآنيين» (ص: 26).

ويرى غلام أحمد برويز: «أنّ هذا التقسيم للوحي معتقد مستعار من اليهود (شبكتب) المكتوب، و (شَبْعَلْفَهْ) المنقول بالرواية، وأنه لا صلة به بالإسلام»!

ويقول خواجه أحمد الدين: «إن الأصل الذي لا يتغير ولا يتبدل هو الوحي الإلهي فحسب، وهل أُمرنا بالبحث عن الوحي الإلهي في التوراة والإنجيل.. أو البخاري ومسلم أو الترمذي وأبي داود وابن ماجه. أو مسانيد أئمة آخرين»[1].

والقصد: أن ما ملأ به «المؤلف» كتابه، من تشكيك في السنة، وطعن في كتب الحفّاظ الأئمة، ليس بجديد، فهو مسبوق بمن لا يصل إلى قلامة ظفر أحدهم في العناد والمكابرة والتعالم والتنطع، وما هو إلا كواو عمرو، كما قيل[2]:

أيها المدّعي ولاءَ سُلَيْمٍ لستَ منها ولا قُلامة ظفر

إنما أنت من سليمى كواو ألحقت في الهجاء ظلما بعمرو

ومع ذلك، فقد ردّ عليهم علماؤنا - أهلُ السنة - قديما وحديثا. وحسبك ما كتبه **العلامة الفقيه المحدث محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي**،(المتوفى: 1376) رحمه الله في كتابه: «**الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام**». وما كتبه **القاضي العلامة محمد بن أحمد العلوي الإسماعيلي** (المتوفى: 1367هـ) رحمه الله، في كتابه: «**توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد**».

وأما ما يتعلق بشبهة كتابة الحديث، فسأسوق هنا قول أهل السنة وأدلتهم، ثم أترك العقلاء يميزون بين الحق والباطل.

باب من لم ير كتابة الحديث

روى الدارمي بسنده - **باب من لم ير كتابة الحديث** - من حديث أبي سعيد

---

(1) نقلا عن «شبهات القرآنيين» (ص: 30 - 31).

(2) القائل: أبو نواس يهجو أشجع السلمي. والمشهور عنه في الشطر الأول: قُل لِمَن يدَّعي سُلَيْمَى سَفاهًا..(وهو خطأ). لأن أبا نواس نفسه ينفي انتساب أشجعَ إلى (سُليم).

الخدري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن، فمن كتب عني شيئا غير القرآن، فليمحه».

وفي رواية عنه أيضا: «أنهم استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في أن يكتبوا عنه، فلم يأذن لهم».

وقال الدارمي: أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي خلف، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: سمعت مالك بن أنس، يقول: جاء الزهري بحديث فلقيته في بعض الطريق، فأخذت بلجامه، فقلت: «يا أبا بكر، أعد علي الحديث الذي حدثتنا به»، قال: وتستعيد الحديث؟ قال: قلت: «وما كنت تستعيد الحديث؟» قال: لا. قلت: «ولا تكتب؟» قال: لا».

وقال - أيضا -: أخبرنا أبو المغيرة، قال: كان الأوزاعي «يكرهه». (أي: يكره الكتابة).

وعن ابن عون، قال: رأيت حمّادا يكتب عند إبراهيم، فقال له إبراهيم «ألم أنهك؟ قال: إنما هي أطراف».

وقال: أخبرنا سعيد بن عامر، عن هشام، قال: «ما كتبت عن محمد، إلا حديث الأعماق، فلما حفظته، محوته»(1).

وقال: أخبرنا مروان بن محمد، قال: سمعت سعيد بن عبد العزيز، يقول: «ما كتبت حديثا قط».

وعن الأوزاعي، قال: «ما زال هذا العلم عزيزا، يتلقاه الرجال، حتى وقع في الصحف، فحمله - أو - دخل فيه غير أهله».

وأخبرنا يزيد، أنبأنا العوام، عن إبراهيم التيمي، قال: بلغ ابن مسعود رضي الله عنه، أن عند ناس كتابا يعجبون به، فلم يزل بهم حتى أتوه به، فمحاه ثم قال: «إنما هلك أهل الكتاب قبلكم، أنهم أقبلوا على كتب علمائهم، وتركوا كتاب ربهم».

---

(1) المراد بحديث الأعماق، ما رواه مسلم في صحيحه (4/ 2221)، وغيره مرفوعا: "لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق أو بدابق، فيخرج إليهم جيش من المدينة..". الحديث.

وعن أبي نضرة، قال: قلت لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه،: ألا تكتبنا، فإنا لا نحفظ؟ فقال: «لا، إنا لن نكتبكم، ولن نجعله قرآنا، ولكن احفظوا عنا، كما حفظنا نحن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم». (انتهى من السنن)[1].

باب من رخَّص في كتابة العلم

ثم ساق الإمام الدارمي رحمه الله في سننه - بعد باب النهي -: **باب من رخص في كتابة العلم** - فقال: «**باب من رخص في كتابة العلم**».

فروى بسنده عن وهب بن منبه، عن أخيه، سمع أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: «ليس أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أكثر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وروى بسنده عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده، ما خرج منه إلا حق».

وروى بسنده عن أبي قبيل، قال: سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: بينما نحن حول رسول الله صلى الله عليه وسلم نكتب، إذ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي المدينتين تفتح أولا: قسطنطينية أو رومية؟ فقال: النبي صلى الله عليه وسلم «لا، بل مدينة هرقل أولا».

وروى بسنده عن عبد الله بن دينار، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن اكتُب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبحديث عَمرة، فإني قد خشيت دروس العلم وذهابه».

---

(1) سنن الدارمي (1/ 412 - 420).

وروى بسنده عن أيوب، عن أبي المليح، قال: « يعيبون علينا الكتاب، وقد قال الله تعالى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ﴾ [طه: 52]

وقال: أخبرنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن المثنى، حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا رضي الله عنه، كان يقول لبنيه: «يا بني قيّدوا هذا العلم».

وروى بسنده عن أبي مجلز، عن بشير بن نهيك، قال: «كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة رضي الله عنه، فلما أردت أن أفارقه، أتيته بكتابه فقرأته عليه، وقلت له: هذا سمعت منك؟ قال: نعم».

وروى بسنده عن سعيد بن جبير، قال: «كنت أسمع من ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما، الحديث بالليل، فأكتبه في واسطة الرحل».

وقال: أخبرنا أبو النعمان، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عثمان بن حكيم، قال: سمعت سعيد بن جبير، يقول: «كنت أسير مع ابن عباس رضي الله عنه، في طريق مكة ليلا، وكان يحدثني بالحديث فأكتبه في واسطة الرحل، حتى أصبح فأكتبه».

وقال: أخبرنا يوسف بن موسى، حدثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا شعبة، عن يونس، قال: «كان الحسن يكتب ويكتب» وكان ابن سيرين لا يكتب ولا يكتب»[1].

وروى بسنده عن سفيان، عن منصور قال: « قلت لإبراهيم: إن سالما أتم منك حديثا؟ قال: إن سالما كان يكتب».

وقال: حدثنا حصين، عن مرة الهمداني، قال: جاء أبو قرة الكندي بكتاب من الشام، فحمله فدفعه إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فنظر فيه فدعا بطست، ثم دعا بماء فمرسه فيه، وقال: «إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم الكتب وتركهم كتابهم». قال: حصين فقال مرة: أما إنه لو كان من القرآن أو السنة لم يمحه، ولكن كان من كتب أهل الكتاب».

وروى بسنده عن يحيى بن جعدة، قال أتي النبي صلى الله عليه وسلم بكتِف فيه كتاب، فقال: «كفى بقوم ضلالا، أن يرغبوا عما جاء به نبيهم، إلى ما جاء به نبي غير

(1) ينظر سنن الدارمي (1/ 428 إلى 439).

نبيهم، أو كتاب غير كتابهم، فأنزل الله عز وجل ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: 51] »[1].

الرد على من استشكلت عليه الأحاديث والآثار

قال الإمام أبـو محمـد عبد الله بن مسلم بـن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) - في تأويل مختلف الحديث - ردًا عمن **استشكلت عليه الأحاديث والآثار، بين منع الكتابة وإباحتها:**

«قالوا: **أحاديث متناقضة في كتابة الحديث:**

قالوا: رويتم عن همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن، فمن كتب عني شيئا فليمحه».

ثم رويتم عن بن جريج، عن عطاء عن بن عمرو، قال: قلت: «يا رسول الله، أقيد العلم؟ قال: «نعم»، قيل وما تقييده؟ قال: «كتابته».

ورويتم عن حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قلت يا رسول الله، أكتب كل ما أسمع منك؟ قال: «نعم». قلت: في الرضا والغضب؟ قال: «نعم، فإني لا أقول في ذلك كله إلا الحق».

قالوا: **وهذا تناقض واختلاف.**

قال أبو محمد: ونحن نقول: إن في هذا معنيين:

أحداهما: أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعد - لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ - أن تكتب وتقيد.

والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو، لأنه كان قارئا للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية وكان غيره من الصحابة أُمّيين، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن، ولم يصب التهجي. فلما خشي عليهم

(1) المصدر نفسه (1/ 423 - 425).

الغلط فيما يكتبـون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك، أذن لـه». (انتهى)[1].

وقال الحافظ في الفتح - **ردا على شبهة التناقض** -:

«والجمع بينهما: أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك، أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما، أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها، مع أنه لا ينافيها.

وقيل: النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك.

ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد. قاله البخاري وغيره.

قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا. لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دوّنوه. وأول من دون الحديث: ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر ابن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف. وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد»[2].

ونقله عنه أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 923هـ): في إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 207).

وقال الإمام السيوطي رحمه الله، في شرح معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تكتبوا عني ..» الحديث.

قال: « (لا تكتبوا عني) إلى آخره. هذا منسوخ بالأحاديث الواردة في الإذن في الكتابة، وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن فيها.

---

(1) تأويل مختلف الحديث (ص: 411 - 412).

(2) فتح الباري لابن حجر (1/ 208) باب: كتابة العلم.

وقيل: مخصوص بكتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط فيشتبه على القارئ»[1].

وقال الشيخ الفقيه أبو حفص عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاري القرطبي رحمه الله: "قوله: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»كان هذا النهي متقدما، وكان ذلك لئلا يختلط بالقرآن ما ليس منه، ثم لما أمن من ذلك أبيحت الكتابة، كما أباحها النبي صلى الله عليه وسلم لأبي شاة في حجَّة الوداع حين قال: «اكتبوا لأبي شاة» يرى علماؤنا هذا ناسخا لذلك. قلت: ولا يبعد أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما نهاهم عن كتْب غير القرآن لئلا يتكلوا على كتابة الأحاديث ولا يحفظونها، فقد يضيع المكتوب،..»[2].

وقال العلامة الحفظ ابن القيم الجوزية رحمه الله: «قد صحّ عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم النهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخرّ، فيكون ناسخاً لحديث النهي، فإن النّبيّ صلى الله عليه وسلم، قال في غزاة الفتح: «**اكتُبوا لأبي شاه**» يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها، وأذن لعبد الله ابن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخر عن النهي، لأنه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته، وهي الصحيفة التي كان يسميها «**الصادقة**» ولو كان النهي عن الكتابة متأخراً لمحاها عبد الله، لأمر النّبيّ - صلى الله عليه وسلم - بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلما لم يمحها وأثبتها، دلّ على أن الإذن في الكتابة متأخّر عن النهي عنها، وهذا واضح. والحمد لله»[3].

وقال الأمير الصنعاني رحمه الله:

«**كتابة الحديث وضبطه اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث**» أي اختلف في ذلك كل فريق في عصره.

«**فكرهه**» كراهة تحريم، كما صرح به جماعة: «**ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وآخرون من الصحابة**». بل قالوا: تحفظ عنهم

(1) شرح السيوطي على مسلم (6/ 303).
(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (22/ 60).
(3) تهذيب مختصر سنن أبي داود 5/ 245.

حِفظَ قلب كما أُخِذَ عنهم حفظا «**والتابعون**» منهم: الشعبي والنخعي «**لقوله صلى الله عيله وآله وسلم**: «**لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن، ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه**» **أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد**». وفي رواية أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب الحديث فلم يأذن له.

«وجوّزه» أي كَتْبُ الحديث «**وفعله جماعة من الصحابة، منهم علي، وابنه الحسن، وعمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأنس بن مالك، وابن عباس، وابن عمر - في رواية - والحسن**».

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: أعلى من روي عنه ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان روى عن عمر أنه قال: «قيدوا العلم بالكتاب»[1]. ونحوه عن عثمان، «**وعطاء، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز. وحكاه القاضي عياض عن أكثر الصحابة والتابعين**».

قال القاضي: «**ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف**» بناء على وقوع الإجماع بعد الخلاف والاعتداد به، وهي مسألة خلاف في الأصول.

«**ومما يدل على الجواز**» أي في عصره - صلى الله عليه وسلم فضلا عمن بعده - ما ذكره زين الدين من «قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح «**اكتبوا لأبي شاه**» وهو أمر منه صلى الله عليه وسلم بكتب خطابته التي سمعها أبو شاه يوم الفتح من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطلب أن تكتب له فأمر صلى الله عليه وسلم بكتابتها له.

قال ابن عبد البر في الاستيعاب: «إن أبا شاه رجل من أهل اليمن، حضر خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال أبو شاه: «اكتبها لي يا رسول الله» - يعني الخطبة - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اكتبوا لأبي شاه»[2]. قال ابن عبد

(1) « قيدوا العلم بالكتاب». روي من حديث أنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن العباس، مرفوعا، ينظر السلسلة الصحيحة (5/ 40 - 44).

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1687).

البر: «وهو من ثابت الحديث». وأما قول البلقيني: «يجوز أن يدعي أنها واقعة عين». فقد نظره السخاوي، وكأن وجهه: أن الأصل التشريع العام.

ومن الأدلة على الجواز: ما في صحيح البخاري من حديث: «ائتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتابا ... »، الحديث.

ومن الأدلة على جوازها «ما روى أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص»، قال: «كنت أكتب كل شيء سمعته عن رسول الله». وذكر الحديث. وفيه أنه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «اكتب» وفي لفظ قلت: «يا رسول الله أكتبُ ما أسمعه منك في الغضب والرضا؟ قال: «نعم، فإني لا أقول إلا حقا»[1]. وكانت تسمى صحيفته تلك: الصادقة؟ رواه ابن سعد وغيره.

وفي صحيح البخاري - من حديث أبي هريرة أن عبد الله بن عمرو كان يكتب- . قال أبو هريرة: «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».

قلت - القائل الأمير الصنعاني -: «وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات لأبي بكر الصديق. وهو في صحيح البخاري. وكتب صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر وملك مصر وعمان وغيرهم، وكتب لعمرو بن حزم الديات والزكوات، كما قدمنا في الوجادة، وكتب عليّ - عليه السلام - صحيفة كانت معلقة في سيفه فيها: أسنان الإبل، ومقادير الديات، وهو صحيح[2].

«وبالجملة فلو تركت الكتابة في الأعصار الأخيرة، لكان ذلك سبيلا إلى الجهل بالشريعة وموت كثير من السنن» بل قد كتب عمر بن عبد العزيز في عصره إلى أهل المدينة: «انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل المدينة فاكتبوه، فإنى خشيت دروس العلم وذهاب العلماء».

---

(1) لفظ الحديث: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق» . رواه أحمد وأبو داود والحاكم والدارمي عن ابن عمرو. الصحيحة للألباني 1532.

(2) بداية الحديث: «ما كتبنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا القرآن وما في هذه الصحيفة». أخرجه البخاري.

وعن الشافعي: «إن هذا العلم يندُّ كما تندّ الإبل، ولكن الكتب له حماة، والأعلام عليه رعاة». وبالجملة فقد استقر الأمر جواز الكتابة.

قال ابن حجر: «لا يبعد وجوبها على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم». ونحوه قول الذهبي: «إنه يتعين من المائة الثالثة وهلم جرا. وأول من دوّن الحديث، الزهري بأمر عمر بن عبد العزيز، وبعث به إلى كل أرض له عيلها سلطان».

وقد اختُلِف في الجواب عن حديث أبي سعيد الدال على النهي عن الكتابه، والجمع بينه وبين أحاديث الإذن في الكتابة، كحديث أبي شاه، فأجيب بجوابات ثلاثة:

الأول: ما أفاده قوله: «فقيل: إن النهى منسوخ بها، وكان النهي في أول الأمر لِخَوْفِ اختلاطه» أي الحديث «بالقرآن» أي بسبب أنه لم يكن قد اشتد إلف الناس بالقرآن ولم يكثر حُفّاظه والمتقنون له، فلما أَلِفه الناس وعرفوا أساليبه وكمال بلاغته وحُسن تناسب فواصله وغايته، صارت لهم ملكة يميزونه بها من غيره، فلم يخش اختلاطه بعد ذلك، فلذا قال: «فلما أمن ذلك أذن فيه» وهذا الجواب جنح إليه ابن شاهين. فإن الإذن لأبي شاه كان في فتح مكة. قال الحافظ: «وهو - أي هذا الجمع - أقربها».

الثاني: «قيل: إن النهي في حق من وثق بحفظه» وهذا كما قال ثعلب: «إذا أردت أن تكون عالما فاكْسِر القلم». «والإذن لمن لم يثق».

الثالث: «قيل: إن النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه معه».

قال الحافظ ابن حجر: ولعل ما قرىء في الشاذ في قوله: (ما لبثوا حولا في العذاب المهين) قلت - أي الأمير الصنعاني -: هذه قراءة ذكرها ابن خلكان لابن شنبوذ وذكر غيرها في شواذه. وذكر لها قصة فلا يصح تمثيله به، إذ الكلام فيما كان يكتبه الصحابة «فنهوا عن ذلك» عن خلط كتابة القرآن بتأويلٍ في صحيفة «لخوف الاشتباه». والله أعلم». (انتهى)[1].

(1) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 216 إلى 219).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: « إنما اتسع الناس في كَتْبِ العلم وعوّلوا على تدوينه في الصحف بعد الكراهة لذلك، لأن الروايات انتشرت، والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت، والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا، وصار علم الحديث في هذا الزمان أثبت من علم الحافظ،..»[1].

ومعلوم أن الخطيب البغدادي رحمه الله، يُعتبر مِن أكثر مَن اشتغل بالتأليف في أغلب الفنون، لكنه في علم الحديث كان أكثر تأليفا من غيره، حتى إنه أفرد أكثر فنون المصطلح، كلّ فنٍ في كتاب مستقل، ومن ذلك: كتاب: «**السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**»، و«**الكفاية في علم الرواية في مصطلح الحديث**»، و«**الفوائد المنتخبة**»، و«**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، و«**تقييد العلم**»، و«**شرف أصحاب الحديث**»، و«**الأسماء والألقاب**»، و«**الأمالي**»، و«**تلخيص المتشابه في الرسم**»، و«**الرحلة في طلب الحديث**»، و«**الأسماء المبهمة**».

خلاصة

انطلاقا من النصوص الصحيحة السابق ذكرها - سواء منها - الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في نهيه عن كتابة الحديث عنه، أم الواردة في جواز الكتابة - لأنه لا يقول إلا الحق ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ - أم كذلك المروية عن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وكيفية الجمع بينها، نخلص إلى ما يلي:

- لم يفهم المانعون من كتابة الحديث التحريم، وإنما فهموا منه الكراهة، والدليلُ على ذلك أن بعض الصحابة ظلوا يكتبون، ولو فهموا من النهي التحريم، لكفّوا عن الكتابة.

---

(1) تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: 64).

- مَن رأى العلة في التحريم: هي الخوف من اختلاط الحديث بالقرآن، رأى أن بعد ثبوت وتمييز القرآن عن الأحاديث، - خاصة بعد جمعه الجمعَ الأخير في عهد عثمان بن عفان رضي الله - أنه لا بأس حينئذ بتدوين الأحاديث خشية ضياعها. ومع ذلك بقي من يُفضل الحفظ في الصدور، على الحفظ في المكتوب والمسطور.

- لا يمكن أن يقال إن حديث الإذن بالكتاب ناسخ لحديث النهي، إذ لو كان كذلك لما جاز لأحد أن يكتفي بحفظ الحديث، بل لَوجب عليه أن يكتبه، وهذا لم يقل به أحد فيما أعلم. بل ظل كثير من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين يكتفون بالحفظ عن الكتابة.

- كان السلف يعتمدون في طلب العلم على الحفظ أكثر منه على الكتابة، بل لا يَعُدّون من لا يحفظ عالما. وأكبر شاهد على ذلك، أنهم صنّفوا في شأن وقيمة الحفظ، فهذا الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله صنّف كتابا سماه: «**الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ**»، يقول: «**وليس مَن حفظ نصف القرآن، كمن حفظ الكل، ولا من حفظ مائة حديث، كمن حفظ ألفا**».

وعلى هذا فليس العلم إلا ما حصل بالحفظ.

قال عبد الرزاق بن همام: كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام فلا تعده، وأنشد:

لَيْسَ بِعِلْمٍ مَا حَوَى الْقِمَطْرُ مَا الْعِلْمُ إلا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ

وأَنْشَد:

رُبَّ إِنْسَانٍ مَلأَ أَسْفَاطَهُ كُتُبَ الْعِلْمِ يَعُدُّ وَيَحُطْ

وَإِذَا فَتَّشْتَهُ عَنْ عِلْمِهِ قَالَ عِلْمِي يَا خَلِيلِي فِي السَّفَطْ

فِي كَرَارِيسَ جِيَادٍ أُحْرِزَتْ وَبِخَطٍّ أَيِ خَطٍّ أَي خَطْ

فَإِذَا قُلْتَ لَهُ: هَاتِ إِذَنْ حَكَّ لَحْيَيْهِ جَمِيعًا وَامْتَخَطْ[1]

(1) الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ (ص: 33 - 34).

افتراء «محمود أبي رية» على الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله

استدل «صاحب الكتاب» نقلا عن «محمود أبي رية» بقول الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله، في تفسيره «المنار»: «..أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن كتابة حديثه مراد به ألا تُتّخذ دينا عاما كالقرآن،...».

ثم قال - تعليقا على ما عزاه للشيخ رشيد رضا -:«**إذن فحسب تحليل الفقيه المحدث رشيد رضا، فإن المنع ينصب بالأساس على تدوين كلام الرسول على أساس أنه دين، إذ لا وحي إلا القرآن،..**»!! (صفحة: 20).

والجواب عن هذه الجهالة والخيانة العلمية من وجوه:

الوجه الأول: أن العلّامة رشيد رضا رحمه الله، لم يكن على مذهب القرآنيين ولا العقلانيين، بل كان من المنتصرين للسنة وتدوينها وجعلها أصلا من أصول الدين بعد القرآن، ولذا نقلَ جلّ انتصاره للسنة من كلام الشاطبي رحمه الله الذي يقول بحجيتها وضروريتها.

فقال رحمه الله - أي رشيد رضا -: «لم أر لعالم من حكماء الشريعة الإسلامية كلاما في هذه المسألة العظيمة مثل كلام الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي الغرناطي، فقد ذكرها في غير ما موضع من كتابه **(الموافقات)** الذي لم يؤلف مثله في أصول الإسلام وحكمته، ومن أوسع كلامه فيها، ما ذكره في الطرف الثاني من كتاب «الأدلة الشرعية» منه، وقد رأينا أن نلخّصه هنا تلخيصا،..

(إلى قوله): **وملخص الجواب عن الوجه الأول والثاني**: **أن السنة تطاع لأنها بيان للقرآن، فطاعة الله العمل بكتابه، وطاعة الرسول العمل بما بين به كتاب الله - تعالى - قولا أو عملا أو حكما، ولو كان في السنة شيء لا أصل له في الكتاب لم تكن بيانا له**، ولا يخرج من هذا ما في السنة من التفصيل لأحكام القرآن الإجمالية، وإن كان تتراءى أنها ليست منه، كالصلاة المجملة في القرآن، المفصّلة في السنة، ولكننا علمنا بهذا التفصيل أنه هو مراد الله من الصلاة التي ذكرها في كتابه مجملة.

وملخص الجواب عن الرابع: أن خروج أولئك الخوارج عن السنة لمكان اتباعهم الرأي والهوى، وإطراحهم السنن المبيّنة للقرآن ؛ يعني أنهم جعلوا بيانهم له أولى من بيان الرسول الذي جعله الله مبينا له. وقال في هذا الموضع: نعم يجوز أن تأتي السنة بما ليس فيه مخالفة ولا موافقة، بل بما يكون مسكوتا عنه في القرآن، إلا إذا قام البرهان على خلاف هذا الجائز، وهو الذي ترجم له في هذه المسألة؛ فحينئذ، لابد في كل حديث من الموافقة لكتاب الله، كما صرح به الحديث المذكور؛ فمعناه صحيح صح سنده أولا؛ أي فهذا الأمر الجائز غير واقع، والمراد بالحديث الذي أشار إليه الحديث الذي فيه وجوب موافقة الحديث للقرآن بعد عرضه عليه، وقد أطال في تأييده.

وأما الوجه الثالث: فقد عقد له مسألة خاصة (وهي المسألة الرابعة) استغرقت خمس عشرة صفحة من الكتاب، بيّن فيها بالأدلة والأمثلة والشواهد أنه: **لم يصح في السنة حكم لا أصل له في القرآن، بل كل ما ورد في ذلك له أصل هو بيان له،** فليراجع ذلك من شاء.

أما المسلك الذي سلكه (الشاطبي) في إرجاع بعض الأحكام الثابتة في السنة إلى القرآن؛ فهو أنه ذكر الأصول الكلية التي تدور عليها أحكام القرآن في جلب المصالح ودفع المفاسد من الضروريات والحاجات والتحسينات، وبيّن أن كل ما في السنة راجع إليها، وضرب الأمثلة في الضرورات الخمس الكلية، وهي: حفظ الدين والنفس والمال والعقل والعرض، وقال: « ويلحق بها مكمّلاتها والحاجات، ويضاف إليها مكملاتها، ولا زائد على هذه الثلاثة المقررة في كتاب المقاصد - أي من كتابه هذا - وإذا نظرنا إلى السنة وجدناها لا تزيد على تقرير هذه الأمور؛ فالكتاب أتى بها أصولا يُرجع إليها، والسنة أتت بها تفريعا على الكتاب وبيانا لما فيه منها، فلا تجد في السنة إلا ما هو راجع إلى تلك الأقسام.

ثم بين أن الحاجات تدور على قطب التوسعة والتيسير والرفق ورفع الحرج، وأصل ذلك في القرآن، وبيان السنة له بالعمل والقول، وأن التحسينات كالحاجات، فإنها ترجع إلى الآداب ومحاسن الأخلاق، وأصلها في القرآن، وبيان السنة لها

كذلك بما هو أوضح في الفهم، وأشفى في الشرح، وبين مسلك السنة في الاجتهاد في القرآن والقياس على أصوله وعلله ؛ لحفظ مقاصدها وبيانها للناس وأخذ المعنى العام من مجموع أدلته المتفرقة، وفقه مقاصده منها». (انتهى من المنار)[1]

قال مقيده: فما ادّعاه الكاتب - سواء أبو رية أو **الناقل** - على كون الشيخ رشيد رضا جعل السُّنةَ مقصورة ومحصورة على أمور الدنيا وسياستها، لا على أنها دين، حيث قال رشيد أيلال: «**إن بيان الرسول الذي ألقاه بخصوص فتح مكة، هو بيان سياسي لقائد دولة، وليس لرسول، فلا وجود للرسالة في خطبته إلا من حيث البيان**». (صفحة: 20).

أقول: هذا كذب وافتراء، بل إن الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله قال:

«**أما من يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كانت تجب طاعته في عهده، ولا يجب العمل بعده إلا بالقرآن وحده، فهم زنادقة ضالون مضلون يريدون هدم الإسلام بدعوى الإسلام**، بل تجب طاعة الرسول كما أطلقها الله تعالى، ويجب التأسي به في كل زمان إلى يوم القيامة، بل نقول: إننا نهتدي بخلفائه الراشدين، وأئمة أهل بيته الطاهرين، وعلماء أصحابه العاملين، وعلماء السلف من التابعين، وأئمة الأمصار من أهل البيت والفقهاء المحدثين، يهتدى بهم في آدابهم واجتهاداتهم القضائية والسياسية مع مراعاة القواعد الشرعية والمصالح العامة، ولا نسمي شيئا منها دينا ندين لله به إلا ما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على الوجه المتقدم، وأما السنن والإرشادات النبوية في أمور العادات، كاللباس والطعام والشراب والنوم فلم يعدّها أحد من السلف، ولا علماء الخلف من أمور الدين، فتسمية شيء منها دينا بدعة منكرة؛ لأنه تشريع لم يأذن به تعالى، وقد فصلنا هذه المسألة من قبل في هذا التفسير وفي غيره من مقالات المنار»[2].

وقال رحمه الله: «**فمعرفة الله تعالى وعبادته على الوجه الحق المرضي له تعالى محصورة في الإسلام الذي حفظ الله كتابه المنزل، وما بيّنه من سنة نبي صلى الله**

---

(1) تفسير المنار (6/ 130 - 135).

(2) تفسير المنار (9/ 527).

عليه وسلم، وكل ما ابتدعه جهلة المسلمين، والكائدون له من غيرهم فالقرآن الحكيم والسنة الصحيحة حجة على بطلانه وعلى أهله، يقيمها أنصار السنة عليهم في كل زمان - فسبيل الله إذاً هذا الإسلام، إسلام القرآن والسنة الصحيحة»[1].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «أما عقاب الآخرة فيُتّقى بالإيمان الصحيح الخالص والعمل الصالح، واجتناب ما ينافي ذلك من الشرك والكفر والمعاصي والرذائل، **وذلك مبين في كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، وأفضل ما يستعان به على فهمهما واتباعهما سيرة السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة الأولين من آل الرسول وعلماء الأمصار»**[2].

وقال رحمه الله في موضع آخر: « **وإنما العلماء نقلة وأدلاء، لا أنداد ولا أنبياء، فلا عصمة تحوط أحدهم فيعتمد على فهمه، وقصارى العدالة أن يوثق بنقله، ويستعان بعلمه، وما تنازعوا فيه يُرَدُّ إلى كتاب الله وسنة رسوله، فهناك القول الفصل والحكم العدل. والله يحكم لا معقّب لحكمه، ولا مردّ لأمره»**[3].

وقال رحمه الله: « **وإنما طريقة الأئمة المهتدين، البحث عن السنة وتقديمها بعد كتاب الله تعالى على كل هداية وإرشاد، ولا يغني عن كتاب الله وسنة رسوله شيء أبدا، فإن الله يقول:** ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: 21]»[4].

وقال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]: «أي كتاب الله وسنة رسوله. وقد كان صلى الله عليه وسلم يأمر من يرسله من أصحابه بالحكم بكتاب الله، فإن لم يجد فبسنة رسول الله، فإن لم يجد فبما يظهر له من الرأي كما في حديث معاذ». (انتهى)[5].

---

(1) المصدر نفسه (10/ 348).

(2) المصدر نفسه (1/ 105).

(3) المصدر نفسه (2/ 64).

(4) المصدر نفسه (2/ 93)

(5) المصدر نفسه (7/ 174).

فهذه أقوال الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله، لا ما افتراه عليه الكذّاب الأشر، الأفّاك الجاهل«**محمود أبو رية**»، ولا الجاهل الرويبضة، المقلد الأعمى«رشيد أيلال».

فهل بعد هذه الخيانة العلمية، والزور، والبهتان، على أهل العلم، يوثق بهؤلاء الدخلاء المتكلمين باسم الإسلام، والتمسك بالقرآن؟؟!!

الوجه الثاني: أن دعوى الاعتماد على نصوص القرآن دون سنة النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة هي دعوى أهل الأهواء منذ أمد بعيد، وقد صحت في ذمّهم أحاديث، منها ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم:

فقد روى الطبراني في مسند الشاميين (1/ 400)، وأبو داود في سننه (3/ 170)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (3/ 45)، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 344)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله (2/ 1183)»، من حديث أرطأة ابن المنذر قال: سمعت حكيمَ بنَ عمير أبا الأحوص، يحدث عن العرباض ابن سارية السلمي قال: «نزلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر، ومعه مَن معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلا ماردا منكرا، فأقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد ألكم أن تذبحوا حمرنا وتأكلوا ثمرنا وتضربوا نساءنا؟! فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال: يا ابن عوف، اركب فرسك ثم نادي: ألا إن الجنة لا تحل إلا لمؤمن، وأن اجتمعوا للصلاة، قال: فاجتمعوا، ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قام فقال: «أيحسب أحدكم متكئا على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئا إلا ما في هذا القرآن؟! ألا وإني - والله - قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء، إنها لمثل هذا القرآن أو أكثر، وإن الله عز وجل لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا ضَرْبَ نسائهم، ولا أكلَ ثمارهم، إذا أعطوكم الذي عليهم».

وعن المقدام بن معدي كرب الكندي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أوتيت الكتاب وما يعدله (يعني: ومثله)، يوشك شبعان على أريكته يقول: بيننا وبينكم هذا الكتاب، فما كان فيه من حلال أحللناه، وما كان فيه من

حرام حرمناه، ألا وإنه ليس كذلك. ألا لا يحلّ ذو ناب من السباع ولا الحمار الأهلي، ولا اللُّقَطة من مال معاهد إلا أن يستغني عنها، وأيما رجل أضاف قوما فلم يَقْرُوه فإن له أن يُعْقِبهم بمثل قِراه»[1].

وفي رواية: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيت الكتاب وما يعدله، ويوشك بشبعان على أريكته يقول: بيننا وبينهم هذا الكتاب، فما كان فيه من حلال أحللناه، وما كان فيه من حرام حرمناه، وإنه ليس كذلك، ألا لا يحل ذو ناب من السباع، ولا الحمار الأهلي، ولا لُقَطة من مال معاهد، إلا أن يستغني عنها». يعني صاحبها[2].

وفي رواية: «لا ألفيَنّ أحدا منكم متكئا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري فيقول: «بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حرام حرمناه، وما وجدنا من حلال أحللناه، ألا وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو مثل ما حرم الله»[3].

ورواه ابن حبان في صحيحه تحت: باب: **ذكر الخبر المصرّح بأن سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم كلها عن الله، لا من تلقاء نفسه**[4].

قال الإمام ابن القيم الجوزية رحمه الله: «ولو كان كل ما أوجبته السنة ولم يوجبه القرآن نسخا له، لبطلت أكثر سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودفع في صدورها وأعجازها. وقال القائل: هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها، وهذا بعينه هو الذي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيقع وحذّر منه. كما في السنن من حديث المقدام بن معدي كرب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه

(1) صحيح: رواه الطبراني في المعجم الكبير (4/ 111). أبو داود في سننه (3/ 355)، والدارقطني في سننه (5/ 517). وغيره.
(2) السنة للمروزي (ص: 111).
(3) شرح معاني الآثار (4/ 209). وانظر الأموال لابن زنجويه (1/ 379).
(4) صحيح ابن حبان - محققا (1/ 189).

من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لُقَطة مال المعاهد». وفي لفظ: «يوشك أن يقعد الرجل على أريكته فيحدث بحديثي فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالا استحللناه، وما وجدناه فيه حراما حرمناه، وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله». قال الترمذي: حديث حسن، وقال البيهقي: إسناده صحيح.

وقال صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما:كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض». فلا يجوز التفريق بين ما جمع الله بينهما ويردّ أحدهما بالآخر، بل سكوته عما نطق به. ولا يمكن لأحد أن يطرد ذلك ولا الذين أصّلوا هذا الأصل، بل قد نقضوه في أكثر من ثلاثمائة موضع، منها ما هو مجمع عليه، ومنها ما هو مختلف فيه»[1].

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: «ولقائل أن يقول: إن هذا غير صحيح؛ لما ثبت في الشريعة من المسائل والقواعد غير الموجودة في القرآن، وإنما وجدت في السنة، ويصدق ذلك ما في «الصحيح» من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرتُ به أو نهيتُ عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»، **وهذا ذم، ومعناه اعتماد السنة أيضا.**

ويصححه قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية [النساء: 59] . قال ميمون بن مهران: «**الرد إلى الله الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول إذا كان حيا، فلما قبضه الله؛ فالرد إلى سُنّته**».

ومثله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ الآية [الأحزاب: 36].

ولا يقال: إن السنة يؤخذ بها على أنها بيان لكتاب الله لقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: 44]، وهو جمع بين الأدلة، لأنا نقول: إن كانت السنة بيانا

(1) أعلام الموقعين عن رب العالمين (2/ 219 - 220).

للكتاب؛ ففي أحد قسميها، فالقسم الآخر زيادة على حكم الكتاب؛ كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو على خالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع.

وقيل لعلي بن أبي طالب: «هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فَهْمٌ أُعطيَهُ رجلٌ مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يُقتل مسلمٌ بكافر»[1].

وهذا - وإن كان فيه دليل على أنه لا شيء عندهم إلا كتاب الله - ففيه دليل أن عندهم ما ليس في كتاب الله، وهو خلاف ما أصّلت. **والجواب عن ذلك مذكور في الدليل الثاني، وهو: السنة بحول الله.**

ومن نوادر الاستدلال القرآني، ما نُقل عن علي رضي الله عنه: «أن أقلّ الحمل ستةُ أشهر» انتزاعا من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 15] مع قوله: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾ [لقمان: 14].

واستنباط مالك بن أنس - رحمه الله - أن من سبَّ الصحابة فلا حظ له في الفيء، من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ الآية [الحشر: 10]. (انتهى من الموافقات)[2].

الوجه الثالث: كون السّنة النبوية مجالها دنيوياً، وليس دينياً شرعياً، لم يقل به أحد يعتدّ به. بل سنة النبي صلى الله عليه وسلم - القولية، والفعلية والتقريرية - قسمان:

منها ما يكون مجاله دنيويا، يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بوصفه بشرا، ومنها ما يصدر عنه بوصفه رسولا مشرّعا.

وفي هذا يقول عبد الوهاب خلاف رحمه الله: «ما صدر عن رسول الله من أقوال وأفعال في حال من الحالات الثلاثة التي بيناها، فهو من سنته، ولكنه ليس تشريعا ولا قانونا واجبا اتّباعه، وأما ما صدر من أقوال وأفعال بوصف أنه رسول، ومقصود

---

(1) صحيح البخاري (1/ 33) باب: كتاب العلم.

(2) الموافقات: 4/190 - 194).

به التشريع العام، واقتداء المسلمين به، فهو حجة على المسلمين، وقانون واجب اتّباعه.

فالسُّنّة - إن أريد بها طريقة الرسول وما كان عليه في حياته - فهي كل ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير، مقصود به التشريع واقتداء الناس به لاهتدائهم»[1].

وأما قول «رشيد أيلال»: «**حيث أن الله لم يتكفل إلا بحفظ كتابه الوحي إلى عبده ونبيه..**».

فأقول: هذا قول «القرآنيين»، والمشككين في السنة، والأحكامِ الشرعية التي وردت من جهة الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، والتي تارة تُفصّل حكما مجملا منصوصا عليه في القرآن، وتارة تقيد نصا مطلقا، وتارة تخصص نصا عاما.

فمثلا قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ الآية. [المائدة: 38]. فهذا نص عام خُصّ بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تُقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا»[2]. وتحريمُ الربا خُص منها: العرايا بالسُّنّة. قال صلى الله عليه وسلم عن العبد: «من باع عبداً له مال، فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع»[3].

وآيات المواريث خُصّ منها القاتلُ، والمخالِفُ في الدين بالسُّنة، قال صلى الله عليه وسلم عن القاتل: «لا يرث القاتل شيئاً». رواه أبو داود. وقال عن ميراث الكافر: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم». متفق عليه. وعن ابن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يتوارث أهل ملتين شتى». حديث حسن[4].

وجاء في متن الرحبية: بغية الباحث عن جمل الموارث:

---

(1) علم أصول الفقه طبعة مكتبة الدعوة (ص: 44).

(2) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

(3) رواه البخاري«2379» كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل. ومسلم «1543» كتاب البيوع: باب من باع نخلا عليها ثمر.

(4) صحيح الجامع الصغير وزيادته (2/ 1261).

ويمنــع الــشخصَ مــن الميــراث واحــدةٌ مــن علــلٍ ثــلاث

رِقّ وقتــلٌ واخــتلافُ دِيــن فــافهمْ فلــيسَ الــشّكُّ كــاليقين

وآية تحريم الميتة خصّ منها الجراد بالسُّنة. فقد روى أحمد بسنده عن عمر مرفوعا: «أحلّت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال». وفي الصحيحين: عن أبي يعفور، قال: سمعت ابن أبي أوفى رضي الله عنهما، قال: «غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ستا، كنا نأكل معه الجراد»[1].

وهذا: مبحثه علم أصول الفقه، وإنما ضربنا له أمثلة، ليعلمَ الباحث عن الحق، أن ما استدل به المؤلف: باطل، وكذب، وافتراء، ومخالف لدين الله تعالى. وما هو إلا ترديد لما قاله **أحمد غلام برويز، وأحمد صبحي منصور**، وغيرهما.

فإن من النصوص القرآنية التي تدل على حفظ السنة، قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر: 9]، فحفظ القرآن يستلزم حفظ السنة، لما فيها من أحكام شرعية. ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النحل: 44].

قال الإمام ابن حزم رحمه الله: «**فصحَّ أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كله في الدين وحي من عند الله عز وجل، لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه، وألا يحرف منه شيء أبدا تحريفا لا يأتي البيان ببطلانه. إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذبا وضمانه خاسئا، وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل. فوجب أن الذي أتانا به محمد صلى الله عليه وسلم محفوظ بتولي الله تعالى حفظه، مبلّغ كما هو إلى كل ما طلبه مما يأتي أبدا إلى انقضاء الدنيا** قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ

(1) صحيح البخاري (7/ 90)، صحيح مسلم (3/ 1546).

أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (١٩)﴾ [الأنعام: 19].

فإذا كان ذلك كذلك، فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ (٩)﴾ كذبا ووعدا مخلفا، وهذا لا يقوله مسلم.

فإن قال قائل: إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده، فهو الذي ضمن تعالى حفظه لسائر الوحي الذي ليس قرآنا!

قلنا له - وبالله تعالى التوفيق -: هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان، وتخصيص للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ (١١١)﴾ [البقرة: 111]. فصح أن لا برهان له على دعواه، فليس بصادق فيها.

والذكر: اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم من قرآن، أو من سنة وحي يبين بها القرآن.

وأيضا فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (٤٤)﴾ [النحل: 44]. فصحّ أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير: كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، لكن ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم. فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، فإذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها، فما أخطأ فيه المخطىء أو تعمد فيه الكذب الكاذب - ومعاذ الله من هذا -.

وأيضا نقول - لمن قال إن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يوجب العلم وإنما يجوز فيه الكذب والوهم، وأنه غير مضمون الحفظ -: أخبِرُونا، هل يمكن عندكم أن تكون شريعة فرض أو تحريم أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة، فجهلت حتى لا يعملها علم يقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا؟! وهل يمكن عندكم أن يكون حكمٌ موضوعٌ بالكذب أو بخطإ بالوهم، قد جاز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطا لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا؟! أم لا يمكن عندكم الإحكام في أصول شيء من هذين الوجهين؟

فإن قالوا: «لا يمكنان أبدا، بل قد أمِنّا ذلك». صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الديانة فإنه حق قد قاله عليه السلام كما هو، وأنه يوجب العلم، ونقطع بصحته، ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم قط، اختلاطا لا يتميز فيه الباطل من الحق أبدا.

وإن قالوا: «بل كل ذلك ممكن»!

كانوا قد حكموا بأن الدين - دين الإسلام - قد فسد وبطل أكثره، واختلط ما أمر الله تعالى به مع ما لم يأمر به اختلاطا لا يميزه أحد أبدا، وأنهم لا يدرون أبدا ما أمرهم به الله تعالى مما لم يأمرهم به، ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث، والذي لا يغني من الحق شيئا! **وهذا انسلاخ من الإسلام، وهدمٌ للدين، وتشكيك في الشرائع.**

ثم نقول لهم: أخبرونا إن كان ذلك كله ممكنا عندكم، فهل أمركم الله تعالى بالعمل بما رواه الثقات مسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يأمركم بالعمل به؟ ولا بد من أحدهما.

فإن قالوا: «لم يأمرنا الله تعالى بذلك». **لحقوا بالمعتزلة**». (انتهى)[1].

(1) الأحكام لابن حزم (122/1 - 123).

فهذه أجوبة أهل العلم، قد سُقتها بطولها حتى يتبين لكل منصف عاقل أن ما جاء به المؤلف «أيلال»، ما هو إلا هوى وتقليد لأهل الضلال.

قال المؤلف: «أنصار الحديث يخالفون الحديث»: (صفحة: 21).

قال مقيده: جهلُ المؤلف - هنا - جعله يفهم من رواة حديث «النهي عن الكتابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب، وروايتهم لأحاديث العناية بالقرآن والتمسك به، وتدبّره في باب آخر، تناقضا»!!

وههنا سؤال للمؤلف: **مَنِ المراد - عندك - بأنصار الحديث الذين خالفوا الحديث؟**

أهم الصحابة الذين كان بعضهم يكتب الحديث ويأمر بكتابته...؟

أم هم التابعون لهم...؟

أم هم تابعوا التابعين...؟

أم هو الإمام الدارمي - الذي يعجبك أن تضع اسمه بين قوسين (شيخ البخاري) وكأنك تشير إلى أنه يخالفه..!؟

أم تعني بهم البخاري، ومسلم، وابن قتيبة، وابن حجر، والسيوطي...؟!

فهؤلاء هم من استشهدتَ بهم، ممن رووا الأحاديث، أو شرحوها، فهل تنكر على هؤلاء؟!

ثم ساق أحاديث العناية بالقرآن كدليل على تناقضهم! قائلا: «**والغريب أن نفس رواة**[1] **هذه الأحاديث - يعني**[2] **أحاديث العناية بالقرآن - هم الذين لا يقيمون وزنا لكتاب الله، ويرفعون الأحاديث فوق كلام الله ..إلخ.**

ويقول: «الأحاديث التي تم الاختلاف فيها اختلافا كبيرا، وتسربت إليها **خرافات** وطوام، ما زالت أمتنا تدفع ثمنها غاليا إلى يومنا هذا، **وما «داعش» التي نبتت بين ظهرانينا إلا نتاج هاته المرويات المنسوبة لرسول الله زورا وبهتانا،..**»(صفحة: 24).

---

(1) الصحيح أن يقول: «والغريب أن رواة هذه الأحاديث أنفسهم». وليس: «والغريب أن نفس رواة هذه الأحاديث»!

(2) الصحيح أن يقول: «أعني». وليس: «يعني». والحقيقة أن كتابه مليء بمثل هذه الأخطاء اللغوية، لكني أعرضت عنها لكثرتها.

قال مقيده: أما كون الأحاديث تسربت إليها خرافات وطوام تسبب في ظهور «**داعش**»...إلخ. فهذه دعوى باطلة، كما ذكرنا من قبل، ولنا وقفة أخرى معها في الصفحات الآتية.

وأما دعوى التناقض، فكذلك نقول: ليس هناك أي تناقض عند أهل العلم، بل ذاك دليل على أمانتهم العلمية، حيث ساقوا بأسانيدهم المحفوظة أحاديث المنع، وأحاديث الإباحة، ثم هم أنفسهم أجابوا عن التعارض الواقع بين الآثار الصحيحة، ولم يُنقل عن أحد منهم تحريم تدوين الأحاديث، ولا الطعن في السنة، ولا رميُ صحيح البخاري بالخرافات... أو الشكوكات.. اللهم من أعداء السنة، مِن شيعة، ومستشرقين، وأذنابهم من «العقلانيين» مخانيث المعتزلة، و«القرآنيين».

قال«رشيد أيلال»: «قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، قوله: (**كيف كتب على المسلمين الوصية**) أو قال (**كيف أمروا بالوصية**) أي كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي صلى الله عليه وسلم». (صفحة: 23).

قال مقيده: وهذا مما عوّدَنا عليه الكاتب من خياناته العلمية، وتصرفه في كلام الأئمة والحفاظ - وسنجد الكثير من هذه الخيانات العلمية، والنقول الخالية من التمحيص والتثبت - إذ أن لفظ الحافظ في الفتح كالآتي: «أمروا بالوصية شك من الراوي هل قال: «**كيف كتب على المسلمين الوصية**» أو قال: «**كيف أمروا بها**». زاد المصنف في فضائل القرآن: «**ولم يوص**». وبذلك يتم الاعتراض. أي كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي صلى الله عليه وسلم؟

قال النووي: لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلث ماله لأنه لم يترك بعده مالا، وأما الأرض فقد سبَّلها في حياته، وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بأنها لا تورث عنه، بل جميع ما يخلُفه صدقة، فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المالية...(إلى أن قال): ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم، ولأن فيه تبيان كل شيء، إما بطريق النص، وإما بطريق الاستنباط. **فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به** لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7] الآية..». (انتهى)[1].

---

(1) ينظر: فتح الباري لابن حجر (5/ 360 - 361).

قلت: أرأيت - أيها المنصف الباحث عن الحق - كيف افترى «المؤلف» على ابن حجر، وكيف بتر كلامه ولم يتمّه من باب الأمانة العلمية، والبحثِ المجرّد عن الهوى؟

ثم - انظر رحمك الله وتأمل في الحديث - فستجد فيه دليلا واضحا على جواز الكتابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذا بوّب له البخاري: «**باب كتابة العلم**». ثم ساق بسنده عن أبي جحيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم كتاب؟ قال: «لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر».

فهذا الحديث: أخرجه البخاري في صحيحه(1/ 33). ولم يتفرد به، بل رواه الطحاوي في باب: هل كتابة العلم تصلُح أم لا؟ في شرح معاني الآثار (4/ 318)، وبوّب له الدارقطني: باب من رخّص في كتابة العلم، وأحسبه حين أمن من اختلاطه بكتاب الله جل ثناؤه. والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: 411)، وبوّب له الحافظ ابن عبد البَرّ، باب: ذكر الرخصة في كتاب العلم. (جامع بيان العلم وفضله (1/ 301).

ثم إن رواة الحديث الذين رماهم الكاتب بالتناقض، وبكونهم لا يقيمون وزنا للقرآن هم: الإمام أحمد، ومسلم، والبخاري، والترمذي، وابن ماجه، فهؤلاء هم الأئمة الحفاظ الذين استدل برواياتهم.

وهذا منه عجيب..وغريب..!! إذ كيف يدّعي هذا وهو نفسه يستشهد لنا بأحاديثهم عن فضائل القرآن؟ بل شُغلهم بتدبر القرآن وتلاوته والقيام به، هو الذي فهموا منه أن السنة مبينةٌ ومفسرة له، تفصّل ما أُجمل، وتقيد ما أطلق، وتخصص ما عمم، كما قال تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ ﴾ [المائدة: 67]. وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النحل 44].

فهذا - مثلا - البخاري، روى عنه الحفاظ أنه كان يختم في رمضان في النهار كل يوم ختمة ويقوم بعد التروايح كل ثلاث ليال بختمة[1].

(1) سير أعلام النبلاء الحديث (10/ 103).

وذكر الخطيب بسنده: «كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلي بهم ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يختم القرآن.

وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار كل يوم ختمة، وتكون ختمة عند الإفطار كل ليلة ويقول: عند كل ختم دعوة مستجابة»[1].

وقال الإمام الذهبي: «قال غيث بن علي: حدثنا، أبو الفرج الإسفراييني قال: كان الخطيب معنا في الحج فكان يختم كل يوم ختمة قراءة ترتيل ثم يجتمع الناس عليه وهو راكب يقولون: حدثنا، فيحدثهم. أو كما قال.

قال المؤتمن: سمعت عبد المحسن الشيحي يقول: كنت عديلَ[2] أبي بكر الخطيب من دمشق إلى بغداد **فكان له في كل يوم وليلة ختمة.**

قال الخطيب في ترجمة إسماعيل بن أحمد النيسابوري الضرير: حج وحدث - ونعم الشيخ كان! ولما حج كان معه حمل كتب ليجاور، منه: صحيح البخاري؛ سمعه من الكشميهني فقرأت عليه جميعه في ثلاثة مجالس فكان المجلس الثالث من أول النهار وإلى الليل ففرغ طلوع الفجر.

قلت - أي الذهبي -: هذه والله القراءة التي لم يسمع: قط بأسرع منها»[3].

وهذا الإمام الشافعي يقول: «والعلم من وجهين: يعني علم الشريعة اتباع واستنباط، فالاتباع اتباع كتاب الله، فإن لم يكن، فبسُنة، فإن لم يكن، فقول عامة من سلفنا، لا يعلم له مخالف،..»[4].

وقال الشافعي رحمه الله: «والأحكام في القرآن على ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يحيل منها ظاهرا إلى باطن، ولا عاما إلى خاص، إلا بدلالة من كتاب الله

(1) تاريخ بغداد بشار (2/ 331).

(2) أي معادله في الركوب وفي المحمل.

(3) سير أعلام النبلاء الحديث (13/ 423).

(4) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: 207).

عز وجل، فإن لم يكن فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو إجماع من عامة العلماء»[1].

وقال أيضا: «حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر سنين. وكان يختم في كل ليلة ختمة، فإذا كان شهر رمضان ختم في كل ليلة منها ختمة، وفي كل يوم ختمة، وكان يختم في شهر رمضان ستين ختمة، وفي كل يوم ختمة»[2].

وقال أيضا: «من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه نَبُلَ مقداره، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن نظر في الحساب جزل رأيه، ومن نظر في اللغة رقَّ طبعه، ومن لم يصُنْ نفسه لم ينفعه علمه».

وكان الإمام مالك إذا دخل الشهر الكريم يترك الحديث ومجالسة أهل العلم، ويُقبل على قراءة القرآن من المصحف.

وعن شريح، أنه كتب إلى عمر يسأله، فكتب إليه، «أن اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاقض بما قضى به الصالحون، فإن لم يكن في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يقض به الصالحون، فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك، والسلام عليكم»[3].

«عُذرٌ أقبحُ مِن زلّة» (صفحة : 25)

تحت هذا العنوان، يتحدّى المؤلف بإتيان دليل واحد، فيه تدوينة واحدة لأحد الصحابة!

وهذا مِن جهله وتقليده الأعمى لمحمود أبي رية، وإلا فهناك عدد من الصحابة كانت لهم صُحف يدوّنون فيها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد

(1) معرفة السنن والآثار (1/ 175).

(2) منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: 205).

(3) سنن النسائي (8/ 231).

أحصى الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الصحابةَ الذين كانوا يكتبون، أو كانت لهم صحف، فبلغ عددهم اثنتين وخمسين صحابيا.

يقول الدكتور صبحي الصالح رحمه الله: « من المؤكد - على كل حال - أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته صلى الله عليه وسلم، ومنهم من كتبها بإذنٍ خاصٍ من الرسول مستثنى من النهي العام - كما أوضحنا -، بيْد أن أكثرهم قيدوا ما جمعوه في السنوات الأخيرة من حياته - عليه السلام - بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها، ولدينا أخبار عن هذه الصحف تتفاوت أسانيدها قوة وضعفا، ومع أن أسانيد بعضها قوية جدا، فنحن لا نملك اليوم شيئا محسوسا من آثارها، وإن كنا لا نرتاب في تحقيق كتابتها في حياته - صلوات الله عليه -، وفي تناقل الناس لها زمنا غير قليل بعد وفاته - عليه السلام - ولحاقه بالرفيق الأعلى.

روى الترمذي أن سعدَ بن عبادة الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول وسننه، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يروي من هذه الصحيفة.

ويروي البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرأون عليه ما جمعه بخطه.

وهذا سمرة بن جندب (المتوفى: 60هـ) كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه، وهي - على ما يُظن - الرسالة التي بعثها سمرة إلى بنيه، وهي التي يقول فيها ابن سيرين: «في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير».

وكان لجابر بن عبد الله (المتوفى: 78هـ) صحيفة أيضا، ويرى مسلم في صحيحه «أنها في مناسك الحج»....

ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي «الصحيفة الصادقة» التي كتبها جامِعُها عبد الله بن عمرو بن العاص (المتوفى: 65هـ) من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اشتملت على ألف حديث - كما يقول ابن الأثير -، وإذا لم تصل هذه

الصحيفة - كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطّه - فقد وصل إلينا محتواها، لأنها محفوظة في «مسند الإمام أحمد» حتى ليصحّ أن نَصِفَها بأنها **أصدق وثيقة تاريخية تُثبت كتابة الحديث على عهده صلوات الله عليه.**

ويزيدنا اطمئنانا إلى صحة هذه الوثيقة، أنها كانت نتيجة طبيعية محتومة لفتوى النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو، وإرشاده الحكيم له...

وعبد الله بن عباس (المتوفى: 69هـ) - هو الآخر - عني بكتابة الكثير من سُنّة الرسول وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم. ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حِمْلَ بعير من كُتبه.

وكان تلميذه سعيد بن جبير (المتوفى: 95هـ) يكتب عنه ما يمليه عليه، فإذا نفد القرطاس، كتب على لباسه ونعله، وربما على كفّه، ثم نسخه في الصحف عند عودته إلى بيته...

وصحيفة أبي هريرة لهمّام بن منبّه... عَثرَ على هذه الصحيفة الباحثُ المحقق الدكتور: محمد حميد الله، في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين، وزادنا ثقة بما جاء فيها أنها برُمّتها ماثلة في «مسند أحمد»، وأن كثيرا من أحاديثها مروي في «صحيح البخاري» في أبواب مختلفة، وتعداد هذه الصحيفة 138 حديثا...(إلى قال).

ليس علينا - إذن - أن ننتظر عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حتى نسمع للمرة الأولى - كما هو الشائع - بشيء اسمه: تدوين الحديث أو محاولة لتدوينه.

وليس علينا أن ننتظر العصر الحاضر لنعترف بتدوين الحديث في عصر مبكر، جريا وراء بعض المستشرقين كـ:(جولدتْسِيهر Goldziher، وسبرِنجر Springer، لأن كُتُبَنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لا تدع مجالا للشك في تحقيق تقييد الحديث في عصر النبي صلى الله عليه وسلم نفسِه، **وليس على رأس المائة الثانية للهجرة، كما يمنُّ علينا هذان المستشرقان**، وهي تنطق - فوق ذلك - بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة جميعا، لا في بعضها دون بعض، كما يظن دوزي Dozy». (انتهى)[1].

---

(1) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه (1/ 23 - 32).

قلت: وهذا أنس بن مالك رضي الله عنه يأمر ابنه بكتابة حديث:

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن أنس بن مالك، قال: حدثني محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك، قال: قدمت المدينة، فلقيت عتبان، فقلت: حديث بلغني عنك، قال: أصابني في بصري بعض الشيء، فبعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي، فأتخذه مُصلى، قال: فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، ومن شاء الله من أصحابه، فدخل وهو يصلي في منزلي، وأصحابُه يتحدثون بينهم، ثم أسندوا عِظمَ ذلك وكبره إلى مالك بن دخشم، قالوا: ودّوا أنه دعا عليه فهلك، وودّوا أنه أصابه شر، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة، وقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟»، قالوا: إنه يقول ذلك، وما هو في قلبه، قال: «لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فيدخل النار، أو تطعمه»، **قال أنس: فأعجبني هذا الحديث، فقلت لابني: اكتبه فكتبه**»[1].

أفليست هذه أدلة قاصمة لتحدي «رشيد أيلال» بوجود تدوينة واحدة للصحابة رضي الله عنهم؟!

وفي هذا القدر كفاية، ومن أراد الاستفاضة أكثر فليرجع إلى كتاب: «**الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**»، للشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ) رحمه الله، ففيه الرد على كتاب: «أضواء على السنة» لمحمود أبي رية. ويرجع كذلك إلى كتاب: «**السنة المفترى عليها**» للشيخ سالم البهنساوي (المتوفى: 1427هـ).

السنّة قاضية على الكتاب: (صفحة: 27)

نقل الكاتب هنا عبارة عن بعض أهل العلم، وهي كون **السّنّة قاضية على القرآن**، وفي عبارة أخرى: «**الكتاب أحوج إلى السنة**». والكاتب يعلم جيدا أنهم أئمة كبار، منهم الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير.

(1) صحيح مسلم (1/ 61).

ففي «البحر المحيط» للزركشي: «قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب. قال أبو عمر: يريد أنها تقضي عليه، وتبين المراد منه. وقال يحيى بن أبي كثير: السّنّة قاضية على الكتاب. وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد بن حنبل وقد سئل عن الحديث الذي روى: أن السّنّة قاضية على الكتاب. فقال: ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكن أقول: إن السنة تفسر الكتاب وتبينه»[1].

ومع ذلك يرميهم بتقديسهم مرويات الأحاديث على القرآن العظيم (انظر صفحة: 30 من كتابه: صحيح البخاري نهاية أسطورة)!

معنى السّنّة قاضية على كتاب الله تعالى

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «فمعنى كون السّنّة قاضية على الكتاب أنها مبينة له؛ فلا يتوقف مع إجماله واحتماله، وقد بينت المقصود منه، لا أنها مقدمة عليه».

قال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب»، قال ابن عبد البر: «يريد أنها تقضي عليه وتبين المراد منه».

وسئل أحمد بن حنبل عن الحديث الذي روى أن السّنّة قاضية على الكتاب؛ فقال: «ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكني أقول: إن السنة تفسر الكتاب وتبينه»[2].

فهذا الوجه في التفصيل أقرب إلى المقصود، وأشهر في استعمال العلماء في هذا المعنى»[3].

وقال الإمام الشوكاني بعد ذكره لهذه الأقوال: «والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورةٌ دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظَّ له في دين الإسلام»[4].

---

(1) البحر المحيط في أصول الفقه (6/ 11).

(2) جامع بيان العلم وفضله (2/ 1194).

(3) الموافقات (4/ 312).

(4) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (1/ 97).

وقال أبو عمر: «الآثار في بيان السنة لمجملات التنزيل - قولا وعملا - أكثر من أن تحصى، وفيما لوَّحنا به كفاية وهداية، والحمد لله.

قال أبو عمر: **أهل البدع أجمع، أعرضوا عن السنن وتأولوا الكتاب على غير ما بينته السنة فضلوا وأضلوا، نعوذ بالله من الخذلان**»[1].

السُّنّة ناسخةٌ للقرآن: (صفحة: 30)

نقل المؤلف - تحت هذا العنوان - فتوى للشيخ محمد صالح المنجد - حفظه الله - حرّر فيها مسألة نسخ السنة للقرآن، حيث قال: «وأما مسألة نسخ السنة لنصوص القرآن الكريم، فقد اختلف فيها العلماء على قولين:

القول الأول: لا يجوز نسخ السنة الآحادية لنصوص القرآن الكريم: وهو قول جماهير الأصوليين.

بل إن الشافعي في «الرسالة» (ص/106- 109)، وأحمد - رحمهما الله - اختارا عدم جواز نسخ السنة المتواترة للقرآن الكريم، واختاره أيضا ابن قدامة، وابن تيمية.

ويمكن مراجعة المسألة بتوسع في: «البحر المحيط» للزركشي الشافعي (272-262/5).

القول الثاني: يجوز نسخ السنة الآحادية لنصوص القرآن الكريم، وإليه ذهب بعض الأصوليين من الحنفية كما في (62/3)، وهو اختيار السبكي في «جمع الجوامع» (ص/57) حيث قال: «والنسخ بالقرآن لقرآن وسنة، وبالسنة للقرآن، وقيل يمتنع بالآحاد، والحق لم يقع إلا بالمتواترة» انتهى.

وهو اختيار العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله، حيث يقول: «الذي يظهر لنا أنه الصواب: هو أن أخبار الآحاد الصحيحة يجوز نسخ المتواتر بها إذا ثبت تأخرها عنه، وأنه لا معارضة بينهما؛ لأن المتواتر حق، والسنة الواردة بعده إنما بيّنت شيئا جديدا لم يكن موجودا قبل، فلا معارضة بينهما البتة لاختلاف زمنهما.

(1) إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار (ص: 48).

فقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ [الأنعام: 145].

يدل بدلالة المطابقة دلالةً صريحةً على إباحة لحوم الحمر الأهلية؛ لصراحة الحصر بالنفي والإثبات في الآية في ذلك.

فإذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يوم خيبر في حديث صحيح بأن لحوم الحمر الأهلية غير مباحة، فلا معارضة - البتة - بين ذلك الحديث الصحيح، وبين تلك الآية النازلة قبله بسنين؛ لأن الحديث دل على تحريم جديد، والآية ما نفت تجدّد شيء في المستقبل كما هو واضح.

فالتحقيق - إن شاء الله - هو جواز نسخ المتواتر بالآحاد الصحيحة الثابت تأخرها عنه، وإن خالف فيه جمهور الأصوليين». انتهى. «أضواء البيان (451/2 - 452)». [انظر: صفحة: 32 - 33 من كتاب «رشيد أيلال»][1].

قال مقيده: هذا مبحثه في علم أصول الفقه، وقد اختلف العلماء في جواز نسخ السنة للقرآن، وسأنقل هنا بعض أقوال أهل العلم:

قال العلامة ابن القيم الجوزية رحمه الله: «**والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه؛**
أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

الثاني: أن تكون بيانا لما أريد بالقرآن وتفسيرا له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه، ولا تخرج عن هذه الأقسام، فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائدا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم: تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديما لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطاع في هذا القسم لم

(1) أصل الفتوى منقول من موقع الإسلام سؤال وجواب (5/ 8491).

يكن لطاعته معنى، ولسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النساء: 80] وكيف يمكن لأحد من أهل العلم أن لا يقبل حديثا زائدا على كتاب الله؛ فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب، ولا حديث خيار الشرط، ولا أحاديث الشُّفعة، ولا حديث الرهن في الحضر مع أنه زائد على ما في القرآن، ولا حديث ميراث الجدة، ولا حديث تخيير الأَمَة إذا أعتقت تحت زوجها، ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة، ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان، ولا أحاديث إحداد المتوفى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة.

فهلا قلتم: إنها نسخ للقرآن وهو لا يُنسخ بالسنة، وكيف أوجبتم الوتر مع أنه زيادة محضة على القرآن بخبر مختلف فيه؟... وكيف زدتم على كتاب الله فجوزتم الوضوء بنبيذ التمر بخبر ضعيف؟ وكيف زدتم على كتاب الله فشرطتم في الصداق أن يكون أقله عشرة دراهم بخبر لا يصلح - البتة - وهو زيادة محضة على القرآن؟

وقد أخذ الناس بحديث: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» وهو زائد على القرآن، وأخذوا كلهم بحديث توريثه - صلى الله عليه وسلم - بنت الابن السدس مع البنت وهو زائد على ما في القرآن، وأخذ الناس كلهم بحديث استبراء المسبية بحيضة، وهو زائد على ما في كتاب الله، وأخذوا بحديث: «من قتل قتيلا فله سَلبه» وهو زائد على ما في القرآن من قسمة الغنائم، وأخذوا كلهم بقضائه - صلى الله عليه وسلم - الزائد على ما في القرآن من أن أعيان بني الأبوين يتوارثون دون بني العلات، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه! ولو تتبعنا هذا لطال جدا؛ فسنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أجلُّ في صدورنا وأعظم وأفرض علينا أن لا نقبلها إذا كانت زائدة على ما في القرآن، بل على الرأس والعينين. وكذلك فرض على الأمة الأخذ بحديث القضاء بالشاهد واليمين، وإن كان زائدا على ما في القرآن، وقد أخذ به أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجمهور التابعين

والأئمة. والعجب ممن يرده؛ لأنه زائد على ما في كتاب الله ثم يقضي بالنكول ومعاقد القُمُط ووجوه الآجُر في الحائط، وليست في كتاب الله ولا سنة رسوله!

وأخذتم أنتم وجمهور الأمة بحديث: «لا يقاد الوالد بالولد» مع ضعفه[1] وهو زائد على ما في القرآن، وأخذتم أنتم والناس بحديث أخذ الجزية من المجوس، وهو زائد على ما في القرآن، وأخذتم مع سائر الناس بقطع رجل السارق في المرة الثانية، مع زيادته على ما في القرآن، وأخذتم أنتم والناس بحديث النهي عن الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال، وهو زائد على ما في القرآن، وأخذت الأمّة بأحاديث الحضانة، وليست في القرآن، وأخذتم أنتم والجمهور باعتداد المتوفى عنها في منزلها، وهو زائد على ما في القرآن، وأخذتم مع الناس بأحاديث البلوغ بالسن والإنبات، وهي زائدة على ما في القرآن؛ إذ ليس فيه إلا الاحتلام، وأخذتم مع الناس بحديث: «الخراج بالضمان» مع ضعفه[2]، وهو زائد على ما في القرآن، وبحديث النهي عن بيع الكالئ بالكالئ وهو زائد على ما في القرآن. وأضعاف أضعاف ما ذكرنا، بل أحكام السنة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها؛ فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كلها إلا سنة دل عليها القرآن، وهذا هو الذي أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنه سيقع ولابد من وقوع خبره».

وقال رحمه الله: «الوجه السادس: أن يقال: ما تعنون بالنسخ الذي تضمنته الزيادة بزعمكم؟ أتعنون أن حكم المزيد عليه من الإيجاب والتحريم والإباحة بطل بالكلية، أم تعنون به تغيّر وصفه بزيادة شيء عليه من شرط أو قيد أو حال أو مانع أو ما هو أعم من ذلك؟ فإن عنيتم الأول، فلا ريب أن الزيادة لا تتضمن ذلك فلا

(1) قلت: هذا الحديث صححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (7/ 268 - 270)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (2/ 1279).

(2) قلت: ولكن صححه الترمذي، وتابعه الشيخ الألباني كما في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (158/5). والتعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (7/ 266).

تكون ناسخة، وإن عنيتم الثاني فهو حق، ولكن لا يلزم منها بطلان حكم المزيد عليه ولا رفعه ولا معارضته، بل غايتها مع المزيد عليه، كالشروط والموانع والقيود والمخصصات، وشيء من ذلك لا يكون نسخا يوجب إبطال الأول ورفعه رأسا، وإن كان نسخا بالمعنى العام الذي يسميه السلف: نسخا - وهو رفع الظاهر بتخصيص أو تقييد أو شرط أو مانع - فهذا كثير من السلف يسميه نسخا. حتى سمى الاستثناء نسخا. فإن أردتم هذا المعنى فلا مشاحة في الاسم، ولكن ذلك لا يسوغ ردّ السنن الناسخة للقرآن بهذا المعنى، ولا ينكر أحد نسخ القرآن بالسنة بهذا المعنى، بل هو متفق عليه بين الناس، وإنما تنازعوا في جواز نسخه بالسنة النسخ الخاص الذي هو رفع أصل الحكم وجملته بحيث يبقى بمنزلة ما لم يشرع البتة.

وإن أردتم بالنسخ ما هو أعم من القسمين - وهو رفع الحكم بجملته تارة، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه، وزيادة شرط أو مانع تارة - كنتم قد أدرجتم في كلامكم قسمين: مقبولا ومردودا كما تبيّن؛ فليس الشأن في الألفاظ، فسمّوا الزيادة ما شئتم، فإبطال السنن بهذا الاسم مما لا سبيل إليه». (انتهى)[1].

وقال الدكتور عبد الكريم النملة في المهذب:

«قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: 44].

وجه الدلالة: أن المراد بما نُزِّل هو القرآن، والمراد من الذِّكر هو السُّنّة، وقد جعل الله السُّنّة مبينة لكل القرآن؛ لأن "ما" للعموم، فلو كانت السُّنّة ناسخة للقرآن للزم أن تكون رافعة للقرآن، لا مبينة له؛ لأن النسخ رفع لا بيان، وذلك يخالف ما دلت عليه الآية.

جوابه: يجاب عنه بأن النسخ نوع من البيان؛ لأنه بيان انتهاء الحكم الشرعي بطريق شرعي متراخ عنه، وما دام النسخ بيانا، وقد جعلت السُّنّة مبينة للقرآن، فإنه يجوز نسخ القرآن بالسُّنّة المتواترة، ولا مانع من ذلك.

---

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين (2/ 220 - 227).

المسألة الخامسة والعشرون: هل يجوز نسخ القرآن والسّنَّة المتواترة بخبر الواحد؟

في ذلك تفصيل: أما نسخ القرآن والسُّنّة المتواترة بخبر الواحد عقلاً فهو جائز باتفاق العلماء المعتدّ بأقوالهم، وذلك لأنه لا يمتنع عقلاً أن يأتي الشارع بخبر الواحد، ويقول: إنه ناسخ للحكم الفلاني الذي ثبت بالتواتر، فإن الله ينزل ما يشاء ويفعل ما يريد، فلا يلزم من جوازه محال.

أما نسخ القرآن والسُّنّة المتواترة بخبر الواحد شرعا، فقد اختلف العلماء في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: لا يجوز نسخ القرآن والسُّنّة المتواترة بخبر الواحد شرعاً، وهو مذهب الجمهور من العلماء. وهو الصحيح؛ لأنه بعد تتبع الأدلة واستقرائها لم نجد فيها أن متواتراً قد نسخه خبر واحد، وهذا يدل على عدم الوقوع، وما دامَ الأمر كذلك، فإنه يدل على عدم الجواز.

المذهب الثاني: يجوز نسخ القرآن والسُّنّة المتواترة بخبر الواحد شرعا. ذهب إلى ذلك بعض أهل الظاهر كداود، وابن حزم، وبعض العلماء»[1].

قال العلامة ابن خلدون رحمه الله: «وأمّا علوم الحديث فهي كثيرة ومتنوّعة، لأنّ منها ما ينظر في ناسخه ومنسوخه، وذلك بما ثبت في شريعتنا من جواز النّسخ ووقوعه لطفا من الله بعباده، وتخفيفا عنهم باعتبار مصالحهم الّتي تكفّل الله لهم بها»[2].

قلت: هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم، فأما نسخ القرآن بالسنة المتواترة فقد أجازه مالك وأبو حنيفة وأحمد، وأما نسخ القرآن بالسنة الآحادية فموضوع خلاف، فالجمهور على عدم وقوعه؛ لأن القرآن قطعي الثبوت، والسنة الآحادية ظنية الثبوت، فلا يُنسخ القطعي بالظني. وهناك رأي يقول بالجواز. فالخلاف - إذاً - قديم، وليس حديث عهد في عصرنا، كما ظن «المؤلف»، حيث يقول بعد

(1) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (2/ 606 - 607).

(2) تاريخ ابن خلدون (1/ 556).

فتوى الشيخ محمد صالح المنجد: «**هذا نموذج صارخ عن شيوخ اليوم، الذين يميلون إلى إقصاء القرآن والتمكين للمرويات، وقولهم على الله ورسوله بهتانا عظيما،...!!**». (صفحة: 33).

حروب المرويات: (صفحة: 34)!!

ذكر الكاتبُ تحت هذا العنوان، عدة تناقضاتٍ وجهالات، وأفهامٍ لا تخطر على من يفهم لسان العرب، وفي بعض الأحيان يستدل على ذلك بأحاديث ضعيفة، ويحسبها صحيحة اكتفاءً بذكر من رواها، علما أنه يعتبر أمّهاتِ كتُب السنة لَقيطة، وأصحابَها مجهولين!!

فمثلا: يقول: «إن بعض الأحاديث فيها: التعريض بالحبشة، وذوي البشرة السمراء أو السوداء»!!

واستدل على ذلك بحديث أخرجه البخاري في الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة»[1].

ولكشف هذه الجهالة، أقول - **أولا** -: هذا الحديث لم يتفرد به البخاري، بل رواه جمع من الحُفّاظ: منهم ابن ماجه في سننه (2/ 955)، والنسائي في السنن الكبرى (7/ 186)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (5/ 242)، وأحمد في مسنده (27/ 209)، والترمذي في سننه (3/ 261)، وابن أبي عاصم في السنة (2/ 505)، والبزار في مسنده (13/ 522).

وفي رواية عن أم حصين: «يا أيها الناس، اتقوا الله واسمعوا وأطيعوا، وإن أُمِّر عليكم عبدٌ حبشي مجدّع، ما أقام فيكم كتاب الله عز وجل». رواه ابن أبي شيبة (6/ 418).

ثانيا: الحديث حجّة على المؤلف، وليس له، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبر في طاعة الأمير لونا، ولا قبيلة، ولا نسبا، وإنما اعتبر: **طاعة الله جل وعلا**.

(1) صحيح البخاري (9/ 62).

قال الحافظ: «وذكره - أي الحديث - بعد باب من طريق: غندر عن شعبة بلفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: «اسمع وأطع» الحديث. وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضا، لكن بإسناد له آخر عن شعبة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: «إن خليلي صلى الله عليه وسلم أوصاني أن إِسْمَعْ وأطِعْ، وإن كان عبدا حبشيا مجدّع الأطراف». وأخرجه الحاكم والبيهقي من هذا الوجه، وفيه قصة. أن أبا ذر انتهى إلى الربذة - وقد أقيمت الصلاة - فإذا عبد يَؤُمّهم قال، فقيل: هذا أبو ذر، فذهب يتأخر، فقال أبو ذر: «أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم..». فذكر الحديث.

وأخرج مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدتي تحدث أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب في حجة الوداع، يقول: «ولو استُعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله».

وفي هذه الرواية فائدتان: تعيين جهة الطاعة، وتاريخ الحديث. وأنه كان في أواخر عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: «كأن رأسه زبيبة» قيل شبّهه بذلك لصغر رأسه، وذلك معروف في الحبشة، وقيل لسواده، وقيل لقصر شعر رأسه وتفلفله. ووجه الدلالة منه: **على صحة إمامة العبد أنه إذا أُمِر بطاعته فقد أُمِر بالصلاة خلفه** . قاله بن بطال». (انتهى)[1].

ثالثا: لو كان ذِكْرُ وصفِ الحبشة مَسبّةً أو منقصةً، لما أَمرَ صلى الله عليه وسلم بطاعتهم عند تولّيهم علينا، ولما أذِن لبلال بن رباح رضي الله عنه أن يكون مؤذنا. ولما أنكر على أبي ذر حين عيّرَ بلالا قائلا: «يا ابن السوداء».

فقد روى البيهقي بسنده عن القاسم، عن أبي أمامة قال: عيَّر أبو ذر بلالا بأمّه، فقال: يا ابن السوداء، وإن بلالا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبره فغضب، فجاء أبو ذر ولم يشعر، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ما أعرضك عني إلا شيء بلغك يا رسول الله، قال: «أنت الذي تعيّر بلالا بأمّه»؟ قال

(1) فتح الباري لابن حجر (2/ 186 - 187).

النبي صلى الله عليه وسلم: «والذي أنزل الكتاب على محمد - أو ما شاء الله أن يحلف - ما لأحد عليّ فضل إلا بعمل، إن أنتم إلا كطفِّ الصاع»[1].

وأخرجه البخاري في صحيحه - **باب المعاصي من الجاهلية...لقول النبي: إنك امرؤ فيك جاهلية** - من حديث المعرور بن سويد، قال: لقيت أبا ذر بالربذة، وعليه حُلّة، وعلى غلامه حلة، فسألته عن ذلك، فقال: إني ساببت رجلا فعيرته بأمه، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أبا ذر أعيّرته بأمه؟ إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»[2].

ولَمَا قال صلى الله عليه وسلم - مادحا الحبشة في قوله -: « المُلْكُ في قريش، والقضاء في الأنصار، والآذان في الحبشة، والشرعة في اليمن، والأمانة في الأزد»[3].

ولَمَا قال صلى الله عليه وسلم: « الناس ولد آدم، وآدم من تراب»[4].

وفي حديث آخر: «يا أيها الناس! إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا عجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: 13]، ألا هل بلغت؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: فيبلغ الشاهد الغائب»[5].

واستدل «المؤلف» بحديث: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فبغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، يوشك أن يأخذه». رواه أحمد والترمذي والبيهقي في

---

(1) شعب الإيمان (7/ 131)، وطف الصاع مقابلا بمثله من النقصان، والمراد التسوية بينهم في النقصان.

(2) صحيح البخاري (1/ 15)، صحيح مسلم (3/ 1282).

(3) أخرجه أحمد (وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (3/ 72).

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (3/ 8).

(5) المصدر نفسه (6/ 449).

الـشعـب، وقـال الترمـذي: هـذا حـديث غريـب لا نعرفـه إلا مـن هـذا الوجـه». (صفحة: 38).

قلت: هذا الحديث ضعفه العلماء، فقد رواه الترمذي وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وقال ابن القيسراني: «رواه عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي: عن عبد الله بن مغفل. وعبد الله ضعيف، وهذا أنكر ما روى، وأما أحاديثه عن عمرو بن شعيب؛ فإنها مستقيمة»[1]. وضعفه الشيخ الألباني بعد دراسة وبحث قيّم، فليرجع إليه من كان يبحث عن الحق[2].

واستدل كذلك بحديث: «دُفن في الطينة التي خلق منها». مستنكرا إياه!

قلت: هذا الحديث حسنه الألباني بشاهدٍ، من حديث أبي سعيد: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بالمدينة فرأى جماعة يحفرون قبرا، فسأل عنه، فقالوا: حبشيا قدم فمات، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا إله إلا الله، سيق من أرضه وسمائه إلى التربة التي خلق منها» أخرجه البزار[3].

أقول: كل عاقل سيفهم من الحديث، أن أيّ إنسان سيموت، وسينتهي به الأمر إلى حفرة في الأرض، لأننا خُلقنا من طينها، كما في قوله تعالى: ﴿۞ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [طه: 55]. وأنه لا أحد يدري بأي أرض يموت، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان: 34].

وأما كون الحديث فيه إهانة للأحباش!، فهذا الفهم مِن المضحكات المبكيات، ومن الفهم الأعوج لدى أهل الأهواء والتُّرّهات، والجهلة الحاقدين عن دين الله تعالى، بحجة الاستغناء بالقرآن عن الأحاديث الصحيحة.

أمـور يـضحك الـسفهاء منهـا ويبكـي مـن عواقبهـا اللبيـب

(1) ذخيرة الحفاظ (1/ 457).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (6/ 443 - 447).

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (4/ 473).

ولقد ساق المؤلف - في هذه الفصل: **حروب المرويات** - أحاديثَ يعلم أنها ضعيفة، قد حكم عليها الأئمة وأهل الحديث بالضعف، ومع ذلك استدل بها ..!

في حين، أنكر ما رواه مسلم في صحيحه مرفوعا: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»[1].

وحديث: «الخلافة في قريش، والحكم في الأنصار، والدعوة في الحبشة، والهجرة في المسلمين، والمهاجرين بعدُ»[2].

واعتبَر هذه الأحاديثَ دعوةً إلى العنصرية والطبقية والقبلية!

وهذا - لعمرُ الله - الجهل بعينه، ولا نحتاج إلى شرح هذه الأحاديث، لأن توضيح الواضحات من الفاضحات، وأيّ عاقل لن يفهم منها ما فهمه عُقَيْلُ«المؤلف». وحسبك - أيها العاقل - أن تنظر إلى الأحاديث السابقة وغيرها مما فيها الإشارة إلى أن الأكرمَ عند الله تعالى: التَّقِيُّ. وليس من كان ذا جمال، أو جاه، أو حسب، أو نسب، أو من العرب، أو العجم، أو أصفر، أو أحمر، أو أبيض، أو أسود.

ففي الحديث الصحيح: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»[3].

والغريب في الأمر، أن من بين تلك المرويات التي استدل بها «المؤلف» أحاديث معتمَدة عند الشيعة، مما يحكم عليها أهل السنة بالوضع والنكارة، ولا يلتفتون إليها. فما بالُه أقحمها في موضوع الحديث عن «صحيح البخاري»؟!!

فهذه بعض جهالات المؤلف في الفصل الأول من كتابه «صحيح البخاري نهاية أسطورة»!! فلننتقل إلى جهالات الفصل الثاني، لنكشف عن بعضها، بتوفيق الله تعالى ومنّه.

---

(1) صحيح مسلم (4/ 1782)، في حين الحديث رواه أيضا: مسند أحمد (28/ 193)، والبخاري في التاريخ الكبير (ص: 260)، وسنن الترمذي (6/ 6)، وصحيح ابن حبان (14/ 135).

(2) أخرجه أحمد في مسنده، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (4/ 466).

(3) صحيح مسلم 4/ 1987.

المبحث الثاني
جهالات الفصل الثاني

آفة علم الحديث: 39

الحديث في القرآن: 41

قال«المؤلف»: في تعريفه لمعنى «الحديث»: «لكن يبقى السؤال الذي يفرض نفسه وبإلحاح هو: ما هو تأصيل هاته الكلمة؟ سيما إذا علمنا أن معنى الحديث في اللغة – كما في لسان العرب لابن منظور هو: «الجديد من الأشياء، نقيض القديم، ويطلق على الكلام، قليله وكثيره، لأنه يحدث ويتجدد شيئا فشيئا، وجمعه أحاديث». (صفحة: 41).

وأضاف قائلا – وكأن هذا التعريف اللغوي ناقص .: «أما إذا رجعنا إلى كلمة «حديث» فنجدها بالمعنى اللغوي...»!

ثم ساق آيات فيها ذكر وصفِ القرآن بالحديث، إلى أن قال: «**لكن علماء الحديث ومن سار على دربهم لا يعرفون للحديث معنى، إلا كلام الرسول، والصحابة والتابعين،..**».!! (صفحة: 43).

قلت: وهذا – أيضا – من المضحكات المستغربات، ومما لو لم أقرأه عند المؤلف لما صدّقت أحدا يقوله! كيف يقول هذا التعريف لمعنى: «الحديث» دون أن يستوفي معناه من كلام «ابن منظور» نفسه؟!

فمرة أخرى نجده هنا خائنا للأمانة العلمية في النقل، وذلك أن العلامة ابن منظور رحمه الله لما أراد أن يشرح معنى: «الحديث»، أتى بعدة معان له، وكان مما قال في معناه: «الحديث: نقيض القديم». وقال في موضع آخر: «والحديث: الجديد

من الأشياء. والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث». إلى أن قال: «وقوله تعالى: (إنْ لَم يُؤمنوا بهذا الحديث أسَفا)، عنى بالحديث القرآن. عن الزجاج. والحديث: ما يُحدّث به المحدث تحديثا، وقد حدثه الحديث وحدثه به. الجوهري: المحادثة والتحادث والتحدث والتحديث: معروفات»[1].

وإنك لتعجب، أَحقّاً يَقُول هذا الكلام عاقل، حيث لم يفهم من «الحديث» إلا أنه: كلام الله تعالى؟! ثم يزعم أن هذا هو التعريف اللغوي العربي!!

ألمْ ير - هذا الجاهل المدلِّس - كم مرة يستشهد ابن منظور في «لسان العرب» بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول: «**وفي الحديث...وفي الحديث...وفي الحديث..**»؟!

كذلك نجد في صحيح مسلم - **باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم** -: من حديث هشام، عن أبيه، قال: كان أبو هريرة يحدّث، ويقول: اسمعي يا ربّة الحجرة، اسمعي يا ربّة الحجرة. وعائشة تصلي، فلما قضت صلاتها، قالت لعروة: ألا تسمع إلى هذا ومقالته آنفا؟ إنما «كان النبي صلى الله عليه وسلم **يحدث حديثا**، لو عدَّه العادّ لأحصاه».

وقوله صلى الله عليه وسلم: «**وحدثوا عني**، ولا حرج». الحديث[2].

وأما قول: «المؤلف» في (صفحة: 43 - 44): «**ومن هنا يبرز لكل ذي لب حكيم، أن فقه هؤلاء وفهمهم لا علاقة له بالقرآن الكريم، وأن دينهم لا يأخذونه إلا من روايات تاريخية لا قدسية لها، حتى صدق فيهم قول الله عز وجل:** ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ٣٠﴾ [الفرقان: 30]. قال ابن القيم في كتابه: (الفوائد)» وهجر القرآن أنواع: أحدها: هجر سماعه والإيمان به والإصغاء إليه، والثاني: هجر العمل به والوقوف عند حلاله وحرامه وإن قرأه وآمن به، والثالث:

(1) لسان العرب: (2/ 133).

(2) الحديثان في صحيح مسلم (4/ 2298).

هجر تحكيمه والتحاكم إليه في أصول الدين وفروعه واعتقاد أنه لا يفيد اليقين وأن أدلته لفظية لا تحصل العلم، والرابع: هجر تدبره وتفهمه ومعرفة ما أراد المتكلم به منه». (انتهى)!

قلت: انظر - رحمك الله أيها العاقل المنصف - كيف افترى الكاتب - هنا - على العلماء أنهم لا يقيمون وزنا للقرآن، ثم استدل - بالعلامة ابن القيم - أشهر مَن قمع أهل الأهواء الذين يقدمون عقولهم وأذواقهم على كتاب الله وسنة رسوله؟!

كيف يستدل «المؤلف» بالعلامة ابن القيم هنا، ولا يستدل به عند إنكاره على منكري السُّنّة؟! (راجع ما قاله ابن القيم في إعلام الموقعين)[1].

فما باله لم يذعن لكلام ابن القيم فيما قاله في كتابه إعلام الموقعين، في حين نقل عنه من الفوائد، أقسامَ هَجر القرآن؟ ألا إنه الهوى.

إن تناقضات المؤلف، هي نفسها تناقضات العقلانيين والقرآنيين على السواء، فما هو إلا ناقل ومقلد. وتناقضات هؤلاء القوم أوضح من كل واضح، وأظهر من الشمس في رابعة النهار. فهم ينكرون الأحاديث ثم يحتجون بما يروقهم منها! كما أنهم ينكرون كل كتب السنة، وفي الوقت ذاته يستدلون بتعليقات أهل السنة - أهل الحديث - عليها! ومعلوم أن «القرآنيين» يرفضون الأحاديث - السنة - بحجة كونها مرويات بالعنعنة، وأغلبها خبر آحاد، وليس هناك مخطوط بيد مؤلفه الأول، في حين يقبلون روايات القراءات....؟!

ولما كان المؤلف يسخر من كون القرآن يُسترقى به ويُستشفى به، لم يُتمّ كلام ابن القيم في «الفوائد»! حيث يقول رحمه الله: «**والخامس**: هجر الاستشفاء والتداوي به في جميع أمراض القلب وأدوائها، فيطلب شفاء دائه من غيره، ويهجر التداوي به، وكل هذا داخل في قوله ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ﴿٣٠﴾﴾»[2].

---

(1) أعلام الموقعين عن رب العالمين (2/ 220 - 227).

(2) الفوائد لابن القيم (ص: 82).

قلت: فإن سأل سائل: «وما بال «رشيد أيلال» لم يكمل أقسام الهجر التي ذكرها ابن القيم؟!

الجواب: لأنه يعتبر الاسترقاء والاستشفاء بالقرآن خُرافة، حيث قال في كتابه عن القرآن: «فلم يعُد له أي دور في حياة الناس إلا أن يتلى لطرد الشياطين، أو يسترقى به لدفع الأمراض، أو للقضاء المبرم على العين والحسد، **أي أنهم ربطوه بالخرافة، وجعلوا منه وسيلة للاسترزاق..**». (صفحة: 30).

ومن تدليس وخيانة المؤلف قوله: «بل إن **ابن حجر اتهم البخاري** بأنه يورد حديثا في الباب من أبواب الجامع الصحيح رغم أن الحديث لا علاقة له بذلك الباب»!! (صفحة: 265). ثم ساق قول الحافظ بهذا النص: «وأكثر منه، حتى أنه ربما خرّج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا». (انتهى).

قلت: هذا التصرف من المؤلف: إما جهلٌ منه، أو تدليس، أو غباء. إذ كيف يزعم هذا، والحافظ - رحمه الله - إنما ساق هذا الكلام إثر الحديث عن الخلاف بين شرط مسلم والبخاري؟!، فسياق كلامه رحمه الله كالآتي: «**وبقي ما يتعلق بالاتصال وهو الوجه الخامس:** وذلك أن مسلما كان مذهبه على ما صرّح به في مقدمة صحيحه وبالغ في الرد على من خالفه، أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن، ومن عنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، إلا إن كان المعنعن مدلسا.

والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه، حتى أنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا.

وسترى ذلك واضحا في أماكنه - إن شاء الله تعالى ـ. **وهذا مما ترجح به كتابه، لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال**، والله أعلم». (انتهى من الفتح)[1].

فهذا كلام الحافظ رحمه الله، فأين ما زعمه رشيد أيلال، ورمى به البخاري؟!

"ليس علما"!! (صفحة: 45)

هكذا يزعم المؤلف، أن علم الحديث ليس علما! ولا أدري عمّن نقل هذا الجهل؟ لكن يغلب على الظن، أنه أخذه عن شيوخه أمثال: محمود أبي رية، وأحمد صبحي منصور، وزكريا أوزون، ومصطفى زاهر، وغيرهم.

وإلا فعِلم الحديث مِن أجلّ العلوم، التي لا يختلف عليه اثنان، ولا ينتطح فيه عنزان، ولا ينكره إلا معاند مماحل، أو ضال جاهل، وقد عُلم أن من جهل شيئا عاداه. وقد أشرت إلى فضله وضرورته لفهم الدين في التمهيد باختصار، فجدّد به عهدا.

ومع هذا كله، فإن المؤلف يستهزئ بمن يقول عن الحديث: «علم»!. بل لما كان الكذب من شيمة «المؤلف» وخُلقه، رمى به «علم الرجال»، فخصّص فقرة أتى فيها بالطامات والجهالات تحت عنوان: (**أكذوبة «علم الرجال»: صفحة:** 49)!!

ولكن لا غرابة في ذلك ما دام مصدر ومرجع بحثه - هناك - كان هو المفكر المصري أحمد صبحي منصور، صاحب الترهات والجهالات، وقد مرّ بنا ذكر ترجمته ومذهبه الفكري، مما يغنينا عن التعليق عليه هنا.

والحق، أني لم أجد عبارة أصف بها «المؤلف» أفضل وأفصح وأبلغ من عبارة العلامة ابن القيم رحمه الله، إذ يقول - وكأنه يخاطبه ويخاطب أمثاله -: «**أفلا يستحي مَن هذا حاصل معقوله وعلمه، ومنتهى معرفته، أن يذكر أنصار الله ورسوله وحزبه بما لا يليق، أو ينسبهم إلى ما هو أولى به منهم، من الجهل، ومخالفة المعقول والمنقول؟** وهذا موضع المثل السائر: «**رمتني بدائها وانسلت**»»[2].

---

(1) فتح الباري لابن حجر (1/ 12).

(2) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (4/ 1438).

رواية الحديث بالمعنى : (صفحة : 53)

ذكر المؤلف - هنا - مسألة رواية الحديث بالمعنى، وحسِب أن أهل العلم يخفى عليهم هذا! في حين هذه المسألة معلومة ومضبوطة عندنا، وإنما هي غريبة على أهل الجهل والهوى. وأما عوام الناس من المسلمين، فالذي يهمهم، هو امتثال أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ثقة في علم علمائهم، فهُمْ بذاك أفضل بكثير من المتفيهقة والمتشدقين.

وها أنا أسوق لك قول الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، حيث قال: « **وأما روايته الحديث بالمعنى: فإن كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى: فلا خلاف أنه لا تجوز له روايته الحديث بهذه الصفة.**

وأما إذا كان عالماً بذلك، بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها، وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك: **فقد جوّز ذلك جمهور الناس سلفاً وخلفاً وعليه العمل**، كما هو المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة، وتجيء بألفاظ متعددة، من وجوه مختلفة متباينة.

ولما كان هذا قد يُوقع في تغيير بعض الأحاديث، منع من الرواية بالمعنى طائفة آخرون من المحدثين والفقهاء الأصوليين، وشددوا في ذلك آكد التشديد. وكان ينبغي أن يكون هذا هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك. والله أعلم.

وقد كان ابن مسعود وأبو الدرداء وأنس رضي الله عنهم يقولون إذا رووا الحديث: «أو نحو هذا»، أو «شبهه»، «أو قريباً منه»»[1].

نقد الصحابة بعضهم لبعض : (صفحة : 54)

استدل المؤلف - هنا - بأقوال شيخه وأستاذه «محمود أبي رية». حيث أثار شبهة ضعيفة وواهية، يجهلها مُنكروا السنة، ويعلمها - بداهة - أهل الحديث وهي: إنكار الصحابة على بعضهم البعض، في بعض الأحاديث.

فظنّ - تبعا - لمحمود أبي رية - ومن على شالكته - أنها حجة في أن لا نقبلها نحن منهم من باب أولى، وأن نضرب بتلك الأحاديث عرض الحائط!

(1) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: 141).

في حين لو تأمل أي عاقل في انتقاد الصحابة بعضهم لبعض، لعلم أن هذا هو الأمر الطبيعي البشري الذي يدل على صدق الأحاديث. وذلك أن الصحابة لم يكونوا كلهم يجالسون النبي صلى الله عليه وسلم طيلة اليوم في المسجد، أو في البيت، بل كل واحد منهم له أشغاله، ومتطلبات حياته اليومية. ولم يتسنّ قضاء أغلب الوقت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا لأهل بيته، ولطائفة قليلة من أصحابه رضي الله عنهم.

وسأذكر هنا قصة واحدة تدلّك على أن إنكار بعض الصحابة على بعض في سماعهم لبعض الأحاديث هو الأمر الطبيعي.

أخرج البخاري في باب: التسليم والاستئذان ثلاث مرات. من حديث أبي سعيد الخدري، قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع» فقال: والله لتقيمن عليه ببينة، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك»[1].

وقد أفاض الحافظ في شرحه للحديث، وأتى بروايات مختلفة عند مالك ومسلم، وكان مما قاله: «وفي آخره: فقال عمر لأبي موسى: «أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم». وفي رواية عبيد بن حنين التي أشرت إليها آنفا. فقال عمر لأبي موسى: «والله إن كنتَ لأمينا على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن أحببت أن أستثبت». ونحوه في رواية أبي بردة حين قال أبي بن كعب لعمر: «لا تكن عذابا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم! فقال: «سبحان الله! إنما سمعت شيئا فأحببت أن أتثبت».

---

(1) صحيح البخاري (8/ 54).

قال ابن بطال: فيؤخذ منه: التثبت في خبر الواحد، لما يجوز عليه من السهو وغيره. وقد قبل عمر خبر العدل الواحد بمفرده في توريث المرأة من دية زوجها، وأخذ الجزية من المجوس، إلى غير ذلك. لكنه كان يستثبت إذا وقع له ما يقتضي ذلك.

وقال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالإسلام، فخشي أن أحدهم يختلق الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الرغبة والرهبة طلبا للمخرج مما يدخل فيه، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئا من ذلك ينكر عليه، حتى يأتي بالمخرج..»[1].

استدل المؤلف في (صفحة: 56) بنقولات «أبي رية» المليئة بالخيانة العلمية - كعادته -! حيث استشهد بكلام العلامة الشيخ طاهر الجزائري - هكذا وصفه بالعلامة - ولا يدري المقلد الأعمى، ما قولُ العلامة طاهر الجزائري في صحيح البخاري. وإلا لما وصفه بالعلامة.

قال الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله في توجيه النظر إلى أصول الأثر:

«أول من صنّف في الصحيح المجرد: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، وتلاه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، وكان مسلم مم أخذ عن البخاري واستفاد منه، وهو مع ذلك يشاركه في أكثر شيوخه، **وكتاباهما أصح كتب الحديث.**

وأما قول الإمام الشافعي: «ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك». **فإنه كان قبل وجود كتابيهما.**

وأما قول بعضهم: إن مالكا أول من صنف في الصحيح فهو مسلّم، غير أنه توجيه لم يقتصر في كتابه عليه، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره الحافظ ابن عبد البر»[2].

قلت: فلِمَ لمْ يذكر «رشيد أيلال» هذه الحقيقة القاصمة لدعواه؟

---

(1) ينظر فتح الباري لابن حجر (11/ 30).

(2) توجيه النظر إلى أصول الأثر (1/ 214).

والجواب: لأنه مقلد أعمى، ذليلٌ عاذَ بقَرْمَلة[1]، تعلّق بمعلومات جاهلٍ مدلِّس، كذّابٍ ملبِّس، وهو: «محمود أبو رية»!

ولم يكتف المؤلف بهذا فحسب، بل قلّد أساتذته في تكذيب حديث عائشة رضي الله عنها، حين قالت:«كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن، بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهُنّ فيما يقرأ من القرآن»[2].

فالمؤلف - هنا - كذّب الحديث بحجة اتهام القرآن بالنقص! قائلا: «**وهنا يبرز السؤال المحوري، إذا كان هذا صحيحا فأين هي هاته الآية التي ينسب إلى أمّنا عائشة أنها قالت بها،... أليس هذا اتهام صريح، ولا لبس فيه، لكتاب الله ووصمه بالتحريف والنقصان،...**»؟! (صفحة: 61).

قلت: الحديث لم يتفرد به مسلم، بل رواه قبله الإمام مالك في الموطإ، لكن قال يحيى: «قال مالك: وليس العمل على هذا»[3].

ورواه أيضا الشافعي في مسنده (2/ 21)، وأبو داود والترمذي والنسائي والدارمي، وابن حبان، والبيهقي في السنن الصغرى.

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: «واحتج الشافعي بحديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أنها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهنَّ مما نقرأ من القرآن».

فكان في هذا الحديث بيان ما يحرم من الرضعات، وكان مفسّرا لقوله: «لا تحرم الرضعة والرضعتان».

فدل على أن قوله: «لا تحرم المصة ولا المصتان، ولا الرضعة ولا الرضعتان» خرج على جواب سائل سأله عن الرضعة والرضعتين: «هل تحرمان؟ فقال: لا، لأن من سنته وشريعته أنه لا يحرم إلا خمس رضعات، وأنها نسخت العشر الرضعات.

---

(1) ذليل عاذ بقرملة: مثل عند العرب، يقال لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذل منه.

(2) صحيح مسلم (2/ 1075).

(3) موطأ مالك الأعظمي (4/ 878).

كما لو سأل سائل: «هل يقطع السارق في درهم أو درهمين؟». كان الجواب: «لا يقطع في درهم، ولا درهمين». لأنه قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يقطع إلا في ربع دينار. فكذلك بيانه في الخمس الرضعات.

فإن قيل: لو كانت ناسخة للعشر رضعات عند عائشة - كما روت عنها عمرة - ما كانت عائشة لتأمر أختها أم كلثوم أن ترضع سالم بن عبد الله عشر رضعات ليدخل عليها، فتستعمل المنسوخ وتدع الناسخ.

وكذلك حفصة أمرت أختها فاطمة بمثل ذلك في عاصم، على ما تقدم من رواية مالك في الموطإ.

والجواب: أن أصحاب عائشة - الذين هم أعلم بها من نافع وهم عروة والقاسم وعمرة - رووا عنها خمس رضعات، ولم يرو أحد منهم عشر رضعات. وقد روي عنها سبع رضعات، وقد روي عنها عشر رضعات، والصحيح عنها خمس رضعات.

ومن روى عنها أكثر من خمس رضعات فقد وهم، لأنه قد صح عنها: أن الخمس الرضعات المعلومات، نسخن العشر المعلومات. فمحال أن نقول بالمنسوخ. وهذا لا يصح عنها عند ذي فهم»[1].

وقال أبو جعفر النحاس رحمه الله: «تنازع العلماء هذا الحديث لما فيه من الإشكال، فمنهم من تركه، وهو مالك بن أنس وهو راوي الحديث، ولم يروه عن عبد الله سواه وقال: رضعة واحدة تحرم، وأخذ بظاهر القرآن، قال الله جل وعز: ﴿وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾ [النساء: 23].

وممن تركه أحمد بن محمد بن حنبل وأبو ثور وقالا: «يحرم ثلاث رضعات»؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تحرم المصة ولا المصتان».

قال أبو جعفر: وفي الحديث لفظة شديدة الإشكال وهي قولها: «فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن» فقال بعض جلّة أصحاب الحديث: قد روى هذا الحديث رجلان جليلان أثبت مِن عبد الله بن أبي بكر فلم

(1) الاستذكار (6/ 250 - 252).

يذكرا هذا فيه، وهما القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وممن قال بهذا الحديث، وأنه لا يحرم إلا خمس رضعات: الشافعي، فأما القول في تأويل «وهن مما يقرأ من القرآن» فقد ذكرنا رد من رده ومن صححه قال: الذي يقرأ من القرآن ﴿وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: 23]، فأما قول من قال: إن هذا كان يقرأ بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعظيم؛ لأنه لو كان مما يقرأ لكانت عائشة رحمها الله قد نبّهت عليه، ولكان قد نقل إلينا في المصاحف التي نقلها الجماعة الذين لا يجوز عليهم الغلط، وقد قال الله جل وعز ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: 9] وقال جل وعز ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۝١٧﴾ [القيامة: 17].

ولو كان بقي منه شيء لم ينقل إلينا لجاز أن يكون مما لم ينقل ناسخا لما نقل، فيبطل العمل بما نقل، ونعوذ بالله من هذا، فإنه كفر»[1].

وقال ابن رشد القرطبي رحمه الله: « وكذلك حديث عائشة: «كان مما أنزل فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخ بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مما يقرأ في القرآن» لا تصح به حجة؛ لأنها أحالت على القرآن في الخمس رضعات فلم توجد فيه. ولذلك قال مالك رحمه الله تعالى: «وليس العمل على هذا».

وقال من ذهب إلى الأخذ بالخمس رضعات: إن هذا مما نسخ خطه وبقي حكمه، كآية الرجم. وهذا لا يصح؛ لأن نسخ القرآن لا يكون إلا بأمر الله تعالى، ولا يصح إلا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأما بعد موته فلا يجوز أن يذهب من صدور الناس حفظ شيء من القرآن؛ لأن الله تعالى قد أخبر أنه حفظ كتابه العزيز فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: 9] وقد أخبرت هي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي والخمس رضعات تقرأ في القرآن، ولو كان

---

(1) الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: 64).

ذلك لما سقط من القرآن، فلعلها أرادت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو مما يقرأ في القرآن المنسوخ، أي يعلم أن ذلك كان قرآنا فنسخ خطه وبقي حكمه، كآية الرجم، وكسائر ما نسخ خطه وحكمه وذهب من الصدر حفظه. وهذا محتمل إذ لم تقل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي وهو قرآن، وإنما قالت: «إنه توفي وهو مما يقرأ في القرآن»، **فاحتمل أن يكون أرادت أنه كان يذكر في القرآن المنسوخ خطّه**. والله أعلم»[1].

وقال الحافظ رحمه الله: «كانت عائشة تقول:«لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات»»، وجاء عن عائشة أيضا خمس رضعات. فعند مسلم عنها: «كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسخت بخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ».

وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عنها قالت: «لا يحرم دون خمس رضعات معلومات». وإلى هذا ذهب الشافعي، وهي رواية عن أحمد. وقال به ابن حزم.

وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وبن المنذر وداود وأتباعه إلا ابن حزم إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تحرم الرضعة والرضعتان». فإن مفهومه أن الثلاث تحرم.

وأغرب القرطبي، فقال: «لم يقل به إلا داود». ويخرج مما أخرجه البيهقي عن زيد ابن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول: «لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث وأن الأربع هي التي تحرم». والثابت من الأحاديث: حديث عائشة في الخمس. وأما حديث: «لا تحرم الرضعة والرضعتان». فلعله مثال لما دون الخمس، وإلا فالتحريم بالثلاث فما فوقها إنما يؤخذ من الحديث بالمفهوم، وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس. فمفهوم «لا تحرم المصة ولا المصتان» أن الثلاث تحرم. ومفهوم: «خمس رضعات» أن الذي دون الأربع لا يحرم. فتعارضا فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين.

(1) المقدمات الممهدات (1/ 495).

وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة، وحديث المصتان جاء أيضا من طرق صحيحة. لكن قد قال بعضهم: إنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو عن عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل. لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم، فأخرجه من حديث أم الفضل - زوج العباس - أن رجلا من بني عامر قال: «يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال لا». وفي رواية له عنها: «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، ولا المصة ولا المصتان». قال القرطبي: هو أنص ما في الباب، إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع.

وقوّى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد، وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك، فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم. ويعضده من حيث النظر أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم، فلا يشترط فيه العدد، كالصهر. أو يقال مائع يلج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمني، والله أعلم.

وأيضا فقول عائشة: «عشر رضعات معلومات ثم نسخن بخمس معلومات فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ». لا ينتهض للاحتجاج على الأصح من قولي الأصوليين. لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر، فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكرَ الراوي أنه خبر ليقبل قوله فيه، والله أعلم». (انتهى من الفتح)[1].

قال الإمام السيوطي رحمه الله:«ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك. وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة، أو أن التلاوة نسخت أيضا ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتوفي وبعض الناس يقرأها.

وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رفعت.

وقال مكي: هذا المثال فيه: المنسوخ غير متلو، والناسخ أيضا غير متلو، ولا أعلم له نظيرا. انتهى»[2].

---

(1) فتح الباري لابن حجر (9/ 147).

(2) الإتقان في علوم القرآن (3/ 70 - 71).

قال العلامة الأمين الشنقيطي رحمه الله: «اعلم أن النسخ على ثلاثة أقسام:
الأول: نسخ التلاوة والحكم معا، ومثاله ما ثبت في صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنه قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن»، الحديث. فآية عشر رضعات منسوخة التلاوة والحكم إجماعا.

الثاني: نسخ التلاوة وبقاء الحكم، ومثاله آية الرجم المذكورة آنفا، وآية خمس رضعات على قول الشافعي وعائشة ومن وافقهما.

الثالث: نسخ الحكم وبقاء التلاوة، وهو غالب ما في القرآن من المنسوخ. كآية المصابرة، والعِدّة، والتخيير بين الصوم والإطعام، وحبس الزواني. كما ذكرنا ذلك كله آنفا»[1].

ولما كان المؤلف - وأساتذته ممن لا يرون النسخ في القرآن على الأقسام الثلاثة المعلومة عند أهل السنة - فإنه أنكر كل حديث يشير إلى ذلك. ومنه حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، الذي أخرجه مسلم في صحيح.

وفيه: عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، قال: بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقراؤهم، فاتلوه، ولا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم، كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة، كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها، غير أني قد حفظت منها: «**لو كان لابن آدم واديان من مال، لابتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب**»، وكنا نقرأ سورة، كنا نشبهها بإحدى المسبحات، فأنسيتها، غير أني حفظت منها: «**يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، فتكتب شهادة في أعناقكم، فتسألون عنها يوم القيامة**»[2].

إنكارُ «المؤلف» النسخ في القرآن

قال البخاري رحمه الله: حدثني محمد، أخبرنا مخلد، أخبـــرنا ابن جريج، قال:

(1) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (2/ 405 - 451).
(2) صحيح مسلم (2/ 726).

سمعت عطاء، يقول: سمعت ابن عباس، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لو أن لابن آدم مثل واد مالا لأحب أن له إليه مثله، ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب» قال ابن عباس: «فلا أدري من القرآن هو أم لا»، قال: وسمعت ابن الزبير، يقول ذلك على المنبر»[1].

وفي رواية مسلم: «عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: - فلا أدري أشيء أنزل أم شيء كان يقوله - بمثل حديث أبي عوانة - يريد بحديث عوانة ما سبق ذكره، وفيه: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»[2].

قلت: هذا الحديث أنكره «المؤلف» وأساتذته. والسبب في ذلك: إنكارهم للنّسخ في القرآن، وقد أجاب العلماء عن هذه الشبه.

منها قول مجد الدين الفيروز آبادي رحمه الله: «وأما أنواع منسوخات القرآن فثلاثة:

أحدها ما نسخ كتابته وقراءته. قال أنس: «كانت سورة طويلة تقارب سورة براءة، كنا نقرؤها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنسخت بكليتها، لم يبق بين المسلمين منها شيء، سوى هذه الآية: لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى إليهما ثالثا، ولو كان ثالثا لابتغى رابعا. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»...

الثاني: ما نسخ خطه، وكتابته، وحكمه باق؛ مثل (**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، نكالا من الله والله عزيز حكيم**) .

الثالث: ما نسخ حكمه، وخطه ثابت. وذلك فى ثلاثة وستين سورة. وسيأتى ترتيبه إن شاء الله.

---

(1) صحيح البخاري (8/ 92).

(2) صحيح مسلم (2/ 725).

وأما ترتيب المنسوخات، فأولها: الصلوات التى صارت من خمسين إلى خمس، ثم تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: 144]، ثم صوم يوم عاشوراء، ثم صوم ثلاثة أيام من كل شهر، نسخا بفرض صيام رمضان، ثم حكم الزكاة إلى ربع العشر بعد أن كان الفاضل عن قوت العيال، صدقة، وزكاة. ثم الإعراض عن المشركين والصفح عنهم نسخ بآية السيف: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: 36]. ثم الأمر الخاص بقتال أهل الكتاب ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٢٩)﴾ [التوبة: 29]، ثم نسخ ميراث الولاء بتوريث ذوي الأرحام، ونسخ ميراث ذوى الأرحام بالوصية، ثم نسخ الوصية بآية المواريث وهي قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11]. ثم نفْيُ المشركين من الحرم والمسجد الحرام ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ [التوبة: 28]، ثم نسخ عهد كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المشركين رده عليهم على لسان علي رضي الله عنه يوم عرفة في أول سورة براءة ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: 5].

فهذا ترتيب المنسوخات، الأول فالأول». (انتهى)[1].

ونقل الحافظ ابن حجر في الفتح كلام ابن بطال تعليقا على قول أُبَيّ: كنا نُرى هذا من القرآن حتى نزلت: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ (١)﴾: «ووجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن ما تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال، والتقريع بالموت الذي يقطع ذلك، ولابد لكل أحد منه. فلما نزلت هذه السورة وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه، علموا أن الأول من كلام النبي صلى الله عليه وسلم. وقد شرحه بعضهم على أنه كان قرآنا ونسخت تلاوته لما نزلت: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ (١) حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ (٢)﴾

(1) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (1/ 123 إلى 125).

[التكاثر: 1، 2]. فاستمرت تلاوتها، فكانت ناسخة لتلاوة ذلك. وأما الحكم فيه والمعنى فلم ينسخ، إذ نسخ التلاوة لا يستلزم المعارضة بين الناسخ والمنسوخ كنسخ الحكم، والأول أولى. وليس ذلك من النسخ في شيء». (انتهى)[1].

إنكار المؤلف حدّ الرجم!

أنكر «المؤلف» حدّ الرجم - بعد نقله ما رواه البخاري في صحيحه: «قال عمر: «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله، لكتبت آية الرجم بيدي». باب الشهادة تكون عند الحاكم، في ولايته القضاء أو قبل ذلك، للخصم[2].

ثم قال: «**ولعل القارئ سيصدم من هذا الذي سردناه الآن نقلا من الصحيحين، وسيصدم أيضا من الأسلوب الركيك لما يوصف بأنها كانت آية من كتاب الله، آية رجم الشيخ والشيخة إذا زنيا، وسيشبعنا بعض المقلدة بكلام كبير متعرج عن نسخ التلاوة الذي جاءت به مخيلتهم لتمرير ولتبرير هذا الهراء**». (صفحة: 63).

وقال أيضا: «**إننا نجد أنفسنا مضطرين لرفض هذا الهراء ...! الأحاديث لا تقبل هذا التأويل،.. بأن الرسول مات وهي مما يتلى من كتاب الله حتى أكلتها الداجن وهي تحت سريرها،..!!**». (صفحة: 64).

قلت: أما الاستدلال على بطلان نسخ آية الرجم، بكون الأسلوب ركيكا! فهذا إنما يُقبل من محدّثٍ لغويٍ حافظٍ متقنٍ ناقدٍ جِهْبِذ، لا من أمثال «رشيد أيلال» الذي لم يختلف أسلوبه وتعبيره اللغوي عن لغة الشارع. ويمكن لأي قارئ أن يلمس ركاكةَ أسلوبه من خلال ما عبّر به هو نفسه - هنا - بقوله: «**ولعل القارئ سيصدم من هذا الذي سردناه . . . وسيشبعنا بعض المقلدة بكلام كبير متعرج عن نسخ التلاوة الذي جاءت به مخيلتهم لتمرير ولتبرير هذا الهراء**»!! ناهيك عن تتبع مثل هذه العبارات في كتابه كله.

(1) فتح الباري لابن حجر (11/ 257).

(2) صحيح البخاري (9/ 69) باب الشهادة تكون عند الحاكم، في ولايته القضاء أو قبل ذلك، للخصم.

ولست أدّعي أني حُذاقِيٌّ ذليق، ومِسلاقٌ فصيح، وإنما القصد: أن الذي يحكم على ضعف الحديث من خلال ركاكة أسلوبه، يجب أن يكون من أهل الاختصاص في علمين: علم الحديث، وعلم البلاغة. وكلاهما لم يشَمّ المؤلفُ رائحتهما، بلْه دراستهما وإتقانهما.

وأما مسألة أكلِ الداجن لصحيفةٍ كان مكتوب فيها آية الرجم، فإن البخاري لم يذكره في صحيحه، ولا مسلم، ولا أدري لِمَ استدل به في معرض الطعن والتشكيك في صحيح البخاري! وإنما رواه النسائي بسنده عن عائشة قالت: «لقد نزلت آية الرجم، ورضاعة الكبير عشرا، ولقد كانتا في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وتشاغلنا بموته، دخل داجن فأكلها». ورواه ابن ماجه في سننه (1/ 625)، والبزار في مسنده (18/ 257)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (8/ 64)، والطبراني في المعجم الأوسط (8/ 12)، والدارقطني في السنن (5/ 316). وهذا الحديث: حسنه الألباني[1].

كما ورواه البيهقي ثم قال عقبه: «قال أحمد: هكذا بلغنا هذا الحديث، وهذا أمر وقع، فأخبرت عن الواقعة دون تعلق حكم بها، **وقد كانت آية الرجم معلومة عند الصحابة وعلموا نسخ تلاوتها وإثباتها في المصحف دون حكمها، وذلك حين راجع النبي صلى الله عليه وسلم عمر في كتبها، فلم يأذن له فيها.**

وأما رضاعة الكبير فهي عند غير عائشة منسوخة، أو كانت رخصة لسالم وحده، فلذلك لم يثبتوها.

وأما رضاعته عشرا فقد أخبرت في رواية عمرة، عن عائشة، أنها صارت منسوخة بخمس يحرمن، **فكان نسخ حكمها وتلاوتها معلوما عند الصحابة، فلأجل ذلك لم يثبتوها، لا لأجل أكل الداجن صحيفتها**، وهذا واضح بين بحمد الله ونعمته»[2].

وقال ابن حزم: «وهذا حديث صحيح وليس هو على ما ظنوا، لأن آية الرجم إذ نزلت حفظت، وعرفت، وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنه لم يكتبها

---

(1) انظر صحيح ابن ماجه حديث رقم: 1944.

(2) معرفة السنن والآثار (11/ 261).

نساخ القرآن في المصحف، ولا أثبتوا لفظها في القرآن، وقد سأل عمر بن الخطاب ذلك - كما أوردنا - فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك.

فصح نسخ لفظها وبقيت الصحيفة التي كتبت فيها - كما قالت عائشة - رضي الله عنها - فأكلها الداجن، ولا حاجة بأحد إليها.

وهكذا القول في آية الرضاعة ولا فرق.

وبرهان هذا: أنهم قد حفظوها كما أوردنا، فلو كانت مثبتة في القرآن لما منع أكل الداجن للصحيفة من إثباتها في القرآن من حفظهم - وبالله تعالى التوفيق.

فبيقين ندري: أنه لا يختلف مسلمان في أن الله تعالى افترض التبليغ على رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنه عليه الصلاة والسلام قد بلغ كما أمر، قال الله تعالى ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ ﴾ [المائدة: 67] .

وقال تعالى ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩ ﴾ [الحجر: 9] .

وقال تعالى ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعلى: 6 - 7] وقال تعالى ﴿ ۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ﴾[البقرة: 106]..». (انتهى)[1].

وقال ابن قتيبة رحمه الله - وهو يناقش الذين أنكروا رواية أكل الداجن للصحيفة: «قالوا: حديث يدفعه الكتاب وحجة العقل: داجن تأكل صحيفة من الكتاب!

قالوا: رويتم عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «لقد نزلت آية الرجم، ورضاع الكبير عشرا، فكانت في صحيفة تحت سريري عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما توفي وشغلنا به، دخلت داجن للحي، فأكلت تلك الصحيفة».

قالوا: وهذا خلاف قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾ [فصلت: 41، 42]، فكيف يكون عزيزا، وقد أكلته شاة، وأبطلت فرضه، وأسقطت حجته؟

(1) المحلى بالآثار (12/ 177).

وأي أحد يعجز عن إبطاله، والشاة تبطله؟

وكيف قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]، وقد أرسل عليه ما يأكله؟

وكيف عرض الوحي لأكل شاة، ولم يأمر بإحرازه وصونه؟

ولِمَ أنزله، وهو لا يريد العمل به؟...

ونحن نقول: إن هذا الذي عجبوا منه كله، ليس فيه عجب، ولا في شيء مما استفظعوا منه فظاعة.

فإن كان العَجب من الصحيفة، فإن الصحف في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلى ما كتب فيه القرآن، لأنهم كانوا يكتبونه في الجريد، والحجارة، والخزف، وأشباه هذا ذلك ... وكان القرآن متفرقا عند المسلمين، ولم يكن عندهم كتاب، ولا آلات...

وإن كان العجب من وضعه تحت السرير، فإن القوم لم يكونوا ملوكا، فتكون لهم الخزائن والأقفال، وصناديق الآبنوس، والساج[1].

وكانوا إذا أرادوا إحراز شيء، أو صونه، وضعوه تحت السرير ليأمنوا عليه من الوطء، وعبث الصبي، والبهيمة...

وإن كان العجب من الشاة، فإن الشاة أفضل الأنعام ... فما يعجب من أكل الشاة تلك الصحيفة؟!

وهذا الفأر شر حشرات الأرض، يقرض المصاحف، ويبول عليها، وهذا العث[2] يأكلها.

ولو كانت النار أحرقت الصحيفة، أو ذهب بها المنافقون، كان العجب منهم أقل. والله تعالى يبطل الشيء إذا أراد إبطاله بالضعيف والقوي. فقد أهلك قوما بالذر، كما أهلك قوما بالطوفان، وعذب قوما بالضفادع، كما عذب آخرين بالحجارة، وأهلك نمروذ ببعوضة، وغرّق اليمن بفأرة.

---

(1) الآبنوس والساج: أنواع من الشجر.

(2) العث: دابة تأكل الجلود. (الجراثيم (2/ 287).

وأما قولهم: «كيف يكمل الدين، وقد أرسل عليه ما أبطله»؟

فإن هذه الآية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: 3]، نزلت عليه صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع، حين أعز الله تعالى الإسلام، وأذل الشرك، وأخرج المشركين عن مكة، فلم يحج في تلك السنة إلا مؤمن، وبهذا أكمل الله تعالى الدين، وأتم النعمة على المسلمين.

فصار كمال الدين - ههنا - عزه وظهوره، وذل الشرك ودروسه.

لا إكمال الفرائض والسنن، لأنها لم تزل تنزل إلى أن قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهكذا قال الشعبي في هذه الآية.

ويجوز أن يكون الإكمال للدين، برفع النسخ عنه بعد هذا الوقت.

وأما إبطاله إياه، فإنه يجوز أن يكون أنزله قرآنا، ثم أبطل تلاوته، وأبقى العمل به، كما قال عمر رضي الله عنه في آية الرجم، وكما قال غيره في أشياء كانت من القرآن قبل أن يجمع بين اللوحين فذهبت.

وإذا جاز أن يبطل العمل به وتبقى تلاوته، جاز أن تبطل تلاوته ويبقى العمل به.

ويجوز أن يكون أنزله وحيا إليه كما كان تنزل عليه أشياء من أمور الدين. ولا يكون ذلك قرآنا، كتحريم نكاح العمة على بنت أخيها، والخالة على بنت أختها، والقطع في ربع دينار، ولا قَود على والد ولا على سيد، ولا ميراث لقاتل..». (اهـ)[1].

وأما الذي في الصحيحين، ففيه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام خطيبا في الناس فكان مما قال: «أما بعد، فإني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي: إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده،

---

(1) تأويل مختلف الحديث (ص: 439 - 442).

فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجمُ في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف، ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: «أن لا ترغبوا عن آبائكم، فإنه كُفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو - إن كُفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم...». الحديث(1).

ثم هذا الحديث، لم يتفرد به البخاري، ولا مسلم، بل رواه كذلك ابن أبي شيبة في مصنفه (7/ 431)، وأحمد في مسنده (1/ 451)، والبزار في مسنده (1/ 300)، وابن حبان في صحيحه (2/ 147).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «جلد الزاني ثابت بنص القرآن وكذلك الرجم كان قد أنزل فيه قرآن يتلى ثم نسخ لفظه وبقي حكمه وهو قوله: «والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، نكالا من الله، والله عزيز حكيم». وقد ثبت الرجم بالسنة المتواترة وإجماع الصحابة. وبهذا يحصل الجواب عما يُدَّعَى من نسخ قوله: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾[النساء: 15] الآية؛ فإن هذا إن قدر أنه منسوخ، فقد نسخه قرآن جاء بعده؛ ثم نُسخ لفظه وبقي حكمه منقولا بالتواتر، وليس هذا من موارد النزاع؛ فإن الشافعي وأحمد وسائر الأئمة يوجبون العمل بالسنة المتواترة المحكمة وإن تضمنت نسخا لبعض آي القرآن. لكن يقولون: إنما نسخ القرآن بالقرآن لا بمجرد السنة ويحتجون بقوله تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾ [البقرة: 106]، ويرون من تمام حرمة القرآن أن الله لم ينسخه إلا بقرآن»(2).

قلت: وحدّ الرجم ثابت في حق من أُحصن - أو أُحصنت - بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع، يعرفها أهل الفتيا، وينفذها القاضي الشرعي، وليست لآحاد الرعية.

---

(1) صحيح البخاري (8/ 168 - 169) باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، وصحيح البخاري (9/ 69) باب الشهادة تكون عند الحاكم، في ولايته القضاء أو قبل ذلك، للخصم، وصحيح مسلم (3/ 1317) صحيح مسلم (3/ 1317) باب رجم الثيب في الزنى.

(2) مجموع الفتاوى (20/ 398 - 399).

وهذا حكم متواتر مشهور، لم يخالف فيه إلا أهل البدع والأهواء: كالخوارج والعقلانيين.

وفي هذا، قال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله: «الكلام في هذه المسألة في فصول ثلاثة: الفصل الأول: في وجوب الرجم على الزاني المحصن، رجلا كان أو امرأة. وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار، ولا نعلم فيه مخالفا إلا الخوارج، فإنهم قالوا: الجلد للبكر والثيب، لقول الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾ [النور: 2]. وقالوا: لا يجوز ترك كتاب الله تعالى الثابت بطريق القطع واليقين، لأخبار آحاد يجوز الكذب فيها، ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب بالسنة، وهو غير جائز.

ولنا، أنه قد ثبت الرجم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله، في أخبار تشبه المتواتر، وأجمع عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما سنذكره في أثناء الباب في مواضعه، إن شاء الله تعالى، وقد أنزله الله تعالى في كتابه، وإنما نسخ رسمه دون حكمه، فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «إن الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فقرأتها وعقلتها ووعيتها، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده. فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله. فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى، فالرجم حق على من زنى إذا أحصن، من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف، وقد قرأتها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم» متفق عليه.

وأما آية الجلد، فنقول بها، فإن الزاني يجب جلده، فإن كان ثيبا رجم مع الجلد، والآية لم تتعرض لنفيه. وإلى هذا أشار علي - رضي الله عنه - حين جلد شُراحة، ثم رجمها، وقال: جلدتها بكتاب الله تعالى، ثم رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم لو قلنا: إن الثيب لا يجلد، لكان هذا تخصيصا للآيــة العامة، وهذا سائغ بغير خلاف، فإن عمومات القرآن في الإثبات كلها مخصصة. وقولهم: "إن هذا نسخ". ليس بصحيح وإنما هو تخصيص، ثم لو كان نسخا، لكان نسخا بالآية التي ذكرها عمر رضي الله عنه، **وقد روينا أن رُسلَ الخوارج جاءوا عمر بن عبد العزيز، رحمه الله، فكان من جملة ما عابوا عليه الرجم، وقالوا: ليس في كتاب الله إلا الجلد.**

وقالوا: الحائض أوجبتم عليها قضاء الصوم دون الصلاة، والصلاة أوكد. فقال لهم عمر: وأنتم لا تأخذون إلا بما في كتاب الله؟ قالوا: نعم. قال: فأخبروني عن عدد الصلوات المفروضات، وعدد أركانها وركعاتها ومواقيتها، أين تجدونه في كتاب الله تعالى؟ وأخبروني عما تجب الزكاة فيه، ومقاديرها ونصبها؟ فقالوا: أنظِرنا. فرجعوا يومهم ذلك، فلم يجدوا شيئا مما سألهم عنه في القرآن. فقالوا: لم نجده في القرآن. قال: فكيف ذهبتم إليه؟ قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وفعله المسلمون بعده. فقال لهم فكذلك الرجم، وقضاء الصوم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ورجم خلفاؤه بعده والمسلمون، وأمر النبي بقضاء الصوم دون الصلاة، وفعل ذلك نساؤه ونساء أصحابه. إذا ثبت هذا، فمعنى الرجم: أن يرمى بالحجارة وغيرها حتى يقتل بذلك.

قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على أن المرجوم يدام عليه الرجم حتى يموت. ولأن إطلاق الرجم يقتضي القتل به، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴿١١٦﴾﴾ [الشعراء: 116]. وقد «رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهوديين اللذين زنيا، وماعزا، والغامدية، حتى ماتوا». (انتهى)[1].

قلت: وهذا الذي احتج به الخوارج، هو عينه الذي يحتج به «القرآنيون» مُنكروا السُّنة. فإن اللذين ناظرهما الشيخ «القباج» - محمد بن الأزرق الأنجري، وسعيد ناشيد -، لم يخرجا قيد أنملة عن جواب الخوارج الذين ناظرهم عمر بن

(1) المغني لابن قدامة (9/ 35 - 36).

عبد العزيز!، ومن هنا نعلم أن «المؤلف»لم يأت بجديد، فسبحان الله... ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [الذاريات: 53]؟! والطيور على أشكالها تقع.

فائدة:

إن اعترض معترض، فقال: «وما الحكمة من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم؟».

قلت: أجاب عن هذه الشبهة أبو عبد الله الزركشي رحمه الله - بعد حديثه عن جواز النسخ في القرآن - فقال: «هنا سؤال وهو أن يقال: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهلا أُبقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟ وأجاب صاحب الفنون[1] فقال: إنما كان كذلك ليظهر به مقدارُ طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن، من غير استفصالٍ لطلب طريقٍ مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنامُ أدنى طرق الوحي»[2].

إنكار المؤلف قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

أنكر«المؤلف» قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: **(والذكر والأنثى)**، ساخرًا بقوله: «**أين ذهبت (وما خلق)؟!**». (انظر كتابه: صفحة: 63)؟

قلت: أما الجواب عن هذا الاستفهام السُّخري والإنكاري، فقد أجاب عنه الإمام ابن الجزري رحمه الله، عند ذكر أقسام القراءات، وجعل هذه القراءة من القسم الثاني، فقال عنها: «والقسم الثاني: ما صح نقله عن الآحاد، وصحّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين:

---

(1) المراد به: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، (431 - 513) يعرف بابن عقيل: عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته. كان قويّ الحجة، له تصانيف أعظمها " كتاب الفنون" بقيت منه أجزاء، وهو في أربعمئة جزء، قال الذهبي في تاريخه: كتاب الفنون لم يصنف في الأصول. (الأعلام للزركلي (4/ 313).

(2) البرهان في علوم القرآن (2/ 37).

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبُت قرآنٌ يُقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجمع عليه، فلا يقطع على مُغَيَّبِه وصِحّته، وما لم يُقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يُكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذا جحده...

ومثال القسم الثاني: قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: (**والذكر والأنثى**) في (**وما خلق الذكر والأنثى**) وقراءة ابن عباس (**وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا**)، (**وأما الغلام فكان كافرا**) ونحو ذلك مما ثبت بروايات الثقات.

واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة، فأجازها بعضهم، لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد. وأكثر العلماء على عدم الجواز؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلا يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين،..»[1].

وقال الإمام ابن عطية رحمه الله: «وقرأ جمهور الصحابة «**وما خلق الذكر**»، وقرأ علي بن أبي طالب وابن عباس وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء، وسمعها من النبي صلى الله عليه وسلم.

وعلقمة وأصحاب عبد الله: «**والذكر والأنثى**» وسقط عندهم (**وَما خَلَقَ**)»[2].

قلت: أما الحديث فقد أخرجه الشيخان من طريق إبراهيم، عن علقمة، قال: دخلت في نفر من أصحاب عبد الله الشأم فسمع بنا أبو الدرداء، فأتانا فقال: أفيكم من يقرأ؟ فقلنا: نعم، قال: فأيكم أقرأ؟ فأشاروا إلي، فقال: اقرأ، فقرأت: «**والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى**»، قال: أنت سمعتها من في صاحبك؟

(1) النشر في القراءات العشر (1/ 14 - 15).

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/ 490).

قلت: نعم، قال: «وأنا سمعتها من فيّ النبي صلى الله عليه وسلم»، وهؤلاء يأبون علينا»[1].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله - بعد ذكر حديث البخاري هذا -: «هذا لفظ البخاري: هكذا قرأ ذلك ابن مسعود، وأبو الدرداء - ورفعه أبو الدرداء - .

وأما الجمهور فقرأوا ذلك، كما هو مثبت في المصحف الإمام العثماني في سائر الآفاق: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ (٣)﴾ »[2].

فهذا جوابٌ عما استشكله واستغربه «المؤلف» مقلدا في ذلك أساتذته. وقديما قالوا - وصدقوا -: **«من قلّ علمه، كثر إنكاره»**!!

إنكار المؤلف أن يطرأ على النبي صلى الله عليه وسلم نسيان آية !

روى البخاري في صحيحه بسنده: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ في المسجد، فقال: «رحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية، أسقطتهن من سورة كذا وكذا» وزاد عباد بن عبد الله، عن عائشة، تهجد النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي، فسمع صوت عَبّاد يصلي في المسجد، فقال: «يا عائشة أصوت عبّاد هذا؟»، قلت: نعم، قال: «اللهم ارحم عَبّادا»[3].

وفي رواية: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ في المسجد، فقال: «يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا، آية من سورة كذا»[4]. **قال البخاري: «باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا. وقول الله تعالى:** ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَىٰ (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ .

(1) صحيح البخاري (6/ 170)، صحيح مسلم (1/ 565).

(2) تفسير ابن كثير ت سلامة (8/ 416).

(3) صحيح البخاري (3/ 172).

(4) صحيح البخاري (6/ 193) باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا. وقول الله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَىٰ (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾.

وفي رواية عند مسلم (باب الأمر بتعهّد القرآن، وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أُنسِيتُها): «يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية، كنت أسقطتها من سورة كذا وكذا»[1].

لكن «المؤلف» قال - وبئس ما قال - مستبعدا أن ينسى النبي صلى الله عليه وسلم آية:«**هذا افتراء**» **لأن فيه: كذا وكذا..!** » (صفحة: 61).

وقال - أيضا - مستغربا: « **غريب أمر هؤلاء الذين يقبلون مثل هذا الكلام على نبيهم، مخافة أن يُكذّبوا كتابا لا نعرف من ألّفه أصلا، ولم تثبت نسبته إلى البخاري أصلا،..**».!! (صفحة: 64).

وسيأتي الجواب عن هذه الشبهة في الصفحات الآتية. إن شاء الله وفتح.

إنكار المؤلف حديث عائشة رضي الله عنها «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى..».

فقد روى مالك ومسلم من حديث أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين؛ أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا. ثم قالت: إذا بلغت هذه الآية فآذني ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾ فلما بلغتها آذنتها. فأملت علي: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، وصلاة العصر، وقوموا لله قانتين» ثم قالت: سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم». الحديث. ورواه كذلك أحمد، وأبو داود، والشافعي[2].

ورواه مسلم من حديث البراء بن عازب، قال: نزلت هذه الآية: «**حافظوا على الصلوات وصلاة العصر**»، فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله، فنزلت: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: 238]، «فقال رجل كان جالسا عند شقيق له: هي إذن صلاة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت، وكيف نسخها الله، والله

---

(1) صحيح مسلم (1/ 543) باب الأمر بتعهد القرآن، وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أنسيتها.

(2) موطأ مالك تحقيق الأعظمي (2/ 190)، وصحيح مسلم (1/ 437)، ومسند أحمد مخرجا (40/ 505)، وسنن أبي داود (1/ 112)، السنن المأثورة للشافعي (ص: 127).

أعلم» قال مسلم: ورواه الأشجعي، عن سفيان الثوري، عن الأسود بن قيس، عن شقيق بن عقبة، عن البراء بن عازب، قال: قرأناها مع النبي صلى الله عليه وسلم زمانا بمثل حديث فضيل بن مرزوق»[1].

قلت: ولم يدر «المؤلف» أن مثل هذه القراءات الشاذة يُستأنس بها عند التفسير، ولا تُهمل. قال الإمام السيوطي رحمه الله: «قال أبو عبيد في فضائل القرآن: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة «**والصلاة الوسطى صلاة العصر**»، وقراءة ابن مسعود: «**فاقطعوا أيمانهما**» وقراءة جابر: «**فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم**» قال: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين»[2].

المؤلف يَطعن في حديث قتل الوزغ

قال «المؤلف»: «**من الغرائب المضحكة في صحيح البخاري، هذا الحديث الذي ينسب فيه إلى نبي الرحمة أنه أمر بقتل الوزغ «أبو بريص» عند المشارقة أو «تقليت» عند المغاربة،..**»!! (صفحة: 65).

قلت: ساق المؤلف - كالعادة بأسلوب السخرية - حديثا واحدا وهو الذي رواه البخاري في صحيحه، وكأني به يشفق على قتل: «الوزغ» لأن نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم، يستحيل أن يأمر بذلك، وأيضا، يستحيل تصديق نفخ الوزغ على إبراهيم عليه السلام، وحتى إن صح الحديث، فما ذنبُ الأوزاغ التي لم تنفخ النار على إبراهيم، ولا رأته حتى؟!

والجواب عن هذه الشبهة والجهالة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المتن الذي ساقه المؤلف، أورده البخاري عند: باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾ [النساء: 125]، من طريق ابن جريج، عن

(1) صحيح مسلم (1/ 438).
(2) الإتقان في علوم القرآن (1/ 279).

عبد الحميد بن جبير، عن سعيد بن المسيب أم شريك رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، «أمر بقتل الوزغ، وقال: كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام»[1]. وقد أورده عند: باب: «خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال»، من طريق ابن عيينة، حدثنا عبد الحميد بن جبير بن شيبة، عن سعيد بن المسيب، أن أم شريك، أخبرته «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بقتل الأوزاغ». صحيح البخاري (4/ 128). بدون زيادة: «وقال: كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام».

الوجه الثاني: هذا الحديث لم يتفرد به البخاري، بل رواه المهلّب، والبيهقي في سننه الصغرة والكبرى[2]، ورواه ابن إسحاق وأحمد وعبد بن حميد، وأبو الوليد الأزرقي، وأبو عبد الله الفاكهي، وأبو طاهر المخلص من حديث نافع - مولى ابن عمر - أخبره أن عائشة أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اقتلوا الوزغ فإنه كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام النار». قال: وكانت عائشة تقتلهن»[3].

وروى أحمد بسنده فقال: حدثنا عفان، قال: حدثنا جرير، حدثنا نافع، قال: حدثتني سائبة، مولاة للفاكه بن المغيرة، قالت: دخلت على عائشة، فرأيت في بيتها رمحا موضوعا، قلت: يا أم المؤمنين، ما تصنعون بهذا الرمح؟ قالت: «هذا لهذه الأوزاغ نقتلهن به، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حين ألقي في النار لم تكن في الأرض دابة إلا تطفئ النار عنه، غير الوزغ، كان ينفخ عليه، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله»[4].

---

(1) صحيح البخاري (4/ 141).

(2) المختصر النصيح (4/ 20)، السنن الصغير للبيهقي (4/ 58)، السنن الكبرى للبيهقي (9/ 531).

(3) مسند إسحاق بن راهويه (2/ 531)، مسند أحمد (42/ 430)، المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 450)، أخبار مكة للأزرقي (2/ 150)، أخبار مكة للفاكهي (3/ 381)، المخلصيات (3/ 405).

(4) مسند أحمد (41/ 80 - 81).

قال الحافظ تعليقا على هذه الرواية: «والذي في الصحيح أصح، ولعل عائشة سمعت ذلك من بعض الصحابة وأطلقت لفظ أخبرنا مجازا، أي: أخبر الصحابة. كما قال ثابت البناني خطبنا عمران. وأراد أنه خطب أهل البصرة، فإنه لم يسمع منه. والله أعلم»[1].

وقد روت عائشة رضي الله عنها - في حديث آخر - أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال للوزغ: «الفويسق» ولم أسمعه أمر بقتله». متفق عليه[2].

قال العيني: «قولها: (ولم أسمعه أمر بقتله)، قول عائشة، رضي الله تعالى عنها، قال ابن التين: لا حجة فيه، إذ لا يلزم من عدم سماعها عدم الوقوع وقد حفظه غيرها. وقد جاء عن عائشة من وجه آخر عند أحمد: أنه كان في بيتها رمح موضوع، فسئلت، فقالت: نقتل به الوزغ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم، أخبر أن إبراهيم، عليه الصلاة والسلام، لما ألقي في النار ولم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه النار إلا الوزغ، فإنها كانت تنفخ عليه النار، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم، بقتلها»[3].

الوجه الثالث: لم تكن العلة في الإذن بقتل الوزغ هو النفخ على إبراهيم عليه السلام فقط، بل لكونه سام- لذا وردت أحاديث أخرى فيها ذكر هذه العلة، ومن ذلك ما رواه مسلم - باب استحباب قتل الوزغ -: «عن عامر بن سعد، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر بقتل الوزغ وسماه: فويسقا»[4]. وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى حديث خالد، عن سهيل إلا جريرا وحده، فإن في حديثه «من قتل وزغا في أول ضربة كتبت له مائة حسنة، وفي الثانية دون ذلك، وفي الثالثة دون ذلك»[5].

---

(1) فتح الباري (6/ 354).

(2) صحيح البخاري (4/ 128)، و صحيح مسلم (4/ 1758).

(3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (15/ 194).

(4) صحيح مسلم (4/ 1758).

(5) صحيح مسلم (4/ 1758).

قال الحافظ أبو عمر: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الوزغ وسماه: فويسقا». رواه بن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وعن بن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم. والآثار بذلك متواترة، وقد ذكرنا بعضها في التمهيد»[1].

وقال ابن بطال: «ذكر ابن المواز عن مالك قال: سمعت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ، فأما المحرِم فلا يقتلها؛ فإن قتلها رأيت أن يتصدق مثل شحمة الأرض. قيل له: وقد أذن الرسول صلى الله عليه وسلم فى قتلها؟ قال: وكثير مما أذن الرسول صلى الله عليه وسلم فى قتله، لا يقتله المحرِم»[2].

وأما تعريف الوزغ، فقد ذكر ابن منظور في اللسان: « وزغ: الوزغ: دويّبة. التهذيب: الوزغ سوام أبرص. ابن سيده: الوزغة سام أبرص»[3].

قال زين الدين المناوي رحمه الله: «قال البيضاوي: قوله: «كان ينفخ على إبراهيم» بيان لخبث هذا النوع وفساده، وأنه بلغ في ذلك مبلغا استعمله الشيطان، فحمله على أن ينفخ في النار التي ألقي فيها الخليل وسعى في اشتعالها، وهو في الجملة من ذوات السموم المؤذية»[4].

قلت: فهل يرى «المؤلف» رحمةَ النبيّ صلى الله عليه وسلم تتجلى في ترك هذه الدُّوَيّبة السامة لتقتل الإنسان؟! فليُنكِرْ - إذاً - قتل الفواسق الخمس الوارد ذكرها في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «خمس فواسق، يُقتلنَ في الحرم: الفأرة، والعقرب، والحُدَيّا، والغُراب، والكلب العَقور»[5].

إن إنكار «المؤلف» للحديث، واستبعاده أن ينفخ الوزغ النار على إبراهيم عليه السلام، لأمرٌ عجيب!

---

(1) الاستذكار (4/ 156).

(2) شرح صحيح البخارى لابن بطال (4/ 495).

(3) لسان العرب (8/ 459).

(4) فيض القدير (2/ 59).

(5) صحيح البخاري (4/ 129)، صحيح مسلم (2/ 856). الحديا: طائر معروف.

فإنه ملأ كتابه بالتشبت الجازم بما في القرآن فقط، وقد علم أن فيه نملةً تكلم طائفة من النمل ويسمع سليمان كلامها! وفيه هدهداً يحاور سليمان! وفيه نفراً من الجن يستمعون القرآن! وفيه طيراً أبابيل ترمي جيش أبرهة بحجارة من سجيل! وفيه أربعة من الطير يَفصل إبراهيم عليه السلام رؤوسها عن أعناقها ثم يدعوهن فيأتينه سعيا! وفيه عصى موسى عليه السلام تنقلب حية تسعى! وفيه البحر انفقل فكان كل فرق كالطود العظيم، وفيه..وفيه..!!!

فالأصل: أن العقل الذي يقبل هذه الأمور والقصص الواردة في القرآن، عليه أن يقبلها إذا وردت في الأحاديث الصحيحة. وإلا فهذا تناقض بيّن، لا يقبله العقل نفسه.

ولم أر منكِرا لهذا الحديث - وأمثاله - إلا مِن قِبَلِ المعتزلة العقلانيين، وأفراخهم في كل عصر ومصر، فهذا عَمْرُو بنُ بحر الجاحظ، كبيرُ أئمة الأدب، كان رئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، يقول عن حديث قتل الوزغ - بعد أن ذكر الأحاديث الصحيحة -: «**وهذه الأحاديث كلها يحتج بها أصحاب الجهالات، ومن زعم أن الأشياء كلها كانت ناطقة، وأنها أمم مجراها مجرى الناس**»[1].

ثم يضيف قائلا ومعتزا باعتزاليته وعقلانيته: «**ولم أقف على واحد منهم فأقول له: إن الوزغة التي تقتلها على أنها كانت تضرم النار على إبراهيم، أهي هذه أم هي من أولادها فمأخوذة هي بذنب غيرها؟ أم تزعم أنه في المعلوم أن تكون تلك الوزغ لا تلد ولا تبيض ولا تفرخ إلا من يدين بدينها، ويذهب مذهبها؟! وليس هؤلاء ممن يفهم تأويل الأحاديث، وأي ضرب منها، يكون مردودا، وأي ضرب منها يكون متأولا، وأي ضرب منها يقال إن ذلك إنما هو حكاية عن بعض القبائل.**

ولذلك أقول: لولا مكان المتكلمين لهلكت العوام، واختطفت واسترقت، ولولا المعتزلة لهلك المتكلمون!!»[2].

(1) الحيوان (4/ 401).

(2) المصدر نفسه (4/ 402).

أقول: هناك بحثٌ طويل عن خطورة الوزغ وما يحمله من أمراض وعدوى وسموم، يعرفها كل من باحث ومهتم، لا داعي لذكرها هنا.

إنكار المؤلف حديث

«الشؤم في المرأة والدار والفرس» (صفحة: 65)

أنكر المؤلف - تبعا لمن سبقه - حديث الشؤم في ثلاثة، مستدلا بحديث البخاري في صحيحه: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشؤم في المرأة، والدار، والفرس». وفي رواية عند مالك: «إن الشؤم في المرأة والدار والفرس».

قلت: ذكر الإمام البخاري رحمه الله عدة روايات، منها ما سبق ذكره، وهي التي اعتمد عليها المؤلف، ولم يذكر - لجهله كالعادة - الرواية الثانية المبينة للأولى، وهي بلفظ: عن ابن عمر، قال: ذكروا الشؤم عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن كان الشؤم في شيء: ففي الدار، والمرأة، والفرس» رواه البخاري في صحيحه: باب ما يتقى من شؤم المرأة[1].

وفي رواية عند مسلم: عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن كان الشؤم في شيء: ففي الفرس، والمسكن، والمرأة»[2].

وهذا اللفظ هو الشارح لمعنى الحديث، وكذلك ما ورد في موطن آخر: عن ابن عمر، رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا عدوى ولا طيرة، والشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والدابة»[3].

والملاحظ في رواية ابن عمر اختلاف الألفاظ، مما يمكن معه اختيار الأقرب للصحيح الموافق لشرع الله تعالى، كما أوضح ذلك العلامة ابن اقيم رحمه الله في

---

(1) صحيح البخاري (7/ 8).

(2) صحيح مسلم (4/ 1748).

(3) صحيح البخاري (7/ 135) باب الطيرة.

قوله: «وقالت طائفة أخرى: لم يجزم النبي بالشؤم في هذه الثلاثة، بل علقه على الشرط، فقال: «إن يكن الشؤم في شيء». ولا يلزم من صدق الشرطية صدق كل واحد من مفرديها، فقد يصدق التلازم بين المستحيلين.

قالوا: ولعل الوهم وقع من ذلك، وهو أن الراوي غلط، وقال: «الشؤم في ثلاثة». وإنما الحديث: «إن كان الشؤم في شيء: ففي ثلاثة».

قالوا: وقد اختلف على ابن عمر، والروايتان صحيحتان عنه.

قالوا: وبهذا يزول الإشكال ويتبين وجه الصواب.

وقالت طائفة أخرى: إضافة رسول الله صلى عليه وسلم الشؤم إلى هذه الثلاثة مجاز واتساع، أي قد يحصل مقارنا لها وعندها، لا أنها هي أنفسها مما يوجب الشؤم»[1].

قال الإمام النووي رحمه الله: «اختلف العلماء في هذا الحديث، فقال مالك وطائفة: هو على ظاهره. وإن الدار قد يجعل الله تعالى سُكناها سببا للضرر أو الهلاك، وكذا اتخاذ المرأة المعينة، أو الفرس، أو الخادم. قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى. ومعناه: قد يحصل الشؤم في هذه الثلاثة، كما صرح به في رواية: «إن يكن الشؤم في شيء».

وقال الخطابي وكثيرون: هو في معنى الاستثناء من الطيرة. أي الطيرة منهي عنها، إلا أن يكون له دار يَكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس أو خادم فليفارق الجميع بالبيع، ونحوه. وطلاق المرأة.

وقال آخرون: شؤم الدار ضيقها، وسوء جيرانها، وأذاهم. وشؤم المرأة عدم ولادتها، وسلاطة لسانها، وتعرضها للريب. وشؤم الفرس أن لا يغزى عليها، وقيل حرّانها وغلاء ثمنها. وشؤم الخادم سوء خلقه، وقلة تعهّده لما فُوّض إليه.

وقيل المراد بالشؤم هنا: عدم الموافقة.

واعترض بعض الملاحدة بحديث لا طيرة على هذا.

---

(1) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (2/ 255).

فأجاب ابن قتيبة وغيره: بأن هذا مخصوص من حديث لا طيرة إلا في هذه الثلاثة. قال القاضي: قال بعض العلماء: الجامع لهذه الفصول السابقة في الأحاديث، ثلاثة أقسام:

أحدها: مالم يقع الضرر به، ولا اطّردت عادة خاصة ولاعامة، فهذا لايلتفت إليه. وأنكر الشرع الالتفات إليه، وهو الطيرة.

والثاني: ما يقع عنده الضرر عموما ألا يخصه، ونادرا لا متكررا كالوباء، فلا يقدم عليه ولايخرج منه.

والثالث: ما يخص ولا يعم، كالدار والفرس والمرأة. فهذا يباح الفرار منه. والله أعلم». (انتهى)[1].

قال محمد بن الحسن الشيباني: إنما بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن كان الشؤم في شيء، ففي الدار والمرأة والفرس»[2].

وفي رواية أبي يوسف: «عن علقمة بن مرثد، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن يكن الشؤم في شيء: ففي الدار والمرأة والفرس، فأما الدار فشؤمها ضيقها وخبث جيرانها، وأما الشؤم في المرأة، فسوء خُلُقها وعقم رحمها، وأما الفرس فإنه يكون جموحا»[3].

ورواه البزار من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا[4].

وفي رواية عند الطبراني بسنده إلى مكحول، أن عائشة، ذُكِرَ لها قول أبي هريرة: «إن الشؤم في المرأة والفرس والدار»، فقالت: لم يحفظ أبو هريرة، إنما دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «قاتل الله اليهود، يزعمون أن الشؤم في المرأة والفرس والدار» فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله»[5].

---

(1) شرح النووي على مسلم (14/ 220 - 222).

(2) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: 338).

(3) الآثار لأبي يوسف (ص: 199).

(4) مسند البزار (17/ 102).

(5) مسند الشاميين للطبراني (4/ 343).

قال الحافظ في الفتح: «قال ابن قتيبة: ووجهه: أن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم، وأعلمهم أن لا طيرة. فلما أبوا أن ينتهوا بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة.

قلت - القائل الحافظ -: فمشى ابن قتيبة على ظاهره، ويلزم على قوله أن من تَشاءَمَ بشيء منها نزل به ما يكره.

قال القرطبي: ولا يظن به أنه يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده، بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته، فإن ذلك خطأ. وإنما عنى أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس. فمن وقع في نفسه شيء، أبيح له أن يتركه ويستبدل به غيره.

قلت - القائل الحافظ -: وقد وقع في رواية عمر العسقلاني - وهو ابن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر - عن أبيه عن ابن عمر - كما سيأتي في النكاح - بلفظ: ذكروا الشؤم، فقال: «إن كان في شيء ففي..»».

ولمسلم: «إن يكُ من الشؤم شيء حق» وفي رواية عتبة بن مسلم: «إن كان الشؤم في شيء»». وكذا في حديث جابر عند مسلم، وهو موافق لحديث سهل بن سعد ثاني حديثي الباب، وهو يقتضي عدم الجزم بذلك. بخلاف رواية الزهري، قال ابن العربي: معناه، إن كان خَلقَ اللهُ الشؤم في شيء مما جرى من بعض العادة، فإنما يخلقه في هذه الأشياء.

قال المازري: مجمل هذه الرواية، إن يكن الشؤم حقا، فهذه الثلاث أحق به. بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها.

وجاء عن عائشة أنها أنكرت هذا الحديث، فروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن محمد بن راشد عن مكحول قال: قيل لعائشة: إن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشؤم في ثلاثة. فقالت: لم يحفظ، إنه دخل وهو يقول: قاتل الله اليهود، يقولون: الشؤم في ثلاثة». فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله.

قلت - القائل الحافظ -: ومكحول لم يسمع من عائشة فهو منقطع، لكن روى أحمد وابن خزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان: أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة، فقالا: إن أبا هريرة، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«الطيرة في الفرس والمرأة والدار». فغضبت غضبا شديدا وقالت: «ما قاله، وإنما قال إن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك». انتهى.

ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة - مع موافقة مَن ذكرنا مِن الصحابة له في ذلك - وقد تأوّله غيرها على أن ذلك سيق لبيان اعتقاد الناس في ذلك، لا أنه إخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بثبوت ذلك. وسياق الأحاديث الصحيحة - المتقدم ذكرها - يُبعد هذا التأويل.

قال ابن العربي: هذا جواب ساقط، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث ليخبر الناس عن معتقداتهم الماضية والحاصلة، وإنما بُعث ليعلمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه» (اهـ)[1].

إنكار المؤلف حديث

"حظ ابن آدم من الزنا" (صفحة : 66)

يقول«رشيد أيلال»: «في صحيح البخاري يؤكد المؤلف أن الله كتب على جميع البشر حظهم من الزنا، **أي أن البشر مسيّر لا مخيّر!... بل نستنتج من خلال هذا الحديث أن جميع الرسل لديهم حظهم من الزنا باعتبارهم من بني آدم، بمن فيهم رسولنا الكريم، وأيضا الصحابة الكرام والسلف الصالح، والكلّ له حظه من الزنا، فنحن زناة من نسل زناة، وهذا هو الحديث في أصح الكتب كما يتبجحون»**. صفحة: 66)!!

قلت: يعني بذلك ما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس، قال: ما رأيت شيئا أشبه باللمم مما قال أبو هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه»[2].

---

(1) فتح الباري لابن حجر (6/ 61)، وانظر: باب بيان مشكل ما روي عنه (شرح مشكل الآثار 2/ 249 - 254).

(2) صحيح البخاري (8/ 54)، وصحيح مسلم (4/ 2046).

وهذا الحديث لم يتفرد بإخراجه الشيخان، بل رواه كذلك أحمد في مسنده (13/ 153)، وأبو داود في سننه (2/ 247)، والبزار في مسنده (15/ 362)، والنسائي في السنن الكبرى(10/ 278)، والبيهقي في الآداب (ص: 244)، وفي سننه الصغرى (3/ 13)، والسنن الكبرى (7/ 143).

فهل أطبق هؤلاء الحفاظ على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أم أن الآفة من الفهم السقيم لدى «المؤلف» الذي فهم الحديث حسب فهمه القاصر، وحمله على غير محمله، وأتى بعجب العجاب!؟

وصدق الشاعر إذ يقول:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفتُهُ من الفهم السقيمِ

ولكنْ تأخذ الآذانُ منه على قدر القرائح والفهومِ

والصحيح: أن عبارة: «ابن آدم» من ألفاظ العموم الذي يدخله التخصيص، وهذا أمر معلوم ومشهور عند العلماء، وقد أشار إلى ذلك الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة»: «باب: بيان ما نزل من الكتاب عامّ الظاهر، يراد به كلِّه الخاص». وينقسم إلى عدة أقسام:

منها: التخصيص بالحس، والتخصيص بالعقل، والتخصيص بالاستثناء، والتخصيص بالشرط، والتخصيص بالوصف، والتخصيص بالنص - حيث يخص نص القرآن بالقرآن - ويخص القرآن بالسنة، وتخص السنة بالسنة، وغير ذلك مما هو مفصل في كتب أصول الفقه. ولا ينكر ذلك إلا جاهل.

قال الشيخ ماء العينين رحمه الله:

وعرّفوا التخصيص بالإخراج لبعض جملةٍ بذا المنهاج

قوله: (**وعرفوا**) الضمير لأهل الأصول الذين لهم الكلام في الفن (**التخصيص**) الذي هو ضد التعميم في اصطلاحهم بأنه يكون بالإخراج (**لبعض جملة**) من الكلام

عما يتناوله معنى باقيها. كإخراج المعاهدين من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: 5][1].

فالأحاديث التي ورد فيها لفظ: «ابن آدم» لا يمكن تعميمها على كل فرد فرد من بني آدم، بل يخرج منها بعض بني آدم، إما بنصوص القرآن، أو السنة، أو العقل، أو الحس، أو غير ذلك.

وبالمثال يتضح المقال:

فالحديث الذي استدل به «المؤلف» ولم يفهمه، مثلُه مثلُ ما رواه الطبراني بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يبعث مناد عند حضرة كل صلاة فيقول: يا بني آدم، قوموا فأطفئوا عنكم ما أوقدتم على أنفسكم. فيقومون فيتطهرون فتسقط خطاياهم من أعينهم، ويصلون فيغفر لهم ما بينهما، ثم توقدون فيما بين ذلك، فإذا كان عند صلاة الأولى نادى: يا بني آدم قوموا فأطفئوا ما أوقدتم على أنفسكم، فيقومون فيتطهرون ويصلون فيغفر لهم مابينهما، فإذا حضرت العصر فمثل ذلك، فإذا حضرت المغرب فمثل ذلك، فإذا حضرت العتمة فمثل ذلك، فينامون وقد غفر لهم، ثم قال: فمدلج في خير، ومدلج في شر»[2].

فليس من الضروري أن يعم الحديث كل مسلم قام إلى وُضُوئه، فقد يكون أعمى ليست له خطايا النظر، وقد يكون عاكفا في مسجد لم ينظر إلى ما حرم الله، وخرج من ذلك - أيضا - الأنبياء والرسل.

وإنما ورد الحديث بصيغة «ابن آدم» لأن المعاصي لا تكاد تنفك عنا - نحن البشر-، وحتى مَن تمكّن منا من اجتناب الكبائر، فلا ماحالة أنه معرّض لارتكاب

---

(1) كالمعاهدين: بفتح الهاء أو كسرها، هم من يكون بيننا وبينهم عهد وأمان. قال ابن قدامة في المغني (9/ 296): «ومعنى الهدنة، أن يعقد لأهل الحرب عقدا على ترك القتال مدة، بعوض وبغير عوض. وتسمى مهادنة وموادعة ومعاهدة، وذلك جائز، بدليل قول الله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١﴾». (ينظر: الأقدس على الأنفس: 112).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (6/ 59).

الصغائر، لذلك وردت صيغة: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة..». لأن النظرة، والقبلة، واللمسة، كل ذلك - برحمة الله - من الصغائر التي غالبا ما لا يصبر عليها العبد، خاصة في مرحلة الشباب.

وفي الحديث الصحيح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون، فيستغفرون الله فيغفر لهم»[1].

وفي حديث آخر: «كل بني آدم خطّاء وخير الخطائين التوابون»[2].

وأما كون الحديث يعم الأنبياء والرسل بدليل لفظ: «كتب على ابن آدم»، فقد علمتَ أن العام يدخله التخصيص، فخرج منه الأنبياء والرسل.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الوجه الثاني عشر: أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى لم يذكر عن نبي من الأنبياء ذنبا إلا ذكر توبته منه؛ ولهذا كان الناس في عصمة الأنبياء على قولين: إما أن يقولوا بالعصمة من فعلها، وإما أن يقولوا بالعصمة من الإقرار عليها؛ لا سيما فيما يتعلق بتبليغ الرسالة، فإن الأمة متفقة على أن ذلك معصوم أن يُقرّ فيه على خطأ، فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة ومدلول المعجزة. وليس هذا موضع بسط الكلام في ذلك، ولكن المقصود هنا، أن الله لم يذكر في كتابه عن نبي من الأنبياء ذنبا إلا ذكر توبته منه، كما ذكر في قصة آدم وموسى وداود وغيرهم من الأنبياء. وبهذا يجيب من ينصر قول الجمهور الذين يقولون بالعصمة من الإقرار على من ينفي الذنوب مطلقا، فإن هؤلاء من أعظم حججهم ما اعتمده القاضي عياض وغيره، حيث قالوا: نحن مأمورون بالتأسي بهم في الأفعال، وتجويز ذلك يقدح في التأسي؛ فأجيبوا بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه»[3].

وقال في موضع آخر: «واتفق علماء المسلمين على أنه لا يكفر أحد من علماء المسلمين المنازعين في عصمة الأنبياء، والذين قالوا: إنه يجوز عليهم الصغائر

---

(1) صحيح مسلم (4/ 2106).

(2) رواه الترمذي وأحمد والبيهقي والحاكم، ينظر صحيح الجامع الصغير وزيادته (2/ 831).

(3) مجموع الفتاوى (15/ 147 - 148).

والخطأ ولا يُقَرّون على ذلك، لم يكفر أحد منهم باتفاق المسلمين؛ فإن هؤلاء يقولون: إنهم معصومون من الإقرار على ذلك»[1].

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر»[2].

قلت: فعلى مذهب الجمهور من أهل السنة، أن الصغائر قد تقع من نبي أو رسول قبل البعثة التي تعصمه، فلم يبق أي دليل على إنكار حديث: «كتب على ابن آدم حظه من الزنا..». لأن الحديث جعل هذه الذنوب صغيرة، ما لم يصدقها الفرج فتصير كبيرة. **ومعلوم أن الله تعالى حفظ أنبياءه ورسله من الوقوع في الزنا - ومقدماتها - قبلَ وبعد البعثة.**

فإما أن نُبقي الحديث على عمومه فيشمل الأنبياء قبل البعثة، وإما أن يخصص العام، فيخرجوا من لفظ «ابن آدم». وليس هذا موضع بسط الكلام عن عصمة الأنبياء، وإنما أشرت إليها إشارة.

مثال آخر:

أخرج البخاري بسنده: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أراه قال الله تعالى: يشتمني ابن آدم، وما ينبغي له أن يشتمني، ويكذبني وما ينبغي له، أما شتمه فقوله: إن لي ولدا، وأما تكذيبه فقوله: ليس يعيدني كما بدأني»[3].

فالمراد بابن آدم هنا - قطعا - من ينسب لله تعالى الولد، وهم المشركون، فخرج منهم أهل التوحيد.

وفي الصحيحين أيضا: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل: «يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»[4].

(1) المصدر نفسه (35/ 101).
(2)الفرق بين الفرق (ص: 210).
(3) صحيح البخاري (4/ 106).
(4) صحيح البخاري (6/ 133)، صحيح مسلم (4/ 1762).

وهذا العموم - كذلك - خرج منه أهل الإيمان الذين ينزّهون ألسنتهم عن سب الدهر.

وفي الصحيحين: عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «كل ابن آدم يأكله التراب، إلا عجب الذنب منه، خلق وفيه يركب». هذا لفظ مسلم، وفي لفظ عند البخاري: « ليس من الإنسان شيء إلا يبلى، إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة». الحديث[1].

فخرج الأنبياء من هذا العموم، لما صح عن أوس بن أوس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي»، فقال رجل: يا رسول الله، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت، يعني بليت، فقال: «إن الله حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»[2].

وعن مطرف، عن أبيه، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ: **(ألهاكم التكاثر)**، قال: «يقول ابن آدم: مالي، مالي، قال: وهل لك، يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت؟»[3].

فهذا الحاصل من أغلب ابن آدم، وإلا فالأنبياء والرسل، وأهل الصلاح والزهد، لا يقولون: «مالي، مالي». فخرجوا - بذلك - عن وصف عموم بني آدم باللهث وراء الدنيا.

ثم «الزنا» المذكورة في الحديث التي لا محالة من اقترافها، هي المحسوبة من الصغائر: كالنظرة، والقبلة، واللمسة، والتمني، لا ما يُصَدّقه الفرج. لذا، أخطأ «المؤلف» خطئا فادحا وفاحشا حين قال: «**فنحن زناة من نسل زناة، وهذا هو الحديث في أصح الكتب كما يتبجحون**». صفحة: 66)!!

---

(1) صحيح مسلم (4/ 2271). صحيح البخاري (6/ 165).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (2/ 253)، مسند أحمد(26/ 84)، سنن الدارمي (2/ 981)، سنن ابن ماجه (1/ 524)، سنن أبي داود (1/ 275)، سنن النسائي (3/ 91)، المعجم الأوسط (5/ 97)، وغيرهم.

(3) صحيح مسلم (4/ 2273).

فهذا الفهم القاصر، إنما هو فهم صاحبه، وليس هو فهم العقلاء، وأهل الحديث.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم - كما في الصحيحين -: «كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبيه بإصبعه حين يولد، غير عيسى ابن مريم، ذهب يطعن فطعن في الحجاب»[1].

وفي رواية: «ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد، فيستهل صارخا من مس الشيطان، غير مريم وابنها». ثم يقول أبو هريرة: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾ [آل عمران: 36]»[2].

فهذا نص عام في كون الشيطان يطعن في جنبي ابن آدم حين يولد، ولم يستثن منهم إلا مريم وابنها عليهما السلام. وليس في هذا نقص من نبينا صلى الله عليه وسلم، لأن هذا الطعن - المس - لم يكن له أي تأثير على رسالته. وقد ثبت في صحيح مسلم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما منكم من أحد، إلا وقد وكل به قرينه من الجن» قالوا: وإياك؟ يا رسول الله قال: «وإياي، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير»[3].

وفي التنزيل: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ ٤١﴾ [ص: 41]. فهذا المس من الشيطان لم يكن له تأثير على الرسالة. فتنبه.

إنكار المؤلف دخول النبي صلى الله عليه وسلم على أمّ حرام بنت ملحان رضي الله عنها (صفحة: 66 ـ 67)

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن

(1) صحيح البخاري (4/ 125)، صحيح مسلم (4/ 1838).

(2) صحيح البخاري (4/ 164)، صحيح مسلم (4/ 1838). واللفظ للبخاري.

(3) صحيح مسلم (4/ 2167).

أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه سمعه يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه - وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت - فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأطعمته وجعلت تفلي رأسه، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله، يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة -» شكّ إسحاق - قالت: فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم وضع رأسه، ثم استيقظ وهو يضحك، فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله» - كما قال في الأول - قالت: فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت من الأولين»، فركبَت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان، فصُرعت عن دابتها حين خرجتْ من البحر، فهلكت»[1].

قلت: هذا يدخل في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو ما رجّحه الحافظ في الفتح. وسيأتي بسط الكلام فيه عند كشف شبهة الحديث السابع - ومثل هذه الخلوة وقعت مع الربيع بنت موعّذ. ففي الصحيح، قال البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا خالد بن ذكوان، قال: قالت الربيع بنتُ مُعوِّذ ابن عفراء، جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين بُنِيَ عليَّ، فجلس على فراشي كمجلسك مني، فجعلت جويريات لنا، يضربن بالدُّف ويندبنَ من قُتل من آبائي يوم بدر، إذ قالت إحداهن: وفينا نبيٌّ يعلم ما في غدٍ، فقال: «دعي هذه، وقولي بالذي كنت تقولين»[2].

وأما حديث أم حرام، فقد قال الحافظ: «وقد أشكل هذا على جماعة، فقال ابن عبد البر: أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أختها أم

(1) صحيح البخاري (4/ 16) رواه في أربع أبواب بألفاظ متقاربة، ورواه مالك في الموطأ (3/ 661)، ومسند أحمد (44/ 581)، ومسند إسحاق بن راهويه (5/ 92).

(2) صحيح البخاري (7/ 19)، و سنن أبي داود (4/ 281)، سنن الترمذي ت بشار (2/ 390)، صحيح ابن حبان - محققا (13/ 189)، السنن الكبرى للبيهقي (7/ 471).

سليم فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة. فلذلك كان ينام عندها وتنال منه ما يجوز للمحرم أن يناله من محارمه. ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال: إنما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفلي أم حرام رأسه، لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بني النجار. ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فلذلك كان يقيل عندها وينام في حجرها وتفلي رأسه.

قال ابن عبد البر: وأيهما كان، فهي مَحرم له. وجزم أبو القاسم بن الجوهري والداودي والمهلّب فيما حكاه بن بطال عنه بما قال ابن وهب.

قال: وقال غيره، إنما كانت خالة لأبيه أو جده عبد المطلب. وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت آمنة بنت وهب أم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة. وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال: وقال غيره: بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوما يملك إربه عن زوجته، فكيف عن غيرها مما هو المنزه عنه وهو المبرأ عن كل فعل قبيح، وقول رفث، فيكون ذلك من خصائصه.

ثم قال: ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب. ورُدّ بأن ذلك كان بعد الحجاب جزما. وقد قدمتُ في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع. ورَدّ عياض الأول بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال، وثبوت العصمة مسلّم. لكن الأصل عدم الخصوصية وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل. وبالغ الدمياطي في الرد على من ادعى المحرمية..

(إلى أن قال الحافظ): **وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ولا يردها كونها لا تثبت إلا بدليل، لأن الدليل على ذلك واضح. والله أعلم**»[1].

(1) فتح الباري لابن حجر (11/ 78 - 79).

إنكار المؤلف حديث: الفأر

قال «المؤلف»: «**ومن الغرائب المضحكة والأساطير الغريبة المغرقة في الخرافة والمؤسسة للجهل المطبق ما ورد في صحيح البخاري...**». (صفحة: 67).

قال البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، عن خالد، عن محمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «فُقِدتْ أمةٌ من بني إسرائيل لا يُدرى ما فعلت، وإني لا أراها إلا الفأر، إذا وضع لها ألبان الإبل لم تشرب، وإذا وضع لها ألبان الشاء شربت» فحدثتُ كعبا فقال: أنت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقوله؟ قلت: نعم، قال لي مرارا، فقلت: أفأقرأ التوراة؟! ولفظ مسلم: «أأقرأ التوراة؟».

قال مقيده: وهذا الحديث لم يتفرد به البخاري، بل رواه كذلك مسلم، وأحمد في مسنده[1].

وفي رواية عند مسلم، ومسند أبي يعلى، وشرح السنة للبغوي: عن أبي هريرة، قال: «الفأرةُ مَسْخٌ، وآية ذلك أنه يوضع بين يديها لبن الغنم فتشربه، ويوضع بين يديها لبن الإبل فلا تذوقه» فقال له كعب: أسمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال أبو هريرة: أفأُنزلتْ عليَّ التوراة؟[2]

فإذن: الإمام البخاري لم يتفرد بالحديث، ولم يطعن فيه أحد من أهل العلم. قال ابن الجوزي رحمه الله، معنى: «وإني لا أراها إلا الفأر»: «أي: لا أظنها، والظاهر أنه قال هذا بظنه، ثم أُعلِم بعد ذلك فقال - ما سبق في مسند ابن مسعود -: «إن الله لم يمسخ مسخا فيجعل له نسلا ولا عاقبة»[3].

(1) صحيح البخاري(4/ 128)، وصحيح مسلم (4/ 2294) باب في الفأر وأنه مسخ). ومسند أحمد (12/ 124).

(2) صحيح مسلم (4/ 2294) (بَابٌ فِي الْفَأْرِ وَأَنَّهُ مَسْخٌ).مسند أبي يعلى الموصلي (10/ 420)، شرح السنة للبغوي (12/ 200).

(3) كشف المشكل من حديث الصحيحين (3/ 486).

وقال الحافظ في الفتح: «وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل أن يوحى إليه بحقيقة الأمر في ذلك، ولذلك لم يأت الجزم عنه بشيء من ذلك. بخلاف النفي، فإنه جزم به كما في حديث بن مسعود». (اهـ)[1].

قلت: حديث ابن مسعود أخرجه مسلم في صحيحه مرفوعا: «إن الله لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا، وإن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك».

وما قيل في الفأر، قيل كذلك في الضَّبّ، كما في صحيح مسلم: قال رجل: «يا رسول الله، إنا بأرض مضبة، فما تأمرنا؟ - أو فما تفتينا؟ - قال: «ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت»، فلم يأمر ولم ينه، قال أبو سعيد: فلما كان بعد ذلك، قال عمر: «إن الله عز وجل لينفع به غير واحد، وإنه لطعام عامة هذه الرعاء، ولو كان عندي لطعمته، إنما عافهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وفي رواية: عن أبي سعيد، أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إني في غائط مضبة، وإنه عامة طعام أهلي؟ قال: فلم يجبه، فقلنا: عاوِده، فعاوَده، فلم يجبه ثلاثا، ثم ناداه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثالثة، فقال: «يا أعرابي، إن الله لعن - أو غضب - على سبط من بني إسرائيل فمسخهم دواب، يدُبّون في الأرض، فلا أدري، لعل هذا منها، فلست آكلها، ولا أنهى عنها»[2].

قال أبو العباس القرطبي: «كان هذا منه صلى الله عليه وسلم، ظنًّا، وحدسا قبل أن يوحى إليه: «إن الله تعالى لم يجعل لمسخ نسلاً». فلما أوحي إليه بذلك، زال عنه ذلك التخوُّف، وعلم أن الضَّبَّ والفأر ليسا من نسل ما مُسِخ . وعند ذلك أخبرنا بقوله: «إن الله لم يجعل لمسخٍ نسلاً»[3].

(1) فتح الباري لابن حجر (7/ 160).

(2) صحيح مسلم (3/ 1546) باب إباحة أكل الضب.

(3) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (16/ 135).

إنكار المؤلف خبر عَمرو بن ميمون في صحيح البخاري

قال «المؤلف»:«**هذا الحديث في البخاري ضعّفه الألباني وغيره، لمن يعتقدون أن كل ما في صحيح البخاري صحيح**». (صفحة: 67).

قال مقيده: قال البخاري: حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، قال: «رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت، فرجموها، فرجمتها معهم». (صحيح البخاري (5/ 44) باب القسامة في الجاهلية).

إن مما يدل على جهل «المؤلف»، وأنه لا دراية له بعلم الحديث، ومصطلحات أهله، أنه:

أولا: ظنَّ أن كل ما ذكره البخاري في صحيحه مسند مرفوع، أو له حكم الرفع. في حين أن الأمر ليس كذلك، فهذا الأثر الذي ساقه البخاري في صحيحه ليس بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس بقول صحابي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو قولٌ أخبر به عمرو بن ميمون الأودي المذحجي الكوفي، الإمام، الحجة، أبو عبد الله. أدرك الجاهلية، وأسلم في الأيام النبوية، وقدم الشام مع معاذ بن جبل، ثم سكن الكوفة. فهو - إذن - من كبار التابعين، وليس من الصحابة.

ثانيا: لم يذكر البخاري هذه القصة لإثبات حد الزنا، وإنما ذكره لإثبات كلمة: «**الجاهلية**». ولذلك بوّب له:«**باب القسامة في الجاهلية**». في«**كتاب مناقب الأنصار**» ثم ساق ستة آثار فيها ذكر الجاهلية، وما كان قبل الإسلام. ومن بين تلك الآثار، قول عمرو بن ميمون هذا. وأما ما يخص إثبات حكم الزنا فقد ذكره في «**كتاب الحدود**» في أكثر من باب.

وبعد كتابتي لهذا، وجدت الإمام القرطبي صاحب التفسير قد سبقني إليه، حيث قال: «**فإن صحت هذه الرواية، فإنما أخرجها البخاري دلالة على أن عمرو بن ميمون قد أدرك الجاهلية، ولم يبال بظنه الذي ظنه في الجاهلية**»[1].

ثالثا: قال ابن قتيبة الدينوري رحمه الله - ردا على المستهزئين بهذه الخبر -:

« قالوا: حديث يكذبه النظر: رجم قردة في زنى!

قالوا: رويتم أن قرودا رجمت قردة في زنى.

فإن كانت القرود إنما رجمتها في الإحصان، فذلك أظرف للحديث.

وعلى هذا القياس، فإنكم لا تدرون، لعل القرود تقيم من أحكام التوراة أمورا كثيرة، ولعل دينها اليهودية بعد.

وإن كانت القرود يهودا، فلعل الخنازير نصارى.

قال أبو محمد: ونحن نقول في جواب هذا الاستهزاء، إن حديث القرود ليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أصحابه، وإنما هو شيء ذكر عن عمرو بن ميمون.... وقد يمكن أن يكون رأى القرود ترجم قردة فظن أنها ترجمها لأنها زنت، وهذا لا يعلمه أحد إلا ظنا؛ لأن القرود لا تنبئ عن أنفسها، والذي يراها تتسافد لا يعلم أزنت أم لم تزن، هذا ظن، ولعل الشيخ عرف أنها زنت بوجه من الدلائل لا نعلمه، فإن القرود أزنى البهائم.

ولولا أن الزنا منه معروف ما ضُربت به المثل، وليس شيء أشبه بالإنسان في الزواج والغيرة منه، والبهائم قد تتعادى ويثب بعضها على بعض، ويعاقب بعضها بعضا، فمنها ما يعض، ومنها ما يخدش، ومنها ما يكسر ويحطم، والقرود ترجُم بالأكف التي جعلها الله لها كما يرجم الإنسان، فإن كان إنما رجم بعضها بعضا لغير زنا فتوهمه الشيخ لزنا فليس هذا ببعيد، وإن كان الشيخ استدل على الزنا منها بدليل وعلى أن الرجم كان من أجله فليس ذلك أيضا ببعيد، لأنها على ما أعلمتك أشد البهائم غيرة، وأقربها من بني آدم أفهاما»[2].

---

(1) تفسير القرطبي (1/ 442).

(2) تأويل مختلف الحديث (ص: 372 - 373).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومثل ذلك قد شاهده الناس في زماننا في غير القرود، حتى الطيور» (انتهى)[1].

رابعا: هذا الخبر المذكور في صحيح البخاري، أنكره بعض أهل العلم منذ أمد بعيد قبل ظهور الشيخ الألباني رحمه الله في عصرنا، فكان على المؤلف أن يذكر - أولا - أسماء من سلف، قبل من خلَف، وينظرَ في أقوال من عارض آراءهم بالدليل.

فمِن هؤلاء الذين أنكروا القصة: الحافظ ابن عبد البر بقوله: «هذا عند جماعة أهل العلم منكر: إضافة الزنا إلى غير مكلف، وإقامة الحدود في البهائم»[2].

لكن الحافظ ابن حجر رحمه الله قد ردّ عليه بقوله: «لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدًّا، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان»[3].

وأنكره الحُميدي صاحب الجمع بين الصحيحين، فرد عليه الحافظ - أيضا - بكلام قيّم فقال: «وأما تجويزه - أي الحميدي - أن يزاد في صحيح البخاري ما ليس منه، فهذا ينافي ما عليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري في كتابه، ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه. وهذا الذي قاله تخيّل فاسد، يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما في الصحيح. لأنه إذا جاز في واحد لا بعينه، جاز في كل فرد فرد، فلا يبقى لأحد الوثوق بما في الكتاب المذكور. واتفاق العلماء ينافي ذلك»[4].

خامسا: تضعيف الشيخ الألباني رحمه الله، جاء فيه قوله: «هذا أثرٌ منكرٌ، إذ كيف يمكنُ لإنسان أن يعلم أن القردة تتزوج، وأن مِن خُلقهم المحافظةَ على العرضِ، فمن خان قتلوهُ؟! ثم هبْ أن ذلك أمرٌ واقعٌ بينها، فمِن أين علم عمرو بن ميمون أن رجمَ القردةِ إنما كان لأنها زنت؟!»[5].

---

(1) مجموع الفتاوى (11/ 545).

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/ 1206).

(3) فتح الباري (7/ 160).

(4) فتح الباري لابن حجر (7/ 161).

(5) مختصر صحيح البخاري» للألباني (2/ 535) طبعة مكتبة المعارف.

قلت: هذا الإنكار من الشيخ الألباني رحمه الله سبقه إليه الحافظ ابن عبد البر، والحميدي، وقد بيّن الحافظ ابن حجر وجه الخطإ عندهما، فراجعه - إن شئت - في «الفتح».

سادسا: استدلال «المؤلف» بكون الألباني ضعّف الخبر، لا يعني أن الألباني طعن في صحيح البخاري كله، ولا وصفه بالخرافات والأضحوكات، ولا شكّكَ فيه، بل كان على قول الجمهور من تقديمه وإجلاله على غيره من كتب السنة. واعتباره أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

إنكار المؤلّف سجود الشمس تحت العرش عند غروبها!

قال البخاري: حدثنا أبو نعيم، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد عند غروب الشمس، فقال: «يا أبا ذر، أتدري أين تغرب الشمس؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش»، فذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨ ﴾ [يس: 38]»[1].

قال «المؤلف» بعد ذكره لهذا الحديث الصحيح إنه: «**يتناقض مع العلم..!**» (صفحة: 67 - 68)

قال مقيده: أولا: هذا الحديث لم يتفرد به البخاري، بل رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (1/ 368)، والترمذي في سننه (4/ 49)، والبزار في مسنده (9/ 409)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 330)، وابن منده في الإيمان (2/ 925).

ثانيا: غَرضُ البخاري بسياق هذا الحديث الردّ على الجهمية، كما قال ابن بطال في شرحه: «غرضه فى هذا الباب رد شبهة الجهمية المجسمة فى تعلقها بظاهر

(1) صحيح البخاري (6/ 123).

قولـه: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: 3، 4]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: 10][1].

ثالثا: اختلف العلماء في معنى سجود الشمس.

قال الحافظ: «وأما قوله «تحت العرش» فقيل هو حين محاذاتها، ولا يخالف هذا قوله: (**وجدها تغرب في عين حمئة**) فإن المراد بها نهاية مدرك البصر إليها حال الغروب، وسجودها تحت العرش إنما هو بعد الغروب.

وفي الحديث رد على من زعم أن المراد بمستقرها غاية ما تنتهي إليه في الارتفاع، وذلك أطول يوم في السنة. وقيل: إلى منتهى أمرها عند انتهاء الدنيا.

وقال الخطابي: يحتمل أن يكون المراد باستقرارها تحت العرش، أنها تستقر تحته استقرارا لا نحيط به نحن، ويحتمل أن يكون المعنى: أو عِلمُ ما سألتَ عنه من مستقرها تحت العرش في كتاب كُتب فيه ابتداء أمور العالم ونهايتها، فيقطع دوران الشمس وتستقر عند ذلك ويبطل فعلها. وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يعيق عن دورانها في سيرها.

قلت - أي الحافظ -: وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار وقوعه في كل يوم وليلة عند سجودها، ومقابل الاستقرار المسير الدائم المعبر عنه بالجري. والله أعلم»[2].

وقال أبو محمد العيني رحمه الله: «السماوات والأرضون وغيرهما من جميع العالم تحت العرش، فإذا سجدت الشمس في أي موضع قدّره الله تعالى يصحّ أن يقال: سجدت تحت العرش.

وقال ابن العربي: **وقد أنكر قوم سجود الشمس وهو صحيح ممكن.**

قلت - القائل العيني -: **هؤلاء قوم من الملاحدة، لأنهم أنكروا ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وثبت عنه بوجه صحيح، ولا مانع من قدرة الله تعالى أن يمكن كل شيء من الحيوان والجمادات أن يسجد له**». (انتهى)[3].

---

(1) شرح صحيح البخارى لابن بطال (10/ 453).

(2) فتح الباري لابن حجر (8/ 542).

(3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (15/ 119).

قال مقيده: وأكبر دليل على ذلك، أن الله تعالى أخبر في كتابه أن كل شيء يسبح بحمده، ويسجده له - إلا ما يكون من الثقلين - واقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ (48) وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (49)﴾ [النحل: 48، 49].

وقال سبحانه: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا (44)﴾ [الإسراء: 44].

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۩ (15)﴾ [الرعد: 15].

فهذا السجود المذكور في الآيات من السجود العام، وهو سجود القهر والذل والطوع والكره، الذي لا ينفك عنه أحد من مخلوقات الباري سبحانه. وذلك أن لفظ السجود يستعمل في اللغة لخضوع الجامدات وغيرها:

بجيش تضلّ البُلْقُ في حجراته ترى الأُكْمَ فيه سُجَّدًا للحوافر [(1)]

ثم خص هذا السجود العام بعض الناس في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ۩ (18)﴾[الحج: 18].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومعلوم أن سجود كل شيء بحسبه ليس سجود هذه المخلوقات وضع جباهها على الأرض. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما غربت الشمس: «إنها تذهب فتسجد تحت العرش» رواه البخاري ومسلم. فعُلم أن السجود: اسم جنس، وهو كمال الخضوع لله»[(2)].

---

(1) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (2/ 483).

(2) مجموع الفتاوى (21/ 284).

فإن كان«رشيد أيلال» يؤمن حقّا بالقرآن، فها هي آيات تثبت أن ما من شيء إلا ويُسبح الله ويَسجد له، ومنها: الشمس، فماذا هو قائل؟!

أضف إلى ذلك: أن القرآن - حتى وإن ذُكر فيه عالم السماوات والأرض والنجوم والكواكب والبحار والنبات، وغير ذلك - فلا ينبغي القطع بأن المراد من ذلك ما يتوصل إليه العلم البشري، ولا ينبغي للعلماء أن يقحموا كلَّ ابتكار أو علم إلى كونه منصوصا عليه في آية من آيات القرآن بعينها.

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «إن كثيرا من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين، من علوم الطبيعيات، والتعاليم، والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدم لم يصح، ولهذا، فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنه تكلم أحد منهم في شيء من هذا المدعى، سوى ما تقدم، وما ثبت فيه من أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، وما يلي ذلك، ولو كان لهم في ذلك خوض ونظر، لبلغنا منه ما يدلنا على أصل المسألة، إلا أن ذلك لم يكن، فدل على أنه غير موجود عندهم، وذلك دليل على أن القرآن لم يقصد فيه تقرير لشيء مما زعموا، نعم، تضمن علوما هي من جنس علوم العرب، أو ما ينبني على معهودها مما يتعجب منه أولو الألباب، ولا تبلغه إدراكات العقول الراجحة دون الاهتداء بإعلامه والاستنارة بنوره، أما أن فيه ما ليس من ذلك، فلا»[1].

أقصى مُدّة الحمل عند المرأة

قال «المؤلف»: «بل إن الفقهاء والمحدثين خالفوا القرآن وخالفوا العلم وقالوا بأن مدة الحمل يمكن أن تصل إلى خمس سنوات،!!!! هذا طبعا استنادا إلى المرويات». (صفحة: 69).

(1) الموافقات (2/ 127 - 128).

قال مقيده: هذه المسألة ترجع إلى أحوال النساء، لذا اختلفت أقوال الفقهاء فيها اعتمادا على ما يرون ويسمعون، وليس فيها - فيما أعلم - حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا داعي لإدخال هذه المسألة الفقهية في الحديث عن «صحيح البخاري». وإنما ذكرها «رشيد أيلال» ليقول للناس: انظروا إلى خرافات الفقهاء والمحدثين!!

وقد ذكر الدكتور وهبة الزحيلي رحمه الله هذه المسألة فقال: «**وأما أكثر مدة الحمل فيعتمد فيها الاستقراء وتتبع أحوال النساء؛ لأن ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الموجود**، وقال الشافعية والحنابلة: وقد وجد أربع سنين، روى الدارقطني عن الوليد بن مسلم، قلت لمالك بن أنس عن حديث عائشة قالت: «لا تزيد المرأة في حملها على سنتين، فقال: سبحان الله، من يقول هذا؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدقٍ، وزوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة» وقال الشافعي: «بقي محمد بن عجلان في بطن أمه أربع سنين» وقال أحمد: «نساء بني عجلان تحمل أربع سنين» فلو طلقها الرجل أو مات عنها، فلم تتزوج حتى أتت بولد بعد طلاقه أو موته بأربع سنين، لحقه الولد، وانقضت عدتها به»[1].

وقال أيضا: «وأما أكثر مدة الحمل: ففيه للعلماء أقوال أشهرها ما يأتي:

- سنتان وهو رأي الحنفية، لقول عائشة رضي الله عنها: «لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين، ولو بفلكة مغزل» فإن وُلد الحمل لسنتين مِن يوم موت الزوج أو طلاقه، ثبت نَسَبُه من أبيه المطلّق أو الميت.

- أربع سنين، وهو رأي الشافعية والحنابلة؛ لأن ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الوجود، وقد وُجد الحمل لأربع سنين؛ لأن نساء بني عجلان يحملن أربع سنين، كما قال الإمامان أحمد والشافعي، وكما ذكر سابقاً...

- خمس سنين: وهو المشهور عن المالكية والليث بن سعد وعباد بن العوام، قال مالك: بلغني عن امرأة حملت سبع سنين.

---

(1) الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (9/ 7179)، وانظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (7/ 189). فقد صحح إسناده إلى مالك.

- سنة قمرية: هو رأي محمد بن عبد الحكم من المالكية.

- تسعة أشهر قمرية: وهو رأي ابن حزم الظاهري، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه. ويظهر أن الأقوال الثلاثة الأولى روعي فيها إخبار بعض النساء، اللاتي ترين أن انتفاخ البطن علامة الحمل. لذا قال ابن رشد: «وهذه المسألة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة، وقول ابن عبد الحكم والظاهرية هو أقرب إلى المعتاد، والحكم إنما يجب بالمعتاد، لا بالنادر، ولعله أن يكون مستحيلاً».

وقد رئي في القوانين المعمول بها الاعتماد على رأي الأطباء، فاعتبر أقصى مدة الحمل سنة شمسية (365 يوماً) ليشمل كل الحالات النادرة». (انتهى)[1].

إنكار «المؤلف»

طواف النبي صلى الله عليه وسلم على نسائه بغسل واحد!

قلت: وهذا تقليد من المؤلف - ليس إلا - لأسياده وأساتذته، ممن أنكروا هذا الحديث، وقد قال - قبله - أحمد صبحى منصور: «**البخارى يجعل من النبى مهووساً بالجماع إلى درجة لا يعرفها أشد الرجال فحولة، ولا أعرف من أين لهم ذلك القياس الذى جعلوا به مقدرة النبي - المزعومة - تبلغ قوة ثلاثين رجلاً؟!**

والكلام نفسه قاله محمد بن الأزرق الأنجري عند مناظرته مع «الشيخ القباج».

فليس غريبا - حينئذ- أن يقول «رشيد أيلال» الكلامَ نفسَه، مُشككا ومستهزئا بما صحّ في كتب السُّنة.

أما الحديث المشار إليه فقد أخرجه البخاري في صحيحه: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، قال: حدثنا أنس بن مالك قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة، من

(1) الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (7251/10 - 7252).

الليل والنهار، وهن إحدى عشرة» قال: قلت لأنس أو كان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث «أنه أعطي قوة ثلاثين» وقال سعيد، عن قتادة، إن أنسا، حدثهم «تسع نسوة»[1].

ولكشف هذه الشبهة، أقول:

أولا: هذا الحديث لم يتفرد به البخاري، بل أخرجه مسلم في صحيحه (1/ 249) باب الطواف على النساء بغسل واحد. وابن ماجه في سننه (1/ 193) باب ما جاء فيمن يغتسل من جميع نسائه غسلا واحدا. والترمذي في سننه (1/ 205) باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد. والبزار في مسنده (13/ 396)، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 115)، وجزء ابن فيل البالسي (ص: 33)، وجزء أبي حامد ابن بلال الخشّاب (ص: 326)، وجزء فيه ما انتقى ابن مردويه على الطبراني (ص: 245)، وحديث شعبة بن الحجاج (ص: 100 - 101)، وأحمد في المسند (21/ 65)، والدارمي في سننه (1/ 586)، وابن أبي شيبة في مصنفه (1/ 136). فالحديث من حيث الصناعة الحديثية: صحيح لا مطعن فيه، إلا عند الجهلة، فلا يُعتد بإنكارهم.

ثانيا: لا علاقة لهذا الحديث بما رواه أبو داود: عن عائشة رضي الله عنها، حين قالت: «كان لا يُفضل بعضنا على بعض في القَسْم من مُكثِه عندنا، وكان قلَّ يوم إلا وهو يطوف علينا جميعا، فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ إلى التي هو يومها، فيبيت عندها، ولقد قالت سودة بنتُ زمعة حين أسنّت وفرَقَت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله يومي لعائشة، فقبِل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منها، وفي ذلك أنزل الله تعالى وفي أشباهها - أراه قال - ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحًاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ [النساء: 128]»[2].

---

(1) صحيح البخاري (1/ 62) باب إذا جامع ثم عاد، ومن دار على نسائه في غسل واحد. و(1/ 65) باب: الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره وقال عطاء: «يحتجم الجنب، ويقلم أظفاره، ويحلق رأسه، وإن لم يتوضأ». و(7/ 3) باب كثرة النساء، و(7/ 34) باب من طاف على نسائه في غسل واحد.

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (3/ 466 - 467).

فقول عائشة رضي الله عنها: «من غير مسيس» هذا كان هو المعتاد منه صلى الله عليه وسلم، حيث يدور على أهله بعد صلاة العصر، كما في صحيح مسلم وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلوى، ويحب العسل، وكان إذا صلى العصر دار على نسائه فيدنو منهن». الحديث[1].

فليس هذا الطواف هو ما حكاه ورآه أنس رضي الله عنه. بخلاف ما ظنه «الشيخ القباج» - غفر الله له -.

ثالثا: سبب سؤال المنكرين: «كيف علم أنس بجماع الرسول صلى الله عليه وسلم لأهله»؟ هو كونهم يجهلون البيئة العربية، كما ويجهلون خِدمة بعض الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم، حيث كان الصحابي يلازم النبي صلى الله عليه وسلم فيما نراه اليوم - في عصرنا - من خوارم المروءة، ويستحيي أحدُنا أن يفعله.

مثال ذلك: ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، قال: اتبعتُ النبي صلى الله عليه وسلم، وخرج لحاجته، فكان لا يلتفت، فدنوتُ منه، فقال: «أبغني أحجارا أستنفض بها - أو نحوه - ولا تأتني بعظم، ولا روث، فأتيته بأحجار بطرف ثيابي، فوضعتها إلى جنبه، وأعرضتُ عنه، فلما قضى أتبعه بهن».

ومثله ما جاء عن عبد الله بن مسعود قال: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة» وقال: «هذا ركس».

وعن حذيفة، قال: «رأيتني أنا والنبي صلى الله عليه وسلم نتماشى، فأتى سباطة قوم[2] خلف حائط، فقام كما يقوم أحدكم، فبال، فانتبذت منه، فأشار إليّ فجئته، فقمت عند عقبه حتى فرغ»[3].

---

(1) مسند أحمد (40/ 366)، صحيح مسلم (2/ 1101).

(2) (سباطة قوم) السباطة هي ملقى القمامة والتراب ونحوهما تكون بفناء الدور مرفقا لأهلها. قال الخطابي: ويكون ذلك في الغالب سهلا منثالا، يخد فيه البول ولا يرتد على البائل. قال ابن الأثير: وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لا ملك، لأنها كانت مواتا مباحة.

(3) صحيح البخاري (1/ 55)، صحيح مسلم (1/ 228).

قلت: فهل يمكن لأحدنا أن يتصور هذه الصورة في عصرنا - خاصة في المدن الكبرى -؟ لكنّها في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وعُرفِ العرب، كانت أمرا طبيعيا لا حرج فيه، ولا تقدح في أخلاق الرجل، وتخرمُ مروءته. فتنبّه!

وهكذا أنس بن مالك رضي الله عنه، كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم، فيطلع على أخص خصائصه صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك أنه كان يهيئ له ماء الغسل، حين يأمره بذلك.

ويوضح هذا وضوحا جليا، ما رواه ابن ماجه من حديث وكيع عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن أنس، قال: **وضعتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلا، فاغتسل من جميع نسائه في ليلة**»[1].

فرواية أنس - هذه - كاشفة لما أنكره الجهلة. وصُورتُها مقبولةٌ عقلا ونقلا وشرعا، فالظاهر أن أنس بن مالك لما وضع لرسول الله غسله، كان كلما قرّبه له بعد خروجه من حجرة إحدى نسائه، يقول له: «ليس الآن، سأجعله غسلا واحدا». فلما رآه أنس أخّر الغسل حتى طاف على جميع نسائه في ليلة واحدة، قال للسائل: «**كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين**»[2].

وهكذا ورد في حديث آخر: عن أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أعطيت الكفيت» قيل وما الكفيت؟ قال: «قوة ثلاثين رجلا في البضاع» وكان له تسع نسوة وكان يطوف عليهن جميعا في ليلة»[3]. رواه عبد الرزاق (باب: قوة النبي صلى الله عليه وسلم).

---

(1) صحيح سنن ابن ماجة، صحيح بما قبله (588)، صحيح أبي داود (214)، الروض النضير (85).

(2) لم أر هذا التفصيل عند أحد من العلماء، وإنما ذكرته على وجه التقدير، وقد يكون على وجه آخر، لكن الذي لا شك فيه - عندي - أن الحديث صحيح، وأن أنس علم بذلك بقرائن شتى. منها ما ذكرتُه. والله أعلم.

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني باب: قوة النبي صلى الله عليه وسلم (7/ 507).

وقال الحافظ ابن رجب: «ووجه الاستدلال من هذا الحديث: أن أنسا ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدور على إحدى عشرة امرأة في ساعة واحدة من الليل والنهار، وهذا يدل على أنه لم يغتسل عند كل واحدة؛ فإن الساعة الواحدة لا تتسع للوطء إحدى عشرة مرة، مع غسل إحدى عشرة مرة.

وقد ذكر البخاري اختلاف هشام وسعيد بن أبي عروبة على قتادة في عدد النسوة: فذكر هشام: أنهن إحدي عشرة، وذكر سعيد: أنهن تسع.

وحديث سعيد، قد خرّجه البخاري فيما بعد، وسيأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

وقد روى هذا الحديث مَعمر، عن قتادة، وذكر فيه: أن ذلك كان بغسل واحد». (انتهى)[1].

وقال ابن بطال: «باب إذا جامع ثم عاود، ومن دار على نسائه بغسل واحد. فيه: عائشة: «كنتُ أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرما، ينضح طيبا.

وفيه: عن أنس، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة امرأة، قلت لأنس: أو كان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين.

وقال سعيد، عن قتادة: عن أنس: تمت تسع نسوة. لم تختلف العلماء فى جواز وطء جماعة نساء فى غسل واحد، على ما جاء فى حديث عائشة، وأنس.

وروي ذلك عن ابن عباس، وقاله عطاء، ومالك، والأوزاعى. وإنما اختلفوا إذا وطئ جماعة نسائه فى غسل واحد، هل عليه أن يتوضأ وضوءه للصلاة عند وطء كل واحدة منهن أم لا؟ فروى عن عمر بن الخطاب، وابن عمر أنه إذا أراد أن يعود توضأ وضوءه للصلاة، وبه قال عطاء وعكرمة، وكان الحسن البصرى لا يرى بأسا أن يجامع الرجل امرأته، ثم يعود قبل أن يتوضأ، وعن ابن سيرين مثله، وبهذا قال مالك وأكثر الفقهاء أنه لا وضوء عليه».(انتهى)[2].

---

(1) فتح الباري لابن رجب (1/ 298 - 299).

(2) شرح صحيح البخارى لابن بطال (1/ 381).

قال مقيده: فلَم تقتصر المسألة على «الجماع بتسع نسوة في ساعة واحدة» وإنما استخرج منها العلماء مسائل فقهية، بعيدة عن خيالات الجهلة الذين لم يفهموا من الحديث إلا «الجماع»!. ثم استنكروه لقياس قدرتهم وقوتهم مع قوة وقدرة النبي صلى الله عليه وسلم. ونسوا - أو تناسوا أو لم يصدقوا - طواف سليمان عليه السلام على مائة امرأة من أهله، أو قريبا من مائة.

ففي الصحيحين: «قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة على مائة امرأة - أو تسع وتسعين كلهن، يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه: إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله، فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة، جاءت بشق رجل، والذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله، فرسانا أجمعون». وفي رواية: «على سبعين» وأخرى «على ستين».

وقال الإمام النووي رحمه الله: «وأما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه بغسل واحد فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بينهما، أو يكون المراد بيان جواز ترك الوضوء.

وقد جاء في سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقيل: يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا؟ فقال هذا أزكى وأطيب وأطهر.

قال أبو داود: والحديث الأول أصح. قلت: وعلى تقدير صحته يكون هذا في وقت، وذاك في وقت. والله أعلم. (إلى أن قال).

وأما طواف النبي صلى الله عليه وسلم على نسائه بغسل واحد، فهو محمول على أنه كان برضاهن، أو برضى صاحبة النوبة، إن كانت نوبة واحدة.

وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول كان القسم واجبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدوام كما يجب علينا، وأما من لا يوجبه فلا يحتاج إلى تأويل، فإن له أن يفعل ما يشاء. وهذا الخلاف في وجوب القسم هو وجهان لأصحابنا والله أعلم.

وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب: أن غسل الجنابة ليس على الفور وإنما يتضيق على الإنسان عند القيام إلى الصلاة، وهذا بإجماع المسلمين». (اهـ)[1].

جناية الحديث!

تحت هذا العنوان (صفحة: 61) «**جناية الحديث**»، تحدّى «المؤلف» فَهْمَ حديثٍ: رواه البخاري في صحيحه: من حديث زرّ، قال: سألت أُبيَّ بنَ كعب، قلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال أُبَيٌّ: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي: «قيل لي فقلت» قال: فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم»[2]. (انظر صفحة: 69).

قلت: هذا ينْبئ عن مدى جهل «المؤلف» وتقليده الأعمى للمهندس «زكريا أوزون» الذي ألف سلسلةً يتهم فيها: الإمام البخاري، والشافعي، وسيبويه، بأنهم جُناة، فهو صاحب كتاب: «**جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين**». و«**جناية الشافعي، تخليص الأمة من فقه الأئمة**». و«**جناية سيبويه**». فبالله عليكم ماذا ترك - هذا الأحمق المطاع - لعلماء المسلمين، إن هم نبذوا مؤلفات هؤلاء الأئمة، وطرحوا كتبهم؟! ومع الأسف سار - على حُمقه وجهله - «المؤلف»، فعنْونَ فقرة عنوانًا مطابقا له: «**جناية الحديث**»!! (صفحة: 61).

أقول: إن البخاري - رحمه الله وأعلى منزلته في الجنة - روى الحديث بسندين، وهذا الذي استشهد به «المؤلف» هو بالسند الثاني، وأما السند الأول ففيه: «حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا سفيان، عن عاصم، وعبدة، عن زر بن حبيش، قال: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين؟ فقال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «قيل لي فقلت» فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم»[3].

---

(1) شرح النووي على مسلم (3/ 218 - 220).

(2) صحيح البخاري (6/ 181).

(3) المصدر نفسه (6/ 181).

وقد ساق البخاري رحمه الله هذين الحديثين في كتاب التفسير: «سورة قل أعوذ برب الناس». «باب: قوله (الله الصمد)..». فإذن: من خلال تسمية الكتاب، والتبويب والسند الأول بدا واضحا جدا أن «كذا كذا» لها علاقة بسورتي المعوذتين، لأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن يثبتهما في مصحفه.

قال الحافظ أبو الفرج الجوزي رحمه الله: «وفي الحديث الثالث: «سألت أبي بن كعب عن المعوذتين، قلت: إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «قيل لي فقلت، فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم».

الذي كنّى عنه من قول ابن مسعود، كأنه الإشارة إلى أنه كان لا يثبتها في مصحفه ولا يراها من القرآن.

وقوله: «قيل لي فقلت» دليل على أنها من الوحي، **وقد كان الأمر في زمن ابن مسعود محتملا للتأويلات، فأما الآن فانعقد الإجماع**»[1].

وقال الحافظ: «قوله: «يقول كذا وكذا» هكذا وقع هذا اللفظ مبهما، وكأن بعض الرواة أبهمه استعظاما له. وأظن ذلك من سفيان، فإن الإسماعيلي أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان كذلك على الإبهام، وكنت أظن - أولا - أن الذي أبهمه البخاري، لأنني رأيت التصريح به في رواية أحمد عن سفيان ولفظه: «قلت لأُبَيّ إن أخاك يحكّها من المصحف». وكذا أخرجه الحميدي عن سفيان ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج. وكأن سفيان كان تارة يصرح بذلك، وتارة يبهمه.

وقد أخرجه أحمد أيضا وبن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ: «إن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه».

وأخرج أحمد عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بلفظ: «إن عبد الله يقول في المعوذتين». وهذا أيضا فيه إبهام.

(1) كشف المشكل من حديث الصحيحين (2/ 67).

وقد أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، قال: «كان عبد الله بن مسعود يحكُّ المعوذتين من مصاحفه، ويقول إنهما ليستا من كتاب الله».

قال الأعمش: وقد حدثنا عاصم عن زر عن أبي بن كعب فذكر نحو حديث قتيبة الذي في الباب الماضي.

وقد أخرجه البزار - وفي آخره يقول -: «إنما أُمِر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بهما». قال البزار: ولم يتابع ابنَ مسعود على ذلك أحدٌ من الصحابة. وقد صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأهما في الصلاة.

قلت - أي الحافظ -: هو في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر وزاد فيه بن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر: «فإن استطعت أن لا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل».

وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه المعوذتين وقال له: «**إذا أنت صليت فاقرأ بهما**». وإسناده صحيح». (انتهى)[1].

فهكذا يَفهم أهلُ العلم الحديثَ، بجمع طرقه، وأقوال السلف من الأئمة والحفاظ، ثم يرجّحون، وليس كما فعل «المؤلف»، حيث نقل متنا للبخاري بسند واحد، ثم قال لنا: أتحدّى من يفهم هذا الكلام!!! فإن هذا ليس من العلم في شيء، بل هو من تحديات الأطفال لبعضهم البعض.

قصة انتفاع بطن النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته (صفحة: 69)

دلّس «المؤلف» - هنا كالعادة - ناقلا بلا أمانة علمية، فقال: «**كما لا يجب أن نسى أيضا أن كتب الحديث تخبرنا**[2] - كما ورد في سير أعلام النبلاء للذهبي

(1) فتح الباري لابن حجر (8/ 742).

(2) "كما لا يجب أن نسى..."!! هذا هو أسلوب الكاتب اللغوي، الذي شرح لنا معنى: الحديث. والذي يتبجح بكون آية الرجم المنسوخة ركيكة العبارة!! فلا غرابة في ذلك، فهذا من أشراط الساعة.

والمنتظم لابن الجوزي، أن الصحابة أهملوا دفن الرسول ثلاثة أيام حتى انتفخ بطنه: «كانوا مشغولين بشيء أهمّ وهو الحصول على كرسي الحكم..». (**صفحة:** 69).

قلت: أما قصة انتفاخ بطن النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته، لكون الصحابة انشغلوا بكرسيّ الحكم، **فهذه أكبر فِرية وحِقد وكذب، سطَّره الكاتب «رشيد أيلال» في كتابه**. ولعله نقلها من كلام إدريس هاني الشيعي المكناسي، القائل: «وأمّا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم: «فبقي صلى الله عليه وسلم جثة هامدة بين يدي آل البيت، يغسلونه، **في الوقت الذي راح الآخرون يتطاحنون على حق محسوم بالنص واستغلالا للظرف**، وركوباً لفرصة غياب الإمام عليّ - عليه السلام - وآل البيت»[1].

والصحيح أن الإمام الذهبي ساق هذا الأثر عند ترجمة: وكيع بن الجراح رحمه الله، فقال: «قال علي بن خشرم: حدثنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله البهي: أن أبا بكر الصديق جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- بعد وفاته، فأكبّ عليه، فقبله، وقال: بأبي وأمي، ما أطيب حياتك وميتتك. ثم قال البهي: وكان تُرك يوما وليلة، حتى ربا بطنه، وانثنت خنصراه. قال ابن خشرم: فلما حدّث وكيع بهذا بمكة، اجتمعت قريش، وأرادوا صلب وكيع، ونصبوا خشبة لصلبه، فجاء سفيان بن عيينة، فقال لهم: الله الله، هذا فقيه أهل العراق، وابن فقيهه، وهذا حديث معروف. قال سفيان: ولم أكن سمعته، إلا أني أردت تخليص وكيع.

قال علي بن خشرم: سمعت الحديث من وكيع بعدما أرادوا صلبه، فتعجبت من جسارته. وأخبرت أن وكيعا احتج، فقال: إن عدة من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- منهم عمر، قالوا: لم يَمُتْ رسول الله، فأراد الله أن يريهم آية الموت.

رواها أحمد بن محمد بن علي بن رزين الباشاني، قال: حدثنا علي بن خشرم. وروى الحديث عن وكيع: قتيبة بن سعيد.

---

(1) مرّ ذكره عند الحديث عن ترجمة إدريس الحسني المكناسي. (ص: 78 - 79).

فهذه زلة عالم، فما لوكيع، ولرواية هذا الخبر المنكر، المنقطع الإسناد! كادت نفسه أن تذهب غلطا، والقائمون عليه معذورون، بل مأجورون، فإنهم تخيلوا من إشاعة هذا الخبر المردود، غضا ما لمنصب النبوة، وهو في بادئ الرأي يوهم ذلك، ولكن إذا تأملته، فلا بأس إن شاء الله بذلك، فإن الحي قد يربو جوفه، وتسترخي مفاصله، وذلك تَفَرُّعٌ من الأمراض «وأشد الناس بلاء الأنبياء». وإنما المحذور أن تُجَوِّزَ عليه تغيّر سائر موتى الآدميين ورائحتهم، وأكْلَ الأرض لأجسادهم، **والنبي صلى الله عليه وسلم مفارق لسائر أمته في ذلك، فلا يبلى، ولا تأكل الأرض جسده، ولا يتغير ريحه، بل هو الآن - وما زال - أطيب ريحا من المسك، وهو حي في لحده، حياة مثله في البرزخ التي هي أكمل من حياة سائر النبيين، وحياتهم بلا ريب أتمّ وأشرف من حياة الشهداء الذين هم بنص الكتاب:** ﴿أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ١٦٩﴾ [آل عمران: 169]، وهؤلاء حياتهم الآن التي في عالم البرزخ حق، ولكن ليست هي حياة الدنيا من كل وجه، ولا حياة أهل الجنة من كل وجه، ولهم شِبْهٌ بحياة أهل الكهف.... (إلى أن قال).

وهذا بحث معترض في الاعتذار عن إمام من أئمة المسلمين، وقد قام في الدفع عنه مثل إمام الحجاز؛ سفيان بن عيينة، ولولا أن هذه الواقعة في عدة كتب، وفي مثل «تاريخ الحافظ ابن عساكر»، وفي «كامل الحافظ ابن عدي»، لأعرضتُ عنها جملة، ففيها عبرة. حتى قال الحافظ يعقوب الفَسَوي في «تاريخه»: وفي هذه السَّنة حدّث وكيع بمكة، عن ابن أبي خالد، عن البهي ...، فذكر الحديث.

ثم قال: فرفع ذلك إلى العثماني، فحبسه، وعزم على قتله، ونصبت خشبة خارج الحرم، وبلغ وكيعا، وهو محبوس. قال الحارث بن صِدّيق: فدخلت عليه لما بلغني، وقد سبق إليه الخبر. قال: وكان بينه وبين ابن عيينة يومئذ متباعَد، فقال لي: ما أرانا إلا قد اضطررنا إلى هذا الرجل، واحتجنا إليه. فقلت: دع هذا عنك، فإن لم يدركك، قُتِلت. فأرسل إلى سفيان، وفزع إليه، فدخل سفيان على العثماني - يعني: متولي مكة - فكلمه فيه، والعثماني يأبى عليه. فقال له سفيان: إني لك ناصح، هذا رجل من أهل العلم، وله عشيرة، وولده بباب أمير المؤمنين، فشخص لمناظرتهم.

قال: فعمل فيه كلام سفيان، فأمر بإطلاقه. فرجعت إلى وكيع، فأخبرته، فركب حمارا، وحملنا متاعه، وسافر، فدخلت على العثماني من الغد، فقلت: الحمد لله الذي لم تبتل بهذا الرجل، وسلمك الله. قال: يا حارث، ما ندمت على شيء ندامتي على تخليته، خطر ببالي هذه الليلة حديث جابر بن عبد الله، قال: حولتُ أبي والشهداء بعد أربعين سنة، فوجدناهم رطابا يثنون، لم يتغير منهم شيء.

ثم قال الفسوي: فسمعت سعيد بن منصور يقول: كنا بالمدينة، فكتب أهل مكة إلى أهل المدينة بالذي كان من وكيع، وقالوا: إذا قدم عليكم، فلا تتكلوا على الوالي، وارجموه حتى تقتلوه. قال: فعرضوا علي ذلك، وبلغنا الذي هم عليه، فبعثنا بريدا إلى وكيع أن لا يأتي المدينة، ويمضي من طريق الربذة، وكان قد جاوز مفرق الطريقين، فلما أتاه البريد، ردَّ، ومضى إلى الكوفة.

ونقل الحافظ ابن عدي في ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد أنه هو الذي أفتى بمكة بقتل وكيع». (انتهى)[1].

وقال رحمه الله في تاريخه: «وهذه هفوة من وكيع، كادت تذهب فيها نفسه. **فما له ولرواية هذا الخبر المنكر المنقطع**؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء إثما أن يحدّث بكل ما سمع».

ولولا أن الحافظ ابن عساكر وغيره ساقوا القصة في تواريخهم لتركتها ولما ذكرتها، ولكن فيها عبرة». (انتهى)[2].

وأما الحافظ ابن الجوزي فإنه لما ساق الأثر قال: «قال قتيبة: حدث بهذا الحديث وكيع وهو بمكة، وكانت سَنةً حج فيها الرشيد فقدموه إليه، فدعا الرشيد سفيان بن عيينة، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فأما عبد المجيد فقال: يجب أن يقتل هذا، فإنه لم يرو هذا إلا وفي قلبه غش للنبي صلى الله عليه وسلم.

فسأل الرشيدُ سفيانَ بنَ عيينة فقال: لا يجب عليه القتل، رجل سمع حديثا فرواه، لا يجب عليه القتل، إن المدينة شديدة الحر، توفي النبي صلى الله عليه وسلم

(1) سير أعلام النبلاء طبعة الرسالة (9/ 160 - 164).

(2) تاريخ الإسلام طبعة التوفيقية (13/ 244).

يوم الاثنين، فنزل إلى قبره ليلة الأربعاء **لأن القوم كانوا في صلاح أمة محمد صلى الله عليه وسلم، واختلفت قريش والأنصار**، فمن ذلك تغيّر.

قال قتيبة: فكان وكيع إذا ذكر له فعل عبد المجيد قال: ذلك رجل جاهل، سمع حديثا لم يعرف وجهه، فتكلم بما تكلم». (انتهى)[1].

فهذا هو مستوى «المؤلف» وهذه هي أمانته العلمية! فابن الجوزي يقول: «**القوم كانوا في صلاح أمة محمد صلى الله عليه وسلم، واختلفت قريش والأنصار**».

و«رشيد أيلال» قال عن ابن الجوزي وعن الذهبي، إنهما قالا: «**الصحابة أهملوا دفن الرسول ثلاثة أيام حتى انتفخ بطنه: «كانوا مشغولين بشيء أهم وهو الحصول على كرسي الحكم**»!!!

فهكذا الجاهل لا يرعوي عن التدليس والكذب والخيانة العلمية والافتراء، والتقليد الأعمى لأولئك الأغبياء «المفكرين»، وهذا مبلغهم جميعا من الجهل المركب.

وَمِنَ البَلِيَّةِ عَذْلُ مَن لا يرعوي عن جَهلِه وخِطابُ مَن لا يَفهَم

فلك أيها المنصف العاقل أن تحكم بالحق، وليكن شعارك مع الخصم:

«**إن كنتَ مدّعيا فالدليل، أو ناقلا فالصحة**».

وأكتفي بهذه الإشارات، لأنتقل بكم إلى جهالات الفصل الثالث، والله أسأل أن يفتح علي لكشفها، وهو المستعان، وعليه وحده التكلان.

(1) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (10/ 44).

المبحث الثالث

جهالات الفصل الثالث

أسطورة البخاري: (صفحة: 71)

لماذا البخاري؟ (صفحة: 73)؟

في هذا الفصل، يستنكر المؤلف - كعادته - ويستهزئ ويسخر، قائلا: «**وأنا أتعجّب من هاته الألقاب لأتساءل: ومتى كانت للحديث إمارة ليكون عليها أمير..؟!** صفحة: 74).

قلت: أما سؤالك: لماذا البخاري؟

فجوابنا هو: لأنك - تلميذ مخلِص لمدرسة محمود أبي رية، والطبيب عماد حسين، وأحمد صبحي منصور، والمهندس زكريا أوزون، ومحمد صادق النجمي الشيعي، وممدوح كوشباي، والشيخ مصطفى زاهر الأزهري، وعبد الفتاح عساكر، وإسلام بحيري، وإبراهيم عدنان، ومحمد شحرور، والمشككين في المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهو: السنة - المتمثلة بادئ ذي بدء في الأحاديث الصحيحة المتفق عليها عند البخاري ومسلم - ولأن التشكيك في صحيح البخاري معناه: أن ما سواه أولى بالطرح والإهمال والإحراق. وليس - كما ادّعيت - لكون أهل السنة والجماعة يعظّمون «صحيح البخاري» أو يُطرونه بالمدح والأشعار أكبر من تعظيمهم للقرآن! فهذا ليس من منهج أهل السنة. بل منهجُنا عدمُ تقديس الأشخاص، والأقوال المجردة عن الدليل، فهذا الإمام مالك رحمه الله كان يقول: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وهذا الإمام الشافعي رحمه الله كان يقول: «إذا خالف قولي قولَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا بقولي الحائط»، وقال أيضاً: «إذا خالفتُ قولَ النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا أني مجنون». أو كما قال رحمه الله.

وهذا الإمام أبو حنيفة رحمه الله قال: «ما جاء عن الله تعالى فعلى الرأس والعين، وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة فعلى الرأس والعين، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال».

وقال أبو عمر بن عبد البر: «أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعَها لقول أحد من الناس كائناً من كان».

وقد طفحت عبارات أئمة السنة بهذا المعنى الذي لا يجهله إلا عامي.

العلمُ قال اللهُ قال رسولُه قال الصحابةُ ليس خلف فيه

ما العلم نصْبك للخلاف سفاهةً بين النصوص وبين رَأْيِ فقيه

ويبالغ «المؤلف» بقوله: «**رغم كل ذلك إلا أن عبّاد الأشخاص يقدمون هاته الأحلام التي أوردناها ضمن شخصية محمد بن إسماعيل البخاري، وكأنها حقيقة تاريخية لا غبار عليها، لكن من يتعظ؟!**» (صفحة: 83).

أقول: الحمد الله، ليس من أهل السنة والجماعة من يرفع الإمام البخاري - أو غيره من البشر حتى ولو كان نبيا - فوق حدّه، حتى يقال عنا: «عُبّاد البخاري». بل يُعطى من التقدير ما يستحق، بلا إفراط ولا تفريط، والعجيب، أن «المؤلف» استشهد - هو نفسه - بعلماء أئمة انتقدوا بعض ما جاء في صحيح البخاري انتقادا علميا، ولم نرَ في انتقادهم تهكّما ولا سخرية ولا تشكيكا. ولو أنهم كانوا عبّادا له - كما زعم - لما انتقدوه، فما هذا التناقض؟!

وأما من صدر منه إفراط في المدح إلى درجة العصمة، فهذا غلو نتبرأ منه، ولا يُمَثِّل مذهبَ أهل السنة، وفي المقابل مَن فرّط فيه إلى درجة وصفه بالخرافات والأضحوكات فهذا جفاء وقلّة حياء، نتبرأ منه، ونُلحقه بمخانيث المعتزلة، و«القرآنيين».

بل البخاري كسائر الأئمة الأعلام المجتهدين، رجل يصيب ويخطئ، اجتهد في تأليف كتاب جامع مسنَد بما رآه - هو - صحيحا على شرطه، ثم عرضه على

الأئمة الحفاظ أهل الفن والصنعة فأذعنوا له - كما سنرى تفصيل ذلك في محله من الكتاب إن شاء الله.

و«المؤلف» - المنكر للإجماع في حق الصحيح - لا ينكر العبارة لما قيلت في حق «الموطأ»! وهذا تناقض الجهلةِ والجدليّين.

لأننا نقول له: إذا سلّمتَ أن كتاب الموطإ هو أصح من صحيح البخاري، أو كتاب الصحيح للإمام مسلم هو أصح من صحيح البخاري، فقد ألزمتَ نفسك بأحدهما: إما «الموطأ» وإما «صحيح مسلم». لكن حقيقتك تخالف ذلك، فأنت لا تؤمن لا بما في صحيح البخاري، ولا بما في الموطإ، بل ولا بأي كتاب من كُتب الحديث، والفقه!

والدليل: أن ما أنكرتموه - أنت وأساتذتك - وسخِرتم واستهزأتم به، وجعلتموه من المضحكات والخرافات..لم يتفرد البخاري بإخراجه، بل فيه من الأحاديث عن مالك التي رواها في الموطإ، وأحاديث في صحيح مسلم، وأحاديث عند أحمد، والترمذي، والنسائي، وأبي داود، والدارمي، والبيهقي، وغيرهم.

وبالمناسبة: **فكُلُّ الأحاديث التي استدل بها «المؤلف» في كتابه نقلا عن صحيح البخاري ليطعن فيها، ويسخر، ويستهزئ بها، لم يتفرد بها البخاري بل رواها غيره بأسانيدهم.**

فإذن: الجدال عن أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، جدال عقم معكم، لأنكم تُكذبون كل ما لا يوافق أهواءكم، وعقولكم القاصرة، سواء من الأمور الغيبية أو الأحكام الشرعية المنقولة في كتب السنة بربمتها. فلا داعي للتلاعب بعواطف العوام.

ولا داعي لكثرة استعمال كلمة: «خرافة...خرافات...الخرافة...» في حق صحيح البخاري. فإن الغاية عندكم من ذلك: التهوين من شأن مصدر من مصادر التشريع عند المسلمين - أهل السنة والجماعة -. وإلا فالخرافة الحقيقية، هي التناقض المعشش في عقولكم - إن كانت لكم عقول -.

سيرة الأحلام: (صفحة: 77)

تحت هذا العنوان، أتى المؤلف بحكايات وروايات عن «شخصية البخاري» تارة، وعن «صحيحه» تارة أخرى، مما ليس بحجة في ديننا، وليست له قيمة علمية، أو شرعية، عند أهل العلم. وإنما ذكرها أهل التراجم والطبقات، فلا تُصدَّق ولا تُكذَّب، بلْه يُتقرّب بها إلى الله تعالى. إذ كتاب الصحيح: كتاب أسانيد، ومتون، وفقه.

فالعالم المتكن، الحافظ المتقن، يهتم بدراسة أحوال الرواة - من عدالة وصدق، وحفظ وضبط وإتقان - ودراسة المتون، وطرق رواياتها، والنظر في عِللها، وليس في أحلام الرجال ومأكولاتهم ومشروباتهم وملابسهم.. إلخ.

فإذن: الاحتكام إلى ما ذكره أهل التراجِم والطبقات والتاريخ في حق الإمام البخاري فيما يخص ما رأته أمّه، أو رواه تلامذته، أو غير ذلك،كلّه ليس بحجة عند أهل العلم، وإنما الحجّة والعبرة فيما رواه - رحمه الله - مسندا في صحيحه.

هذا، ولا ننسى أن غلوّ العوام - بل وبعض من يشار إليهم بالعلم - في شيوخهم، أمرٌ مشهور معلوم، فلا ينبغي الالتفات إلى ما يقصّه ويرويه الغلاة، للطعن في إمام من الأئمة. فكمْ غَلا أصحاب المذاهب في أئمتهم، فترى المالكيَّ يروي أمورا خارقة للعادة في حق الإمام مالك، وهكذا الحنفي في الإمام أبي حنيفة، والشافعي في الإمام الشافعي، والحنبلي في الإمام أحمد.

وكمْ غلا المتصوفة في مشايخهم - فرفعوا الجنيد وعبد القادر الجيلاني وأبا طالب المكي - صاحب «قوت القلوب» - فوق مقامهم، ومنهم من تعلّق في سلوكه وسيره إلى الله جل وعلا بالرؤى والأحلام إلى حدِّ الغلو! فلا ينبغي - والحالة هذه - الالتفات إلى ما يقصّه ويرويه الغلاةُ عن إمام من الأئمة، أو عن شيخ من الشيوخ.

إذ لا تكاد طائفة من الطوائف الإسلامية إلا ونجد عند بعض أصحابها غلوّا في مشايخها، ومع ذلك فلا يقدح هذا الغلو في علم مشايخهم، فعِلمُ الشيخ ودعوتُه

شيء، وغلوّ المحِبّ أو المريد شيء آخر. وهذا موضوع يطول شرحه، وليس هنا محل بسطه.

وأما «الرؤيا» في حد ذاتها، فشيء معلوم واقع، عقلا ونقلا، لكن «المؤلف» ينكره ويستخرفه، ويصفه بـ: «**الخرافات**». (كما في صفحة: 83). مع علمه أن الحديث متفق عليه، بل ساق الحديث المتفق عليه: عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا اقترب الزمان لم تكد تكذب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة». وهذا لفظ البخاري، وأما لفظ مسلم: «إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المسلم تكذب، وأصدقكم رؤيا أصدقكم حديثا..». الحديث[1].

قال المؤلف في (صفحة: 83): « **مثل حديث جاء فيه: « أصدقكم رؤيا أصدقكم حديثا». (متفق عليه) (البخاري/ (2263) من حديث أبي هريرة)**».

قلت: هذا لفظ مسلم وأحمد (13/ 80)، وليس لفظ البخاري. وهذا الضبط والدقة في عزو الأحاديث إلى أصحابها، لا يعرفه إلا أهل الحديث، أما أمثال «رشيد أيلال» فلا حرج عنده أن يعزو حديث مسلم إلى البخاري، وحديث البخاري إلى مسلم، لأنه - أصلا - لا يعتبر علم الحديث علما! بل خرافات وأضحوكات...!!

وأنكر المؤلف الحديثَ الصحيح:«لم يبق من النبوة إلا المبشرات» قالوا: وما المبشرات؟ قال: «الرؤيا الصالحة»[2]. وظن أن البخاري تفرد به، في حين نجده في صحيح مسلم: عن ابن عباس، قال: كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر، فقال: «أيها الناس، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة، يراها المسلم،..». الحديث[3].

---

(1) صحيح البخاري (9/ 37)، صحيح مسلم (4/ 1773).

(2) صحيح البخاري (9/ 31).

(3) صحيح مسلم (1/ 348).

خلاصة هذا المبحث

إن الافتراءات التي افتراها «المؤلف» على أهل السنة، افتراءات كاذبة لا أساس لها من الصحة، فنحن - ولله الحمد - لا نعتدّ بالأحلام لإثبات صحة الحديث عند البخاري أو غيره، كما لا نعتدّ بالرؤى في تشريع الأحكام، وإنما - كما يقال عنها - إن كانت صادقة - «تسرّ، ولا تغرّ» - ولا نجزم بما فيها، كما هو الشأن عند غلاة الصوفية والشيعة وأهل البدع.

وإذا كان منهج المؤلف على مدرسة القرآنيين - وهو يعلم أو لا يعلم - فعليه أن يعتقد في الرؤى ويصدّقها، لأنها ثابتة في القرآن، يراها الكافر، والصبي، والبالغ. أم تُراه على عقيدة الخوارج الذين كذبوا أن تكون سورة يوسف من القرآن؟!

فقد حكى الكرابيسى - عن الميمونية من الخوارج - أنهم أنكروا أن تكون سُورَة يُوسُف من القرآن - ومنكرُ بعض القرآن كمنكرٍ كلّه»[1].

الأسطورة: (صفحة: 84)

نسبَ «المؤلف» كلاما للشيخ القاسمي، كذبا وزورا وافتراء دون حياء ولا أمانة علمية، فقال: «**أما في كتاب قواعد التحديث للقاسمي أيضا قوله: «صحيح البخاري عدل القرآن، إذ لو قرئ هذا الكتاب بدار في زمن شاع فيه الوباء والطاعون لكان أهله في مأمن من المرض،....ولو حمله أحد معه في سفر البحر لنجت هو والمركب من الغرق**». (انظر صفحة: 88).

قلت: هذا افتراء وبترٌ في النص، أما الصحيح فهو على خلاف ذلك إطلاقا، بل إن الشيخ القاسمي رحمه الله عاب وأنكر ما أحدثه ناس - في عصره - في حق صحيح البخاري، حين بلغه غلوّ بعضهم فيه، فَسَاق أقوالهم، متبرّئا منها. (انظر قواعد التحديث)[2].

---

(1) الفرق بين الفرق (ص: 265).

(2) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: قراءة البخاري لنازلة الوباء: (ص: 263 - 267).

أما «المؤلف» فانطلق إلى ما حكاه الشيخ القاسمي عن الغلاة، ونسبه إليه بهتانا وزورا!!

كما وردّ كلَّ أقوالِ أهل العلم من سلف الأمة - إلى يومنا هذا - الذين اعتبروا صحيح البخاري من أجلّ الكتب، وأصحها. فردّ كلام الإمام النووي، والحافظ ابن حجر المكي، والقسطلاني والذهبي وابن الصلاح وابن حجر العسقلاني....!! (يُنظر صفحة: 88).

فهذا الإمام النووي رحمه يقول: «وقد قرر الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلى فى كتابه المدخل، ترجيح صحيح البخارى على صحيح مسلم، وذكر دلائله. وقال النسائى: «أجود هذه الكتب كتاب البخارى». وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»[1].

وهكذا شهادة أهل العلم في صحيح الجامع، وقيمته العلمية وميزته، كما سيأتي ذكره في هذا الكتاب. إن شاء الله.

ومن عجيب وغريب فَهْمِ «المؤلف»، أنه حسِب قولَ ابن المديني في البخاري: «**لم ير مثل نفسه**». ذمّا للبخاري وليس مدحا! (ينظر صفحة: 88).

وللجواب عن هذه الجهالة أقول: إن هذه العبارة مشهورة عند أهل العلم، يقولونها لمن فاق أقرانه وظهر منه نبوغ عظيم. ولا يقصدون به - إطلاقا - الذم. وأما مقولة المديني شيخ البخاري، فقد قال الكلمة في سياق المدح والثناء، لا في معرض التجريح والذم.

وهاك الدليل:

قال الإمام الترمذي في العلل: «قال أحمد بن حمدون: رأيت البخاري ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم، كأنه يقرأ (قل هو الله أحد) .

وقال عبد الله الدارمي، قد رأيت العلماء بالحجاز والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل.

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1/ 74).

وقال ابن المديني في البخاري: ما رأى مثلَ نفسه.

وقال الفلاس: حديث ليس يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث، وسئل صالح بن محمد الحافظ عن البخاري وأبي زرعة، فقال: أعلمهم بالحديث البخاري، وأبو زرعة أحفظهم وأكثرهم حديثا. (انتهى)[1].

قلت: فهل يفهم عاقل من عبارة ابن المديني، ذمّا في البخاري أو قدحا فيه؟

وقد استعمل هذه العبارة جمعٌ من أهل العلم في مورد المدح.

قال إبراهيم بن أورمة: «**ما رأى محمد بن عاصم مثل نفسه، ولا رأيت مثل محمد بن عاصم**»[2].

وقال عبد الله بن سعد: «ما رأيت مثل إبراهيم بن أبي طالب **ولا رأى مثل نفسه**»[3].

وعن يونس بن عبيد، قال: «ما رأيت أفضل من سفيان. وقال ورقاء بن عمر: لم **ير سفيان مثل نفسه**. وقال ابن عيينة: **ما رأيت قط مثله**»[4].

وقال ابن حجر عن الإمام السراج البلقيني: «ولم تر العين مثله **ولا رأى مثل نفسه**. واشتهر اسمه في الآفاق وبعُد صيته إلى أن صار يُضرَب به المثل في العلم..»[5].

وقال ابن تغري بردي في الإمام ابن حجر العسقلاني: « **لم يخلف بعده مثله شرقا ولا غربا، ولا نظر هو في مثل نفسه في علم الحديث**»[6].

وقال عنه ابن فهد: « ... **لم تر العيون مثله ولا رأى مثل نفسه**»[7].

---

(1) شرح علل الترمذي (1/ 495).

(2) تلخيص المتشابه في الرسم (2/ 624)

(3) موضح أوهام الجمع والتفريق (1/ 406).

(4) شرح علل الترمذي (1/ 452).

(5) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: 72).

(6) النجوم الزاهرة 532/15).

(7) لحظ الألحاظ (ص336).

وقال الكرابيسي: «ما كنا ندري ما الكتاب والسنة حتى سمعناه من الشافعي، وما رأيت مثل الشافعي، ولا رأى الشافعي مثل نفسه، وما رأيت أفصح منه وأعرف»[1].

وقال «المؤلف» - كذبا وزورا - في حق أهل السنة: «**فقد تمّ رفعه فوق البشر، بل فوق حتى الأنبياء والرسل،...!!**». (صفحة: 90)

ثم ساق أقوال أهل العلم ممن عرف قدر البخاري وصحيحه، إلى أن ختم هذا الباب: «الأسطورة» بما نقله من البداية والنهاية[2]: «وشرطه في صحيحه هذا أعز من شرط كل كتاب صنف في الصحيح، لا يوازيه فيه غيره، لا صحيح مسلم ولا غيره. وما أحسن

ما قاله بعض الفصحاء من الشعراء:

صحيح البخاريّ لو أنصفوه	لما خُطّ إلا بماء الذهبْ
هو الفرق بين الهدى والعمى	هو السد بين الفتى والعطب
أَسَانِيدُ مِثْلُ نُجُومِ السَّمَاءِ	أَمَامَ متونٍ لها كالشُّهب
بِهَا قَامَ مِيزَانُ دِينِ الرَّسُولِ	وَدَانَ بِهِ العجم بعد العرب
حجابٌ من النار لا شكّ فيه	يميّز بين الرضى وَالْغَضَبْ
وَسِتْرٌ رَقِيقٌ إِلَى الْمُصْطَفَى	وَنَصٌّ مُبِينٌ لكشف الرِّيَب
فيا علَماً أجمع العالمو	نَ عَلَى فَضْلِ رُتْبَتِهِ فِي الرُّتَبْ
سَبَقْتَ الْأَئِمَّةَ فيما جَمَعْتَ	وَفُزْتَ عَلَى زَعْمِهِمْ بِالْقَصَبْ
نَفَيْتَ الضَّعِيفَ من الناقلـ	ـين وَمَنْ كَانَ مُتَّهَمًا بِالْكَذِبْ
وَأَبْرَزْتَ فِي حُسْنِ تَرْتِيبِهِ	وَتَبْوِيبِهِ عَجَبًا لِلْعَجَبْ
فَأَعْطَاكَ مَوْلَاكَ مَا تشتهيه	وأجزل حظك فيما وهب

---

(1) السنة ومكانتها للسباعي طبعة المكتب الإسلامي (1/ 440).

(2) البداية والنهاية / إحياء التراث (11/ 33).

قال «رشيد أيلال» بعد نقله كلام أهل العلم وهذه الأبيات الشعرية: «**فانظروا بعد هذا الكلام، ماذا بقي لكتاب الله من التقديس؟!** (صفحة: 98).

قلت: استنكار المؤلف لهذه الأبيات، سببه جهله باللغة، والمعاني التي وردت فيها، إضافة إلى جهله بعلم الحديث، والمصنفات التي صُنفت في جمع السنة. ومعلوم أن «فاقد الشيء لا يعطيه». فلا غرابةَ - بعد ذلك - مما يصدر من أهل الجهل، ومنكري السنة.

أما تعظيم أهل السّنة لكتاب الله تعالى، فهذا لا ينكره إلا مكابر معاند إمّعة، وإلا فالحديث عن القرآن الكريم يجدُه الباحث في كتب التفسير، وعلوم القرآن، وأحاديث فضائله. بل عناية أهل الحديث - أهل السنة - بالقرآن هو الذي جعلهم يعتنون بسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

هذا، ولو فتحتَ أي كتاب من كتب الحديث لوجدت هناك: «كتاب التفسير»، و«كتاب فضائل القرآن». كما هو صنيع البخاري في صحيحه.

والعجيب: أن الأبيات التي استشهد بها الحافظ ابن كثير رحمه الله، ونقلها - المؤلف - منه، هو نفسه - أي ابن كثير - صاحب: «**تفسير القرآن العظيم**»، فانظر تفسيره، وانظر كذلك كتابه:«**فضائل القرآن**» فلكل مقام مقال، وخير القول ما وافق الحال، ولكل موضع مجال.

والقصد: أن تهمة تقديس صحيح البخاري على القرآن العظيم تهمةٌ واهية، وعن الدليل عارية. فهذا أبو الوليد الباجي يقول: «قد خرّج الشيخ أبو الحسن الدارقطني والشيخ أبو ذر الهروي في كتاب الإلزامات من الصحيح ما ألزماهما إخراجه، وكما أنه قد وجد في الكتابين ما فيه الوهم. وأخرج ذلك الشيخ أبو الحسن الدارقطني وجمعه في جزء. وإنما ذلك بحسب الاجتهاد. **فمن كان من أهل الاجتهاد والعلم بهذا الشأن لزمه أن ينظر في صحة الحديث وسقمه بمثل ما نظرا، ومن لم يكن تلك حاله لزمه تقليدهما في ما ادعيا صحته والتوقف فيما لم يخرجاه في الصحيح**. وقد أخرج البخاري أحاديث اعتقد صحتها تركها مسلم لما اعتقد فيها غير ذلك، وأخرج مسلم أحاديث اعتقد صحتها تركها البخاري لما اعتقد فيها غير معتقده، وهو يدل

على أن الأمر طريقه الاجتهاد لمن كان من أهل العلم بهذا الشأن، وقليل ما هم». (انتهى)[1].

قلت: أرأيت كيف تعامل الرجال الجهابذة، أهل الحديث والصناعة مع الصحيح، فأين «رشيد أيلال» من هؤلاء، فليتأمّلِ العاقلُ قولَ أبي الوليد هنا: «ومن لم يكن تلك حاله لزمه تقليدهما في ما ادّعيا صحته، والتوقف فيما لم يخرجاه في الصحيح..». وقوله: «وقليل ما هم»؟!

والخلاصة: أن صاحب: «صحيح البخاري نهاية أسطورة»، ليس أهلا للترجيح، ولا أهلا للتضعيف والتصحيح، ولم يبلغ مبلغ أهلِ هذا الشان، ولا جرى مع فرسان هذا الميدان، بل هو رويبضة متطفّل، ومن شبهة إلى شبهة مُتنقّل، وعلى نقولات «العقلانيين» و«القرآنيين» مستند ومتّكِل، فحقيق بأن يقال له: «ليس هذا بعشُّكِ، يا حمامة فادرجي».

أسطورة الحفظ الأسطوري

البخاري وخرافة الذاكرة الحافظة لستمائة ألف حديث

من كتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة". (صفحة : 99)

لقد ملأ الكاتب العقلاني «رشيد أيلال» كتابه بكلمة «خرافة ... خرافات... الخرافة...». في أكثر من موضع. وما ذلك إلا لأنه لم يستوعب حياة أناس عاشوا في القرون الماضية، حياة مغايرة عن حياتنا التي هيمنت عليها التكنولوجيا المبهرة، حتى عطّل كثير منا ذاكرته للنشاط في الحفظ، فاعتمد - فقط - على النقل، والمحفوظ من الحاسوب، والهواتف الذكية!!

ولتفنيد هذه الشبهة، سأذكر ظاهرة الحفظ عند بعض الحفاظ والأئمة من غير البخاري، مضيفا إليهم حفاظا في عصرنا، وأدلة من تجربة الغرب، لكون المؤلف

(1) التعديل والتجريح (1/ 310).

- وعامة العقلانيين - لا يقبلون إلا ما صدر عن علماء الغرب: من فلاسفة ودكاترة ومهندسين..!!

فأقول - وبالله أحول وعلى الشبهة أَصول -:

لقد ذكر كل مَن صنّف في علم الحديث، وتراجم الرجال، مسألة الحفظ، وعناية الرواة به، بل هذا كان شائعا في عهد الصحابة رضي الله عنهم. فقد روى الإمام أحمد بسنده فقال: «حدثنا سفيان، عن عمرو، عن ابن منبه - يعني وهبا - عن أخيه، سمعت أبا هريرة، يقول: «ليس أحد أكثر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله ابن عمرو، فإنه كان يكتب، وكنت لا أكتب»[1].

وفي رواية: عن عمرو بن شعيب، عن مجاهد، والمغيرة بن حكيم، عن أبي هريرة، قالا: سمعناه يقول: «ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويعيه بقلبه، وكنت أعيه بقلبي، ولا أكتب بيدي، واستأذنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه، فأذن له»[2].

وقال ابن الصلاح في مقدمته: «وقد قال البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح»، وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المتكررة. وقد قيل: إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عُدّ الحديث الواحد المروي بإسنادين، حديثين»[3].

---

(1) مسند أحمد (12/ 351)، وأخرجه البخاري في صحيحه: باب: كتابة العلم. (1/ 34)، والترمذي في سننه: باب مناقب أبي هريرة. وقال: حديث حسن صحيح (6/ 168)، والنسائي في الكبرى، باب: كتابة العلم (5/ 366)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4/ 356)، وصحيح ابن حبان (16/ 103)، والطبراني في المعجم الأوسط (8/ 350).

(2) مسند أحمد (15/ 127).

(3) مقدمة ابن الصلاح (ص: 20 - 21).

وفي السير للذهبي: «عن عبد الله بن أحمد، قال لي أبي: خُذ أي كتاب شئت من كتب وكيع من المصنف، فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتى أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك أنا بالكلام. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبا زرعة يقول: كان أبوك يحفظ ألفَ ألفِ حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب. فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يعدون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فسر، ونحو ذلك. وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك.

قال ابن أبي حاتم: قال سعيد بن عمرو: يا أبا زرعة، أأنت أحفظ، أم أحمد؟ قال: بل أحمد. قلت: كيف علمت؟ قال: وجدت كتبه، ليس في أوائل الأجزاء أسماء الذين حدثوه، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه، وأنا لا أقدر على هذا»[1].

وهذا، عَلم الدين القمني الضرير (620 - 686هـ) أحمد بن إبراهيم بن جعفر بن أحمد بن هشام بن يوسف، الشيخ علم الدين الأموي البهنسي القمني، الفقيه المفتي الضرير. ولد سنة عشرين وستمائة، وقرأ، واشتغل، وبرع، وأفتى، وكان تكتب عنه الفتوى، وأعاد بالظاهرية بالقاهرة، وروى عن ابن الجميزي وغيره، وكان له فضل ومشاركة في الفقه والنحو والأصول، **وكان في الحفظ آية، يحفظ السطور الكثيرة والأبيات من سماعها مرة واحدة، وكان يقعد يوم الجمعة تحت الخطيب فيحفظ الخطبة**، إلا أنه كان لا يثبت حفظه الذي من مرة واحدة، وكان فيه صلاح وديانة، وله أدب ونظم. توفي بالقاهرة في سنة ست وثمانين وستمائة، رحمه الله[2].

وهذا محمد بن عتيق أبو عبد الله التميمي القيرواني المتكلم الأشعري، المعروف بابن أبي كدية، درس علم الأصول بالقيروان على أبي عبد الله الحسين بن حاتم الأزد. قال ابن عساكر رحمه الله: «قرأت بخط أبي عامر محمد بن سعدون - فيما أذن لي في روايته عنه - أنشدني أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عتيق بن محمد بن أبي نصر هبة الله بن علي بن مالك التميمي القيرواني المتكلم في رمضان

(1) سير أعلام النبلاء طبعة الرسالة (11/ 187).

(2) ينظر المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (1/ 209 - 210).

سنة خمسمائة، أنشدني أبو عبد الله محمد الطائي البحاثي لقيته بمصر - وكان من تلامذة القاضي -، قلت له: هاهنا بالعراق لقي القاضي؟ قال: نعم، أقام هنا ست عشرة سنة قرأ عليه الهداية، وغيره من الكتب الكبار وكان يحفظ الهداية. قلت له: **كان يحفظ الهداية؟!** قال: إيْ والله، كان يحفظها خيرا من هؤلاء. أراه أشار إلى أبي عبد الله الحسين بن حاتم الأذري، وأبي الطاهر علي بن محمد الواعظ، وأبي القاسم عبد الرحمن بن علي العطار المعروف بالكحال. وهؤلاء الثلاثة من أصحاب القاضي أبي بكر محمد بن الطيب. قال: **وكان يحفظ كتاب سيبويه**»[1].

وهذا أبو إسحاق الفارسي النحوي: كان يحفظ «كتاب العين» للخليل بن أحمد و«غريب المصنف» لأبي عبيد و«إصلاح المنطق» لابن السكيت، وغيرها من كتب اللغة؛ وحفظ قبل ذلك «كتاب سيبويه» ثم كُتب الفراء[2].

وهذا البياسي صاحب الحماسة: أبو الحجاج يوسف بن محمد بن إبراهيم الأنصاري البياسي، أحد فضلاء الأندلس وحفاظها المتقنين؛ كان أديباً بارعاً فاضلاً، مطلعاً على أقسام كلام العرب من النظم والنثر، وراوياً لوقائعها وحروبها وأيامها. قال ابن خلكان رحمه الله: «بلغني أنه كان يحفظ كتاب «الحماسة» تأليف أبي تمام الطائي، والأشعار الستة، وديوان أبي تمام المذكور، وديوان أبي الطيب المتنبي، و«سقط الزند» ديوان أبي العلاء المعري، إلى غير ذلك من الأشعار من شعراء الجاهلية والإسلام[3].

وكان أحمد بن إسرائيل[4] من أذكياء العالم لا يسمع شيئا إلا حفظه، وكان آية في حساب الديوان، أول من قدمه وأظهره محمد بن عبد الملك الزيات. قال الصولي: حدثنا الحسين بن علي الباقطائي، قال: قال لنا أحمد بن إسرائيل يوما: كنت في الديوان في آخر أيام الأمين، وما كان أحد يدخل الديوان أصغر مني، ولقد

(1) تاريخ دمشق لابن عساكر (54/ 188 - 189).

(2) معجم الأدباء (1/ 90).

(3) وفيات الأعيان (7/ 238).

(4) تاريخ الإسلام (6/ 19).

كنت أنسخ الكتاب، فلا أفرغه حتى أحفظه بما فيه حرفا حرفا، فعلت هذا مرات كثيرة، وسمعت أحمد بن إسرائيل ينشد مرة:

لا يكـــون الـــسريُّ مثـــلَ الـــدّنيّ لا ولا ذو الـــذكاء مثـــلَ الغبِـــيّ

لا يكـــون الأَلَــدُّ ذو المِقْــوَل المُــرْ هَــف عنــد الخِـصَام مثــل العَيِــيّ

قيمـة المـرء مثـل مـا يحـسن المـرء قـــضاء مـــن الإمـــام علـــي

وهذا بديع الزمان الهمذاني: قال ياقوت: «لم يستقص أحد خبره أحسن مما اقتصه الثعالبي، وكان قد لقيه وكتب عنه. قال بديع الزمان، ومعجزة همذان، ونادرة الفلك، وبكر عطارد، وفرد الدهر، وغرة العصر، ولم نر نظيره في الذكاء وسرعة الخاطر وشرف الطبع وصفاء الذهن وقوة النفس، ولم يدرك نظيره في ظرف النثر وملحه، وغرر النظم ونكته. وكان صاحب عجائب وبدائع. فمنها أنه كان ينشد الشعر لم يسمعه قط، وهو أكثر من خمسين بيتا مرة واحدة، فيحفظها كلها ويؤديها من أولها إلى آخرها لا يخرم حرفا. وينظر في الأربعة والخمسة الأوراق من كتاب لم يعرفه ولا رآه نظرة واحدة خفيفة، ثم يهذّها عن ظهر قلبه هذّا، ويسردها سردا، وهذه حاله في الكتب الواردة وغيرها»[1].

وهذا أبو عمر الشاطبي: قال ابن عبد الملك المراكشي في الصلة: حدثنا عنه شيخنا أبو محمد بن علي بن القطان، وكان من أكابر المحدثين، وجلة الحفاظ المسندين للحديث والآداب بلا مدافعة، يسرد الأسانيد والمتون ظاهراً فلا يخل بحفظ شيء منها، متوسط الطبقة في حفظ فروع الفقه ومعرفة المسائل، إذ لم يعن بذلك عنايته بغيره، فكان أهل شاطبة يفاخرون بأبوي عمر بن عبد البر وابن عات، وكان على سنن السلف الصالح في الانقباض، ونزارة الكلام، ومتانة الدين، وأكل الحشف، ولزوم التقشف، والتقلل من الدنيا، والزهد فيها، والمثابرة على كثير من أفعال البر، كالأذان والإمامة وبذل المعروف والتوسع بالصدقات على الضعفاء والمساكين.

---

(1) الوافي بالوفيات (6/ 220 - 221).

وحُكي أنه حضر في جماعة من طلبة العلم لسماع السّير على بعض شيوخهم، فغاب الكتاب - أو القارئ بكتابه - فقال أبو عمر: أنا أقرأ لكم، فقرأ لهم من حفظه.

وقال أبو عمر عامر بن نذير: لازمته مدة ستة أشهر، فلم أر أحفظ منه، وحضرت إسماع الموطإ وصحيح البخاري منه، فكان يقرأ من كل واحد من الكتابين نحو عشر أوراق عرضاً بلفظه كل يوم عقب صلاة الصبح، لا يتوقف في شيء من ذلك، انتهى.

وقال بعض المؤرخين: **إنه كان آخر الحفاظ للحديث، يسرد المتون والأسانيد ظاهراً لا يخل بحفظ شيء منها**»[1].

وقال أحمد بن سعيد الهمداني: «**قرأ علينا إسحاق بن الفرات موطأ مالك من حفظه، فما أسقط حرفاً فيما أعلم**»[2].

وهذا قرطمة الحافظ الباهر أبو عبد الله محمد بن علي البغدادي: سمع محمد بن حميد الرازي وأبا سعيد الأشج والزعفراني ومحمد بن يحيى الذهلي وطبقتهم بالحجاز والشام وخراسان والعراق ومصر. **وكان آية في الحفظ**، والرواية تعز عنه. قال ابن عقدة: سمعت داود بن يحيى يقول: الناس يقولون: أبو زرعة، أبو حاتم في الحفظ؛ والله ما رأيت أحفظ من قرطمة، دخلت عليه فقال لي: ترى هذه الكتب، خُذ أيها شئت حتى أقرأ؛ قلت: كتاب الأشربة. فجعل يسرد من آخر الباب إلى أوله حتى قرأه كله. قال الخطيب: مات سنة تسعين ومائتين رحمه الله تعالى[3].

وقال محمد بن سهل القهستاني: حدثنا الربيع بن سليمان، سمعت الشافعي يقول: «ما رأيت صاحب بلغم، أحفظ من الحميدي، كان يحفظ لسفيان بن عيينة عشرة آلاف حديث»[4].

---

(1) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب تحقيق إحسان عباس (2/ 601 - 602).

(2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (3/ 281).

(3) تذكرة الحفاظ للذهبي (2/ 222).

(4) سير أعلام النبلاء / الحديث (9/ 32).

وقال ابن أبي الدنيا: «أخبرت عن موسى بن داود قال: ما رأيت أحفظ من علي بن الجعد، وكنا عند ابن أبي ذئب فأملى علينا عشرين حديثا فحفظها وأملاها علينا».

وقال صالح بن محمد: سمعت خلف بن سالم يقول: «سِرْتُ أنا، وأحمد بن حنبل وابن معين إلى علي بن الجعد فأخرج إلينا كتبه، وألقاها بين أيدينا وذهب، وظننا أنه يتخذ لنا طعاما فلم نجد في كتبه إلا خطأ واحدا، فلما فرغنا من الطعام قال: هاتوا فحدّث بكل شيء كتبناه حفظا». (انتهى)[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قال أبو حاتم: كتبتُ حديث عارم، وعمرو بن مرزوق، وحضر الدارقطني وهو شاب، فجلس إسماعيل الصفار وهو يملي، والدارقطني ينسخ جزءاً، فقال: له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ! فقال: فهمي للإملاء بخلاف فهمك، فقال له: «كم أملى الشيخ حديثاً إلى الآن»؟ فقال الدارقطني: ثمانية عشر حديثاً، ثم سردها كلها عن ظهر قلب، بأسانيدها ومتونها، فتعجّب الناس منه، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر: و«كان شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي، تغمده الله برحمته، يكتب في مجلس السماع، وينعس في بعض الأحيان، ويردّ على القارئ ردًّا جيداً بيّناً واضحاً، بحيث يتعجب القارئ من نفسه، أنه يغلط فيما في يده وهو مستيقظ، والشيخ ناعس وهو أنبهُ منه! ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء». (انتهى)[2].

قال السخاوي: «وأغرب ما ثبت عندي في ذلك، أن المحب بن الهائم حفظ القرآن بتمامه، و (العمدة)، وجملة من (الكافية الشافية)، وقد استكمل خمس سنين، **وكان تُذكر له الآية، ويُسأل عما قبلها فيجيب بدون توقف**. وروينا عن الحافظ أبي بكر الإسماعيلي أنه قال في حفيده أبي معمر المفضل بن إسماعيل: إنه يحفظ القرآن ويعلم الفرائض، وأجاب في مسألة أخطأ فيها بعض قضاتنا، كل ذلك **وهو ابن سبع سنين**». (انتهى)[3].

---

(1) سير أعلام النبلاء (8/ 484).

(2) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: 115 - 116).

(3) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/ 155).

وهكذا، قِسْ هؤلاء على الأئمة الحفاظ على مثل ما كان عليه: وكيع بن الجراح، وسعيد بن يحيى القطان، ومعمر بن راشد، وغيرهم.

فهل يَستبعد - بعد ذلك - عاقلٌ، في أن يتأتّى للبخاري حفظ ستمائة ألف حديث عن ظهر قلب؟

فإن كان المؤلف لا يصدّق هذا، ويعتبره خرافات لا يقبلها للعقل، فلينظر في بعض حُفّاظ هذا العصر ممن لا ينكر قوة حفظهم إلا مكابر أو معاند أو جاهل:

فمن هؤلاء مثلا: المحدث المغربي أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري المتوفى سنة 1960م، فقد أُطْلِق عليه لقب: الحافظ.

والشيخ الحافظ يحيى بن عبد العزيز اليحيى من المملكة العربية السعودية، التقيتُ به في السمجد الحرام بمكة سنة 2001م، وكان حينها يستظهر عليه الطلبة كتاب: «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان». ومدة حفظهم له: شهر واحد فقط. والكتاب يحوي: 1906 حديثا.

وأما «الشناقطة المعاصرون» فشأنهم أشهر من أن يذكر، وحفظهم أعجب. فهذا العلامة «محمد بن العلاّمة سيدي عبد الله ابن الحاج إبراهيم العلو» رحمه الله، توفي عام 1250هـ، يقول: «إن علوم المذاهب الأربعة لو رُمي بجميع مراجعها في البحر، لتمكّنتُ أنا وتلميذي "ألْفَغّ الديماني" من إعادتها دون مزيدٍ أو نقصان! هو يحمل المتن، وأنا أمسك الشروح»!

وهذا العلاّمة «محمد محمود التّرْكُزي» رحمه الله - توفي عام 1322هـ - كان يتحدّى الأزهريين بكونه أحق بإمامة اللغة والاجتهاد فيها منهم؛ لأنه يحفظ «القاموس المحيط» كحفظه الفاتحة! فاستبعدوا ذلك وعقدوا له مجلساً بالأزهر، فكان كما قال، فأقرّوا له وصاروا يصححون نسخهم من نسخة «التركزي» المحفوظة في صدره!

ومنهم الشيخ الإمام محمد سالم عبد الودود، وابن أخته الشيخ محمد الحسن الدَّدَوْ، وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

ولـك أيهـا القـارئ لهـذه الأخبـار أن تـشاهد علـى سـبيل المثـال - علـى اليوتـوب - ذاكـرة الحفـظ عنـد الـدكتور محمـد مهـدي الإيرانـي، فإنـه أسـرع مـن الحاسوب[1].

ورحم الله المحدث والمسند والمؤرخ عبد الحي الكتاني إذ قال عمن يستبعد ما اشتهر من حفظ السلف للأحاديث: «وبالجملة فهذه أمور لا يفقهها كل الفقه إلا من ذاقها ذوقا جيدا وعرف دواخل الفن، وحقق كيف قصر خدام السنة عمرهم على تقييد شواردها، والتفكر في متشابهها، والجمع بين متعارضها، وكيف امتزج أهل هذا الشأن بالسنة امتزاج اللحم بالعظم، فإذا ناموا ناموا وهم فيها يفكرون، وإذا استيقظوا اشتغلوا بها في حال فقرهم وسعتهم وسفرهم وحضرهم ومرضهم وصحتهم ومن صغرهم إلى كبرهم، فمن ذاق وجرب، عرف وصدق، ومن استمرر ما يستحليه هؤلاء، قاسهم عليه، ومن جعل الناس سواء، ليس لحمقه دواء، فافهم»[2].

ماذا يقول العلم المعاصر عن الذاكرة وقوتها؟

لما كان هؤلاء العقلانيون لا يطأطئون رؤوسهم، ولا يذعنون إلا لما تقوله الاكتشافات الغربية، فدعونا نتنزّل قليلا إلى مستوى عقل «رشيد أيلال» الذي استبعد ذاكرة الحفظ التي كان يتمتع بها الإمام البخاري، ونستدل له بما لا مجال لتكذيبه:

جاء في الموسوعة العربيّة العالَمية تعريفُ الذاكرة لدَى الإنسان:

الذاكرة: هي القُدرة على تذكُّر شيءٍ سبَق تعلُّمه، أو سبَق اكتسابُ خبرة فيه؛ لذلك تعتبر الذاكرة جزءًا حيويًّا في التعليم.

---

(1) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=pC0plhQxrpY

(2) فهرس الفهارس (2/ 1012 - 1013).

فإذا لم تتذكَّرِ الماضي فإنَّك بالتالي لن تستطيعَ أن تتعلَّم أيَّ شيءٍ جديد؛ فكلُّ ما تحصُل عليه مِن خِبرة تفقده بمجرَّد الانتهاء منه، وكل شيءٍ جديد سيكون غريبًا تمامًا، وبدون الذاكرة ستكون الخِبرة متكرِّرة طبقًا لحدوثِها للمرَّة الأولى، وبناءً على ذلك يَفقِد الفردُ إحساسَه بالسعادة التي اكتسبها خلالَ حياته، وكذلك مظاهر السعادة السابقة، ومثل ذلك الحُزْن الذي عاشَه.

جهاز الذاكرة : يقسِّم علماءُ النفس جهازَ الذاكرة إلى ثلاثِ مراحل مختلفة، طبقًا للزمنِ الذي تستغرقه كلُّ مرحلة، وهذه المراحل هي: ذاكرة الإحساس، وذاكرة المدى القصير، وذاكرة المدى الطويل.

ذاكرة الإحساس: ويُمكنها أن تستوعبَ المعلوماتِ ذات اللحظات السريعة، فعند رؤيةِ صورةٍ لجبَل مثلاً، فإنَّ المعلوماتِ الخاصَّةَ بالجبل ستمرُّ مِن خلال عينيك إلى ذاكرةِ الإحساس التي تستوعب التصوُّرَ الحقيقي للصورة، ولكن هذه الصُّورة تَتلاشَى وتختفي في أقلَّ مِن ثانية، ولكي تبقى هذه المعلومات يجب عليك أن تَنقُلها سريعًا إلى ذاكرةِ المدى القصير.

ذاكرة المدى القصير: ويُمكنها أن تستوعبَ الحقيقةَ ما دُمتَ تُفكِّر فيها، وأنت تستخدم ذاكرةَ المدى القصير عندما تبحث مثلاً عن رقْم هاتف، وتظلُّ تُردِّده في نفسك إلى أن تقومَ بالاتصال بمَن تريد، وإذا لم تقمْ بترديد المعلومات، فإنَّها ستختفي من الذاكرة في خلال 20 ثانية، ولكن هناك بعض المعلومات تَنتقِلُ مِن ذاكرة المدى القصير إلى ذاكرة المدى الطويل، حيث تبقَى هناك طويلاً.

ذاكرة المدى الطويل: ويُمكِنها أن تستوعبَ كمّيةً هائلة منِ المعلومات قد يستمرُّ بعضها مدَى الحياة. (اهـ).

شهادة لأحد أبطال العالم في قوة الذاكرة، يكشف حيل نجاحه!



هذا شاب ألماني اكتشف إمكانية تقوية ذاكرته بالصدفة خلال مشاهدته برنامج تلفزيوني، وبقوة العزيمة وتمارين خاصة تمكن من كسب بطولة العالم في قوة الذاكرة. يوهانيس مالوف يكشف سر نجاحه بأنه يخترع قصصا شيقة للأشياء حتى يتمكن من حفظها.

نظر هذا الألماني **يوهانيس مالوف** إلى 52 ورقة «كوتشينة» تستخدم في لعبة البوكر. وبعد 40 ثانية فقط وضع **مالوف**، البالغ من العمر 32 عاما، هذه الأوراق جانبا ثم يرتب أوراق «كوتشينة» أخرى بنفس ترتيب الأوراق الأولى التي نظر إليها. وقد يقول المتابع لهذه العملية من الخارج إن هذا أمر مستحيل، ولكنه لا يعدو أن يكون تدريبا عاديا جدا بالنسبة لبطل العالم في قوة الملاحظة والحفظ، الذي يجلس على مقعد متحرك.

بدأتْ قصة **يوهانيس مالوف** بمشاهدة برنامج تلفزيوني قبل عشر سنوات، رأى فيه كيف استطاعت العارضة الألمانية فيرونا بوت حفظ رقم من عشرين عددا،

عندها قال مالوف لنفسه: «إذا كانت هذه السيدة تستطيع ذلك فلا بد أن أستطيعه أنا أيضا.» وبدأ ينشغل بهذا الموضوع واطلع على صفحة «ميموري اكس ال» التي تهتم بتقنيات تقوية الذاكرة، وعثر هناك على مدرب إلكتروني على قوة الذاكرة.

وهكذا بدأ مالوف في التدرب، وكانت النتيجة مفاجئة لمالوف الذي كان طالبا آنذاك، يقول: «حيث تمكنتُ من حفظ ترتيب 52 ورقة كوتشينة خلال 13 دقيقة، لقد كان ذلك غريبا». في هذه الأثناء، أصبح مالوف بطل العالم الحالي في قوة الذاكرة، ويحتفظ بالرقم القياسي في قوة الذاكرة بتصنيفاته الثلاثة.

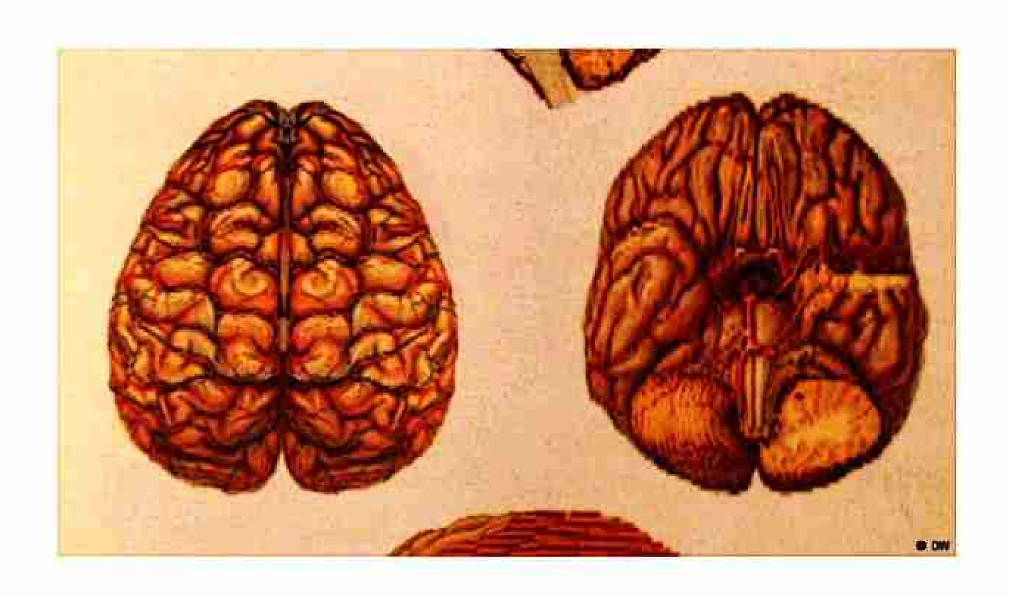
ويستطيع **مالوف حفظ 132 يوما تاريخيا خلال خمس دقائق**، وحصد بالفعل أكثر من 20 كأسا. وهو يتدرب 30 دقيقة يوميا من أجل الحفاظ على قوة ذاكرته.

وأما عن سرّ نجاح مالوف، فيقول **يوهانيس بيرناردينغ** من معهد القياسات الحيوية والمعلوماتية الطبية: «الانضباط غير العادي من أهم شروط نجاحه».

ولكن كيف يستطيع **مالوف** حفظ مثل هذا الكم في هذا الوقت القصير؟

وعن هذا السؤال يجيب مالوف قائلا: «أخترع قصصا لحفظ كل شيء، لابد أن تكون القصة جديرة بالملاحظة». ومن الممكن حسب **مالوف** استخدام أسلوب الطرق أو طريقة السبل في حفظ الأرقام والوجوه والأسماء والتواريخ أو الصور المطلقة. وخلال هذه الطريقة يسير الإنسان في طريق معروف له، كأن يتجول في شقته على سبيل المثال، وخلال سيره في هذه الطريق يربط نقاطا مع الأشياء التي يريد حفظها في ذاكرته.

حيل منهجية لتقوية الذاكرة



ولدى **مالوف** 30 من هذه المسارات في رأسه بالإضافة إلى عدة آلاف نقطة.
ويوضح **أندريه بريشمان**، أستاذ علم الأعصاب في معهد لايبنيتس الألماني:
«رياضيو الذاكرة يستخدمون حيلة إستراتيجية تمثل فيها الأشياء أرقاما، أعتقد أن باستطاعة الجميع تعلم هذه الحيلة لأنها تعتمد على استغلال قدرات يتمتع بها المخ بالفعل».

كما تبين **للأستاذ بريشمان** في إحدى الدراسات أن الفروق ضئيلة في نشاط المخ لدى الذين يمارسون رياضة حفظ الأرقام والذين لا يمارسونها «ولكن تبين وجود نشاط أعلى في نظام المخ لدى ممارسي هذه الرياضة وهو النظام الضروري أيضا في التجول بين الأرقام، وذلك بسبب تقنية الطرق التي يستخدمها هؤلاء الرياضيون».

وهناك دافع آخر وراء اهتمام **مالوف** برياضة قوة الذاكرة، حيث يقول: «أنا لا أحتاج لجسمي في هذه الرياضة، بل أحتاج لرأسي فقط».

والجدير بالذكر، أن **مالوف** أصيب منذ عامه الرابع عشر بمرض ضعف العضلات وانكماشها، لذلك فهو يلازم مقعده المتحرك منذ عام 2011، وعندما

ساءت حالته الصحية بدأ في تدريب ذاكرته إلى أن أصبح - العام الماضي - بطل العالم في قوة الذاكرة.

وعن نجاحه يقول **مالوف**: «أتجاوز دائما وبقوة حدود قدراتي الشخصية، أرتكب الكثير من الأخطاء في البداية، ثم أناضل من أجل تفادي هذه الأخطاء، أنا راض عن حياتي، ولولا مرضي لما أصبحت - على الأرجح - متقدما بهذا الشكل في هذه الرياضة».

ويحتاج **مالوف** لمخه أيضا على مستوى الوظيفة، **فهو باحث في كلية الطب بجامعة ماغدبورغ** وهو بصدد كتابة رسالة الدكتوراه الخاصة به، وهي عن كيفية الوصول بصور أشعة الرنين المغناطيسي إلى أفضل مستوى لها. ولا يفكر **مالوف**/32 عاما/ في التوقف عن نشاطه، بحيث يقول: «فأنا أنوي الاحتفاظ ببطولة العالم في قوة الذاكرة واكتشاف ما يمكنني فعله في هذا الاتجاه، لم أعثر بعد على السقف الذي يحد قدراتي».. (انتهى)[1].

لقد اضطررت اضطرارا للتطويل في هذه الشبهة، والاستدلال عليها بالمنقول والمعقول، وأقوال السلف والخلف، علّ وعسى أن ينكشف الغطاء عن عقل المؤلف، فيذعن للصواب، ويُسلّم لما كان عليه الإمام البخاري رحمه الله، ويعتذر لمن رماهم به من احتقار وسخرية، وإلا فمسألة الحفظ مسألة مشهورة معلومة، لا تحتاج إلى كل هذه الأدلة. وهل تفتقر الشمس في الهداية إلى مصباح، وهل يحتاج البدر في سراه إلى دلالة الصباح؟!

قال «المؤلف»: «محمد ينسى، والبخاري لا ينسى» (صفحة: 106)

ثم ساق تحت هذا العنوان حديث البخاري: حدثنا أحمد ابن أبي رجاء، حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: سمع رسول الله صلى الله

(1) (المصدر: http://www.dw.com/ar)

عليه وسلم رجلا يقرأ في سورة بالليل، فقال: «يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا، آية كنت أنسيتها من سورة كذا وكذا».

هكذا بهذه التعبير «**محمد ينسى**، والبخاري لا ينسى»! عبارة تدلُّ على مكانة الرسول صلى الله عليه وسلم عند «المؤلف». أما أهل الحديث، فإنهم - ولله الحمد - أكثر الناس صلاة وتسليما على النبي صلى الله عليه وسلم، مع الاحترام التوقير، والإجلال والتقدير.

فهذا الإمام مالك رحمه الله، كان لا يحدث إلا على وضوء إجلالاً منه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان إذا سُئل الحديثَ، توضأ وتهيأ، ولبس ثيابه. فقيل له في ذلك فقال: «إنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم». ومناقب الإمام مالك في تعظيمه للحديث مشهورة ومبسوطة في محلها[1].

أقول: إن «المؤلف» - العقلاني المنطقي - ينكر الحديث بحجة تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم عن النسيان! وكأنه لم ير ترجمة البخاري مستدلا على ذلك بالقرآن - الذي يتبجح العقلانيون أنهم متمسكون به - فقد بوّب البخاري على هذا الحديث: (**باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا. وقول الله تعالى:** ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾). صحيح البخاري (6/ 194). فأين التنقيص من النبي صلى الله عليه وسلم، وأين التقديس للبخاري، وهل بعد هذا التناقض من تناقض؟!

قال العلامة ابن عاشور رحمه الله: «فقوله: (فلا تنسى) خبر، مراد به الوعد والتكفل له بذلك. والنسيان: عدم خطور المعلوم السابق في حافظة الإنسان برهة أو زمانا طويلا. والاستثناء في قوله: (إلا ما شاء الله) مفرّع من فعل تنسى، و(ما) موصولة هي المستثنى. والتقدير: إلا الذي شاء الله أن تنساه، فحذف مفعول فعل المشيئة جريا على غالب استعماله في كلام العرب، وانظر ما تقدم في قوله: (**ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم**) في سورة البقرة.

والمقصود بهذا أن بعض القرآن ينساه النبي صلى الله عليه وسلم إذا شاء الله أن ينساه. وذلك نوعان:

---

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (2/ 16).

أحدهما: وهو أظهرهما، أن الله إذا شاء نسخ تلاوة بعض ما أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم أمره بأن يترك قراءته، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين بأن لا يقرأوه حتى ينساه النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون. وهذا مثل ما روي عن عمر أنه قال: «كان فيما أنزل الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما» قال عمر: لقد قرأناها، وأنه كان فيما أنزل: «لا ترغبوا عن ءابائكم فإنَّ كفرا بكم أن ترغبوا عن ءابائكم». وهذا ما أشير إليه بقوله تعالى: (أو ننسها) في قراءة من قرأ: (ننسها) في سورة البقرة.

النوع الثاني: ما يعرض نسيانه للنبي صلى الله عليه وسلم نسيانا مؤقتا، كشأن عوارض الحافظة البشرية، ثم يقيض الله له ما يذكره به.

ففي «صحيح البخاري» عن عائشة قالت: «سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ من الليل بالمسجد فقال: يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتهن - أو كنت أنسيتها - من سورة كذا وكذا، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسقط آية في قراءته في الصلاة، فسأله أبي بن كعب أَنُسِخت؟ فقال: «نسيتها». (انتهى)[1].

أسطورة صحيح البخاري: (صفحة: 108)

يقول «المؤلف» - كذبا وافتراء -: «**وإني أكاد أجزم أن شخصية البخاري لدينا نحن معظم المسلمين، توازي شخصية بولس الرسول لدى المسيحيين**»!

هكذا بلا حياء ولا خجل، مقحما نفسه مع "**معظم المسلمين**"، وبلا موضوعية وجدّية في النقد العلمي المبني على حقائق ثابتة، يقول عن البخاري: «**شخصية البخاري توازي شخصية بولس**»!!!. ألا شاهت وجوه جفت من الحياء.

ويقول مستهزئا ساخرا: «**وكأن صحيح البخاري هذا بحَث في علم البيولوجيا، أو الأنتربولوجيا،...**؟! (ص: 108).

(1) (التحرير والتنوير (30/280 - 281).

قلت: أسلوب الترفع والاحتقار والازدراء واضح في هذه العبارات، وظنّ المسكين أن علم البيولوجيا أو الأنتربولوجيا أفضل من علم الحديث الذي أفنى فيه أهله حياتهم، وجعلوه جزءا من الدين، فقالوا: «**الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء**».

هذا العلم - علم الحديث - الذي يهتم بالسنة المفسرة والمبينة للقرآن، من شرائع وشعائر، وهدي النبي صلى الله عليه وسلم، وسيرته، وأخباره ونبوءاته، مما يتعلق بالدنيا والآخرة، والفرد والمجتمع، والحياة والموت، والزواج والطلاق، والبيع والشراء، والأخلاق والمعاملات،...وغير ذلك. لم يكترث به «المؤلف». قائلا: «**وكأن صحيح البخاري هذا بحث في علم البيولوجيا، أو الأنتربولوجيا،...؟!**

إذا لم تصن عرضا ولم تخش خالقا وتستح مخلوقا فما شئت فاصنعِ

أقول: إن كان علم البيولوجيا يهتم بدراسة الحياة، وأشكالها المختلفة، والنظر في كيفية تفاعل الكائنات الحية مع بعضها ومع البيئة المحيطة بها.

وعلم الأنثروبولوجيا يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته. فهذان علمان - بالنسبة للمسلمين - من العلوم الدنيوية التي حكمها: فرض على الكفاية. إذا كان يترتب عليها خير، وضرورة للحياة البشرية. وإلا فهي من العلوم التي العلم بها لا ينفع، والجهل بها لا يضر.

بخلاف العلم بالله تعالى، ودينه، ورسوله صلى الله عليه وسلم، فهو من العلم الواجب على الأعيان. قال تعالى عن أهل الكفر: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ۝٧ ﴾ [الروم: 7].

وقال عن العلة من خلق الجن والإنس: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾ [الذاريات: 56].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والناس محتاجون إلى الإيمان بالرسول وطاعته في كل مكان وزمان، ليلاً ونهارًا، سفرًا وحضرًا، وعلانية وسرًّا، جماعة

وفرادى، **وهم أحوج إلى ذلك من الطعام والشراب بل من النفس، فإنهم متى فقدوا ذلك، فالنار جزاء من كذب بالرسول وتولى عن طاعته**"[1].

فلك أن تختار أيها العاقل ما ينفعك في دنياك وأُخراك، وأما تقديس شخصية البخاري، أو كتابه الجامع الصحيح، فإنها فرية لا تحتاج إلى الردّ عليها، إذ يَعلم المؤلف - نفسه - أن شخصية البخاري لم يقدسها أحد من المسلمين - كما أشرتُ من قبل - وإنما الذي وقع من بعض العلماء، أنهم من شدة حبهم لما جمعه في الصحيح، وحرصهم على حفظ السنة منه، وشدة عناية العلماء به، حفظا، وشرحا، وتدريسا، غلا بعضهم وصار يدعو إلى التبرك بقراءته، واستفتاح الدعاء به، لما فيه من كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند كل حديث. وقد ورد في الحديث: عن أبي بن كعب قال: قلت: يا رسول الله إني أكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك من صلاتي؟ فقال: «ما شئت» قلت: الربع؟ قال: «ما شئت فإن زدت فهو خير لك» . قلت: النصف؟ قال: «ما شئت فإن زدت فهو خير لك» قلت: فالثلثين؟ قال: «ما شئت فإن زدت فهو خير لك» قلت: أجعل لك صلاتي كلها؟ قال: «إذا يكفى همك ويكفر لك ذنبك»[2].

فلعل مثل هذا الحديث تأوله - مَن تأوله - من العلماء فرأى التبرك بقراءة صحيح البخاري لما فيه من كثرة الصلاة النبي صلى الله عليه وسلم.

أو لكون البخاري دعا لقارئه بإجابة دعائه، كما قال العلامة القاري رحمه الله: «ونقل عن أبي جزرة عمن لقيه من العارفين أنه ما قرئ في شدة إلا وفرجت، وما ركب به في مركب فغرق، **وأنه - أي البخاري - كان مجاب الدعوة، ولقد دعا لقارئه.**

قال الحافظ ابن كثير: وكان يستسقى بقراءته الغيث، قيل: ويسمى الترياق المجرب.

---

(1) الإخنائية أو الرد على الإخنائي/ تحقيق العنزي (ص: 310).

(2) سنن الترمذي تحقيق بشار (4/ 218).

ونقل السيد جمال الدين عن عمه السيد أصيل الدين أنه قال: قرأت البخاري مائة وعشرين مرة للوقائع، والمهمات لي، ولغيري، فحصل المرادات، وقضى الحاجات، **وهذا كله ببركة سيد السادات، ومنبع السادات عليه أفضل الصلوات، وأكمل التحيات»**[1].

قلت: وهذا القول الأخير الذي قاله أصيل الدين رحمه الله، وافق ما ذهبتُ إليه، ولم أكن اطعلت عليه من قبل. فلله الحمد والمنة.

وأما العلّامة القاسمي رحمه الله، فقد أطال الحديث عن هذه المسألة، وأجدني مضطرا لنقل كلامه كاملا ليكون الباحث عن الحق على بينة من أمره، ويعلم أن المحققين من العلماء ينكرون هذا التبرك البدعي، وليزداد المنصف يقينا من افتراءات «المؤلف» على العلامة القاسمي رحمه الله.

قال القاسمي رحمه الله: « **قراءة البخاري لنازلة الوباء:**

نقل القسطلاني رحمه الله تعالى، شارح البخاري، في مقدمة شرحه عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي جمرة، قال: «قال لي من لقيت العارفين، عمن لقيه من السادة المقر لهم: إن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت، ولا ركب به مركب فغرقت، قال وكان مجاب الدعوة وقد دعا لقارئه رحمه الله تعالى». اهـ.

وقد جرى على العمل بذلك كثير من رؤساء العلم ومقدمي الأعيان، إذا ألـمَّ بالبلاد نازلة مهمة فيوزعون أجزاء الصحيح على العلماء والطلبة، ويعينون للختام يومًا يفدون فيه لمثل الجامع الأموي أمام المقام اليحيوي في دمشق وفي غيرها، كما يراه مقدموها، وهذا العمل ورثه جيل عن جيل مذ انتشار ذاك القول وتحسين الظن بقائله، بل كان ينتدب بعض المقدمين إلى قراءته موزعًا ثم ختمه اجتماعًا لمرض والي بلدة أو عظيم من عظمائها مجانًا أو بجائزة، بل قد يستأجر من يقرأه لخلاص وجيه من سجن أو شفائه من مرض على النحو المتقدم اعتقادًا ببركة هذا الصحيح وتقليدًا لمن مضى، ووقوفًا مع ما مرّ عليه قرون، وصقله العرف، وفي

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (1/ 15).

ذلك من تمكين الاعتقاد بصحيح البخاري والركون إليه، والحرص عليه، ما لا يخفى. ولم يكن يخطر لي أن يناقش أحد في هذا العمل، ويزيفه بمقالة رنانة تطبع وتنشر! نعم ربما يوجد من ينكر ذلك بقلبه، أو يشافه به خاصته، والله أعلم بالضمائر! ولغرابة تلك المقالة آثرت نقلها بحروفها؛ ليحيط الواقف علما بما وصلت إليه حرية الأفكار. وتلك المقالة قدمها أحد الفضلاء الأزهريين في جمادى الآخر سنة «1320» لإحدي المجلات العلمية في مصر فنشرتها عنه، وهاكها بحروفها تحت عنوان:

بماذا دفع العلماء نازلة الوباء؟

دفعوها يوم الأحد الماضي في الجامع الأزهر، بقراءة متن البخاري موزعًا كراريس على العلماء، وكبار المرشحين للتدريس، في نحو ساعة، جريًا على عادتهم من إعداد هذا المتن أو السلاح الجبري؛ لكشف الخطوب، وتفريج الكروب فهو يقوم عندهم في الحرب مقام المدفع والصرام والأسل، وفي الحريق مقام المضخة والماء، وفي الهيضة مقام الحيطة الصحيحة وعقاقير الأطباء، وفي البيوت مقام الخفراء والشرطة وعلى كل حال هو مستنزل الرحمات، ومستقر البركات ولما كان العلماء أهل الذكر والله يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فقد جئت أسألهم بلسان كثير من المسترشدين عن مأخذ هذا الدواء من كتاب الله، أو صحيح سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أو رأي مستدل عليه لأحد المجتهدين الذين يقلدونهم، إن كانوا قد أتوا هذا العمل على أنه ديني، داخل في دائرة المأمور به. وإلا فعن أي حذاق الأطباء تلقوه ليتبين للناس منه أو من مؤلفاته عمل تلاوه متن البخاري في درء الهيضة عن الأمة، وأن هذا داخل في نواميس الفطرة أو خارج عنها خارق لها؟ وإذا كان هذا السرّ العجيب جاء من جهة أن المقروء حديث نبوي، فلمَ خص بهذه المزية مؤلف البخاري، ولِمَ لَمْ يجز في هذا موطأ مالك، وهو أعلى كعبًا وأعرق نسبًا وأغزر علمًا، ولا يزال مذهبه حيًّا مشهورًا؟ وإذا جروا على أن الأمر من وراء الأسباب فلمَ لا يقرأه العلماء لدفع ألم الجوع كما يقرأونه لإزالة المغص أو القيء أو الإسهال؟ حتى تذهب شحناء الجراية من صدور

كثير من أهل العلم «أي من أهل جامع الأزهر» وعلى هذا القياس يقرأ لكل شيء، ما دامت العلاقة بين الشيء وسببه مفصومة، فإن لم يستطيعوا عزو هذا الداء إلى نطاس الأطباء، سألت الملم منهم بالتاريخ أن يرشدنا إلى من سنّ هذه السنة في الإسلام، وهل قرئ البخاري لدفع الوباء قبل هذه المرة؟ فإنا نعلم أنه قرئ للعرابيين في واقعة التل الكبير «أي في مصر» فلم يلبثوا أن فشلوا، ومزقوا شرّ ممزق، ونعلم أنه يقرأ في البيوت لتأمن الحريق والسرقة، ولكن بأجر ليس شيئًا مذكورًا في جانب أجر شركة التأمين المعروفة، مع أن الناس يتسابقون إليها تسابقهم إلى شراء الدواء إذا نزل الداء، ويعدلون عن الوقاية التي نحن بصددها، وهي تكاد تتكون بالمجان ويجدون في نفوسهم اطمئنانا لذلك دون هذه. فإن لم يجد العلماء عن هذه المسألة إجابة شافية خشيت - كما يخشى العقلاء حملة الأقلام - عليهم حملة تسقط الثقة بهم، حتى من نفس العامة، وحينئذ تقع الفوضى الدينية المتوقعة من ضعف الثقة، واتهام العلماء بالتقصير وكون أعمالهم حجة على الدين.

هذا وقد لهج الناس بآراء على أثر الاجتماع الهيضي الأزهري، فمِن قائل: إن العلماء المتأخرين من عادتهم أن يهربوا في مثل هذه النوازل من الأخذ بالأسباب، والاصطبار على تحملها لمشقتها الشديدة، ويلجئون إلى ما وراء الأسباب من خوارق العادات لسهولته ولإيهام العامة أنهم مرتبطون بعالم أرقى من هذا العالم المعروف النظام، فيكسبون الراحة والاحترام معًا فيظهرون على الأمة ظهور إجلال، ويمتكلون قلوبهم ويسيطرون على أروحهم. ولهذا مكثوا حتى فترت شرة الوباء فقرؤوا تميمتهم، ليوهموا أن الخطر إنما زال ببركة تميمتهم، وطالع يمنهم.

ومِن قائل: إنهم يخدعون أنفسهم بمثل هذه الأعمال، بدليل أن من يصاب منهم لا يعالج مرضه بقراءة كراسة من ذلك الكتاب، بل يعمد إلى المجربات من النعنع والخل وماء البصل وما شابه، أو يلجأ إلى الطبيب. لا تلتفت نفسه إلى الكراسة التي يعالج بها الأمة. فهذا يدل على أن القوم يعملون على خلاف ما في وجدانهم لهذه الأمة، خادعين أنفسهم بتسليم أعمل سلفهم.

ومِن قائل: إن عدوًّا من أعداء الدين الإسلامي أراد أن يشكك المسلمين فيه فدخل عليهم من جهة تعظيمه، فأوحى إلى قوم من متعالمية السابقين أن يعظموا من

شأنه، ويرفعوا من قدره حتى يجعلوه فوق ما جاءت له الأديان، فيدعون كشف نوائب الأيام، بتلاوة أحاديث خير الأيام، ويروجون ما يقولون بأنه جُرّب، وأن من شك فيه فقد طعن في مقام النبوة، حتى إذا رسخت هذه العقيدة في الناس وصارت ملكة دينية راسخة عند العوام وجربوها فلم تفلح وقعوا - والعياذ بالله - في الشك وأصابهم دوار الحيرة، كما حصل ذلك على إثر واقعة التل الكبير من كثير، من الذين لم يتذوقوا الدين من المسلمين، حتى كانوا يسألون عن قوة: «البخاري» الحربية ونسبته إلى البوارج ساخرين منه، ومن قارئه. ولولا وقوف أهل الفكر منهم على أن هذا العمل ليس من الدين وأنّ القرآن يقول: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ لضلوا وأضلوا، وقد جرَّأ هذا الأمر غير المسلمين على الخوض في الدين الإسلامي، وإقامة الحجة على المسلمين من عمل علمائهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ويقول قوم: إن التقليد بلغ بالعلماء مبلغًا حرم على العقول النظر في علم السلف، وإن كذبته العينان، وخالف الحسن والوجدان.

ويقول آخرون - ممن لا خبرة لهم بهمة العلماء في مثل هذه الكوارث -: أما كان ينبغي لهم أن يلبثوا في المساجد والأندية والولائم، حاثين الناس على الوقاية من العدوى، معضدين الحكومة في تسكين صورة الأهلين، مفاوضين الصحة في فتح المساجد وتعهدها بالنظافة، فإن هذا يرتبط بهم أكثر مما يرتبط بوفد أعيان القاهرة. جزاه الله خير الجزاء.

فإن أعوزهم البيان، وخلب القلوب بذلاقة اللسان، فلا أقلّ من أن يؤلفوا رسالة في فهم ما ورد متشابهًا في موضوع العدوى، حتى يعلم الناس، أن الوقاية من الداء مأمور بها شرعًا وعقلًا وسياسة، فيكون كل فرد عارفا عضدًا للحكومة، ولو طلبوا من الصحة طبع ما ألفوا وتوزيعه على المصالح والنواحي، للَبّثْ ذلك شاكرة، وكان لهم الأثر النافع.

هذا ما يقوله القوم في شأن علمائهم نرفعه إليهم ليكونوا على بينة منه؛ لأنهم لا يختلطون بالناس غالبًا إلا في الولائم والمآتم، وإن اختلطوا فقلّما يناقشونهم في

شيء تحرزًا من حديثهم في المناقشة، ورميهم مناظرهم بأول وهلة بالزيغ والزندقة؛ فلذلك يجاملونهم ويوافقونهم خشية الهجر والمعاندة.

أما أنا، فإني لا أزال ألحّ في طلب الجواب الشافي عن أصل دفع الوباء بقراءة الحديث، وعن منح متن البخاري مزية لم يمنحها كتاب الله الذي نعتقد أنه متعبد بتلاوته دون الحديث؛ ولو كان هذا العمل من غير العلماء الرسميين لضربت عنهم وعن عملهم صفحًا، ولما خططت كلمة، ولكنه من علماء لهم مراكز رسمية، يزاحمون بها مراكز الأمراء، فيجب أن يؤبه لهم، وأن ينظر لعملهم بإزاء مركزهم عن الأمة التي يسألون عنها، والله ولي التوفيق».

هذا ما رأيته، أثبته بحروفه، وقد وقع منشئها بإمضاء «متنصح»، ولو عرفنا اسمه لنسبناه إليه أداءً للأمانة إلى أهلها[1].

ثم رأيت العلامة عصام الدين الطاشكبري الحنفي ذكر في رسالة «الشفاء، لأدواء الوباء» في المطلب السادس نقلًا عن السيوطي أن الدعاء يرفع الطاعون والاجتماع له بدعة، قال: «لأنه وقع في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والصحابة يومئذ متوافرون وأكابرهم موجودون، فلم ينقل عن أحد منهم أنه فعل شيئًا من ذلك، ولا أمر به.

وكذا في القرن الثاني، وفيه خيار التابعين وأتباعهم؛ وكذا في القرن الثالث والرابع. وإنما حدث الدعاء برفعه في الزمن الأخير، وذلك في (سنة 749)». (انتهى من قواعد التحديث)[2].

وهذا العلامة محمد رشيد رضا رحمه الله ، ينكر على من يتخذ قراءة صحيح البخاري وسيلة للنصر على الأعداء، فقال: «**هل كان المسلمون على شيء من هُدى هذا الدين عندما كانوا يستنصرون بقراءة البخاري أو يستغيثون بالأولياء في بلاد كثيرة؟ أيزعمون أن تلك النزغات الوثنية تعد من الدعاء المشروع؟!**»[3].

---

(1) قلت: صاحب هذا الكلام هو الشيخ محمد رشيد رضا، وقد نشرته مجلة المنار (5/ 470).

(2) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: 263 - 267).

(3) تفسير المنار (4/ 99).

قلت: وكذلك جرت العادة - عندنا في المغرب - في قراءة صحيح البخاري في عدة مناسبات، منها عند خروج الجيش لحرب الأعداء، كما فعل الملك السعدي أحمد منصور الذهبي في مراكش، عندما كان يستعد لمعركة وادي المخازن، في القرن العاشر الهجري، وخُتِم مئات المرات عند الاستعداد للخروج للمسيرة الخضراء سنة: 1975.

و- أيضا - جرت العادة: أن يقرأ صحيح البخاري ويختم تفريجا للكروب ودفعا للأمراض والأوبئة، وعند حصار المدن من طرف الأعداء، وفي المناسبات الدينية، كليلة القدر، والأعياد والمواسم، وعند تدشين القصور يُقرأ البخاري ويختم- كما هو مشهور في عهد الملك الحسن الأول عندما بنى قصر الرباط، أقام حفلا لتدشينه، بمحضر العلماء وكبار رجال الدولة ختم فيها البخاري، كما أحيى عيد الفطر بالرباط باحتفال ديني ختم فيه صحيح البخاري في مشهد عظيم جليل». (بتصرف من مدرسة البخاري في المغرب)[1].

وإلى يومنا هذا، وفي عصر الملك محمد السادس - وفقه الله لكل خير وهدى - ما زال هذا الاهتمام والتقدير، ... ثم يأتي «رشيد أيلال» فيسمّيه: **نهاية أسطور!!** يا لها من حماقة لا دواء لها. وزَبّاء ذات وبر[2].

افتراء فتاوى التكفير

قال المؤلف:«**ومن نماذج الفتاوى الغريبة التي تكفر من أنكر حديثا في صحيح البخاري ما ورد في موقع الدكتور محمد راتب النابلسي...**». (صفحة: 113).

وحَصَرَ الفتاوى على: الدكتور النابلسي، ومركز الفتاوى **موقع إسلام ويب، وموقع طريق الإسلام، وفتوى الشيخ ربيع المدخلي!**

(1) مدرسة الإمام البخاري في المغرب - د. يوسف الكتاني(2/ 542 - 534) دار لسان العرب - بيروت -.

(2) زبّاء ذاتُ وبر: يضرب للداهية يَجْنيها الرجل على نفسه.

قلت: حصرُ المؤلِّفِ الفتيا على هؤلاء يدل على جهله، وعدم مصداقيته في البحث العلمي الصِّرف الخالص. وذلك لعدة أمور:

أولا: الدكتور النابلسي حفظه الله، غير مشهور بالفتاوى - وإن كان له موقع على النّت يفتي منه - بقدر ما هو مشهور بأسلوبه الجذاب في ربط قلوب المسلمين بربهم، وتعريفهم بخالقهم. ليس إلا. وليس هو من أهل الاختصاص في علم الحديث، وحسبك بالأحاديث الضعيفة الموضوعة التي ملأ بها كتابه: «**موسوعة أسماء الله الحسنى**». وقد كنتُ عرضتُ عليه - سنة 1430 - أن أقوم بتخريج أحاديث كتابه وتحقيقها، فأبى وامتنع، وترك الكتابَ - كما هو - خليطا بالصحيح والضعيف والموضوع والإسرائيليات!

ثانيا: الاعتماد على مركز الفتاوى موقع إسلام ويب، وموقع طريق الإسلام، وفتوى الشيخ ربيع المدخلي. كلها فتاوى عن مشايخ من المشرق، وهي فتاوى عامة، لا يمكن تنزيلها على زيد أو عمرو بعينه. إذ هناك فرق بين فتوى عامة، وفتوى عين، فلا ينبغي حمل الفتوى العامة على فرد بعينه.

ثالثا: ما بال المؤلف لم يسأل أهل العلم ببلده، أو بمدينته، ويجلس معهم جلسة علمية ليعرض عليهم ما توصل إليه، ثم يسمع منهم مباشرة الحكم الشرعي؟ ألم يجد عالما مغربيا تتوفر فيه شروط الفتيا بمراكش، أو بأي مدينة من مدن المغرب حتى يضطرَّ للبحث على فتيا عبر الشبكة العنكبوتية؟ أتُرى خلا المغربُ الأقصى من عالم يفتيه؟ أم تُرى يظن المؤلف أن الشيخ النابلسي أعلم من الشيخ العلامة أبي أويس محمد بن الأمين بوخبزة؟ وأن الشيخ ربيع المدخلي - هو الآخر - أعلمُ من الشيخ العلامة مصطفى البحياوي، أو العلامة القاضي برهون، أو الشيخ المحدث زين العابدين بلافريج؟ وأن الشيخ محمد صالح المنجد أعلم - كذلك - من العلامة الأصولي الفقيه مصطفى بنحمزة، أو العلامة المقاصدي أحمد الريسوني، .. وغيرهم ممن يفضلون عدم الشهرة؟!

أتزهد - يا رشيد أيلال - في علماء أهل بلدك الذين يزهر بهم المغرب، لتأتينا بفتاوى عبر الإنترنيت؟! أم تراك على شعار: «**مُطرب الحي لا يطرب**»[1]!

(1) ليس هذا تنقيصا من المشايخ المذكورين: "النابلسي، والمدخلي، ومحمد صالح المنجد". فالعلم لا يُحجر خلف الحدود الجغرافية. فهذا الإمام مالك موطنه في المدينة النبوية، =

لكن المؤلف اختار فتوى الشيخ النابلسي ليقول للناس: «**انظروا صِدق ما قلت لكم..ألا ترون كيف يقذفون كل من ردّ حديثا في صحيح البخاري بالكفر تارة، وبالفسق تارة، وبالزندقة تارة..؟!**

فقد نقل في (صفحة: 113 من كتابه): «فتوى الدكتور محمد راتب النابلسي المحترم: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما حكم من رد حديثا في الصحيحين، كحادثة شق الصدر للنبي صلى الله عليه وسلم بحجة مناقضة العدل والعقل، ثم هل كل ما في البخاري ومسلم صحيح على الإطلاق؟ وجزاكم الله عنا كل خير.

الجواب: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وبعد: إجابة على سؤالكم، نفيدكم بما يلي: من ردّ حديثا صحيحا بعقله كفر بالله...لأن الحديث إن صح وحي، ورد الوحي بالعقل كفر...والمسلمون متفقون في كل أعصارهم على أن كل ما في البخاري ومسلم صحيح.

الدكتور محمد راتب النابلسي.

والحمد لله رب العالمين». (انتهى).

قلت: مسألة تكفيرُ منكرِ الحديث الصحيح المتفق على صحته، تُشترط فيه شروط، ومبحثها في موضوع: «مسمى الإيمان ومسمى الكفر». وليست في هذه الفتيا المطلقة العامة، والمستعجلة في سطرين، ومن شيخ ليس تخصّصه في علم الحديث، ومَن قرأ كُتبه، واستمع لدروسه يعرف ذلك. فالرجل بعيد كل البعد عن التحقيق العلمي المختص بالحديث. لكنه يُشكر على ما يقوم به من دعوة للتعرف على الخالق جل وعلا، وقد أرسلتُ إليه - في موقعه الرسمي - تعليقي على فتواه هذه، وأنها عامة غير خاصة، وأن الفتيا لها شروط، فجاءني الرد من القائمين على موقع صفحته بالموافقة على ما بينته هنا.

=

ومذهبه عندنا بالمغرب الأقصى. وإنما أعيب على "رشيد أيلال" استفتاءه في أمرٍ، جوابه عند أهل بلده من أهل العلم. ناهيك أن للفتوى شروطا. ذكرتها في آخر الكتاب.

وأما مسألة التكفير عموما، فهي من الأسماء والأحكام، وقد شدد أهل السنة في إلقاء هذا الوصف على مسلم، ووضعوا قواعد صارمة، منها على سبيل المثال:

- أنه ليس كل من وقع في الكفر، وقع الكفر عليه.
- وجوب التفريق بين كفر النوع، وكفر العين.
- توفر الشروط وانتفاء الموانع.
- بلوغ الحجة وفهمها، ثم ردّها عمدا وعنادا
- إقامة الحجة مِن قِبَلِ عالم متمكّن.

وغيرها من القواعد الصارمة في وصف شخص بعينه بالكفر أو الفسق. ولو أن «المؤلف» قرأ صحيحَ البخاري لوقف على الأحاديث الصحيحة التي تحذّر من تكفيير أهل القبلة.

ولعل من المناسب هنا أن أنقل بعض ما جاء من كلام أهل العلم في حق من يرد أو يشكك في أحاديث متفق على صحتها، كالتي في صحيح البخاري ومسلم، بحجة أنها مخالفةٌ لنصوص القرآن!

فعن أيوب، أن رجلا قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف: «والله ما نريد بالقرآن بدلا، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا»[1].

يعني به: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي كتاب مفتاح الجنة للسيوطي: «أخرج الدارمي واللالكائي في السنة عن عمر بن الخطاب قال:«سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

وأخرج اللالكائي في السنة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «سيأتي قوم يجادلونكم، فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

---

(1) جامع بيان العلم وفضله (2/ 1193).

وأخرج ابن سعد في الطبقات، من طريق عكرمة عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: «**اذهب إليهم فخاصمهم ولا تحاجهم بالقرآن، فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة**».

وأخرج مِن وجه آخر أن ابن عباس قال: «يا أمير المؤمنين، فأنا أعلم بكتاب الله منهم، في بيوتنا نزل، قال: صدقت ولكن القرآن حمّال ذو وجوه، نقول ويقولون، ولكن حاجهم بالسنن، فإنهم لن يجدوا عنها محيصا»، فخرج إليهم فحاجهم بالسنن فلم يبق بأيديهم حجة.

وأخرج سعيد بن منصور عن عمران بن حصين أنهم كانوا يتذاكرون الحديث فقال رجل: دعونا من هذا وجيؤونا بكتاب الله فقال عمران: «**إنك أحمق، أتجد في كتاب الله الصلاةَ مفسّرةً، أتجد في كتاب الله الصيامَ مفسرا، إن القرآن أحكم ذلك، والسنة تفسره**». (انتهى)[1].

وكان الإمام أبو حنيفة رحمه الله يقول: «إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي؛ وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل». ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل: «دعونا من هذه الأحاديث! » فزجره الإمام أشد الزجر، وقال له: «لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن».

وكان الإمام مالك رحمه الله يقول: «إياكم ورأي الرجال إلا إن أجمعوا عليه: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ وما جاء عن نبيكم، وإن لم تفهموا المعنى فسلّموا لعلمائكم، ولا تجادلوهم فإن الجدال في الدين من بقايا النفاق».

وروى الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي رحمه الله، أنه كان يقول: «إذا صحّ الحديث فهو مذهبي». قال ابن حزم: «أي صح عنده أو عند غيره من الأئمة».

وفي رواية أخرى: «إذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، واضربوا بكلامي الحائط».

---

(1) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص: 59).

وقال مرة للربيع: «يا أبا إسحاق، لا تقلدني في كل ما أقول، وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين». وكان رحمه الله، إذا توقّف في حديث يقول: «لو صح ذلك لقلنا به».

وكان يقول: «إذا ثبت عن النبي -بأبي هو وأمي- شيء لم يحل تركه لشيء أبدًا».

وروى البيهقي عن الإمام أحمد رحمه الله، أنه كان إذا سئل عن مسألة يقول: «أوَ لأحد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟».

وكان يتبرّأ كثيرًا من رأي الرجال، ويقول: «لا ترى أحدًا ينظر في كتب الرأي غالبًا، إلا وفي قلبه دخَل».

وكان ولده عبد الله يقول: «سألت الإمام أحمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث، لا يعرف صحيحه من سقيمه، وصاحب رأي، فمن يسأل منهما عن دينه؟ فقال: يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي».

وبلغنا أن شخصًا استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال: «لا تقلدني، ولا تقلّد مالكا، ولا الأوزاعي، ولا النّخعي، ولا غيرهم، وخُذ الأحكام من حيث أخذوا».

قال الشعراني: «وهو محمول على من له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة». (انتهى)[1].

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتْنا يا جرير المجامع

وأما المنهجية العلمية التي يجب العمل بها لردّ حديث ما، أو إنكاره، أو تضعيفه، فلها شروط، أنقلها «للمؤلف» من موقع الإسلام سؤال وجواب بإشراف الشيخ محمد صالح المنجد[2]:

(1) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: 52 - 53).

(2) قد يقول قائل: "ها أنت هنا تستدل بالشيخ محمد صالح المنجد من موقع الإسلام، فلمَ أنكرتَ على صاحب الكتاب؟" والجواب: أن إنكاري على صاحب الكتاب، فلأنه نقل فتوى =

الشرط الأول:

المناقضة التامة بين ما ورد في الحديث وما ورد في القرآن الكريم من نص واضح الدلالة غير منسوخ، ونحن نؤكد هنا على قيد «المناقضة التامة»، وليس مجرد تعارض ظاهري يبدو في ذهن الناظر العجل، ولعل أولئك الذين يخوضون في إنكار الأحاديث يوافقوننا على هذا التقييد؛ لأن غالب التعارض الظاهري الذي يعرض في أذهان كثير من الناس لا حقيقة له، وإنما هو ظنٌّ قائمٌ في ذهن المعترض، يمكن بالتأمل وتلمس أوجه اللغة والمعاني الجواب عليه، وبيان موافقته لأصول الشريعة ومقاصدها، ومن تأمّل كتاب العلامة ابن قتيبة الدينوري، المسمى «مختلف الحديث»، عرف قدر المجازفة التي جازفها كثيرون في إنكارهم الأحاديث بدعوى عدم موافقتها للقرآن، أو عدم تصديق العقل بما فيها، ثم إذا ذكر ابن قتيبة تفسير العلماء الصحيح لهذه الأحاديث، تبيّن أن لها أوجها صحيحة موافقة للشريعة، وأن توهم المعارضة للقرآن إنما هو ظُنون فاسدة.

إننا نسأل هؤلاء وأمثالهم ممن يتجرأ على ردّ السنة، والطعن في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، من غير منهجية علمية، أو أصول نقدية مقبولة، ومن غير أن يحكموا أصول العلم الذي يتحدثون فيه:

هل ترون أن مِن الممكن أن يناقض الحديثُ القرآن الكريم مناقضة تامة بحيث يجزم الناقد بأن هذا الحديث ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ونرى مع ذلك جميع علماء الإسلام، من لدن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، متوافقين على قبول هذا الحديث وشرحه وتفسيره والاستدلال به والعمل بما جاء فيه؟!

ألا يقضي العقل السليم - الذي يزعمون التحاكم إليه - باحترام اتفاق أهل التخصص على أمر هو في صلب تخصصهم؟!

=

عامة وأسقطها على مسألته. ليعمم الحكم. أما ما نقلته - أنا هنا - فإنما هو شبيه بقواعد عامة لبيان شروط ردّ حديثٍ ما ورفضِه. ولكونه يخاطب العقلانيين. فتنبّه.

هل يجرؤ أحد على تخطئة علماء الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات أو علوم التربية أو الاقتصاد - مثلا - إذا اتفقوا وتواردوا على أمر معين، خاصة إذا لم يكن المعترض عليهم من أهل العلم بذلك التخصص، وإنما غاية أمره أن يكون قد قرأ بعض المقالات حوله، أو شيئا من كتب: تبسيط العلوم، أو: العلم لكل الناس؟!

الشرط الثاني:

وجود حلقة من حلقات الضعف الإسنادي، التي تتحمل الخطأ الوارد في المتن:

ونظن - كذلك - أن هذا الشرط منهجي قويم، لا ينبغي أن يخالف فيه من يفهم شيئا في أصول النقد العلمي، وذلك أن إنكار المتن أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، يعني وجود حلقة ضعيفة في السند هي التي أوهمتنا أن هذا الحديث من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهو - فعليا - ليس كذلك.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله، وهو مَن هو في منازل العلم والإيمان، وهو أول من صنّف في علم أصول الفقه: «الحديث إذا رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذلك ثبوته». «اختلاف الحديث - ضمن الأم - (107/10) ».

ويقول: «لا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه، إلا بصدق المخْبِر، إلا في الخاص القليل من الحديث». «الرسالة»: فقرة (1099) .

ويقول أيضا: «المسلمون العدولُ: عدولٌ أصحاء الأمر في أنفسهم ...، وقولُهم عن خبر أنفسهم، وتسميتُهم: على الصحة والسلامة، حتى نستدل من فعلهم بما يخالف ذلك، فنحترسَ منهم في الموضع الذي خالف فعلُهم فيه ما يجب عليهم». «الرسالة. وانظر: الأم (518/8 - 519) .

وبعد أن يحكي الإمام الشافعي رحمه الله بعض الأصول العلمية في هذا الباب، وهو أمر تعرّض له كثيرا في كتبه المختلفة، يذكر لنا أن ما قرره، مما نقلنا بعضه هنا، ليس اجتهادا فرديا، أو مذهبا شخصيا له، وإنما هي أصول أجمع عليها أهل العلم من قبله. يقول: «فحكيت عامة معاني ما كتبت في صدر كتابي هذا، لعدد من المتقدمين في العلم بالكتاب والسنة، واختلاف الناس، والقياس، والمعقول، فما

خالف منهم واحدٌ واحدا، وقالوا: هذا مذهبُ أهل العلم من أصحاب رسول الله، والتابعين، وتابعي التابعين، ومذهبُنا؛ فمن فارق هذا المذهب: كان عندنا مفارقَ سبيلِ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهلِ العلم بعدَهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة، وقالوا معا: لا نرى إلا إجماع أهل العلم في البلدان على تجهيل من خالف هذا السبيل، وجاوزوا، أو أكثرهم، فيمن يخالف هذا السبيل، إلى ما لا أبالي أن لا أحكيه»!! «اختلاف الحديث» - الأم - (21/10)، وانظر نحوا من ذلك في: الرسالة: ف (1236- 1249) .

إن أول ما يجب على من رد حديثا مسندا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أن يبحث ويفسر من هو الراوي الذي أخطأ في نقله هذا الحديث، فإذا لم يجد المنكِرُ سببا إسناديا مقبولا لإنكاره الحديث، فذلك علامة على خطإ منهجيّ، وهو علامة أيضا على ضرورة مراجعة فهم الحديث والقرآن والمقاصد الشرعية.

فكيف إذا كان الحديث واردا بأصح الأسانيد على وجه الأرض، بل كيف لو كان الحديث قد ورد بطرق كثيرة جدا - كما هو حال أكثر الأحاديث التي يردها «التنويريون»-، وعن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم؟!

الشرط الثالث:

نسبة الأمر كله إلى الاجتهاد المحتمل، ونبذ أساليب الجزم والحسم واتهام المخالف والطعن في عقول المسلمين، وهذا فيما إذا كان هناك وجه لهذا الاحتمال، وكان من يتكلم في هذا مؤهلا - بأدوات البحث اللازمة - لإدراك ذلك والبحث فيه. فقد يبدو لأحد العلماء ضعف حديث معين لعلة معينة، ولكنه لا يستعمل لغة الاتهام لكل من قبل الحديث.

فمن خالف هذه الشروط الثلاثة، وأصرّ على إنكار الحديث وتكذيبه، فهذا على خطر عظيم، إذ لا يجوز للمسلم أن يتأول متهجما من غير شروط ولا ضوابط، وإلا أثم ووقع في الحرج.

يقول الإمام أحمد رحمه الله: «من ردّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكة» انتهى.

ويقول الحسن بن علي البربهاري: «وإذا سمعت الرجل يطعن على الأثر، أو يردّ الآثار، أو يريد غير الآثار: فاتّهمه على الإسلام، ولا تشك أنه صاحب هوى مبتدع. وإذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن، فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة، فقُمْ من عنده وودّعه» انتهى. «شرح السنة» (113-119) باختصار.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق. فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه» انتهى. «مجموع الفتاوى» (41/3)

والله أعلم». (انتهى)[1].

قال مقيده: ومع هذا كله، فما ذكره الشيخ محمد صالح المنجد من أقوال العلماء، إنما هو على وجه العموم، وليس على وجه الخصوص والتعيين، ألا ترى أنهم يستعملون حرف: «مَن» التي تفيد العموم. قال الناظم في تعريف ألفاظ العموم:

وما من الأسماء مُبهما كَمَن في عاقل وما في ضده كمِن [2]

لذا فلا داعي ليتهم «المؤلف» العلماءَ بكونهم كفّروه أو هدروا دمه - كما نُشر في مواقع التواصل الاجتماعي - فهذه فرية، ولا يمكن لعالم بحق أن يجرؤ على تكفيره، بل من خلال قراءتي لكتابه: «صحيح البخاري نهاية أسطورة» تبيّن لي أنه جاهل جهلا مركّبا، متلبّس بشبهات وتدليسات «العقلانيين» و«القرآنيين» و«المستشرقين»، فمثله: يُعلَّم ويبيّن له، ويُؤخذ بيده إلى نور العلم بالتي هي أحسن، وبالحوار الهادئ، ويُتلطّف في نصحه وإرشاده، لا بالسب والشتم والقذائف، فإن أسلوب الشتائم والغلظة لا يزيد الجاهل إلا عنادا. وكما قال أبو حامد الغزالي رحمه الله في أنواع الناس: «**الفرقة الرابعة:** طائفة من أهل الضلال يتفرّس فيهم

(1) موقع الإسلام سؤال وجواب .

(2) نظم الشيخ ماء العينين: "الأقدس على الأنفس".

مخائل الذكاء والفطنة، ويتوقع منهم قبول الحق بما اعتراهم في عقائدهم من الريبة، أو بما يلين قلوبهم لقبول التشكيك بالجبلة والفطرة. **فهؤلاء يجب التلطف بهم في استمالتهم إلى الحق وإرشادهم إلى الاعتقاد الصحيح لا في معرض المحاجة والتعصب، فإن ذلك يزيد في دواعي الضلال ويهيج بواعث التمادي والإصرار. وأكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق أظهروا الحق في معرض التحدي والادلاء، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والإزراء. فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة ورسخت في نفوسهم الاعتقادات الباطلة وعسر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور** فسادها،... والمجادلة والمعاندة داء محض لا دواء له، فليتحرز المتدين منه جهده وليترك الحقد والضغينة **وينظر إلى كافة خلق الله بعين الرحمة، وليستعن بالرفق واللطف في إرشاد من ضل من هذه الأمة، وليتحفظ من النكد الذي يحرك داعية الضلال، وليتحقق أن مهيج داعية الإصرار بالعناد والتعصب معين على الإصرار على البدعة ومطالب بعهده إعانته في القيامة**»[1].

(1) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: 15).

المبحث الرابع

جهالات الفصل الرابع

سقوط الأسطورة: (صفحة: 117)

هكذا في هذا الفصل، يصف «المؤلف» البخاري بأنه أسطورة ساقطة، لا صحة لها، ويُكذّب رحلاته في طلب الحديث، ورواياته، تحت عنوان: «**الخرافة بالأرقام:** (صفحة: 119) «**رحلة البخاري كذب...!!**» وسنده في ذلك عبد الفتاح عساكر: (انظر صفحة: 123).

ويقول مستبعدا عدد الأحاديث التي كان البخاري يحفظها: «**البخاري عمره أقل بالنسبة للزمن وأرقام الحديث**»!

قلت: ساق «المؤلف» رواية محمد الورّاق التي ذكر فيها مشايخ البخاري، وهي: «وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟

فقال لنا يوما بعد ستة عشر يوما: إنكما قد أكثرتما عليّ وألححتما، فاعْرِضا عليّ ما كتبتما.

فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نُحكم كتبنا من حفظه. ثم قال: أترون أني أختلف هدرا، وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد»[1]. (انظر صفحة: 120 من كتابه).

وفي (الصفحة: 121) ساق المؤلف قول: «محمد بن أحمد غنجار في (تاريخ بخارى): سمعت أبا عمرو أحمد بن محمد المقرئ، سمعت مهيب بن سليم، سمعت جعفر بن محمد القطان إمام كرمينية يقول: سمعت محمد بن إسماعيل

(1) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (12/ 408).

يقول: كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده»[1].

ثم استنكر واستغرب مستهزئا - كالعادة - أن يكون كل هذا حفظا، وهذا العدد من الشيوخ في زمن قليل، وبوسائل بدائية للتنقل في السفر، في حين بلغت عدد الأحاديث - على حسب تقديره الخيالي وفهمه القاصر - **عشرة ملايين**!!

وكل هذه التحليلات الخيالية، والتقديرات العشوائية، نقلها عن الكاتب المصري «**عبد الفتاح عساكر**» بمنتدى الواحة المصرية، تحت عنوان: « **الأرقام لا تكذب**»! وقد عرّفناك مَن هو عبد الفتاح عساكر، في أول الكتاب.

وأول خطإ فادح، وتحليل فاضح، بدأ به «**عبد الفتاح عساكر**» هو كونه قدّر أن حفظ حديث واحد سيأخذ من البخاري: خمس دقائق، ليصل عدد الدقائق لحفظ 600.000 حديث إلى ثلاثة ملايين دقيقة، أي 50.000 ساعة!

ثم قدّر - حسب عُقَيْلِه - لو أن الحفظ كان يأخذ منه ثمان ساعات في اليوم!! لِيقول لنا: إن في هذه الحالة سيحتاج البخاري إلى 6250 يوما، أي ما يعادل بالسنوات الهجرية سبعة عشر سنة ونيف..!

ولم يكتف - عبد الفتاح العبقري - بهذا التخمين والتقدير، بل ذهب يقدّر ويفكّر لو أن حِفظَ حديث واحد أخذ من البخاري عوض خمس دقائق: ستا. فكم سنحتاج من سنة؟ سنحتاج إلى 21 سنة. أما سبع دقائق، فسنصل إلى 24 سنة. أما ثمان دقائق، فسنصل إلى 28 سنة، ونيف. أما تسع دقائق، فسنصل إلى 31 سنة ونيف. أما عشر دقائق، فسنصل إلى 35 سنة ونيف..(انظر الصفحة: 124 - 125 من كتاب «البخاري نهاية أسطورة»!) .

وهكذا، بنى تحليله وتخمينه الجاهل على قدر وحسب كسله وخموله وما عليه عصره، من كون المدارس لا تزيد عن ثمان ساعات للتلاميذ!!!

فهل بعد هذا الحُمق من حمق، وهل بعد هذا الجهل من جهل؟!

---

(1) المصدر نفسه (12/ 407).

ومع ذلك يقول - وبلا حياء ولا خجل - بعدَ عرضه الأرقام الخيالية: «**وهذا الكلام هدية لقوم يعقلون**»! (انظر صفحة: 125).

قلت: صدق من قال:

تجنّبِ الأحمقَ ذا الفضيحهْ وإن بدتْ منه لك النصيحهْ

قرّة عين الأحمق الحماقهْ كلّ فتىً ملائمٌ أخلاقهْ

إن هذه الشبهة المضحكة لا يحتاج عاقل إلى كشفها والاستدلال على بطلانها، لأنها باطلة من أصلها، وما بني على باطل فهو باطل. إذ يكفي لدحضها أن الكاتب المصري عبد الفتاح عساكر، قدّر لحفظ حديث واحد خمسَ دقائق، ثم أخذ في التصاعد إلى عشر دقائق! وهذا هراء، ليته أخذ بالعكس فبدأ من عشر دقائق إلى دقيقة، بل إلى ثانية. أجل...إلى ثانية..!

فبربّكم - خبّروني - كم يأخذ من الوقت لحفظ حديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أوصني، قال: «لا تغضب» فردد مرارا، قال: «لا تغضب»!؟

أو حديث: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»؟!؟

أو حديث: عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر، قال: «اللهم صيبا نافعا».

أو حديث: «من صلى البردين دخل الجنة»، وغيرها من الأحاديث على مثل هذه المتون؟ إن بعضها لا يتجاوز ثانية - مثل- حديث: «لا تغضب».

فلماذا قدّر الكاتب حفظ الحديث بخمس دقائق، إلى ست، إلى سبع إلى ثمان،.. إلى عشر؟!

لذا قلتُ: إن التقدير الحسابي الذي بنى عليه الكاتب المصري بحثه لتكذيب عدد الأحاديث - التي يحفظها الإمام البخاري رحمه الله - تقديرٌ مبني على الجهل المركّب في طريقة الحفظ، وعلى الجهل بمتون الحديث، وعلى الجهل بما في

صحيح البخاري. لذا حسْبُ اللبيب هذه الإشارة لنسف فقرة: «**الخرافة بالأرقام**» (ص: 119 - 125 من كتاب صحيح البخاري نهاية أسطورة).

إنما الخرافة الحقيقية هي: تلك الافتراضات الوهمية التي سطّرها الكاتب المصري، وانبهر بها تلميذه البارّ، الإمّعة المحتار، «رشيد أيلال».

والغريب في هذا الكاتب المصري «عبد الفتاح عساكر» أنه يقول - بعد الطعن في محفوظات البخاري (صفحة: 125) -: «وأوّل فمٍ بشريٍّ سمعنا منه القرآن الكريم هو فمُ رسول الله - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم - **بغير عنعنات** إلى أن تقوم الساعة»!!

قلت: ما هذا الهراء..وما هذا الجهل.. وهل «رشيد أيلال» - ناقل هذا الجهل والضلال - يتفق معه..؟ أي حماقة هذه..! أليس القرآن تلقّته الأمة بالتواتر، متصل السند المعنعن، من لدن كلّ مقرئ إلى شيخه، ومن شيخه إلى شيخه، إلى أن يتصل السند بمشاهير قرّاء الصحابة، وبهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟!

وهذه الطريقة صارت إجماعا منذ الصدر الأول على أنه لا يُقرأ بحرف ولا يحكم بقرآنيته ولا يكتب في المصاحف حتى يتحقق نقله بالتواتر، ويرويه عدد كبير يحصل بروايتهم اليقين. ولذلك لم يُثبّت الصحابة في المصاحف التي أمر عثمان بكتابتها مستنسخاً لها من صحف أبي بكر، إلا ما كان كذلك، وطرحوا ما انفرد بروايته الآحاد، ولو كان راويه كائنا من كان.

وكان معتمدهم في ذلك ما ثبت في العرضة الأخيرة، كما جاء في الصحيحين: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدارس جبريل بالقرآن ويعارضه إياه في كل رمضان، فلما كان العام الذي توفي فيه، عارضه القرآن مرتين».

وبالأخذ والتلقي بالسند، نقل صحابة رسول الله القرآن إلى من بعدهم، ومَن بعدهم إلى الذين يلونهم، وهكذا حتى وصل إلينا منقولاً بالتواتر، مسطوراً في الدفاتر، تَكْلَؤُه عناية الجليل، مصاناً عن كل تحريف وتبديل.

وجاءت الأخبار عن رسول الله تفيد بأن نقل القراءة وأخذها سُنّة، فقد ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قال لنا علي بن أبي طالب: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تقرأوا كما علمتم»[1].

ثم يتناقض الكاتب المصري مع قناعته فيقول: «**وكل رواية ذكرت في كتب الحديث، الاثنين، أو الستة، أو التسعة، أو غيرها، تتفق وكتاب الله فهي صحيحة حتى وإن ضعف السند..**»!! (انتهى).

قلت: لا أدري هل نسي «رشيد أيلال» هذه العبارة ولم ينتبه إليها، أم يتفق مع الكاتب الغبي عليها؟! لأن هذا يعني: أنه لم يبق عنده الإشكال في النسخة الأصلية للبخاري، ولا الإشكال في كم يحفظ، وخرافة الأرقام، وأسطورة الأحلام».. إنما المهم هو أن تتفق الرواية مع القرآن.. ولا يهم في أي كُتب الحديث وجدناها، بل ولا يهمّ ضعف السند من صحته..!!

أقول«للمؤلف»: إن كانت هذه الغاية من كتابك، والهدف من تأليفه، فما الجدوى - إذًا - من الطعن في صحيح البخاري؟ إذ ليس هناك فرق بيننا وبينكم إلا الأخذ بالحديث الضعيف، فأنتم ترون جوازه، ونحن نراه رفضه، وقد يتساهل بعضنا في الأخذ به في مكارم الأخلاق والترهيب والترغيب. وهذا لن يُحدث بيننا وبينكم مشادة ولا مشاكسة ولا تجريحا.

ونظرا لتناقض كلام «عبد الفتاح عساكر» مع نفسه، و«رشيد أيلال» مع ما جاء في كتابه، وعدم استيعابهما لمسألة حفظ البخاري، وتأليفه الصحيح في مدة ستة عشر سنة، فسأورد بعض الأوجه لكشف جهلهما، وتنبيه مَن أُعجِب بخبالهما.

فأقول - وبالله التوفيق -:

---

(1) الإسناد عند علماء القراءات (ص: 163). وأما الحديث فقد حسنه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (2/ 160).

الوجه الأول: كيف استدل «المؤلف» بمقولة وقصّة حفظ البخاري من كلام الإمام الذهبي، في حين لا يملك النسخة الخطية لصاحبها - وأعني بالنسخة هنا نسخة الإمام الذهبي الأصلية بخط يده -!؟

إذ هذا ما التزم به المؤلف لتصديق أي رواية، اللهم أن يكون أراد بهذا الخبر أن يقول لنا: لا تصدقوا ما قيل عن البخاري في حفظه. فإننا لا نملك نسخة بخط رُواتها. ولعل هذا الذي يريد الوصول إليه، ولكن ليس من باب غياب نسخة الذهبي، وإنما لدعواه أن العلماء يقدسون شخصية البخاري وينسجون عن حياته قصصا مكذوبة ليصدقه الناس.

فإن كان هذا غرض المؤلف، فدونك **الوجه الثاني**، وهو:

قد ذكرتُ فيما سبق مسألة الحفظ عند أهل الحديث - خاصة - وعند غيرهم ممن اشتغلوا بالعلوم الشرعية أو الأدبية. وأيضا كل عاقل يعلم جيدا قدرات بعض البشر على الحفظ والتركيز، خاصة عند الأطفال، وقصة البخاري فيها: أنه كان غلاما في ريعان شبابه[1]، وقد شاهدنا في هذا العصر أطفالا يحفظون المتون، بلْه القرآن العظيم، وهم في سن السابعة والثامنة، فلا حاجة لإنكار العدد الكثير الذي كان البخاري - وغيره - يحفظه.

الوجه الثالث: لو تأمّل كل عاقل ما جاء في قصة حفظ البخاري - وهو غلام - سيجد المعنى مخالفا لما فهمه المؤلف، واستنكره البليد[2]: «عبد الفتاح عساكر». فلنقف على متن القصة كما هي:

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة **وهو غلام**، فلا يكتب..».

قلت: إلى هنا، يخبرنا حاشد بن إسماعيل - وهو قرين البخاري - وآخر - لم يذكر أبو حاتم اسمَه. هذان الرجلان يقولان: «**كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة، وهو غلام**». فلاحَظوا فترة طلبه للحديث معهم عند المشايخ أنه

---

(1) ريعان الشباب: أوله.

(2) البليد: المتحير الذي لا يدري أين يتوجه.

لا يكتب. ثم قالا: «**حتى أتى على ذلك أيام**»، أي مرت أيام ونحن نلاحظ ذلك - فلا ندري نحن كم كانت تلك الأيام؟ - قالا: «**فكنّا نقول له**» أي في تلك الأيام «**إنك تختلف معنا**» عند المشايخ لسماع الحديث «**ولا تكتب، فما تصنع!؟**». أي تعجّبا من أمره، حيث لم يرياه يكتب طوال أيام اختلافهم. «**فقال لنا يوما بعد ستة عشر يوما**». الملاحظ أنه بعد مرور ستة عشر يوما عن سؤالهم، جاء قول البخاري «**إنكما قد أكثرتما علي وألححتما**». فكأن استغرابهما كان يتكرر كلما رأوه لا يكتب، ولعله في تلك الأيام الستة عشر راجع محفوظاته جيدا، لذا قال لهما حينها: «**فَاعْرِضَا عليَّ ما كتبتما**» قالا: «**فأخرجنا إليه ما كان عندنا**» أي منذ اختلافهم عند المشايخ، فلا ندري نحن كم يوما، أو كم شهرا، لذا كان الذي أخرجاه «**فزاد على خمسة عشر ألف حديث**». فلم يكن هذا العدد قد كتبوه في ستة عشر يوما كما فَهِم «عبد الفتاح عساكر» والمؤلف، «**فقرأها كلها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه. ثم قال: أترون أني أختلف هدرا، وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد**». فهذا هو ما يُفهم من القصة، أو قد يفهم. وعلى كل حال، إذا اختلف الفهم من شخص لآخر، وتطرّق الاحتمال، بطل بذلك الاستدلال، ووجب النظر إلى المحكم الذي لا يتطرق إليه الاحتمال وكثرة الأفهام.

فإن لم يَرفع «المؤلف» بهذا رأسه، قلنا له: إن سِنّ البخاري في هذه القصة لا أحد يعلمه على وجه التحديد، إلا بكونه **غلاما**. لكن الذي ذكره الحفاظ أنه حفظ القرآن دون بلوغ العاشرة ثم أُلهم إليه حفظ الحديث، وفي سِنّ الحادية عشر صحّح لشيخه خطأه. فقد روى الخطيب بسنده، أن محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي، قَالَ: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: **أُلهِمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب**.

قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقَال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت اختلف إلى الداخلي وغيره، وَقَالَ يوما فيما كان يقرأ للناس: «سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم». فقلت له: «يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يروه

عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي بن إبراهيم. فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت».

فقال له بعض أصحابه: ابنُ كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة فلما طعنت في ست عشرة سنة، حفظت كتبَ ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء». (اهـ)[1].

أقول: نستفيد من هذه القصة: أن البخاري حين كان يختلف مع أصحابه لسماع الحديث، كان يحفظ قبل ذلك عددا من الأحاديث. كيف لا، وفي سن العاشرة لا بد أنه كان يُصلي، فقَطْعاً قد حفظ في الكُتّاب أحاديث: الطهارة، والوضوء، والغسل، وشروط الصلاة، والأذان، وما يتعلق بذلك. بل أكاد أجزم أنه سمع الكثير من الأحاديث عن والده إسماعيل. وقد ترجم رحمه الله لوالده في «التاريخ الكبير» فقال: «إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجعفي، أبو الحسن. رأى حماد بن زيد، وصافحَ ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكا»[2].

قال مقيده: وأنا - بحمد الله - حفظتُ عددا من الأحاديث في سن مبكّرة، وقِصارَ السور، وما ذلك إلا لكوني قضيت سنة في كتّابٍ قرآني، وأنا في سنّ الثالثة من عمري، وأيضا من كثرة ما أسمعها تُتَداول في بيتنا، كأذكار الأكل، والشرب، واللباس، والدخول، والخروج، وغير ذلك.

أما كتاب «رياض الصالحين» فقد قرأته في سن العاشرة من عمري، وهو يحتوي على 1896 حديث. أحفظ أكثر من نصفه لفظا. والباقي أحفظه معنى، علما أني - حينها - كنت قد انتقلت إلى مدرسة نظامية حرّة، وليس إلى كتّاب قرآني، فلماذا هذا الاستنكار الأحمق؟!

---

(1) تاريخ بغداد تحقيق بشار (2/ 324).

(2) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (1/ 342).

أضف إلى ذلك، أننا لو افترضنا أن هذه القصة وقعت للبخاري وهو في سن الخامسة عشر - مثلا - فلا يُستبعد أن يكون حافظا لأكثر من خمسة عشر ألف حديث.

الوجه الرابع: هب جدلا أن القصة خرافةٌ وكذبٌ ومبالغةٌ في شأن حفظ الحديث، فالعبرة - عندنا - بما دوّنه وأخرجه متصل السند في كتابه الصحيح، وليس بما ورد عن حياته أو أقواله أو حتى اجتهاداته، إذ لم يتعبّدنا الله بأقواله - لا هو ولا غيره من الأئمة والحفاظ - وإنما العبرة بصحة ما يسنده هذا الإمام - وغيره من الأئمة - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فليست شريعة الله تعالى - أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - موقوفة على ما في صحيح البخاري فقط، بل على ما جاء في كتب السنة، بشروحها، وبأصول الفقه، وباجتهادات الأئمة والعلماء، وإلا فهذا الإمام أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، والدارمي، والزهري، وغيرهم، بماذا عرفوا سُنّة النبي صلى الله عليه وسلم؟ إنما عرفوها بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وليس بكتاب البخاري رحمه الله.

الوجه الخامس: معلوم عند أهل الاختصاص في علم الحديث، أن الأئمة الحفاظ، حين يطلقون على حفظهم أن الواحد منهم يحفظ كذا كذا حديث، فليس من الضروري اختلاف كل حديث عن الآخر حتى يبلغ عشرة آلاف حديث، وإنما كانوا يحفظون روايات المتون بأسانيدها، فربما يكون الحديث الواحد وردَ من عدة طرق، ومن عدة صحابة، فيعدّون رواية الحديث بعدد طرقه. ومثال ذلك، حديث: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار». قال ابن الصلاح رحمه الله: «فإنه نقله من الصحابة - رضي الله عنهم - العدد الجم، وهو في «الصحيحين» مروي عن جماعة منهم. وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل في «مسنده» أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوٌ من أربعين رجلا من الصحابة. وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم، اثنان وستون نفسا من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة. قال: وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره،

ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفسا من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث الواحد.

قلت - أي ابن الصلاح -: وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد، وفي بعض ذلك عدد التواتر. ثم لم يزل عدد رواته في ازدياد وهلمَّ جرًّا على التوالي والاستمرار، والله أعلم». (انتهى)[1].

وعلّق الحافظ العراقي على كلام ابن الصلاح، فقال: «وحكى ابن الصلاح ذلك عن بعض الحفاظ ولعله أراد هذا. وفي هذا الحصر نظر أيضا لما عرفت، وقد شاركهما في ذلك حديث مسح الخفين. فقد رواه أكثر من ستين من الصحابة، ومنهم العشرة كما ذكره عبد الرحمن بن منده في المستخرج من كتب الناس»[2].

فإذن: قد يكون الأئمة الحفاظ يعُدّون من محفوظاتهم طرق الروايات للحديث الواحد، لإثبات صحة الحديث.

الوجه السادس: إن صحيح البخاري ليس فيه هذا العدد من الأحاديث - ستمائة ألف حديث، بل فيه دونها بكثير - وأهل الاختصاص قديما وحديثا نقّحوه ونظروا فيه، وانتقذه منهم من انتقذه، ثم كان اتفاق جمهور أهل الحديث على أنه من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى[3]، خاصة فيما اتفق على إخراجه مع صحيح مسلم. واعتبره الأصوليون من أول الكتب المعتمدة في السنة. فلا عبرة - بعد ذلك - لقادح، في هذا الإمام الحافظ، الكبش الناطح.

---

(1) مقدمة ابن الصلاح / تحقيق فحل (ص: 373).

(2) طرح التثريب في شرح التقريب (2/ 264).

(3) قال الشيخ الألباني ردا على الشيعة: «فكيف مع هذه الجهالة صفة وعينا يقول السالمي في «مسنده»: «إنه أصح كتاب من بعد القرآن الكريم»! ويجعله أصح من «الصحيحين»؛ خلافا لجماهير المسلمين؛ مضاهاة منه للشيعة الذين يجعلون كتاب كلينيهم هو الأصح عندهم؟!! ينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (12/ 925).

ورحم الله ابن صاعد، كان إذا ذُكر محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «**الكبش النطاح**»[1]. كناية على قوة حفظه.

إن استبعاد واستغراب المؤلف مما أنجزه البخاري في مدة ستة عشر سنة، ومِن عدد الأحاديث التي كان يحفظها، راجع إلى أمرين:

1 - جَهله بجدّ واجتهاد الإمام البخاري رحمه الله!

2 - قياس هِمته ونهَمه، بهمة ونهَم البخاري!

فأقول شتان بين منهوم بمال، ومنهوم بحفظ الأحاديث، وتراجِم الرجال .. شتان بين قراءة في كُتب الأغمار، وسهر في تنقيح الآثار!

اقرأ - إن كان لك قلب، وألقِ سمعَك وأنت شهيد - كيف كان يقضي البخاري ليله، ثم قارنه بكيفية قضائك ليلك.

روى الخطيب عن محمد بن أبي حاتم الوراق، قال: كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانا، فكنت أراه يوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارا بيده ويسرج، ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه، وكان يصلى في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، وكان لا يوقظني في كل ما يقوم، فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظني، قَالَ: أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك.

ورأيته استلقى على قفاه يوما - ونحن بفَرَبْر في تصنيف التفسير -، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث، فقلت له: يا أبا عبد الله سمعتك تقول يوما: إني ما أتيت شيئا بغير علم قط منذ عقلت، فأي علم في هذا الاستلقاء؟ فقال: أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغر من الثغور، خشيت أن يحدث حدث من أمر العدو، فأحببت أن أستريح وآخذ أُهْبَة ذلك، فإن غافَصَنا العدو كان بنا

---

(1) من روى عنهم البخاري في الصحيح (ص: 54).

حراك»[1].

فهل لي، أو لك، أو لغيرك، أن ينافس هذا الجبل، الكبش النّطّاح..؟

الوجه السابع: كون البخاري يُروى عنه أنه أخذ وسمع من أكثر من ألف شيخ، فهذا لم يتفرد به وحده، فقد كانت ثلة من الأئمة الحفاظ على مثل ذلك، وربما أكثر:

فهذا أحمد بن جعفر الحافظ قال: «كتبت عن أزيد من ألف شيخ، ما فيهم أحفظ من ابن مندة».

ويقول الحافظ ابن منده عن نفسه: «رأيت ثلاثين ألف شيخ، فعشرة آلاف ممن أروي عنهم وأقتدي بهم، وعشرة آلاف أروي عنهم ولا أقتدي بهم، وعشرة آلاف من نظرائي، وليس من الكل واحد إلا وأحفظ عنه عشرة أحاديث أقلها»[2].

وهذا الحافظ الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي دبار، قال عنه ابن الفرضي: «كان إماما في الحديث والفقه، عالما باللغة والعربية، كان أبو علي الفارسي النحوي يرفعه ويثني عليه، ذكر أنه لقي في الرحلة أزيد من ألف شيخ، كتب عنهم»[3].

وهذا يونس بن محمد المؤدب، يقول: «كتبت عن ألف، شيخ وشيخ وستين امرأة»[4].

وهذا الحافظ الحاكم أبو عبد الله: «سمع من قريب من ألفي شيخ»

وهذا الحافظ أبو عبد الله بن منده: «سمع من ألف وسبعمئة شيخ».

---

(1) تاريخ بغداد تحقيق بشار (2/ 332). غافصنا: أخذنا على غرّة. يقال: غافَصَ الرجلَ مُغافَصةً وغِفاصاً: أَخذه عَلَى غرّةٍ فَركِبَه بمَساءة. (لسان العرب (7/ 61).

(2) سير أعلام النبلاء طبعة الرسالة (17/ 35).

(3) المصدر نفسه (17/ 65).

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (2/ 221).

وهذا الحافظ أبو أحمد بن عدي: «أخذ عن أزيد من ألف شيخ».

وهذا الحافظ ابن حبان: «كتب عن أكثر من ألفي شيخ».

وهذا الحافظ عبد الله بن المبارك: «أخذ عن ألف شيخ ومئة شيخ»

وهذا أحمد بن جعفر الحافظ: «كتب عن أكثر من ألف شيخ».

وهذا الحافظ إسحاق بن إبراهيم القراب: «زاد شيوخه على ألف ومئتي شيخ»[1].

الترمذي يُضرَب به المثل في الحفظ:

قال أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الادريسي الحافظ: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ الضرير، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث...: كان يُضرب به المثل في الحفظ.

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ: سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس[2].

الإمام النووي رحمه الله - رحمه الله - مات عن خمس وأربعين سنة:

يقول عنه تلميذه علاء الدين ابن العطار رحمه الله: «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي صنّف - رحمه الله - كتبا في الحديث والفقه عم النفع بها، وانتشر في أقطار الأرض ذكرها منها: المنهاج في الفقه، وشرح مسلم، ومنها المبهمات، ورياض الصالحين، والأذكار، وكتاب الأربعين، والتيسير في مختصر الإرشاد في علوم الحديث. ومنها الإرشاد، ومنها التحرير في ألفاظ التنبيه، والعمدة في صحيح التنبيه، والإيضاح في المناسك، والإيجاز في المناسك، والمناسك الثالث والرابع

(1) النكت الوفية بما في شرح الألفية (2/ 377 - 378).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/ 172).

والخامس والسادس، ومنها التبيان في آداب حملة القرآن ومختصره، ومنها مسألة الغنيمة، وكتاب القيام، ومنها كتاب الفتاوي - ورتَّبتُه أنا - ومنها الروضة في مختصر شرح الرافعي، ومنها المجموع في شرح المهذب إلى المعراة.

ومنها كتُبٌ ابتدأها ولم يتمها، عاجَلَتْه المنية، وقطعةٌ في شرح التنبيه، وقطعةٌ في شرح البخاري، وقطعةٌ يسيره في شرح سنن أبي داود، وقطعةٌ في الإسناد على حديث الأعمال والنيات، وقطعةٌ في الأحكام، وقطعةٌ كبيرة في التهذيب للأسماء واللغات، وقطعةٌ مُسَوَّدة في طبقات الفقهاء، ومنها قطعةٌ في التحقيق في الفقه إلى باب صلاة المسافر، ومنها كتاب المنهاج في مختصر المحرور للرافعي، وشرح ألفاظه منه، ومسوَّدات كثيرة. **ولقد أمرني ببيع كراريس نحو ألف كراس بخطه وأمرني بأن أقف على غسلها في الوراقة، وخوفني إن خالفت أمره في ذلك فما أمكنني إلا طاعته، وإلى الآن في قلبي منها حسرات**». (اهـ)[1].

قلت: انظر إلى هذه النكتة لعلها تنفعك في كيفية ضياع نسخ بخط أصحابها، فها هو تلميذ النووي يُنَفِّذ وصيّة شيخه، فمحا نحو ألف كرّاس بخط شيخه، ثم ندم على ذلك. وما كانت وصية النووي لتلميذه إلا ابتغاء الإخلاص، فقد كان القوم يخافون الرياء. فبارك الله في كتبهم، وها هو كتابه «**رياض الصالحين**» يُشرح ليومنا هذا، وعناية المسلمين به تكاد تضاهي عنايتهم بصحيح البخاري.

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: قال عن سبب تأليفه للعقيدة الواسطية:

«كان سبب كتابتها أنه قدم عليّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها - شيخ يقال له «رضي الدين الواسطي» من أصحاب الشافعي - قدم علينا حاجًا وكان من أهل الخير والدين وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد، وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم ودروس الدين والعلم. وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة؛ فخُذ بعض عقائد أئمة السنة. فألحَّ في السؤال وقال: ما أحب إلا عقيدةً تكتبها أنت. **فكتبت له هذه**

---

(1) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي (ص: 6، بترقيم الشاملة آليا).

العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة؛ في مصر؛ والعراق؛ وغيرهما»[1].

قلت: هذه العقيدة التي كتبها شيخ الإسلام وهو قاعد بعد العصر في مجلس واحد، أتحدّى أن يكتبها «رشيد أيلال» في ثلاثة أيام، هذا مع توفر الأوراق، والأقلام، فكيف بعد صلاة العصر في مجلس واحد، ومن حفظه؟!

يقول عنه سراج الدين أبو حفص البزار (المتوفى: 749): «وأول كتاب حفظه في الحديث الجمع بين الصحيحين للإمام الحميدي، وقل كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه، وكان الله قد خصّه بسرعة الحفظ وإبطاء النسيان، لم يكن يقف على شيء أو يستمع لشيء غالبا الا ويبقى على خاطره، إما بلفظه أو معناه..».

وقال عنه أيضا: «ومن أعجب الأشياء في ذلك، أنه في محنته الأولى بمصر، لما أخذ وسجن وحيل بينه وبين كتبه، صنّف عدة كتب - صغارا وكبارا - وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار وأقوال العلماء وأسماء المحدثين والمؤلفين ومؤلفاتهم، وعزا كل شئ من ذلك إلى ناقليه، وقائليه بأسمائهم، وذكر أسماء الكتب التي ذكر فيها، وأي موضع هو منها، كل ذلك بديهة من حفظه. لأنه لم يكن عنده حينئذ كتاب يطالعه. ونقبت واختبرت واعتبرت فلم يوجد فيها بحمد الله خلل ولا تغير. ومن جملتها كتاب: (**الصارم المسلول على شاتم الرسول**) وهذا من الفضل الذي خصّه الله تعالى به». (انتهى)[2].

وهذا تلميذه العلامة ابن القيم الجوزية رحمه الله، ألّف كتابه «زاد المعاد» من حفظه، وفي سفر، يقول ذلك بنفسه في مقدمة الكتاب: «وهذه كلمات يسيرة لا يستغني عن معرفتها من له أدنى همة إلى معرفة نبيه صلى الله عليه وسلم وسيرته وهديه، اقتضاها الخاطر المكدود على عُجره وبُجره، مع البضاعة المزجاة التي لا تنفتح لها أبواب السدد، ولا يتنافس فيها المتنافسون مع تعليقها

---

(1) مجموع الفتاوى (3/ 164).

(2) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (ص: 18 - 22).

في حال السفر لا الإقامة، والقلب بكل واد منه شعبة، والهمّة قد تفرقت شذَر مذَر، والكتاب مفقود، ومن يفتح باب العلم لمذاكرته معدوم غير موجود، فعود العلم النافع الكفيل بالسعادة قد أصبح ذاويا، وربعه قد أوحش من أهله وعاد منهم خاليا، فلسان العالم قد ملئ بالغلول مضاربة لغلبة الجاهلين، وعادت موارد شفائه وهي معاطبه لكثرة المنحرفين والمحرّفين، فليس له معول إلا على الصبر الجميل، وما له ناصر ولا معين إلا الله وحده وهو حسبنا ونعم الوكيل»[1].

وهذا الشيخ العلامة أبو عبد الله محمد مصطفى ماء العينين رحمه الله: يقول في آخره كتابه: «الأقدس على الأنفس، ويليه التنوير السعيد»: « قال مؤلفهما عبيد ربه - ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل بن مامين - غفر الله لهم وللمسلمين، آمين: «فرغت من تأليفهما[2] في ثلاثة أيام مع اشتغال البال، وعدم العد من الرجال، لكن الفضل من ذي الجلال. والصلاة والسلام على سيد المرسلين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين».

قلت: وهذا توفيق من رب العالمين، وأما أنا، فلما اشتغلتُ بتحقيق كتابه، أخذ مني نقلُ متنه قرابة شهر، وأما كتابة التعليقات عليه فأكثر من خمسة أشهر! مما يدل على أن الأمور تجري بقضاء الله وتيسيره، وله في ذلك الحكمة البالغة، والحجة الدامغة.

وهذا العلامة ابن الجوزي، قال عنه الموفق عبد اللطيف في تأليف له: «كان ابن الجوزي لطيف الصورة، حلو الشمائل، رخيم النغمة، موزون الحركات والنغمات، لذيذ المفاكهة، **يحضر مجلسه مائة ألف أو يزيدون**، لا يضيع من زمانه شيئا، يكتب في اليوم أربع كراريس، وله في كل علم مشاركة، لكنه كان في التفسير من

---

(1) زاد المعاد في هدي خير العباد (1/ 69 - 70).

(2) يعني: (الأقدس على الأنفس) و (تنوير السعيد شرح نظم المفيد). وهو الذي قمتُ بتحقيقه والتعليق عليه.

الأعيان، وفي الحديث من الحفاظ، وفي التاريخ من المتوسعين، ولديه فقه كاف، وأما السجع الوعظي، فله فيه ملكة قوية، وله في الطب كتاب «اللقط» مجلدان». (اهـ)[1].

قلت: إياك أن تستبعد حضور مائة ألف طالب لسماع علم ابن الجوزي رحمه الله، فقد كانت لهم طريقة خاصة تنوب عن مكبّر الصوت الذي في عصرنا. يصفها لنا الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: «وقد كانت المجالس تعقد ببغداد. وبغيرها من البلاد، فيجتمع الفئام من الناس، بل الألوف المؤلفة، **ويصعد المُستملي. على الأماكن المرتفعة، ويبلغون عن المشايخ ما يملون، فيحدث الناس عنهم بذلك، مع ما يقع في مثل هذه المجامع من اللغط والكلام.**

وحكى الأعمش: **أنهم كانوا في حلقة إبراهيم إذا لم يسمع أحدهم الكلمة جيداً استفهما من جاره.** وقد وقع هذا في بعض الأحاديث عن عقبة بن عامر، وجابر بن سمرة وغيرهما، وهذا هو الأصلح للناس. وإن قد تورع آخرون وشددوا في ذلك، وهو القياس. والله أعلم»[2].

وقد ألّف العلماء في هذا الباب، منه كتاب: «أدب الإملاء والاستملاء» للإمام عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ).

وهذا إمام المفسرين محمد بن جرير الطبري، يقول عنه الخطيب: «سمعت علي ابن عبيد الله اللغوي يحكي: أن محمد بن جرير مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة»[3].

فلا إله إلا الله، كم بيننا وبين همّة القوم، وتوفيق الله تعالى لهم!

---

(1) سير أعلام النبلاء طبعة الحديث (15/ 462).

(2) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: 116 - 117).

(3) سير أعلام النبلاء طبعة الحديث (11/ 168).

كذبة الإجماع : (صفحة : 130)

يقول «المؤلف» عن: «موطأ مالك»: «والحقيقة أن هذا مجانب للحقيقة، فالعديد من الشيوخ يرون أن الموطأ هو أصح كتاب بعد كتاب الله، ويفضلونه بأشواط على صحيح البخاري....وهذا عند جماعة من كبار محدثي هذه الأمة وفقهائها، حيث يرون أن موطأ الإمام مالك أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى فهو عند هؤلاء العلماء مقدم على صحيح الإمام البخاري فما دونه. **يقول الإمام المطلبي** - رحمه الله -: «ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك». وفي لفظ: «ما على ظهر الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك». وفي لفظ: «ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ». (شرح الإمام الزرقاني على الموطأ 1/8. وترتيب الممالك بمناقب الإمام مالك) للسيوطي المطبوع مع المدونة الكبرى: ص: 43». (انظر صفحة: 131)!!!

قلت: لما بلغت هذه الصفحة، وقرأت هذه الطامة، كِدتُ أن أضع قلمي، وأشتغل بما هو أفيد من الرد على هذه الجهالات المبتوتة في كتاب «رشيد أيلال» .. نعم.. إن المؤلف في هذه الكلمات، إما أنه مدلّس بامتياز، وإما أنه غبي بامتياز!

وذلك أن الذي سماه هو في كتابه: «**الإمام المطلبي**»، إنما هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله. وهذا الإمام ما قرأت مرّة، ولا سمعت أحدا من أهل العلم يطلق عليه: وصف «المطلبي» مجردا من اسمه بالكامل عند الاستشهاد بأقواله، وإنما المشهور والمتداول في لغة العلماء والفقهاء والأئمة، أنهم يطلقون عليه باختصار: «الإمام الشافعي». وأما بالنَّسب: «المطلبي». فهذا لا وجود له - في حدود علمي - على الإطلاق، إلا عند سرد نسبه عند ذكر ترجمته أو مناقبه أو سيرته.

بل لما رجعت إلى كلام الإمام الزرقاني رحمه الله في شرحه على موطأ، وجدته يقول: «وأخرج ابن فهر عن **الشافعي**: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك. وفي لفظ: ما على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من

كتاب مالك. وفي لفظ: ما بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك. وفي آخر: ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ»[1].

فلم يقل: «**عن الإمام المطلبي**»!

والسؤال الآن هو: لماذا قال «المؤلف»: «**يقول الإمام المطلبي**»؟! ولم يقل: «**يقول الإمام الشافعي**»؟

الجواب: لأنه إما أنه نقل المعلومة عن غبيّ جاهل دون تمحيص، وإما أراد أن يلبّس على العوام بتلك العبارة التي صحت على الإمام الشافعي عن صحة الموطأ، ونظرا لكون الشافعي رحمه الله، قال ما قال قبل ظهور صحيح البخاري، فإن العامي سيصدق ما قاله المؤلف، وسيظن أن «الإمام المطلبي» هذا. جاء بعد البخاري - في نظره - حسب استدلال المؤلف!! وكيفما كان الحال، أقول له ما قيل في مثله:

فإن كنتَ لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وأما مسألة الإجماع على أن صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، فقد قال العلامة ابن خلدون رحمه الله: «الشّروط الّتي اعتمدها البخاريّ ومسلم في كتابيهما **مجمع عليها بين الأمّة كما قالوه**. وشروط الطّحاوي غير متّفق عليها، كالرّواية عن المستور الحال وغيره فلهذا قدّم الصّحيحان، بل وكتب السّنن المعروفة عليه لتأخّر شروطه عن شروطهم. **ومن أجل هذا قيل في الصّحيحين بالإجماع على قبولهما من جهة الإجماع على صحّة ما فيهما من الشّروط المتّفق عليها**. فلا تأخذك ريبة في ذلك فالقوم أحقّ النّاس بالظّنّ الجميل بهم والتماس المخارج الصّحيحة لهم. والله سبحانه وتعالى أعلم بما في حقائق الأمور»[2].

وسأورد المزيد على مسألة: الإجماع على كون صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى. في الصفحات الآتية، إن شاء الله.

---

(1) شرح الزرقاني على الموطأ (1/ 63).

(2) تاريخ ابن خلدون (1/ 562).

أعلام ضعّفوا أحاديث في الصحيحين: (صفحة: 134 ـ 143)!!

البخاري مجروح ومتروك الحديث: (صفحة: 145)!!

هكذا زعم المؤلف! ودليله في ذلك: قول الذهبي في ترجمة الإمام محمد بن يحيى الذهلي: «ومحمد بن إسماعيل البخاري، **يُدلّسه كثيرا**، لا يقول: محمد بن يحيى، بل يقول: محمد فقط، أو محمد بن خالد، أو محمد بن عبد الله ينسبه إلى الجد، ويعمي اسمه لمكان الواقع بينهما، غفر الله لهما»[1].

وقال في موضع آخر في ترجمة البخاري: «ثم الطبقة الخامسة، وهو محمد بن يحيى الذهلي الذي روى عنه الكثير ويدلسه، ومحمد بن عبد الله المخرمي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وهؤلاء هم من أقرانه»[2].

قلت: لو سألنا «المؤلف» عن معنى التدليس عند أهل الحديث لحار جوابا، خاصة وهو يدّعي أن اللفظ يجب أن يشرح شرحا لغويا فقط، ولا يَعتبر علم الحديث علما!. ثم فاقد الشيء لا يعطيه، ومصطلحات القوم في واد، وهو في واد، فَليُعْطِ القوس باريها، ولْيُخلّ المطايا وحاديها.

ومن ثَمّ: فكشْفُ هذه الشبهة يسيرٌ جدا على طالب العلم، وعلى كل باحث عن الحق. وذلك لأن التدليس عند أهل الحديث ينقسم في الجملة إلى قسمين:

أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمّن لقيه ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر. وهذا القسم مكروه جدا، ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة

---

(1) سير أعلام النبلاء (10/ 10).

(2) المصدر نفسه (10/ 82).

من أشدهم ذما له. حتى يروى عن الإمام الشافعي رحمه الله، أنه قال: «التدليس أخو الكذب».

قلت: «وهذا - ولله الحمد - لا يَصدُق على البخاري، لأن الذهلي شيخُه، وسمع منه، وأخذ عنه مباشرة.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف. وهذا القسم: أمره أخف، وفيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته.

ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غيّر سمته غير ثقة، أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه، أو كونه أصغر سنا من الراوي عنه، أو كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة.

وتسمَّح بذلك جماعة من الرواة المصنفين، منهم الخطيب أبو بكر، فقد كان لهجا به في تصانيفه، والله أعلم». (انتهى من المقدمة)[1].

قلت: وهذا القسم الثاني - أيضا - لم يكن هو الحامل للبخاري على تدليس اسم شيخه، مما يدل دلالة واضحة أن تصرّف البخاري مع شيخه الذهلي لم يكن تدليسا على الصورة المكروهة، ولا حتى الجاري بها عند كثير من أهل العلم الذي تسامحوا مع القسم الثاني من التدليس. بل سبب تدليس اسم شيخه لما جرى بينهما.

---

(1) مقدمة ابن الصلاح بتصرف (ص: 73 - 76). قلت: هذا التقسيم ذكره ابن الصلاح، وهناك من جعله خمسة أقسام فأضاف:(تدليس التسوية، وتدليس القطع، وتدليس العطف). والحق أن هذه الأقسام كلها يشملها تدليس الإسناد وتندرج تحته. وإنما اكتفيت بما أشرت إليه، اختصارا لكشف الشبهة، وليس شرحا لمعنى: التدليس. وكذلك لم أذكر تعريف التدليس لغة، كيلا يطول الكلام.

وها أنا أنقل لك كلام الزركشي لتعرف السبب، قال رحمه الله: «واعلم أنهم قد يفعلون ذلك - أي تدليس اسم الشيخ - **لا لقادح في الشيخ بل لمعنى عند الراوي، مثل محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري الإمام المشهور يروي عنه البخاري في الصحيح (ولا يصرح) بنسبه بل ينسبه مرة إلى جده ومرة إلى جد أبيه.**

قال النسائي: هو ثقة مأمون، **وإنما فعل ذلك للفتنة الواقعة بينه وبينه فيما حكاه الخطيب في تاريخه** وقول الذهلي: «من كان يختلف إلى هذا الرجل فلا يختلف إلينا».

قال ابن المنير: وإنما أبهم البخاري اسمه في الصحيح لأنه لما اقتضى التحقيق عنده أن تبقى روايته عنه خشية كتم العلم، وعذره في قدحه فيه بالتأويل خشي على الناس أن يقعوا فيه، فإنه قد عدد من جرحه، وذلك يوهم أنه صدقه على نفسه فيجر ذلك وهنا إلى البخاري، **فأخفى اسمه وغطى وسمه وما كتم عليه فجمع بين المصلحتين** والله أعلم بمراده»[1].

ثم حتى من اشتُهر - عند الحُفاظ - بالتدليس، كانوا يحتجون بحديثه إذا صرح بالتحديث كأن يقول: حدثنا، أخبرنا، سمعت. قال الزركشي رحمه الله عمن دلّس: «فإن صرح بالاتصال كقوله: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، فهو مقبول يحتج به. وإن أتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل. وهذا القول هو مذهب الشافعي - كما قاله ابن السمعاني في القواطع»[2].

وجاء في كتاب «المدلسين» **لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى:** 826هـ): «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري - صاحب الصحيح - قال أبو عبد الله بن منده: قوله في صحيحه قال فلان تدليس. وما

---

(1) النكت على مقدمة ابن الصلاح (2/ 79 - 80).

(2) المصدر نفسه (2/ 87).

علمنا لابن منده موافقاً على ذلك، ولم ينسب **أحد البخاري إلى شئ من التدليس**»[1].

وكذلك نفى برهان الدين العجمي الحلبي تهمة التدليس عن البخاري فقال ردا على ابن منده: «وقد أجاب شيخنا عن هذا في النكت على ابن الصلاح في النوع الحادي عشر، وقد نقل شيخنا قبل القراءة على الشيخ عن أبي الحسن بن القطان في تدليس الشيوخ أنه قال: «**وأما البخاري فذاك عنه باطل**» انتهى»[2].

أما ادّعاء المؤلف أن البخاري متروك الحديث! فهذا أيضا من المضحكات والجهل المركب، وذلك أنه نقل عبارة ابن أبي حاتم: «في (الجرح والتعديل) وفيها: «قدم محمد بن إسماعيل الري سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة، **وتركا حديثه** عندما كتب إليهما محمد بن يحيى أنه أظهر عندهم بنيسابور أن لفظه بالقرآن مخلوق».

قلت - أي الذهبي -: إنما ترك أبو حاتم وأبو زرعة حديث البخاري حين اتهمه محمد ابن يحيى الذهلي بمقولة: «اللفظ بالقرآن مخلوق». ولذا كان البخاري يدلسه - أي لا يسميه - لما كان بينهما، وهذا الذي جعل الإمام الذهبي لا يلتفت إلى قدحهما فيه، فقال بعد ذكره لهذا: «قلت: إن تركا حديثه أو لم يتركاه، **البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم**». (اهـ)[3].

وأما التهمة التي لُفّقت إلى البخاري في مسألة: «خلق القرآن»، فقد قال محمد بن نصر المروزي: «**سمعت محمد بن إسماعيل يقول: من قال عني، إني قلت لفظي بالقرآن مخلوق، فقد كذب**»[4].

---

(1) كتاب المدلسين (ص: 82 - 83).

(2) التبيين لأسماء المدلسين (ص: 49).

(3) سير أعلام النبلاء (10/ 116).

(4) تهذيب التهذيب (9/ 54).

بُخاريات: (صفحة: 149)

ساق المؤلف تحت هذا العنوان تسعة أحاديث، سماها «**بخاريات**» إشارة إلى كون البخاري ذكرها في كتابه، وهذا من أعظم الجهل بما في الصحيح، لأن كل الأحاديث التي استدل بها «المؤلف» للطعن في البخاري، قد أخرجها عدة حفاظ وأئمة. كما سأبين ذلك عند كل حديث - بإذن الله تعالى -.

كشفُ شبهة الحديث الأول

«الرسول يحاول الانتحار»!

قال «المؤلف» منكرا وساخرا: «**بلاغات صحيح البخاري باتهام الرسول بالانتحار**» وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا، حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال..». (صفحة: 69).

وذكر في: (صفحة: 149): «باب أول ما بُدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة.

قال الزهري: فأخبرني عروة، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت:... وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم، فيما بلغنا، حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل، فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقا، فيسكن لذلك جأشه، وتقرّ نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدّى له جبريل فقال له مثل ذلك». (اهـ).

قال مقيده: ساق المؤلف هذا الحديث ليقول: إن البخاري يتهم النبي صلى الله عليه وسلم بالانتحار!

والجواب: إن من أراد أن ينتقد ما في الصحيح عليه أن يكون - **أولا** -: من أهل العلم بالحديث. و«المؤلف» لا يَعتبر الحديث علما، بل يعتبره خرافات وأضحوكات وأساطير. وقد عقد لذلك بابا في كتابه: (صفحة: 45). فأنّى له ذلك.

ثانيا - أن يكون أمينا في النقل- وهذا ما لا يتصف به «المؤلف». كما مرّ معنا في عدة نقولات يدلّس فيها، ويفتري على أصحابها.

فإذن: هذان الشرطان منتفيان عنه، فلا هو من علماء الحديث. ولا هو أمين في نقل الأدلة.

فتعالوا ننظر سند الخبر عند البخاري في صحيحه:

قال رحمه الله: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، ح/ وحدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر: قال الزهري: فأخبرني عروة، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، فكان يأتي حراء فيتحنث فيه، وهو التعبد، الليالي ذوات العدد، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فتزوده لمثلها، حتى فجئه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه، فقال: اقرأ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: 1] - حتى بلغ - ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: 5] «فرجع بها ترجف بوادره، حتى دخل على خديجة، فقال: «زملوني زملوني» فزمّلوه حتى ذهب عنه الروع، فقال: «يا خديجة، ما لي» وأخبرها الخبر، وقال: «قد خشيت على نفسي» فقالت له: كلا، أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكَلّ، وتقري الضيف، وتعين على نوائب

الحق. ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي وهو ابن عم خديجة أخو أبيها، وكان امرءاً تنصّر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العربي، فيكتب بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخا كبيرا قد عمي، فقالت له خديجة: أي ابن عم، اسمع من ابن أخيك، فقال ورقة: ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم ما رأى، فقال ورقة: هذا الناموس الذي أنزل على موسى، يا ليتني فيها جذعا، أكون حيّا حين يخرجك قومك. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أوَ مخرجي هُم» فقال ورقة: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرا مؤزرا، ثم لم يَنشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم، فيما بلغنا، حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل، فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقا، فيسكن لذلك جأشه، وتقر نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك قال ابن عباس: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: 96]: «ضوء الشمس بالنهار، وضوء القمر بالليل»[1].

<u>أقول: القصة لم يتفرد بها الإمام البخاري</u>، بل ذكرها جمهور من العلماء من بلاغات الزهري، منهم: أحمد في مسنده (43/ 114)، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (5/ 323)، وابن منده في الإيمان (2/ 692)، وأبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (4/ 835)، وأبو سعد النيسابوري في شرف المصطفى (1/ 428)، وأبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة (ص: 214)، والحافظ ابن عبد البر في الدرر في اختصار المغازي والسير (ص: 33)، والبغوي في الأنوار في شمائل النبي المختار (ص: 17)، والقاضي عياض في الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/ 244)، وابن كثير في السيرة النبوية (1/ 386).

---

(1) صحيح البخاري (9/ 29).

قال الحافظ في الفتح: «وقوله هنا: «فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا». هذا وما بعده من زيادة مَعمر على رواية عقيل ويونس، وصنيع المؤلف يوهم أنه داخل في رواية عقيل وقد جرى على ذلك الحميدي في جمعه فساق الحديث إلى قوله وفتر الوحي. ثم قال: انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا.

وزاد عنه البخاري في حديثه المقترن بمعمر عن الزهري، فقال: «وفتر الوحي فترة حتى حزن». فساقه إلى آخره.

والذي عندي: أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بدونها.

وأخرجه مقرونا هنا برواية معمر، وبيّن أن اللفظ لمعمر، وكذلك صرّح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر.

وأخرجه أحمد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم وأبو نعيم أيضا من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها.

ثم إن القائل: «فيما بلغنا» هو الزهري. ومعنى الكلام، أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة. **وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا.**

وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور.

ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر - بإسقاط - قوله: «فيما بلغنا» ولفظه: «فترة حزن النبي صلى الله عليه وسلم منها حزنا غدا منه»، إلى آخره. **فصار كله مدرجا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة.** والأول هو المعتمد». (انتهى)[1].

(1) فتح الباري لابن حجر (12/ 359 - 360).

كشف شبهة الحديث الثاني

تحت عنوان: الرسول البذيء!!

هكذا بهذه العبارة يُعَنْوِنُ المؤلف: (صفحة: 150) من كتابه. وما ذلك إلا ليوهم العوام أن البخاري يسيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ولولا أن حاكي الكفر ليس بكافر، لما تجرّأتُ على نقلها كما هي.

والحديث المشار إليه، ما أخرجه البخاري في صحيحه: حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت» قال: لا يا رسول الله، قال: «أنِكتها». لا يكني، قال: فعند ذلك أمر برجمه»[1].

قلت: **أولا**: هذا الحديث لم يتفرد به البخاري، بل رواه جمع من الحفاظ والأئمة، منهم: مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة، قال: رأيت ماعز بن مالك حين جيء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قصير، أعضل، ليس عليه رداء، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلعلك؟» قال: لا، والله إنه قد زنى الأخر، قال: فرجمه، ثم خطب، فقال: «ألا كلما نفرنا غازين في سبيل الله، خلف أحدهم له نبيب كنبيب التيس، يمنح أحدهم الكثبة، أما والله، إن يمكني من أحدهم لأنكلنه عنه». صحيح مسلم (3/ 1319)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (5/ 520)، وأحمد في مسنده (4/ 32)، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده (ص: 199)، وأبو داود في سنن (4/ 147)، والنسائي في السنن الكبرى (6/ 418)، والطبراوي في المعجم الأوسط (3/ 81)، والدارقطني في سننه (4/ 133)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (4/ 402)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (12/ 305).

---

(1) صحيح البخاري (8/ 167).

ثانيا: كون النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الفعل هنا على ما هو دون كناية، فلأن المقام يقتضي ذلك، إذ المقام مقام حدّ من حدود الله، وليس كسائر الحدود، إنه: الرجم حتى الموت، فصيانة للدماء كان لابد من التأكد من فعل الزنا الذي هو تصديق الفرج. لذا جاءت رواية أخرى في غير قصة ماعز - وإن كانت ضعيفة - تؤكد هذا الذي أقول. فقد روى عبد الرزاق في مصنفه: عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، عن عبد الرحمن بن الصامت، عن أبي هريرة، أنه سمعه يقول: جاء الأسلمي نبي الله صلى الله عليه وسلم، فشهد على نفسه أنه أصاب حرة حراما أربع مرات، كل ذلك يعرض عنه، فأقبل في الخامسة قال: «أنِكتها؟» قال: نعم. قال: «حتى غاب ذلك منك في ذلك منها كما يغيب المرود في المكحلة، والرشاء في البئر؟» قال: نعم. قال: «هل تدري ما الزنا؟» قال: نعم. أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا قال: «فما تريد بهذا القول؟» قال: أريد أن تطهرني. قال: فأمر به فرجم». الحديث[1].

قال العلامة الشوكاني رحمه الله: «وفي هذا من المبالغة في الاستثبات والاستفصال ما ليس بعده في تطلب بيان حقيقة الحال، فلم يكتف بإقرار المقر بالزنا، بل استفهمه بلفظ لا أصرح منه في المطلوب، وهو لفظ "**النيك**" الذي كان صلى الله عليه وسلم يتحاشى عن التكلم به في جميع حالاته ولم يُسمع منه إلا في هذا الموطن، ثم لم يكتف بذلك بل صوّره تصويرا حسيا، ولا شك أن تصوير الشيء بأمر محسوس أبلغ في الاستفصال من تسميته بأصرح أسمائه وأدلها عليه. **وقد استُدل بهذين الحديثين على مشروعية الاستفصال للمقر بالزنا، وظاهر ذلك عدم الفرق بين من يجهل الحكم ومن يعلمه ومن كان منتهكا للحرم ومن لم يكن كذلك لأن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في المقال**، وذهبت المالكية إلى أنه لا يلقن من اشتهر بانتهاك الحرم»[2].

---

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (7/ 322)، سنن أبي داود (4/ 148)، صحيح ابن حبان (10/ 245)، السنن الصغير للبيهقي (3/ 289)، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (6/ 532).

(2) نيل الأوطار (7/ 119).

وقال أبو العباس القرطبي: «وقد أخذ علماؤنا من حديث أبي داود: أن شهود الزنى يصفون الزنى كما وصف ماعز، فيقول الشاهد: رأيتُ فرجه في فرجها كالمرود في المكحلة. وإليه ذهب معاوية، والزهري، ومالك، والشافعي، وأبوثور، وأصحاب الرأي»[1].

وقال البغوي رحمه الله في شرحه للحديث: «هذا دليل على أن من أقر على نفسه بما يوجب عقوبة الله سبحانه وتعالى، فيجوز للإمام أن يلقّنه ما يسقط به عنه الحد، فيقول للزاني: لعلك لمست، أو فاخذت»[2].

وقال ابن بطال رحمه الله: «قال المهلب وغيره: فى هذا الحديث دليل على جواز تلقين المقر فى الحدود ما يدرأ بها عنه، ألا ترى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لماعز: «لعلك غمزت أو قبلت» ليدرأ عنه الحد، إذ لفظ الزنا يقع على نظر العين وجميع الجوارح، فلما أتى ماعز بلفظ مشترك لم يحده النبى صلى الله عليه وسلم حتى وقف على صحيح ما أتاه بغير إشكال؛ لأن من سننه صلى الله عليه وسلم درء الحدود بالشُّبُهات، فلما أفصح وبيّن أمَر برجمه. قال غيره: وهذا يدل أن الحدود لا تقام إلا بالإفصاح دون الكنايات، ألا ترى لو أن الشهود شهدوا على رجل بالزنا، ولم يقولوا رأيناه أولج فيها، كان حكمهم حكم من قذف، لا حكم من شهد، رفقا من الله بعباده، وسترا عليهم ليتوبوا»[3].

وقال الإمام النووي رحمه الله: «وقد يستعملون صريح الاسم لمصلحة راجحة وهي إزالة اللبس أو الاشتراك أو نفي المجاز أو نحو ذلك كقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ وكقوله صلى الله عليه وسلم: «أنِكتها»؟ وكقوله صلى الله عليه وسلم: «أدبر الشيطان وله ضراط» وكقول أبي هريرة رضي الله عنه عن الحدث: «فُساء، أو ضراط». ونظائر ذلك كثيرة»[4].

---

(1) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (16/ 15).

(2) شرح السنة للبغوي (10/ 292).

(3) شرح صحيح البخارى لابن بطال (8/ 444).

(4) شرح النووي على مسلم (1/ 238).

ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل مثل هذه الألفاظ، وإنما لضرورة المصلحة حتى لا يرجم بريئا، وقد أشار إلى هذه المسألة الحافظ فقال: « **ومحل وجود الحياء منه صلى الله عليه وسلم في غير حدود الله، ولهذا قال للذي اعترف بالزنا: «أنِكتها؟» لا يكني»**[1].

قال البيهقي:«فكل هذه الأخبار تؤكد ما قال الشافعي من أن رده لم يكن لاشتراط عدد في الاعتراف، ولكنه كان يستنكر عقله، فلما عرف صحته استفسر منه الزنا، فلما فسره أمر برجمه، والله أعلم»[2].

وقال الأمير الصنعاني رحمه الله:«والحديث دليل على التثبت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد من التصريح في الزنى باللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير ذلك»[3].

فكل هذه الاستفسارات من أجل التحقيق من ارتكاب الزنا التي فيها حد، إذ قد أُطلقت الزنا على ما لا يترتب عليه حد، كحديث: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق». فإلى هنا لا حدّ على العبد، وكذلك «النفس تمنّى وتشتهي». لا حرج في ذلك، مما لا طاقة للعبد على دفعه، لكن «والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه»[4] هنا يقام الحدّ مع توفّر باقي الشروط.

بخلاف ما فهمه «المؤلف» حين ساق هذا الحديث، زعم أن البخاري يسيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يدْر - المسكين - أن الحديث - **أولا** - لم يتفرد به البخاري، **ثانيا**: أن مفهومه مخالف تماما لفهمه القاصر، وفهمِ أساتذته.

(1) فتح الباري (6/ 577).

(2) معرفة السنن والآثار (12/ 305).

(3) سبل السلام (2/ 412).

(4) صحيح البخاري (8/ 54)، وصحيح مسلم (4/ 2046).

كشف شبهة الحديث الثالث

الرسول جاء بالذبح!!

هكذا - مرة أخرى - يختار المؤلف هذه العبارة للطعن في صحيح البخاري، في حين هذا الحديث لا وجود له، لا في صحيح البخاري، ولا في صحيح مسلم.

قال «المؤلف»: «جاء في صحيح البخاري معلّقا حديث منسوب للرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه: «**لقد جئتكم بالذبح**». ففي الوقت الذي نقرأ ليل نهار قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: 107]، **نجد هاته الرواية التي تسير على عكس التيار، وتبرز أن رسولنا كان دمويا، وأنه جاء بالذبح، ومن هنا جاءت داعش، وجاءت كل التصورات الإرهابية**»!! (انظر صفحة: 151).

قلت: هذا يدل على مدى جهل المؤلف، وأنه لم يكلّف نسفه البحث عن الحديث من مظانه، بل اكتفى بالنقل العشوائي دون تمحيص أو تثبت. وذلك أن هذا الحديث ليس في صحيح البخاري إطلاقا، وإنما هو في مسند أحمد والبزار وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قلت له - أي لعروة بن الزبير -: ما أكثر ما رأيت قريشا أصابت من رسول الله، فيما كانت تظهر من عداوته؟ قال: حضرتهم وقد اجتمع أشرافهم يوما في الحِجر، فذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: ما رأينا مثل ما صبرنا عليه من هذا الرجل قط، سفه أحلامنا، وشتم آباءنا، وعاب ديننا، وفرق جماعتنا، وسب آلهتنا، لقد صبرنا منه على أمر عظيم، أو كما قالوا: قال: فبينما هم كذلك، إذ طلع عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأقبل يمشي، حتى استلم الركن، ثم مر بهم طائفا بالبيت، فلما أن مر بهم غمزوه ببعض ما يقول، قال: فعرفت ذلك في وجهه، ثم مضى، فلما مر بهم الثانية، غمزوه بمثلها، فعرفت ذلك في وجهه، ثم مضى، ثم مر بهم الثالثة، فغمزوه بمثلها، فقال: «**تسمعون يا معشر قريش، أما والذي نفس محمد بيده، لقد جئتكم بالذبح**»، فأخذت القوم كلمته، حتى ما منهم رجل إلا كأنما على رأسه طائر واقع، حتى إن

أشدهم فيه وصاة قبل ذلك ليرفؤه بأحسن ما يجد من القول، حتى إنه ليقول: انصرف يا أبا القاسم، انصرف راشدا، فوالله ما كنت جهولا، قال: فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إذا كان الغد، اجتمعوا في الحجر وأنا معهم، فقال بعضهم لبعض: ذكرتم ما بلغ منكم وما بلغكم عنه، حتى إذا بادأكم بما تكرهون تركتموه، فبينما هم في ذلك، إذ طلع عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوثبوا إليه وثبة رجل واحد، فأحاطوا به، يقولون له: أنت الذي تقول كذا وكذا؟ لما كان يبلغهم عنه من عيب آلهتهم ودينهم، قال: فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم، أنا الذي أقول ذلك»، قال: فلقد رأيت رجلا منهم أخذ بمجمع ردائه، قال: وقام أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، دونه، يقول وهو يبكي: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: 28]؟ ثم انصرفوا عنه، فإن ذلك لأشد ما رأيت قريشا بلغت منه قط»[1].

وأما الذي رواه البخاري في صحيحه فليس فيه ذكر للذبح ولا للقتل: بل روى بسنده عن محمد بن إبراهيم التيمي، قال: حدثني عروة بن الزبير، قال: سألت ابن عمرو بن العاص: أخبرني بأشد شيء صنعه المشركون بالنبي صلى الله عليه وسلم، قال: «بينا النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجر الكعبة، إذ أقبل عقبة بن أبي معيط، فوضع ثوبه في عنقه، فخنقه خنقا شديدا» فأقبل أبو بكر حتى أخذ بمنكبه، ودفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: 28] الآية. (صحيح البخاري: باب: ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين بمكة (5/ 46).

فهذا يدلك على جهل «المؤلف»، وافترائه على الإمام البخاري، وأنه لم يكلّف نفسه قراءة الجامع الصحيح، بلْه دراسته، قبل الحكم عليه - وأنى له ذلك - وإنما اكتفى بنقولات من هنا وهناك - خاصة ونحن في عصر الشبكة العنكبوتية - مما يدل على عدم جدّيته في النقد العلمي، والبحث الموضوعي، وأنه متمرّس في الخيانة العلمية، ودعوى: «البحث، والعقل، والمنطق»!!

---

(1) مسند أحمد (11/ 610)، ومسند البزار (6/ 458)، وصحيح ابن حبان (14/ 526 - 527).

ألا إن ليلَ الجهلِ أسود دامسُ وإن نهارَ العلمِ أبيضُ شامسُ

وبالمناسبة فقد اتهم الأستاذ إدريس الكنبري مؤلفَ الكتاب «رشيد أيلال» بالسرقة. وذلك في مقال له على «النّت». وكذلك الطالب «يوسف سمرين الفلسطيني في كتاب بعنوان: «**بيع الوهم ... تهافت طرح رشيد أيلال عن صحيح البخاري**». وقد صَدَقا.

كشف شبهة الحديث الرابع

الرسول يُكره الناس ليكونوا مؤمنين!!

ذكر «المؤلف» هذه العبارة تدليسا منه وتلبيسا، للتشكيك فيما صح عند المسلمين. واستدل على ذلك بما ثبت في الصحيحين: عن عمر بن الخطاب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله».

ثم قال: «**ولكن عبّاد الأصنام التراثية، لا يتورعون عن أن ينسبوا هذا الكلام الإرهابي لرسول المحبة والرحمة**،...إلخ. (صفحة: 151 - 152).

وقال أيضا: «ومن الأحاديث الداعية إلى الكراهة والإكراه في الدين ما ورد في صحيح البخاري: باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة: حدثنا يحيى ابن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن أبا هريرة، قال: لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر، وكفر من كفر من العرب، قال عمر: يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله». قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها

قال عمر: «فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق».

ثم قال معلّقا: «**إن هاته المرويات يستحيل الجمع بينها وبين أمر الله البين الواضح الجلي في كتابه، بأن لا يكره الناس على اعتناق العقيدة، بل الأصل فيها الاختيار لا الجبر. ولكن من يسمع، ما دام البخاري قد قال؟!** (صفحة: 153).

قلت: أولا: هذا المتن ليس من رواية عمر رضي الله عنه، سواء عند البخاري أو عند مسلم، والصواب أنه عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله». أخرجه البخاري في صحيحه (1/ 14) باب: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: 5]. وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر وأبي هريرة (1/ 53) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وأما ما رواه عمر رضي الله عنه فليس فيه لفظ الشهادة:

أخرجه البخاري بسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضي الله عنه، وكفر من كفر من العرب، **فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله»**. الحديث. صحيح البخاري (2/ 105) باب وجوب الزكاة. و(9/ 15) باب قتل من أبى قبول الفرائض، وما نسبوا إلى الردة. و(9/ 94) باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم. و(9/ 112) باب قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159] وأن المشاورة قبل العزم والتبين لقوله»: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى

ٱللَّهِۚ﴾ [آل عمران: 159] «فإذا عزم الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله». ورواه مسلم في صحيحه من حديث عمر وأبي هريرة وجابر وابن عمر (1/ 51) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

ثانيا: لم يتفرد الشيخان بتخريج هذا لحديث، بل رواه الأئمة الحفاظ حتى صار في حكم المتواتر - كما قال الإمام السيوطي رحمه الله في جامعه[1] - فقد رواه من الصحابة: أبو هريرة، وابن عمر، وعمر، وأبو بكر، وجابر بن عبد الله، وطارق بن أشيم الأشجعي والد أبي مالك، وأوس بن أبي أوس الثقفي، والنعمان بن بشير، وأنس بن مالك. وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وأحمد، وابن ماجه[2].

ثالثا: قوله صلى الله عليه وسلم: « **أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله..**». الحديث. لا يمكن لجاهل بأصول الفقه، ولسان العرب، أن يفهمه أو يخوض فيه، فقد مرّ بنا أن اللفظ العام - غالبا - ما يدخله التخصيص، ولفظ: «الناس» من هذا القبيل. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾، فكيف يفهم «المؤلف» هذه الآية دون اعتماده على أهل التفسير والروايات؟

فالمراد من «الناس» هنا: الخصوص وليس العموم، إذ القائل واحد، وهو نعيم بن مسعود الأشجعي أو أعرابي من خزاعة. كما أخرجه ابن مردويه من حديث أبي رافع، لقيامه مقام كثير في تثبيط المؤمنين عن ملاقاة أبي سفيان.

قال الفارسي: ومما يقوي أن المراد به واحد قوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ فوقعت الإشارة بقوله «ذلكم» إلى واحد بعينه، ولو كان المعنى جمعا لقال: «إنما أولئكم الشيطان» فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ.

---

(1) الجامع الصغير وزيادته (حديث رقم: 2250).

(2) ينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (1/ 764 - 770) ففيها بحث قيم للشيخ الألباني.

ومنها قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ أي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة.

ومنها قوله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ أخرج ابن جرير من طريق الضحاك عن ابن عباس في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ قال: إبراهيم - عليه السلام -.

ومنها قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾ أي جبريل، كما في قراءة ابن مسعود.

وأما المخصوص فأمثلته في القرآن كثيرة جدا وهو أكثر من المنسوخ إذ ما من عام إلا وقد خص. قاله الإمام السيوطي رحمه الله[1].

وقد ضرب علماء الأصول لأمثلة تخصيص العام بهذا الحديث، وهو من أقسام: تخصيص السنة بالكتاب، كما جاء في البرهان: «وكذا قوله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» فإنه خُص منه أهل الذمة بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ ﴾ [التوبة: 29]». (اهـ)[2].

وقال الأمير الصنعاني: «قوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله». خصّ منه أهل الكتاب، بقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾. وتخصيصها مذهب الجمهور، وهو الواضح دليلا»[3].

رابعا: لم يأت في الحديث: «أمرت أن أَقتُل الناس..!»، وإنما قال: «أمرت أن **أقاتل** الناس..». وفرق بين: القتل، والقتال. وإلى هذا نبّه العلامة ابن دقيق العيد رحمه الله، فقال: «قوله عليه السلام: « أمرت أن أقاتل الناس..». الحديث ... فرق

(1) الإتقان في علوم القرآن (3/ 51 - 52).

(2) البحر المحيط في أصول الفقه (4/ 502). وهل تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب؟ قال ابن العربي، بعد ذكر الأقوال فيها: "والصحيح قبولها من كل أمة، وفي كل حال عند الدعاء إليها والإجابة بها". أحكام القرآن (2/ 479).

(3) إجابة السائل شرح بغية الآمل (ص: 331)، مذكرة في أصول الفقه (ص: 267).

بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه فإن «المقاتلة» مفاعلة، تقتضي الحصول من الجانبين ولا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة - إذا قوتل عليها - إباحة القتل عليها من الممتنع عن فعلها إذا لم يقاتل، ولا إشكال بأن قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال عليها: أنهم يقاتلون. إنما النظر والخلاف: فيما إذا تركوا إنسانا من غير نصب قتال: هل يقتل أم لا؟ فتأمل الفرق بين المقاتلة على الصلاة والقتل عليها، وأنه لا يلزم من إباحة المقاتلة عليها، إباحة القتل عليها»[1].

خامسا: استدلال «المؤلف» بقوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ الآية. لا يتناقض - أبدا - مع حديث: «أمرت أن أقاتل الناس..» - الحديث - وإنما التناقض جاء به المستشرقون أمثال: «**سيرت**- و- **أرنولد** صاحب كتاب: **الدعوة إلى الإسلام**». أما الفهم الصحيح المطابق للدين الحنيف، الذي رضيه الله تعالى للبشرية جمعاء، ففيه الدعوة إلى التعايش في سلام وأمن ورحمة، وبهذا تعلم أنه لا وجود للتناقض بين القرآن والسنة البتة.

بل إن في هذه آية: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ «يتجلى تكريم الله للإنسان واحترام إرادته وفكره ومشاعره وترك أمره لنفسه فيما يختص بالهدى والضلال في الاعتقاد، وتحميله تبعة عمله وحساب نفسه.. وهذه هي أخص خصائص التحرر الإنساني..

إن حرية الاعتقاد هي أول حقوق «الإنسان» التي يثبت له بها وصف «إنسان». فالذي يسلب إنساناً حرية الاعتقاد، إنما يسلبه إنسانيته ابتداء .. ومع حرية الاعتقاد حرية الدعوة للعقيدة، والأمن من الأذى والفتنة .. وإلا فهي حرية بالاسم لا مدلول لها في واقع الحياة.

والإسلام - وهو أرقى تصور للوجود وللحياة، وأقوم منهج للمجتمع الإنساني بلا مراء - هو الذي ينادي بأن ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ وهو الذي يبين لأصحابه قبل سِواهم أنهم ممنوعون من إكراه الناس على هذا الدين..

---

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (2/ 219).

فكيف بالمذاهب والنظم الأرضية القاصرة المعتسفة، وهي تفرض فرضاً بسلطان الدولة ولا يسمح لمن يخالفها بالحياة؟! والتعبير هنا يرِد في صورة النفي المطلق: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ نفي الجنس - كما يقول النحويون - أي نفي جنس الإكراه. نفي كونه ابتداء. فهو يستبعده من عالم الوجود والوقوع. وليس مجرد نهي عن مزاولته.

والنهي في صورة النفي - والنفي للجنس - أعمق إيقاعاً، وآكد دلالة»[1].

قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله: « قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: 256]: فيها ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: قيل: إنها منسوخة بآية القتال؛ وهو قول ابن زيد.

الثاني: أنها مخصوصة في أهل الكتاب الذين يقرون على الجزية؛ وعلى هذا فكل من رأى قبول الجزية من جنس تحمل الآية عليه.

الثالث: أنها نزلت في الأنصار؛ كانت المرأة منهم إذا لم يعش لها ولد تجعل على نفسها إن عاش أن تهوده ترجو به طول عمره، فلما أجلى الله تعالى بني النضير قالوا: كيف نصنع بأبنائنا؟ فأنزل الله تعالى الآية: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: 256]

المسألة الثانية: قوله تعالى: (لا إكراه): عموم في نفي إكراه الباطل؛ فأما الإكراه بالحق فإنه من الدين؛ وهل يقتل الكافر إلا على الدين؛ قال صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله». وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾ [البقرة: 193]. وبهذا يستدل على ضعف قول من قال: إنها منسوخة، فإن قيل: فكيف جاز الإكراه بالدين على الحق، والظاهر من حال المكره أنه لا يعتقد ما أظهر؟

الجواب: أن الله سبحانه بعث رسوله محمدا - صلى الله عليه وسلم - يدعو الخلق إليه، ويوضح لهم السبيل، ويبصرهم الدليل، ويحتمل الإذاية والهوان في طريق الدعوة والتبيين، حتى قامت حجة الله، واصطفى الله أولياءه، وشرح صدورهم

(1) في ظلال القرآن (1/ 291).

لقبول الحق؛ فالتفت كتيبة الإسلام، وائتلفت قلوب أهل الإيمان، ثم نقله من حال الإذاية إلى العصمة، ومن الهوان إلى العزة، وجعل له أنصارا بالقوة، وأمره بالدعاء بالسيف؛ إذ مضى من المدة ما تقوم به الحجة، وكان من الإنذار ما حصل به الإعذار.

جواب ثان: وذلك أنهم يؤخذون أولا كرها، فإذا ظهر الدين وحصل في جملة المسلمين، وعمت الدعوة في العالمين حصلت لهم بمُثافنتهم، وإقامة الطاعة معهم النية؛ فقوي اعتقاده، وصح في الدين وداده، إن سبق لهم من الله تعالى توفيق، وإلا أخذنا بظاهره وحسابه على الله.

المسألة الثالثة: إذا كان الإكراه بغير حق لم يثبت حكما، وكان وجوده كعدمه، وفي ذلك تفريع كثير قد بيناه في كتاب «الإكراه من المسائل»، وستأتي منها مسألة إكراه الطلاق والكفر في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: 106] إن شاء الله تعالى». (اهـ)[1].

وللمزيد من التوضيح: أنقل كلاما للشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله فهو الأنسب[2] لمثل: «رشيد أيلال». قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾: «والإكراه هو أن تحمل الغير على فعل لا يرى هو خيراً في أن يفعله. أي لا يرى الشخص المكرَه فيه خيراً حتى يفعله.

ولكن هناك أشياء قد نفعلها مع من حولنا لصالحهم، كأن نرغم الأبناء على المذاكرة، وهذا أمر لصالح الأبناء، وكأن نجبر الأطفال المرضى على تناول الدواء. ومثل هذه الأمور ليست إكراهاً، إنما هي أمور نقوم بها لصالح من حولنا؛ لأن - أحدًا - لا يسره أن يظل مريضاً.

---

(1) أحكام القرآن لابن العربي (1/ 310 - 311).

(2) وإنما قلت عن تفسير الشعراوي هو الأنسب لرشيد أيلال، لأن الشيخ الشعراوي في هذه الآية كأنه يوجه الكلام لأمثاله. خاصة والشعراوي كان تفسيره ارتجاليا ويخاطب الجالسين أمامه، وبطريقته الخاصة. رحمه الله.

إن الإكراه هو أن تحمل الغير على فعل من الأفعال لا يرى فيه هو الخير بمنطق العقل السليم. ولذلك يقول الحق سبحانه: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾. ومعنى هذه الآية أن الله لم يكره خلقه وهو خالقهم على دين، وكان من الممكن أن الله يقهر الإنسان المختار، كما قهر السماوات والأرض والحيوان والنبات والجماد، ولا أحد يستطيع أن يعصي أمره. فيقول سبحانه: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۗ﴾ [الرعد: 31]. لكن الحق يريد أن يعلم من يأتيه محباً مختاراً وليس مقهوراً، لأن المجيء قهراً يثبت له القدرة، ولا يثبت له المحبوبية، لكن من يذهب له طواعية وهو قادر ألا يذهب، فهذا دليل على الحب، فيقول تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ أي أنا لم أضع مبدأ الإكراه، وأنا لو شئت لآمن من في الأرض كلهم جميعاً. فهل الرسل الذين أرسلهم سبحانه يتطوعون بإكراه الناس؟ - لا، إنّ الرسول جاء لينقل عن الله لا ليكره الناس، وهو سبحانه قد جعل خلقه مختارين، وإلا لو أكرههم لما أرسل الرسل، ولذلك يقول المولى عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٩٩﴾ [يونس: 99]. إن الرسول له مهمة البلاغ عن الله؛ لأن الله لم يرد خلقه مكرهين على التدين، إذن فالمبلغ عنه لا يُكره خلقه على التدين، إلا أن هنا لبساً. فهناك فرق بين القهر على الدين، والقهر على مطلوب الدين، هذا هو ما يحدث فيه الخلاف.

تقول لمسلم: لماذا لا تصلي؟ يقول لك: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، ويدّعي أنه مثقف، ويأتيك بهذه الآية ليلجمك بها، فتقول له: لا. ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾عقيدة وإيماناً، إنما إن آمنت وأعلنت أنك آمنت بالله وصرت معنا مسلماً فلا بد أن تعرف أنك إن كسرت حكماً من أحكام الإسلام نطلب منك أن تؤديه، أنت حر أن تؤمن أو لا تؤمن، لكن حين التزمت بالإيمان، فعليك مسؤولية تنفيذ مطلوب الإيمان، وإلا حسب تصرفك أنه من تصرفات الإسلام، فإذا كنت تشرب خمراً فإنك حر؛ لأنك كافر - مَثلاً - لكن أن تؤمن ثم تشرب خمراً!؟ لا .. أنت بذلك تكسر حداً من حدود الله، وعليك العقاب.

ولأنك مادمت قد علمت - كعاقل رشيد - مطلوب الإسلام، فعليك أن تنفذ مطلوب الإسلام، ولذلك لم يكلف الله الإنسان قبل أن ينضج عقله بالبلوغ؛ حتى لا يقال: إن الله قد أخذ أحداً بالإيمان وألزمه به قبل أن يكتمل عقله. بل ترك التكليف حتى ينضج الإنسان ويكتمل، حتى إذا دخل إلى دائرة التكليف عرف مطلوباته، وهو حر أن يدخل إلى الإيمان أو لا يدخل، لكن إن دخل سيُحاسب.

إذن، فلا يقل أحد عندما يسمع حكماً من أحكام الدين: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾؛ لأن هذه الآية نزلت بشأن العقيدة الأساسية، فإن اتبعت هذه العقيدة صار لزاماً عليك أن توفي بمطلوباتها.

وقد أراد خصوم الإسلام أن يصعدوا هذه العملية فقالوا كذباً وافتراء: إن الإسلام انتشر بحد السيف.

ونقول لهم: لقد شاء الله أن ينشأ الإسلام ضعيفاً ويُضطهد السابقون إليه كل أنواع الاضطهاد، ويُعذبون، ويُخرجون من ديارهم ومن أموالهم ومن أهلهم، ولا يستطيعون عمل شيء. إذن ففترة الضعف التي مرت بالإسلام أولا فترة مقصودة.

ونقول لهم أيضا: مَن الذي قهر وأجبر أول حامل للسيف أن يحمل السيف؟! والمسلمون ضعاف ومغلوبون على أمرهم، لا يقدرون على أن يحموا أنفسهم، إنكم تقعون في المتناقضات عندما تقولون: إن الإسلام نُشِرَ بالسيف. ويتحدثون عن الجزية رفضاً لها، فنقول: وما هي الجزية التي يأخذها الإسلام من غير المسلمين كضريبة للدفاع عنهم؟ لقد كان المسلمون يأخذون الجزية من البلاد التي دخلها الفتح الإسلامي، أي أن هناك أناساً بقوا على دينهم. **ومادام هناك أناس باقون على دينهم فهذا دليل على أن الإسلام لم يُكره أحداً**». (اهـ)[1].

سادسا: العالِم الراسخ في العلم، هو من يجمع نصوص الوحي بعضها ببعض، ويغربل صحيحها من ضعيفها، ناظرا بعين المقاصد الكلية التي جاء بها الإسلام، ثم بعد ذلك يخرج بالحقيقة المطلوبة، وليس بإخراج آية أو حديث، من سياقه،

---

(1) خواطر الشعراوي (2/ 1112 - 1114).

وسباقه، ولحاقه، ثم يقول: «أهذا هو دينكم؟!». فهذا ليس من العلم في شيء، بل هو كما قيل:

دع المساجدَ للعبادِ تسكنُها وطُف بنا حول الخمّار يسقينا

ما قال ربُّكَ ويل للذين سَكروا ولكن قال ويلٌ للمصلّينا

فمن يقرأ: (فويل للمصلين) ويسكت. أو يقرأ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ويسكت!! فإنه يقال عنه: قرأ القرآن، ولكن لا بد من إتمام الآية، وإلا حصل التلاعب بالآيات.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إذا ميز العالم بين ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم وما لم يقله، فإنه يحتاج أن يفهم مراده ويفقه ما قاله، ويجمع بين الأحاديث ويضم كل شكل إلى شكله، فيجمع بين ما جمع الله بينه ورسوله، ويفرق بين ما فرق الله بينه ورسوله؛ فهذا هو العلم الذي ينتفع به المسلمون، ويجب تلقيه وقبوله، وبه ساد أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم»[1].

وقال الإمام الشاطبي: «من يأخذ الأدلة من أطراف العبارة الشرعية ولا ينظر بعضها ببعض، فيوشك أن يزل، وليس هذا من شأن الراسخين وإنما هو من شأن من استعجل طلبا للمخرج في دعواه»[2].

وقال أيضا: «ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد: وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببينها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، - إلى أن قال - فشأن الراسخين: تصور الشريعة صورة واحدة، يخدم بعضها بعضا كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة مثمرة، وشأن متبعي المتشابهات أخذ دليل ما أي دليل كان عفوا

(1) مجموع الفتاوى (316/27).

(2) الاعتصام (9/2).

وأخذا أوليا وإن كان ثم ما يعارضه من كلي أو جزئي، فكأن العضو الواحد لا يعطي في مفهوم أحكام الشريعة حكما حقيقيا، فمتبعه متبع متشابه، ولا يتبعه إلا من في قلبه زيغ ما شهد الله به، ومن أصدق من الله قيلا»[1].

وفي هذا القدر كفاية، إذ تفصيل هذه المسألة يحتاج إلى مجلد ضخم، وقد أحسن الشيخ الدكتور القاضي برهون في كشف مثل هذه الشُّبُهات، خاصة فيما يتعلق بقوله تعالى: (**لا إكراه في الدين**)، حيث فصّل تفصيلا رائعا، ردّ فيه على مجموعة من المفركين الإسلاميين، حول قضايا علمية وسياسية شرعية. في كتابه:«تحصين الأمة وحماية الملة بإقامة حكم الردة». - طُبع في جزأين - أنصح العقلاء بقراءته، لتحصينهم من شبهات «رشيد أيلال» وأساتذته.

كشف شبهة الحديث الخامس
الرسول يُسحَر فيهذي!!

تحت هذا العنوان أنكر المؤلف حديث سِحر النبي صلى الله عليه وسلم، الذي أخرجه البخاري في صحيحه: «حدثنا عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي، دعا الله ودعاه، ثم قال: «أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه» قلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: «جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق، قال: فيما ذا؟ قال: في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذي أروان « قال: فذهب النبي صلى الله عليه وسلم في أناس من أصحابه إلى البئر، فنظر إليها وعليها نخل، ثم رجع إلى عائشة فقال: «والله لكأن ماءها نقاعة الحناء، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين» قلت: يا رسول الله

---

(1) الاعتصام للشاطبي (2/ 61 - 62).

أفأخرجته؟ قال: «لا، أما أنا فقد عافاني الله وشفاني، وخشيت أن أثور على الناس منه شرا» وأمر بها فدفنت»[1].

قال «المؤلف»: «وقد عقب ابن حجر العسقلاني في الفتح تعليقا على هذا الحديث بقوله: «ثم ذكر المصنّف في الباب سبعة وعشرين حديثا: الأول حديث عائشة قالت: «سحر النبي صلى الله عليه وسلم». الحديث. وسيأتي شرحه في كتاب الطب. ووجه إيراده هنا من جهة أن السحر إنما يتم باستعانة الشياطين على ذلك. وسيأتي إيضاح ذلك هناك. وقد أشكل ذلك على بعض الشراح».

بمعنى أن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس من المخلصين، فقد قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الحجر: 36 - 40]. **وهذه إساءة بالغة لنبينا عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم!**

ثم يضيف «رشيد» **قائلا: «إن هذا الحديث يخالف جملة وتفصيلا عصمة الرسول وحفظ الله له، كما يخالف قوله تعالى:** ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾ [الإسراء: 47].

إلى أن قال: « **وهاته من الإساءات التي لم يتورع من ألّف هذا الكتاب عن تدوينها فيه، لكن ما دام هذا الحديث في صحيح البخاري فلا يمكن تكذيبه، وأن من يعتقد بما في القرآن وينفي عن الرسول بأنه سُحر، وينكر هذا الحديث المسيء لنبينا فهو كافر بفتوى شيوخ الوهابية، كما أوردنا نقلا عنهم في هذا الكتاب.** (انتهى قول رشيد أيلال) (انظر كتابه صفحة: 154).

قلت: في هذه الشبهة والجهالة عدّة زلات علمية، وافتراءات نقلية، منها:

أولا: أن البخاري ساق هذا الحديث بقوله: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عيسى، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سحر النبي صلى الله

(1) صحيح البخاري (7/ 137) رقم الحديث: 5433.

عليه وسلم، وقال الليث: كتب إلي هشام أنه سمعه ووعاه عن أبيه، عن عائشة قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا ودعا، ثم قال: «أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي، أتاني رجلان: فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم، قال: فيما ذا، قال: في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر، قال فأين هو؟ قال: في بئر ذروان «فخرج إليها النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رجع فقال لعائشة حين رجع: «نخلها كأنه رؤوس الشياطين» فقلت استخرجته؟ فقال: «لا، أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شرا» ثم دفنت البئر».

قلت: فهذا هو سند البخاري لهذا المتن، أما الذي استدل به المؤلف - رشيد أيلال - فإنه تدليس، وتحريف، وكذب، وبهتان، وزور، ووقاحة، وخيانة، لأن الحافظ ابن حجر رحمه الله كان يشرح حديثا ساقه البخاري في باب: **صفة إبليس وجنوده، وليس في باب السحر**. (انظر: فتح الباري لابن حجر (6/ 340) (باب صفة إبليس وجنوده).

ولذلك، فالناظر في هذا السند - الثاني - يجد «**حدثنا إبراهيم بن موسى**» - بخلاف السند الذي استدل به المؤلف - الكذاب المدلس - «**حدثنا عبيد بن إسماعيل**..». وهذا سببه الجهل بصنيع البخاري، والجهل بعلم الحديث، الذي استنكره «المؤلف». لذا ملأ كتابه بالجهالات والزلات والخزعبلات المضحكة، والمنبئة عن جهله المركّب.

وها هو كلام الحافظ عند شرحه لهذا الحديث يقول: «ثم ذكر المصنف في الباب سبعة وعشرين حديثا، الأول: حديث عائشة قالت: «سحر النبي صلى الله عليه وسلم» الحديث. وسيأتي شرحه في كتاب الطب. ووجه إيراده هنا من جهة أن السحر إنما يتم باستعانة الشياطين على ذلك. وسيأتي إيضاح ذلك هناك. وقد أشكل ذلك على بعض الشراح.

قوله: «وقال الليث كتب إلي هشام بن عروة» إلخ. رويناه موصولا في نسخة عيسى ابن حماد رواية أبي بكر بن أبي داود عنه الحديث.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة في عقد الشيطان على رأس النائم، تقدم شرحه في صلاة الليل. وأخو إسماعيل هو أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس. ووهم من سماه عبد الله الحديث.

الحديث الثالث: حديث بن مسعود في بول الشيطان في أذن النائم عن الصلاة تقدم شرحه في صلاة الليل أيضا.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في الندب إلى التسمية عند الجماع. يأتي شرحه في كتاب النكاح. إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث ابن عمر في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس تقدم شرحه في الصلاة...». (انتهى من الفتح)[1].

قال النووي رحمه الله: « قال المازري واختلف الناس في القدر الذي يقع به السحر، ولهم فيه اضطراب. فقال بعضهم: لايزيد تأثيره على قدر التفرقة بين المرء وزوجه لأن الله تعالى إنما ذكر ذلك تعظيما لما يكون عنده وتهويلا به في حقنا، فلو وقع به أعظم منه لذكره، لأن المثل لا يضرب عند المبالغة إلا بأعلى أحوال المذكور. قال: ومذهب الأشعرية أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك. قال: **وهذا هو الصحيح عقلا لأنه لا فاعل إلا الله تعالى**، ...». (انتهى)[2].

ثانيا: قصة سحر النبي صلى الله عليه وسلم لم يتفرد البخاري بإخراجها، بل رواها الطبراني في «المعجم الكبير» (5 / 201 / 5011)، والحاكم (4 / 360 - 361)، والنسائي في «السنن» (2 / 172) وابن أبي شيبة في « المصنف »(8 / 29 - 30 / 3569) وأحمد (4/ 367) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند »(ق 40 / 1 - 2) وفي رواية عند الطبراني (5 / 202 / 5013 و 5016): «كان رجل [من اليهود] يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم، [وكان يأمنه]، فعقد له عقدا، فوضعه في بئر رجل من الأنصار، [فاشتكى لذلك أياما، (وفي حديث عائشة: ستة أشهر)]، فأتاه ملكان يعودانه، فقعد أحدهما عند رأسه، والآخر عند رجليه، فقال أحدهما:

---

(1) فتح الباري لابن حجر (6/ 340).

(2) شرح النووي على مسلم (14/ 175).

أتدري ما وجعه؟ قال: فلان الذي [كان] يدخل عليه عقد له عقدا، فألقاه في بئر فلان الأنصاري، فلو أرسل [إليه] رجلا، وأخذ [منه] العقد لوجد الماء قد اصفر. [فأتاه جبريل فنزل عليه بـ (المعوذتين)، وقال: إن رجلا من اليهود سحرك، والسحر في بئر فلان، قال:] فبعث رجلا (وفي طريق أخرى: فبعث عليا رضي الله عنه) [فوجد الماء قد اصفر] فأخذ العقد [فجاء بها]، [فأمره أن يحل العقد ويقرأ آية]، فحلها، [فجعل يقرأ ويحل]، [فجعل كلما حل عقدة وجد لذلك خفة] فبرأ، (وفي الطريق الأخرى: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما نشط من عقال)، وكان الرجل بعد ذلك يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذكر له شيئا منه، ولم يعاتبه [قط حتى مات]». (ينظر طرق تخريج هذا الحديث، واختلاف رواياته في السلسلة الصحيحة)[1].

ثالثا: مسألة إنكار سحر النبي صلى الله عليه وسلم ليست حديثة عهد، بل أنكرتها طوائفُ من قبل، وفي مقدمتها: طائفة المعتزلة، والعقلانيون الجدد في عصرنا، والمقلدة الجدليّون، ومن لا يرى الأخذ بخبر الآحاد وإن كان صحيحا. وخالفهم الجمهور من أهل السنة، على أن الأحاديث في ذلك صحيحة، وأنه لا تأثير له على عصمة النبوة.

وسأذكر هنا بعض ما قاله أهل السنة في هذا الباب:

قال الحافظ في الفتح: «قال المازري: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها، قالوا: وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل. وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع. إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل وليس هو ثَم، وأنه يوحي إليه بشيء ولم يوح إليه بشيء.

قال المازري: وهذا كله مردود، لأن الدليل قد قام على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ، والمعجزات شاهدات بتصديقه. فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل.

---

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (6/ 615 - 616).

وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا - التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها - فهو في ذلك عرضة لما يعترض البشر، كالأمراض. فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له - مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين -.

قال - أي المازري -: وقد قال بعض الناس إن المراد بالحديث أنه كان صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه وطىء زوجاته ولم يكن وطأهن. وهذا كثيرا ما يقع تخيله للإنسان في المنام فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة.

قلت - أي ابن حجر -: وهذا قد ورد صريحا في رواية بن عيينة في الباب الذي يلي هذا ولفظه: «حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن». وفي رواية الحميدي: «أنه يأتي أهله ولا يأتيهم». قال الداودي: يُرى - بضم أوله - أي يُظن. وقال بن التين: ضبطت يَرى - بفتح أوله ..

قلت: وهو من الرأي لا من الرؤية فيرجع إلى معنى الظن. وفي مرسل يحيى بن يعمر عند عبد الرزاق: «سحر النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة حتى أنكر بصره». وعنده في مرسل سعيد بن المسيب: «حتى كاد ينكر بصره».

قال عياض: «فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه، لا على تمييزه ومعتقده».

قلت: ووقع في مرسل عبد الرحمن بن كعب عند بن سعد فقالت أخت لبيد بن الأعصم: «إن يكن نبيا فسيُخبَر، وإلا فسيذهله هذا السحر حتى يذهب عقله».

قلت: فوقع الشق الأول كما في هذا الحديث الصحيح، **وقد قال بعض العلماء: لا يلزم من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله أن يجزم بفعله ذلك، وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا يثبت، فلا يبقى على هذا للملحد حجة.**

وقال عياض: يحتمل أن يكون المراد بالتخيل المذكور، أنه يظهر له من نشاطه ما ألفه من سابق عادته من الاقتدار على الوطء، فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك - كما هو شأن المعقود - ويكون قوله - في الرواية الأخرى -: «حتى كاد ينكر بصره» أي صار كالذي أنكر بصره، بحيث إنه إذا رأى الشيء يخيل أنه على غير صفته، فإذا تأمله عرف حقيقته.

ويؤيد جميع ما تقدم: أنه لم ينقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال قولا فكان بخلاف ما أخبر به.

وقال المهلب: صون النبي صلى الله عليه وسلم من الشياطين، لا يمنع إرادتهم كيده. فقد مضى في الصحيح، أن شيطانا أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه، فكذلك السحر، ما ناله من ضرره ما يُدخل نقصا على ما يتعلق بالتبليغ، بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض، من ضعف عن الكلام أو عجز عن بعض الفعل أو حدوث تخيل لا يستمر، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين.

واستدل بن القصار: على أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث: «أما أنا فقد شفاني الله» وفي الاستدلال بذلك نظر، لكن يؤيد المدّعَى أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل: «فكان يدور ولا يدري ما وجعه». وفي حديث بن عباس عند بن سعد: «مرض النبي صلى الله عليه وسلم وأُخِذ عن النساء والطعام والشراب، فهبط عليه ملكان الحديث». (اهـ)[1].

وقال الراغب الأصفهاني رحمه الله: « وقد أنكر الجدليون ما روي في ذلك من الأخبار الصحيحة والآثار الواضحة...

قالوا: «إن ذلك، إن قلنا بصحته لكان يقدح في نبوته».

وليس الأمر على ما ظنوه لما تقدم، ولأن تأثيرَ السحر لم يكن في النبي صلى الله عليه وسلم من حيث ما هو نبي، وإنما كان في بدنه من حيث هو إنسان وبشر، وكما كان يأكل ويتغوط ويشرب ويمشي ويقعد ويغضب ويشتهي ويمرض. ويصحّ من حيث هو بشر لا من حيث هو نبي، وإنما كان ذلك قادحا في النبوة لو وجد للسحر تأثير في أمر يرجع إلى النبوة، ثم كون النبي - عليه السلام - معصوما من الشيطان لا يقتضي أن لا يؤثر في بدنه ذلك تأثيراً صغيرا لا يقدح فيه من حيث ما هو نبي، فقد كأن تأثير ذلك في جزء من بدنه تأثيرا محسوسا لم يتعده إلى زوال عقله، ولا إلى إفساد نفسه، كما أن جرحه وكسر ثناياه يوم أحُد لم يقدح فيما ضمن الله له من عصمته، حيث قال: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾، وكما لا اعتداد بما يقع

(1) فتح الباري لابن حجر (10/ 226 - 227).

في الإسلام من ارتداد أهل بلد أو غلبة المشركين على بعض النواحي فيما ذكر من كمال الإسلام بقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ **ومن أثبت كليات الحقائق بإثبات جزئياتها، لم يسعفه في قياسه لدى التحصيل مقدمته، ولا يثبت به في المقامات قدمه**»[1].

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله: « **قد أنكر هذا طائفة من الناس وقالوا: لا يجوز هذا عليه، وظنوه نقصا وعيبا، وليس الأمر كما زعموا، بل هو من جنس ما كان يعتريه صلى الله عليه وسلم من الأسقام والأوجاع، وهو مرض من الأمراض، وإصابته به كإصابته بالسّم لا فرق بينهما**، وقد ثبت في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «سُحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إن كان ليخيل إليه أنه يأتي نساءه ولم يأتهن» وذلك أشد ما يكون من السحر.

قال القاضي عياض: «والسحر مرض من الأمراض، وعارض من العلل، يجوز عليه صلى الله عليه وسلم كأنواع الأمراض مما لا ينكر، ولا يقدح في نبوته، وأما كونه يخيل إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله، فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شيء من صدقه، لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا، وإنما هذا فيما يجوز طُروُّه عليه في أمر دنياه التي لم يبعث لسببها، ولا فضل من أجلها، وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر، فغير بعيد أنه يخيل إليه من أمورها ما لا حقيقة له، ثم ينجلي عنه كما كان»[2].

وقال صاحب الأضواء - بعد ذكره لقول الحافظ -: «وعلى كل حال، فهو صلى الله عليه وسلم معصوم بالإجماع من كل ما يؤثر خللا في التبليغ، والتشريع. وأما بالنسبة إلى الأعراض البشرية: كأنواع الأمراض، والآلام، ونحو ذلك فالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يعتريهم من ذلك ما يعتري البشر. لأنهم بشر كما قال تعالى عنهم: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ﴾ [إبراهيم: 11]. ونحو ذلك من الآيات.

(1) تفسير الراغب الأصفهاني (275/1 - 276).

(2) زاد المعاد في هدي خير العباد (4/ 113 - 114)، وأما قول القاضي عياض ففي «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (2/ 181).

وأما قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾ [الإسراء: 47] فمعناه أنهم يزعمون أنه صلى الله عليه وسلم مسحور أو مطبوب، قد خبله السحر فاختلط عقله فالتبس عليه أمره. يقولون ذلك لينفروا الناس عنه. وقال مجاهد: «مسحورا» أي: مخدوعا. مثل قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: 89] أي: من أين تخدعون. ومعنى هذا راجع إلى ما قبله. لأن المخدوع مغلوب في عقله. وقال أبو عبيدة مسحورا معناه أن له سحرا أي: رئة فهو لا يستغني عن الطعام، والشراب، فهو مثلكم وليس بملك. كقولهم: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: 7]، وقوله عن الكفار: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [المؤمنون: 33، 34] ونحو ذلك من الآيات. ويقال لكل من أكل أو شرب من آدمي أو غيره: مسحور ومسحر. ومنه قول لبيد:

فَإِنْ تَسْأَلِينَا فِيمَ نَحْنُ فَإِنَّنَا ... عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الْأَنَامِ الْمُسَحَّرِ

وقال امرؤ القيس:

أَرَانَا مَوْضِعَيْنِ لِأَمْرِ غَيْبٍ ... وَنُسْحَرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ

أي: نُغَذَّى ونُعَلَّل.

وإذا علمت أن أقوال العلماء في قوله: (مسحورا) راجعة إلى دعواهم اختلال عقله بالسحر أو الخديعة، أو كونه بشرا، علمت أنه لا دليل في الآية على منع بعض التأثيرات العرضية التي لا تعلق لها بالتبليغ، والتشريع كما ترى، والعلم عند الله تعالى». (انتهى)[1].

رابعا: قول «المؤلف»: **«لكن ما دام هذا الحديث في صحيح البخاري فلا يمكن تكذيبه، وأن من يعتقد بما في القرآن وينفي عن الرسول بأنه سحر، وينكر هذا الحديث المسيء لنبينا فهو كافر بفتوى شيوخ الوهابية..»**.

---

(1) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (4/ 60 - 62).

قلت: هذا من المضحكات المبكيات.. وإن كان أشدّها مدعاة للضحك، إذ ما دَخْلُ «شيوخ الوهابية» بما قرره العلماء من تصحيح الحديث وشرحه قبل أن يولد محمد بن عبد الوهاب بقرابة سبعمائة سنة، فقد ولد الإمام سنة 1115هـ؟؟!!!

ومَن ذا الذي أفتى بكفر من نفى عن النبي صلى الله عليه وسلم السحر؟ ولو صح تكفير من أنكر سحرَ النبي صلى الله عليه وسلم لكفّر العلماءُ طائفة المعتزلة، وفيهم علماء جهابذة لا يُستغنى عن علمهم، مثل العلاّمة أبي القاسم محمود الزمخشري (المتوفى: 538) صاحب « **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**»!

وإنما هذا مما لا يُكفَّر صاحبه لاحتمال التأويل، إذ أن الذين أنكروا سحر النبي صلى الله عليه وسلم حملهم على ذلك تنزيه النبوة والرسالة، فأخطأوا من حيث لم يشعروا. وإلا فنصوص القرآن والسنة أثبتت حقيقة السحر وتأثيره بإذن الله. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة: 102]، وقوله تعالى:﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس: 81].

وأما نصوص السنة، فمنها: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات». رواه البخاري في صحيحه [1].

---

(1) كتاب الوصايا. باب قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ برقم 2615 ورواه مختصرا بلفظ «اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر» في كتاب الطب باب الشرك والسحر من الموبقات برقم 5431.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «من تصبح سبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر» متفق عليه(1).

كشف شبهة الحديث السادس

الرسول يصلي بدون وضوء!!

قال البخاري: حدثنا أحمد، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا عمرو، عن عبد ربه بن سعيد، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب، مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: نمت عند ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم عندها تلك الليلة «فتوضأ، ثم قام يصلي، فقمت على يساره، فأخذني، فجعلني عن يمينه، فصلى ثلاث عشرة ركعة، ثم نام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ، ثم أتاه المؤذن، فخرج، فصلى ولم يتوضأ» قال عمرو: فحدثت به بكيرا، فقال: حدثني كريب بذلك». صحيح البخاري (1/ 141).

ساق «المؤلف» هذا الحديث الصحيح في كتابه ثم قال مستنكرا: « **لكن العقول تتوقف، واحترام الرسول يتوقف عندما يتعلق الأمر برواية من روايات الكتاب المقدس: صحيح البخاري!!**». (صفحة: 155).

قلت: عبارة «المؤلف»: «**روايات الكتاب المقدس**» عبارة مقصودة، بل قد أظهر ما يُضمره من خُبث حين ساوى بين الإمام الحافظ البخاري المسلم، و(بولس) الكافر، فهل هذا هو عقل المسلم، والبحث العلمي، في نظر «المؤلف» المحترم لعقله؟!

وهل بعد هذه العبارات المستفزة ينتظر ممن قرأ كتابه أن يعتبره باحثا منصفا؟

إن العقل المسلم يَقتدي من صاحبه - قبل الحكم الفصل على حديث ما - أن ينظر في كُتب من سلف، وينقّب في أقوال شراح الحديث، ثم إن بدا له ما يقدح في

---

(1) صحيح البخاري (7/ 138): باب الدواء بالعجوة للسحر. وصحيح مسلم (3/ 1618 باب فضل تمر المدينة.

الحديث، أو ملاحظة علمية في السند أو المتن، أبانها بدليلها، وحججها، على طريقة أهل العلم، لا على طريقة الحاقدين، والمدلسين، والمستشرقين.

أما الجواب عما أنكره:

فأولا: الحديث - كالعادة - لم ينفرد بإخراجه البخاري، بل رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (2/ 404)، والحميدي في مسنده (1/ 428)، وابن أبي شيبة في مصنفه (1/ 123)، وأحمد في مسنده (3/ 505)، ومسلم في صحيحه (1/ 525)، والشافعي في السنن المأثورة (ص: 149)، والبزار في مسنده (11/ 383)، والنسائي في السنن الكبرى (1/ 234)، وابن الجارود في المنتقى (ص: 16)، وابن حبان في صحيحه (6/ 363)، وغيرهم.

ثانيا: قال الإمام النووي رحمه الله: «قوله: «ثم اضطجع فنام حتى نفخ فقام فصلى ولم يتوضأ». **هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن نومه مضطجعا لا ينقض الوضوء، لأن عينيه تنامان ولا ينام قلبه، فلو خرج حدث لأحس به، بخلاف غيره من الناس**»[1].

وروى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن مسعود مرفوعا: «**كان ينام وهو ساجد، فما يعرف نومه إلا بنفخه، ثم يقوم فيمضي في صلاته**».

وروى أحمد وابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ**»[2].

قال سفيان: «**وهذا للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة، لأنه بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم، تنام عيناه، ولا ينام قلبه**»[3].

وقال الحافظ ابن عبد البر - بعد ذكر الأقوال المختلفة في نقض النوم للوضوء -: «**ليس بنا حاجة إلى هذا في النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه محفوظ مخصوص بأن**

(1) شرح النووي على مسلم (6/ 44 - 45).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (6/ 1027).

(3) صحيح مسلم (1/ 528).

تنام عيناه ولا ينام قلبه صلى الله عليه وسلم، وإنما النوم الموجب للوضوء ما غلب على القلب أو خالطه»[1].

وقال ابن الجوزي رحمه الله: «قال ابن عقيل: النوم يتضمن أمرين معطلين: أحدهما راحة الجسد، فهذا أمر يشترك فيه هو وأمته. والثاني: غفلة القلب عما وضع له القلب من النظر والاعتبار والتأمل والآراء الصائبة، وزيد في حقه تلقي الوحي، فكل القلوب عند النوم عاطلة عما ينتفع به من الآراء والفكر سوى قلبه. وقد كان إذا نزل عليه الوحي استطرح وغشي عليه، ومثل تلك الغشية لو أصابت بعض أمته لانتقض وضوءه، وهو في تلك الحال حافظ محفوظ من غليان الطباع واسترخاء مخارج الأحداث، لأنه في سرائر الرب؛ فبان من هذا أن النوم يتضمن أمرين: راحة وغفلة، فالراحة داخلة على أدواته من تعب الأعمال، والغفلة غير داخلة على قلبه؛ إذ كان قلبه على صفة أعمال أهل اليقظة من سلامة الأفكار، وصيانة المحفوظات عن الذهاب، وقلبه غير عاطل عما وضع له من تلقي الوحي واستمداده من أوامر الرب ونواهيه.

قال - أي ابن عقيل -: فإن قيل: فقد نام عن الصلاة. قيل: إنما فعل ذلك ليشرع بفعله ما يتعبد به أهل النسيان، وللأعمال أحكام أوضح من الأقوال،..»[2].

وفي هذا القدر كفاية لمن له لبّ، ويحترم تخصصه. أما من رضي بالجهل، فقد اتخذ عدوا من نفسه وهو لا يدري، كما قيل[3]:

لن يسمعَ الأحمقُ من واعظٍ ... في رفعهِ الصوتَ وفي همسهِ

لن تبلغَ الأعداءُ من جاهلٍ ... ما يبلغ الجاهل من نفسهِ

والحمقُ داءٌ ماله حيلةٌ ... تُرجى كبعد النجمِ في لمسهِ

---

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (18/ 250).

(2) كشف المشكل من حديث الصحيحين (3/ 55).

(3) الشاعر: المنتصر بن بلال.

كشف شبهة الحديث السابع

الرسول يختلي بامرأة متزوجة وينام عندها

وهي تفلي رأسه من القمل!!

تحت هذا العنوان، وبهذا الأسلوب، وَرَاء الأَكَمة مَا وراءها[1]! ساق «المؤلف» الحديث الصحيح ليستنكره ويشكك فيه كالعادة (انظر صفحة: 156).

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه سمعه يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه - وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت - فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأطعمته وجعلت تفلي رأسه، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله، يركبون ثَبَج هذا البحر ملوكا على الأسرة، أو: مثل الملوك على الأسرة»، شك إسحاق، قالت: فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم وضع رأسه، ثم استيقظ وهو يضحك، فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله» - كما قال في الأول - قالت: فقلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت من الأولين»، فركبتْ البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان، فصرعتْ عن دابتها حين خرجتْ من البحر، فهلكتْ».

وللرد على هذه الجهالة، أقول:

أولا: الحديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه (4/ 16) ورواه في أربعة أبواب بألفاظ متقاربة. ولم يتفرد به البخاري، بل أخرجه كذلك مسلم في صحيحه (3/ 1518)، وقبلهما الإمام مالك في الموطإ (3/ 661)، ورواه أحمد في المسند (44/ 581)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (5/ 92). وغيرهم.

(1) مثل: يضرب لمن يُفْشِي على نفسه أَمْراً مستوراً.

وقد جمع الشيخ أبو عمر المطيري أسماء الرواة الذين رووا الحديث قبل البخاري، وبعده، في رسالة قيمة جامعة مانعة، فقال: «ولعلي أذكر جميع من أخرج الحديث من المصنفين - حسب ما وقفت عليه - ليتبين شدة غفلة أو هوى من جعل البخاري محلا للجرح والطعن:

من أخرج الحديث في كتابه ممن مات قبل البخاري:

مالك بن أنس (مات سنة 179) في الموطأ.

وعبد الله بن المبارك (مات سنة 181) في الجهاد.

وأبو إسحاق الفزاري (مات سنة 184) في السير.

وعبد الرزاق بن همام (مات سنة 211) في المصنف.

والحميدي (مات سنة 219) في مسنده.

ومحمد بن سعد (مات سنة 230) في الطبقات الكبرى.

وابن معين (مات سنة 235) في تاريخه - رواية الدوري -.

وابن أبي شيبة (مات سنة 235) في المصنف.

وإسحاق بن راهويه (مات سنة 239) في مسنده.

وأحمد بن حنبل (مات سنة 241) في مسنده.

والدارمي (مات سنة 255) في مسنده.

من أخرج الحديث في كتابه ممن مات بعد البخاري:

مسلم في صحيحه. وأبو عوانة في صحيحه. وابن حبان في صحيحه. والحاكم في المستدرك على الصحيحين. وأبو داود في سننه. والترمذي في جامعه. وابن ماجه في سننه. والنسائي في سننه (المجتبى) . وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني وفي الجهاد.

أبو يعلى في مسنده. والدولابي في الكنى. والطبراني في المعجم الكبير، وفي في الأوسط، وفي مسند الشاميين. والدارقطني في العلل. وأبو نعيم في حلية الأولياء، ومعرفة الصحابة، والبيهقي في السنن الكبرى، وفي دلائل النبوة،

وابن عبد البر في التمهيد. وإسماعيل الأصبهاني في دلائل النبوة. واللإلكائي في اعتقاد أهل السنة، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق»[1].

أما ما توهمه «المؤلف» مقلدا فيه من سبقه، فقد كشف عنه العلماء كل شبهة عند شرحهم للحديث:

قال الإمام النووي: «اتفق العلماء على أنها كانت محرما له صلى الله عليه وسلم، واختلفوا فى كيفية ذلك. فقال ابن عبد البر وغيره: كانت إحدى خالاته من الرضاعة. وقال آخرون: بل كانت خالة لأبيه أو لجده لأن عبد المطلب كانت أمه من بني النجار»[2].

قال الحافظ: «وقد أشكل هذا على جماعة، فقال ابن عبد البر: أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أختها أم سليم فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة، فلذلك كان ينام عندها وتنال منه ما يجوز للمحرم أن يناله من محارمه.

ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال: إنما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفلي أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لأن أم عبد المطلب جده كانت من بني النجار.

ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة، فلذلك كان يقيل عندها وينام في حجرها وتفلي رأسه.

قال ابن عبد البر: «وأيهما كان فهي محرم له». وجزم أبو القاسم بن الجوهري والداودي والمهلب فيما حكاه بن بطال عنه بما قال ابن وهب.

قال: وقال غيره، إنما كانت خالة لأبيه أو جده عبد المطلب.

وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت آمنة بنت وهب أم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة.

---

(1) إشكال وجوابه في حديث أم حرام بنت ملحان (ص: 79 - 80).

(2) شرح النووي على مسلم (13/ 57 - 58).

وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال: وقال غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوما يملك إربه عن زوجته فكيف عن غيرها مما هو المنزه عنه، وهو المبرأ عن كل فعل قبيح، وقول رفث، فيكون ذلك من خصائصه...

وردّ عياض الأول بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال، وثبوت العصمة مسلّم، لكن الأصل عدم الخصوصية وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل.

وبالغ الدمياطي في الرد على من ادعى المحرمية فقال: ذهل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة أو من النسب، وكل من أثبت لها خؤلة تقتضي محرمية، لأن أمهاته من النسب واللاتي أرضعنه معلومات ليس فيهن أحد من الأنصار البتة، سوى أم عبد المطلب، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام ابن جندب بن عامر المذكور، فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن غنم جدهما الأعلى، وهذه خؤلة لا تثبت بها محرمية، لأنها خؤلة مجازية وهي كقوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص: «هذا خالي»؟ لكونه من بني زهرة وهم أقارب أمه آمنة وليس سعد أخا لآمنة، لا من النسب ولا من الرضاعة.

ثم قال: وإذا تقرر هذا، فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه إلا على أم سليم! فقيل له، فقال: «أرحمها، قُتِل أخوها معي». يعني حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بئر معونة.

قلت - أي الحافظ -: وقد تقدمت قصته في الجهاد في باب فضل من جهز غازيا، وأوضحت هناك وجه الجمع بين ما أفهمه هذا الحصر، وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حاصله: أنهما أختان كانتا في دار واحدة، كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوهما معا، فالعلة مشتركة فيهما.

وإن ثبتت قصة أم عبد الله بنت ملحان - التي أشرت إليها قريبا - فالقول فيها كالقول في أم حرام، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خادم النبي صلى الله

عليه وسلم، وقد جرت العادة بمخالطة المخدوم خادمه، وأهل خادمه، ورفع الحشمة التي تقع بين الأجانب عنهم.

ثم قال الدمياطي: «على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع».

قلت - أي ابن حجر -: «وهو احتمال قوي، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله لبقاء الملامسة في تفلية الرأس، وكذا النوم في الحجر.

وأحسن الأجوبة: دعوى الخصوصية، ولا يردها كونها لا تثبت إلا بدليل، لأن الدليل على ذلك واضح. والله أعلم». (انتهى من الفتح)[1].

ولما كانت هذه الشبهة قد نقلها «المؤلف» بحذافرها من أستاذه أحمد صبحي منصور، فقد ارتأيت أن أنقل هنا الرد المفحم للدكتور طه حبيشي، على أحمد صبحي - هذا - وأشباهه.

قال: «أما قصة أم حرام فقد وردت في صحيح البخاري نفسه ثلاث عشرة مرة، تأتي مختصرة، ومطولة أخرى، والذي يذكره الكاتب ولا يعرف معناه أن هناك بيت آخر هو بيت أم سليم، كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يدخل فيه ويأكل ويشرب وينام أحيانا إلى وقت الظهيرة، ويسيل عرقه على قطعة من جلد فتجمعه أم سليم من فوق الجلد وتجعله في طيبها، والنبي - صلى الله عليه وسلم - يعلم ذلك ولا ينكره.

إلى هنا والكاتب - أي أحمد صبحي - قد يعلم بعض ما ذكرناه ولا يتورع أن يتخذ منه تكأة للتشويش على شخصية النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يوهم البسطاء أنه من المحبين له المدافعين عنه، وهو لا يعلم أن التفصيل في نفي النقص عن الكاملين نقص، خصوصا إذا دخل في شئ من التفصيل الممل، أو لعل صاحبنا يعلم هذه الجزئية، ويستغلها في تشويه صورة النبي صلى الله عليه وسلم، والتقليل من هيبته في نفوس أتباعه، وهذا مطمع قد طمع فيه من هم أكثر من صاحبنا بصرا بالمناهج، ومن هم أكثر منه حيطة بأساليب البحث والدرس، ومن هم أشد منه قوة

(1) فتح الباري لابن حجر (11/ 78 - 79).

وأعز نفرا، فما استطاعوا أن يظهروا به وما استطاعوا أن ينالوا من جدار العز للنبي صلى الله عليه وسلم نقبا.

والشيء الذي لم يعرفه هؤلاء، أن الروايات مجمعة تقريبا على أن النبي كان يكثر من التردد، والأكل والشرب، عند أم سليم، وأم حرام.

والباحث الحصيف يسأل: هل هناك شئ من العلاقة بين هاتين المرأتين الجليلتين؟

والروايات تجيب أن أم سليم، وأم حرام أختان، يقال لأحدهما الرميصاء، وللأخرى الغميصاء، لا بعينها، فمنهم من يقول: إن الرميصاء بالراء هي أم حرام، والغميصاء بالغين هي أم سليم، ومنهم من يعكس.

والرميصاء والغميصاء: لفظان يدلان على حالتين في العين متشابهتين، وهما حالتان خلقيتان ليس بالعين معهما من بأس.

وأم سليم هي أم أنس بن مالك رضي الله عنه، وأم حرام خالته، وأنس بن مالك كان في صباه يخدم النبي عشر سنين وكان النبي يعامله معاملة تناسب أخلاق النبوة يقول أنس: خدمت النبي عشر سنين، فما قال لي لشيء فعلته لم فعلته، ولا لشيء تركته لما تركته.

هؤلاء ثلاثة ليسوا من المجاهيل في الصحابة والصحابيات، وما الذي جعل علاقة النبي بهم على هذا المستوى من الاهتمام، وكثرة السؤال عنهم.

إن هذا لا يكون إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون هناك درجة من القرابة تجعل المرأتين من محارم النبي صلى الله عليه وسلم، سواء أكان ذلك من جهة النسب - كما قال بعض المؤرخين - أو كان من جهة الرضاعة - كما قال البعض الآخر -.

وإلا فهل يمكن - عقلا - للنبي صلى الله عليه وسلم، أن يخالف الناس إلى ما ينهاهم عنه؟

وهل يمكن - عقلا أو اتفاقا - أن تقوم علاقة غير مشروعة - وحاشاه - بينه وبين أختين في وقت واحد؟

وهل يجيز المنطق أو العادة أن يسمح النبي صلى الله عليه وسلم لغير قريبه من الصبيان أن يخدمه في بيته عشر سنوات كاملات؟

وهل يعقل أن يترك أهل الكفر والنفاق - زمن النبوة - مثل هذا الموقف دون استغلاله في الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم وفي نبوته؟

أمور كلها تعد من قبيل الشواهد التي لا تخطئ، والدلالات التي تورث اليقين بأن النبي صلى الله عليه وسلم -كان قريبا قرابة محرمة لأم سليم وأختها أم حرام.

وخصوصا: أن بعض الروايات تقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه[1]، ورواية تقول: «نام النبي صلى الله عليه وسلم، فاستيقظ وكانت تغسل رأسها، فاستيقظ وهو يضحك فقالت: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أتضحك من رأسي؟ قال: لا»[2].

قد يقول قائل: قريبات النبي صلى الله عليه وسلم معروفات، وليس منهن أم سليم ولا أم حرام.

والجواب: أننا نتحدث عن مجتمع لم يكن يمسك سجلات للقرابات، وخاصة إذا كانت القرابة في النساء، فهناك قريبات كثيرات أغفلهن التاريخ في هذا المجتمع وأهملهن الرواة.

وقال: «إن المرء ليسمع الحديث المستقيم فيدركه على وجهه إن كان سليم النفس، حسن الطوية، وهو ينحرف به إذا كان إنسانا مريض النفس معوجا، وهل ينضح البئر إلا بما فيه، وهل يمكن أن نتطلب من الماء جذوة نار؟ أو نغترف من النار ماء؟ وقديما قالوا: إن كل إناء بما فيه ينضح، أشهد أن الله قد قال في نبيه صلى

(1) عن أنس بن مالك، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها..» الحديث. (صحيح مسلم (4/ 1815).

(2) روى أبو داود بسنده عن أخت أم سليم - الرميصاء - قالت نام النبي صلى الله عليه وسلم فاستيقظ وكانت تغسل رأسها فاستيقظ وهو يضحك فقالت يا رسول الله أتضحك من رأسي؟ قال لا». وسياق هذا الخبر يزيد وينقص قال أبو داود: الرميصاء أخت أم سليم من الرضاعة». قلت: وهي نفسها أم حرام، ولم يتنبه إليها الدكتور طه، فحسِبها أم سليم.

الله عليه وسلم ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم: 4]». (انتهى من: السنة في مواجهة أعدائها)[1]

قلت: وهذا ما ذهب إليه الإمام النووي رحمه الله حيث قال: «اتفق العلماء على أنها كانت محرما له صلى الله عليه وسلم، واختلفوا في كيفية ذلك. فقال ابن عبد البر وغيره: كانت إحدى خالاته من الرضاعة. وقال آخرون: بل كانت خالة لأبيه أو لجده. لأن عبد المطلب كانت أمه من بني النجار»[2].

كشف شبهة الحديث الثامن

الشيطان يطعن رسولَ الله عند ولادته

استدل «المؤلف» بما رواه البخاري في صحيحه، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم «كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبيه بإصبعه حين يولد، غير عيسى ابن مريم، ذهب يطعن فطعن في الحجاب»[3].

وبما ثبت في الصحيح - أيضا - عن أبي هريرة رضي الله عنه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد، فيستهل صارخا من مس الشيطان، غير مريم وابنها» ثم يقول أبو هريرة: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾﴾ [آل عمران: 36]»[4].

ثم قال عن الحديث: «**يُعتبر من الطوام الكبرى المسيئة للرسول ولدينه..**». (صفحة: 156).

ويضف قائلا: «**هؤلاء الشيوخ يعتبرون -ضمنيا - أن قداسة هذا الكتاب أقدس من الرسول نفسه، مع كامل الأسف**». (صفحة: 157).

---

(1) «السنة في مواجهة أعدائها» (ص 202 - 206).

(2) شرح النووي على مسلم (13/ 57 - 58).

(3) صحيح البخاري (4/ 125). باب صفة إبليس وجنوده.

(4) صحيح البخاري (4/ 164).

قلت: لا أدري أين وجد «رشيد أيلال» الطوام الكبرى المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم ولدينه في هذين الحديثين، وأين تتجلى قداسة كتاب صحيح البخاري؟

أما الحديثان: ففيهما فضيلة خُصّ بها عيسى وأمه عليهما السلام عند ولادتهما، قال العيني في الحديث: «**وفيه فضيلة ظاهرة لعيسى وأمّه عليهما السلام**»[1].

وقال أبو العباس القرطبي: «ظاهر قوي في العموم والإحاطة، وإلا لما استثنى منه مريم وابنها التحق بالنصوص لاسيما مع النظر الذي أبديناه، فأفاد هذا: **أن الشيطان ينخس جميع ولد آدم حتى الأنبياء، والأولياء، إلا مريم وابنها**، وإن لم يكن كذلك لبطلت الخصوصية بهما.

ولا يفهم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه إضلال المنخوس وإغواؤه؛ فإنَّ ذلك فاسد، فكم قد تعرض الشيطان للأنبياء، والأولياء بأنواع الإفساد، والإغواء، ومع ذلك يعصمهم الله مما يرومه الشيطان، كما قال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾، هذا مع أن كل واحد من بني آدم قد وُكِّل به قرينُه من الشياطين، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا، فمريم وابنها - وإن عُصما من نخسه - فلم يُعصما من ملازمته لهما ومقارنته. **وقد خصَّ الله تعالى نبينا صلى الله عليه وسلم بخاصيَّة كمُل عليه بها إنعامه، بأن أعانه على شيطانه حتى صحَّ إسلامه**[2]، فلا يكون عنده شرٌّ، ولا يأمره إلا بخير، وهذه خاصَّية لم يؤتها أحدٌ غيره، لا عيسى، ولا أمّه.

وفي غير كتاب مسلم: «فذهب الشيطان ليطعن في خاصرته فطعن في الحجاب»؛ أي: في الحجاب الذي حُجب به عيسى - عليه وسلم -، فإمَّا حجابُ مهده، وإما حجابُ بيته»[3].

---

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (15/ 176).

(2) يشير رحمه الله إلى ما صح عند مسلم وسأذكره بتمامه.

(3) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (19/ 93).

وقال أيضا: «قوله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يطعن الشيطان في خاصرته إلا ابن مريم، فإنَّه جاء يريد أن يطعنه فطعن في الحجاب»[1]؛ هذا يدلُّ على أن الناجي من هذا الطعن إنما هو عيسى وحده صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لخصوص دعوة أم مريم، حيث قالت: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾، ثم **إن طعنه ليس بضرر، ألا ترى أنه قد طعن كثيرًا من الأولياء والأنبياء، ولم يضرهم ذلك؟!**»[2].

قلت: إذا كانت هذه خصوصية قد خصّ الله تعالى بها عيسى وأمه مريم عليهما السلام، فقد خصّ عبده وخليله محمدا صلى الله عليه وسلم بما هو أعظم.

ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما منكم من أحد، إلا وقد وكل به قرينه من الجن» قالوا: وإياك؟ يا رسول الله قال: «وإياي، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير». وفي رواية: قال: «نعم، ولكن ربي أعانني عليه حتى أسلم»[3].

أما بالنسبة لرواية الحديث، فإنه لم يتفرد البخاري بإخراجه، بل أخرجه - أيضا - مسلم في صحيحه (7 /96) وأحمد في المسند (2 / 233) وابن جرير في «التفسير» (3 / 160 - 161)، والطبراني في مسند الشاميين (4/ 167)، والبغوي في شرح السنة (14/ 406)، وابن بشران في جزء (ص: 216)، والعلائي في إثارة الفوائد (1/ 372)، وحديث أبي اليمان (ص: 26).

---

(1) قلت لم أجد هذا المتن بهذا اللفظ، وإنما الذي عند البخاري بلفظ: «كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبيه بإصبعه حين يولد، غير عيسى ابن مريم، ذهب يطعن فطعن في الحجاب». وعند أحمد بلفظ: «كل بني آدم يطعن الشيطان بإصبعه في جنبه حين يولد إلا عيسى ابن مريم، ذهب يطعن فطعن في الحجاب». وبلفظ: «ما من بني آدم من مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخا من مس الشيطان غير مريم وابنها». زاد الأعرج: «ذهب يطعن فطعن في الحجاب».

(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (13/ 23).

(3) (صحيح مسلم (4/ 2167 - 2168).

كشف شبهة الحديث التاسع
الشيطان يُعلّم الدين، والرسولُ يقرّ التعلم منه!

هكذا عنون «رشيد أيلال» الفقرة في (صفحة: 159 - 160).

روى البخاري بسنده من حديث: «عثمان بن الهيثم أبو عمرو، حدثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته، وقلت: والله لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: إني محتاج، وعلي عيال ولي حاجة شديدة، قال: فخليت عنه، فأصبحت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أبا هريرة، ما فعل أسيرك البارحة»، قال: قلت: يا رسول الله، شكا حاجة شديدة، وعيالا، فرحمته، فخليت سبيله، قال: «أما إنه قد كذبك، وسيعود»، فعرفت أنه سيعود، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه سيعود، فرصدته، فجاء يحثو من الطعام، فأخذته، فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: دعني فإني محتاج وعلي عيال، لا أعود، فرحمته، فخليت سبيله، فأصبحت، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا هريرة، ما فعل أسيرك»، قلت: يا رسول الله شكا حاجة شديدة، وعيالا، فرحمته، فخليت سبيله، قال: «أما إنه قد كذبك وسيعود»، فرصدته الثالثة، فجاء يحثو من الطعام، فأخذته، فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله، وهذا آخر ثلاث مرات، أنك تزعم لا تعود، ثم تعود قال: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها، قلت: ما هو؟ قال: إذا أويت إلى فراشك، فاقرأ آية الكرسي: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، حتى تختم الآية، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربنك شيطان حتى تصبح، فخليت سبيله، فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما فعل أسيرك البارحة»، قلت: يا رسول الله، زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها، فخليت سبيله، قال: «ما هي»، قلت: قال لي: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ

﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، وقال لي: لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح - وكانوا أحرص شيء على الخير - فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما إنه قد صدقك وهو كذوب، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة»، قال: لا، قال: «ذاك شيطان»[1].

قلت: استدل «المؤلف» بهذا الحديث للتشكيك فيه، تقليدا منه للكاتب إسلام بحيري! (انظر صفحة: 159 - 160).

وقد مرّ بنا معرفة هذا الكاتب «إسلام بحيري»، ومِن ثَم فسيكون الرد عليه، لا على «رشيد أيلال»، المقلّد الأعمى، والتلميذ الأعشى.

فأقول - وكالعادة -: **أولا**: هذا الحديث لم يتفرد به البخاري، بل رواه النسائي السنن الكبرى (9/ 351)، وفي عمل اليوم والليلة (ص: 532)، ورواه البيهقي في الدعوات الكبير (1/ 522)، وفي شعب الإيمان (4/ 54)، والبغوي في شرح السنة (4/ 460).

ثانيا: وقعت حادثة أخرى شبيهة بالتي وقعت لأبي هريرة، فعن أبي بن كعب رضي الله عنه، أن أباه أخبره أنه كان لهم جَرينٌ فيه تمر، فكان أبي يتعاهده فوجده ينقص، فحرسه ذات ليلة فإذا هو بدابة شبيهِ الغلام المحتلم قال: فسلّمتُ فردّ السلام فقلت له: من أنت؟ أجنٌّ أم إنسٌ؟ قال: جن، قال: ناولني يدَك، قال: فناولني فإذا يدُ كلبٍ وشعرُ كلب، فقلت له: هكذا خلق الجن، قال: لقد علمتِ الجنُّ ما فيهم أشدّ مني، قال له أُبَيّ: ما حملك على ما صنعت؟ قال: بلغنا أنك رجل تحب الصدقة فأحببنا أن نصيب من طعامك، فقال له أُبَيّ: فما الذي يجيرنا منكم؟ قال: هذه الآية، آية الكرسي، فتركَ، ثم غدا على النبي - صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم - فحدثه، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم -: «صدق الخبيث، صدق الخبيث» رواه ابن حبان في صحيحه وغيره[2].

---

(1) صحيح البخاري (3/ 101).

(2) المسند للشاشي (3/ 338 - 339)، صحيح ابن حبان (3/ 63 - 64)، صحيح الترغيب والترهيب (2/ 89).

ثالثا: فضل آية الكرسي كان معلوما عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقد صح عنه أنه قال: «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت». أخرجه ابن السني، والنسائي[1].

وروى عبد الرزاق في مصنفه عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «أيُّ آية في كتاب الله أعظم؟. فقال: الله ورسوله أعلم! - يكررها مراراً - ثم قال أُبيّ: آية الكرسي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لِيَهنِكَ العلمُ أبا المنذرِ! والذي نفسي بيده؛ إنّ لها لساناً وشَفَتَينِ تُقَدّسان الملِكَ عند ساقِ العرش». يعني: آيةَ الكرسيّ[2].

قال النووي رحمه الله: «قال العلماء: إنما تميزت آية الكرسي بكونها أعظم لما جمعت من أصول الأسماء والصفات من الإلهية، والوحدانية، والحياة، والعلم، والملك، والقدرة، والإرادة، وهذه السبعة: أصول الأسماء والصفات. والله أعلم»[3].

وقال الحافظ في الفتح: «وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم:

أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن، وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها، وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به، وأن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا، وبأن الكذاب قد يصدق، وبأن الشيطان من شأنه أن يكذب، وأنه قد يتصور ببعض الصور فتُمكن رؤيته، وأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: 27] مخصوص بما إذا كان على صورته التي خُلق عليها، وأن من أقيم في حفظ شيء سمي وكيلا، وأن الجن يأكلون من طعام الإنس، وأنهم يظهرون للإنس لكن بالشرط المذكور، وأنهم يتكلمون بكلام الإنس، وأنهم يسرقون ويخدعون، وفيه فضل آية الكرسي، وفضل آخر سورة البقرة، وأن الجن يصيبون من الطعام الذي لا يذكر اسم الله عليه، **وفيه أن السارق لا يقطع في المجاعة، ويحتمل أن يكون القدر**

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة (2/ 661).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (7/ 1207).

(3) شرح النووي على مسلم (6/ 94).

المسروق لم يبلغ النصاب، ولذلك جاز للصحابي العفو عنه قبل تبليغه إلى الشارع، وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق، وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على المغيبات. ووقع في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك. وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر، وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها»[1].

قلت: رحمك الله يا أبا الفضل على هذه الفوائد الثمينة، والدرر النفيسة، التي فتحها الله عليك في هذا الحديث، أما «رشيد أيلال» فاعتبرَه من الخرافات. وانطلق يستدل بشيخ الإسلام «إسلام البحيري»!!

رابعا: إنكار الكاتب «إسلام البحيري» عبارة: « **وكانوا أحرص شيء على تعلم الخير**». حيث قال: « فالمفترض هنا أن يقول الصحابي «وكنا أحرص الناس» ولا يقول: «وكانوا» وهو ما أشار له «ابن حجر» على استحياء في «فتح الباري» ولم يعقب على هذا الإدراج الظاهر إلا بقول هامس لم يتوقف فيه،...»». (صفحة: 160).

الجواب عن هذه الشبهة: لم يذكر الكاتب «البحيري» كلامَ الحافظ، وكان عليه أن يذكره لينظر العاقل: هل كلام الحافظ موافق لكلام أهل العلم أم لا؟ قال الحافظ: «**(وكانوا)** أي الصحابة **(أحرص شيء على الخير) فيه التفات** إذ السياق يقتضي أن يقول: «**وكنا أحرص شيء على الخير**». ويحتمل أن يكون هذا الكلام مدرجا من كلام بعض رواته. وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخلية سبيله بعد المرة الثالثة **حرصا على تعليم ما ينفع**». (انتهى من الفتح)[2]. وتبعه القسطلاني والعيني[3].

قلت: الالتفات - كما قال عرّفه السيوطي -: «نقلُ الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني من المتكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير بالأول. وهذا هو

(1) فتح الباري لابن حجر (4/ 489 - 490).

(2) فتح الباري لابن حجر (4/ 489).

(3) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (4/ 165)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (12/ 146).

المشهور. وقال السكاكي: إما ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره. وله فوائد:

منها تطرية الكلام وصيانة السمع عن الضجر والملال لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسآمة من الاستمرار على منوال واحد، وهذه فائدته العامة.

ويختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف محله - كما سنبينه - مثاله من التكلم إلى الخطاب، ووجهه: حث السامع وبعثه على الاستماع، حيث أقبل المتكلم عليه وأعطاه فضل عناية تخصيص بالمواجهة، قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٢﴾ والأصل: «وإليه أرجع». فالتفت من التكلم إلى الخطاب. ونكتته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصح قومه، تلطفا وإعلاما أنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى»[1].

وقال العلامة الطاهر بن عاشور: «نرى من **أفانين الكلام الالتفات**، وهو: **نقل الكلام من أحد طرق التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى طريق آخر منها، وهو بمجرده معدود من الفصاحة، وسماه ابن جني: شجاعة العربية**. لأن ذلك التغيير يجدد نشاط السامع، فإذا انضم إليه اعتبار لطيف يناسب الانتقال إلى ما انتقل إليه صار من أفانين البلاغة، وكان معدودا عند بلغاء العرب من النفائس، وقد جاء منه في القرآن ما لا يحصى كثرة مع دقة المناسبة في الانتقال»[2].

فهل سيرقى فهمُ «إسلام البحيري» أو مقلده «رشيد أيلال» ليستوعب هذا أم لا؟! فيا ليت «رشيد» قلّد الحافظ العاقل، وأعرض عن «البحري» الجاهل.

عدوُّك ذو العقلِ أبقى عليكَ	من الجاهلِ الوامقِ الأحمقِ
وذو العقلِ يأتي جميلَ الأمورِ	ويقصدُ للأرشدِ الأوفقِ

(1) الإتقان في علوم القرآن (3/ 289).

(2) التحرير والتنوير (1/ 109).

خامسا: استنكار الكاتب أن يكون الشيطان عالما بالقرآن، أو يتحول إلى صورة إنسان،...وغير ذلك. مردود بنصوص القرآن - التي يزعم أنه يؤمن به ويستمسك بظاهره - أليس في القرآن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَاءَتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ (48)﴾ [الأنفال: 48].

وقوله تعالى - حكاية عن الشيطان -: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ (14) قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ (15) قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (16)﴾ [الأعراف: 14 - 16]. فالشيطان يؤمن بيوم البعث، ويعلم أن هناك صراطا مستقيما..!!

والشيطان يعترف بعزة الله ويقسم بها، ويُفرق بين العباد المخلصين، والمشركين، اقرأ إن شئت: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (82) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ (83)﴾.

وقد ذُكر «**الشيطان**» - بهذا الاسم - في القرآن في ست وخمسين موضع، وباسم «**إبليس**» إحدى عشر مرة. وباسم «**الجن**» اثنين وعشرين مرة.

سابعا: صح عند أهل السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلى صلاة الصبح، فقرأ، فالتبستْ عليه القراءة، فلما فرغ من صلاته قال: «لو رأيتموني وإبليس، فأهويت بيدي، فما زلت أخنقه حتى وجدت برد لعابه بين إصبعي هاتين - الإبهام والتي تليها - ولولا دعوة أخي سليمان، لأصبح مربوطا بسارية من سواري المسجد، يتلاعب به صبيان المدينة، فمن استطاع منكم أن لا يحول بينه وبين القبلة أحد فليفعل». رواه أحمد من حديث أبي سعيد الخدري[1].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعا: «إن عفريتا من الجن تفلّت علي البارحة - أو كلمة نحوها - ليقطع علي الصلاة، فأمكنني الله منه، فأردت أن أربطه

---

(1) مسند أحمد (18/ 303).

إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ﴾ [ص: 35]»[1].

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ﴾ [الأعراف: 27]، فهو مخصوص بما إذا كان على صورته التي خلق عليها. كما قال الحافظ في الفتح.

وكذلك بالنسبة للملائكة، فإن الله تعالى هيأ لها أن تتشكّل في صورة الإنس، كما وقع في معركة بدر، وفي حديث عمر بن الخطاب، حين قال صلى الله عليه وسلم: «يا عمر أتدري من السائل؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم». الحديث. ويُطلق عليه: حديث جبريل[2].

وحسبُ اللبيب من القلادة ما أحاط بالعنق. إذ لو تتبعنا الاستدلال بالشواهد من القرآن والسنة فيما يتعلق بعالم الجن، لطال بنا المقام. وليس هنا محل بسطه. فلننتقل إلى كشف جهالات الفصل الخامس.

(1) صحيح البخاري (1/ 99)، صحيح مسلم (1/ 384)، مسند إسحاق بن راهويه (1/ 148)، صحيح ابن حبان (14/ 330).

(2) صحيح مسلم (1/ 37).

المبحث الخامس

جهالات الفصل الخامس

تشكيك المؤلف في الصحيح، تحت هذا العنوان بصيغة استفهام إنكاري: «مَن ألّف صحيح البخاري»؟ (ص: 161) و«النسخة الأصلية لصحيح البخاري: (ص: 163).

قال«المؤلف»: «**نحن نريد المخطوطة الأصلية لصحيح البخاري، كما خطّتها يمين الشيخ البخاري، وهذا تحدّ رفعناه مرات عدة...**»!!

قال مقيده: لو تعاملنا مع هذا الطلب والتحدي من «المؤلف» لألزمناه بما يلي:

أولا: نطالبه بالمخطوط الأصلي للقرآن الذي يؤمن بأنه من عند الله تعالى، وأن النبي صلى الله عليه وسلم رآه مكتوبا بيد بعض أصحابه، أو كان في بيته!! فإن أتانا به، أتيناه بالنسخة الأصلية للبخاري بخط يده! وإن لم يأتنا بها - وهو كذلك - لزمه الإذعان إلى النسخة المنسوبة إلى البخاري، والتسليم لأهل الحديث - أهل الاختصاص - وإلا فهو مكابر معاند، محجوج بما تحدانا به.

ثانيا: نطالبه بالمخطوطات الأصلية بيد مؤلفيها الذين استدل بهم - في كتابه - على ما قالوه عن شخصية البخاري، وحياته، وكتابه الصحيح،...إلخ. أي: نطالبه بالمخطوطات الأصلية اليدوية لأصحابها: فمثلا: هذا الموطأ - وهو المعتمد عندنا بالمغرب - أين هي النسخة الأصلية بخط الإمام مالك.. ونحن بين أيدينا روايات تلاميذته مختلفة - فهذه رواية يحيى بن يحيى المصمودي الليثي (234هـ)، وهذه رواية أبي مصعب الزهري، وهذه رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي (221هـ) وهي أكبر روايات الموطأ، وعبد الله مِن أثبت الناس في الموطأ عند ابن معين والنسائي وابن المديني. وهذه رواية محمد بن الحسن الشيباني، وهذه رواية عبد الله بن سلمة الفهري المصري .. وغيرها كثير، حتى عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي - في مقدمته للطبعة التي حققها - أربعة عشر نسخة من نسخه!!

وهكذا دواليك، قُل عن: مخطوط صحيح مسلم، ومخطوط مسند أحمد، ومخطوط سنن الدارمي، ومخطوط سير أعلام النبلاء للذهبي، ومخطوط فتح الباري لابن حجر، ومخطوط البداية والنهاية لابن كثير،...بل ومخطوط لسان العرب لابن منظور.. وهكذا. ما من دليل استدل لنا به في كتابه: «صحيح البخاري نهاية أسطورة»، فلن نقبله منه إلا من مصدره المخطوط بيد مؤلفه!!

ثالثا: هبْ جدلا أنه أتانا بكل المخطوطات، فلن يتأتّى له العثور على النسخة الأصلية للقرآن التي كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فدونه خرط القتاد. لأن القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب على الأحرف السبعة، وكان مرتّبَ الآيات، أما السور فكان في ترتيبها اختلاف، ولم يكن مجموعًا في مصحفٍ واحد، بل كان متفرقًا في الرقاع والأكتاف، وفيها يقول زيد بن ثابت: «قبض النبي ولم يكن القرآن جُمع في شيء».

ولم يكن القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مجموعا في كتاب واحد، وإنما كان متفرّقًا في الصدور والألواح ونحوها من وسائل الكتابة. وبعد أن تولى أبو بكر الصديق الخلافة كان هناك من الأسباب والبواعث التي دفعت الصحابة إلى القيام بجمع القرآن في الصحف، وكان من أهم هذه الأسباب معركة اليمامة التي قُتِل فيها عدد كبير من الصحابة، وكان من بينهم عدد كبير من القراء، مما دفع عمر بن الخطاب إلى أن يذهب إلى أبي بكر ويطلب منه الإسراع في جمع القرآن وتدوينه، حتى لا يذهب القرآن بذهاب حفاظه، وهذا الذي فعله أبو بكر الصديق بعد أن تردد في البداية في أن يعمل شيئًا لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد دلت الروايات على أن أول من أمر بجمع القرآن من الصحابة هو أبو بكر الصديق بمشورة من عمر بن الخطاب، وأن الذي قام بهذا الجمع هو زيد بن ثابت.

وهذه الأخبار ذكرها لنا أئمة الحديث، منهم: البخاري، الذي لم يقبل - المؤلف وأساتذته - روايته المنتشرة في الأرض، بدعوى أنه ليستْ هناك نسخة أصلية بخطه!

فمن أين «للمؤلف» أن يضبطَ لنا ما وقع بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ويُثبتَ لنا أن هذا القرآن هو المنزّل على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!

ومعلوم أن تلاوة القرآن، إنما الاعتماد فيها على النقل، عن طريق التلقي من صدور الحفظة، ثقةً عن ثقة - وشيخا عن شيخ، ومقرئ عن مقرئ، إلى صحابة رسول الله، إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

وحتى آيات القرآن، وعددها فيه خلاف، فمَن عنده العدد الصحيح للآيات؟ ولماذا هذا الاختلاف؟ فقد روى أبو داود بسنده: عن خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم، يذكر أنه قرأ مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، فوجد فيه مما يخالف مصاحف أهل المدينة اثني عشر حرفا، منها في البقرة: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: 132]، بغير ألف، وفي آل عمران: ﴿۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران: 133] بالواو، وفي المائدة: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المائدة: 53] بواو، وفيها أيضا ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾ [المائدة: 54] بدال واحدة، وفي براءة: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا﴾ [التوبة: 107]. بواو، وفي الكهف: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾﴾ [الكهف: 36]، واحد، وفي قراءة نافع - وابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر - اثنان (**خيرا منهما**). وفي الشعراء: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ﴾ [الشعراء: 217] بالواو، وفي المؤمن: ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾ - وفي قراءة نافع بالواو (**وَأَنْ يُظهر**)، وفي الشورى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ [الشورى: 30] بالفاء، وفي الزخرف: (**وفيها ما تشتهي الأنفس**) بغير هاء، وفي الحديد: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحديد: 24] بضمير «هو»، وفي الشمس وضحاها: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس: 15]، بالواو، - وفي قراءة بالفاء (**فلا يخاف عقباها**)»[1].

فكيف نتعامل مع هذه الاختلافات الواقعة في الروايات، ونحن لا نملك المخطوط الأصلي الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا حتى الذي كُتب في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه؟

إن قال لنا: إنما تواتر جيل بعد جيل على اختلاف الروايات، مع نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم، فنحن نصدقها، ونقرأ بها، ولا نكذبها، وإن لم يكن بين أيدينا المخطوط الأصلي بخط الصحابة.

---

(1) المصاحف لابن أبي داود (ص: 139).

قلنا له: وكذلك القول في «صحيح البخاري» فقد تواتر جيل بعد جيل، في حفظه، وشرحه، ودراسته، وقراءته، وعلى أن النُّسَخَ الموجودة الآن - على ما فيها من اختلاف في ألفاظ بعض الروايات - قد حصل اليقين أنه من تأليف رجل اسمه: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. إذ كما اعتنى البعض بحفظ القرآن عن ظهر قلب، وتلقاه مشافهة، فكذلك اعتنى البعض بتلقين «صحيح البخاري» شفاهة، بالسند المتصل، من الشيخ إلى شيوخه، إلى البخاري، إلى شيوخ البخاري، وهلمّ جرّاً إلى الصحابة، إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

فإن لم يُقنعه هذا الجواب الموافق لمطلبه، فما عليه - إن كان جادّاً في طلب النسخة المخطوطة بيد صاحبها - إلا أن يكذّب القرآن، لأننا لا نملك النسخة الأصلية التي كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا التي كانت عند بعض صحابته، علما أن الصحابة - كما هم عند «المؤلف» - فيهم - على حدّ تعبيره - المؤمن والفاسق، والعالم والجاهل، والصادق، والكاذب، وفيهم من كتب الوحي وارتد...!!! أليس كذلك؟!

قال «المؤلف» عن الصحابة: «**وهم فئة الصحابة، على مختلف طبقاتهم وأنواعهم وتصنيفاتهم وعلمهم وجهلهم ونفاقهم وصدقهم وفسقهم وإيمانهم، ...!**». (صفحة: 41).

قلت: أما نحن - أهل السنة والجماعة، أهل الحديث - فيقيننا في هذا الكتاب: «صحيح البخاري» كيقيننا في «الموطأ» للإمام مالك، و«الرسالة» للشافعي، و«فتح الباري» لابن حجر، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي، و«البداية والنهاية» لابن كثير، وغيرها من كتب الحديث والفقه والتفسير...

وهؤلاء الأئمة - عندنا - غير معصومين من الخطإ، بل يؤخذ منهم ويردّ إن كانوا مجتهدين، وأما رواياتهم فيتصدى لها الرجال النقاد الجهابذة، صيارفة الحديث الذين يَصدُق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم: «يحمل هذا العلم من كل خلف عُدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» رواه البيهقي[1].

(1) صححه الألباني في مشكاة المصابيح (1/ 82).

وأما سؤال «المؤلف»: «**مَن ألّف صحيح البخاري**»!؟

فالجواب عنه بقولنا: إن كنتَ صادقا في السؤال - حيثُ تنكر أن يكون الجامع الصحيح الموجود الآن بأيدي المسلمين للبخاري - فقد رُفع عنك القلم، إذ النقاش العلمي، والبحث الموضوعي، يكون مع العقلاء وطلبة العلم.

وإن كنت باحثا بصدق، وتعرف قدر الأئمة الأعلام، فقد قدمنا لك كلام أهل العلم، ونضيف هنا كلاما آخر للحافظ أبي الوليد الباجي رحمه الله (ت: 474) حيث يقول: «وقد أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ رحمه الله: ثنا[1] أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد، قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يتم بعد، **وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها**. فأضفنا بعض ذلك إلى بعض، ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي، وقد نسخوا من أصل واحد فيها التقديم والتأخير. وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طُرّة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه. ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث. وإنما أوردت هذا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم في تعسف التأويل ما لا يسوغ.

ومحمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله - وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه - **فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيل**، فكيف وقد روى أبو إسحاق المستملي العلة في ذلك وبينها؟ إن الحديث الذي يلي الترجمة ليس بموضوع لها ليأتي قبل ذلك بترجمته، ويأتي بالترجمة التي قبله من الحديث بما يليق بها». (انتهى)[2].

---

(1) ثنا: اختصار "حدثنا".

(2) التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي القرطبي (1/ 311).

قلت: وعلّق ابن المنير في مقدمته على من تحيّر في تراجم البخاري، فقال: «والمقصود بهذه المقدمة أن الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري لما أودع كتابه من الفقه الذي اشتملت عليه التراجم ما أودع، ورصع في عقود تلك الأبواب من جواهر المعاني، وألحق اللباب ما رصع، ظهرت من تلك المقاصد فوائد، وخفيت فوائد، واضطربت الأفهام فيما خفي، فمن محوّم وشارد.

فقائل يقول: اخترم ولم يهذّب الكتاب، ولم يرتب الأبواب.

وقائل يقول: جاء الخلل من النساخ وتجزيفهم، والنقلة وتحريفهم.

وقائل يقول: أبعد المنتجع في الاستدلال، فأوهم ذلك أن في المطابقة نوعا من الاعتدال.

وبلغني عن الإمام أبي الوليد الباجي أنه كان يقول: «**يسلّم للبخارى في علم الحديث، ولا يسلّم له في علم الفقه**» ويعلل ذلك بأن أدلته عن تراجمه متقاطعة، ويحمل الأمر على أن ذلك لقصور في فكرته، وتجاوز عن حدّ فطرته، وربما يجدون الترجمة ومعها حديث يتكلف في مطابقته لها جدا، ويجدون حديثا في غيرها هو بالمطابقة أولى وأجدى. فيحملون الأمر على أنه كان يضع الترجمة ويفكر في حديث يطابقها، فلا يعنُّ له ذكر الجلي فيعدل إلى الخفي، إلى غير ذلك من التقادير التي فرضوها في التراجم التي انتقدوها فاعترضوها.

ويقابل هذه الأقاويل ما أثرته عن جدي - رحمه الله - سمعته يقول: كتابان فقههما في تراجمهما: **كتاب البخاري في الحديث، وكتاب سيبويه في النحو**.

فلما قدر لي أن أتصفحها وأتلمحها، لاح لي عن قرب وكثب مغزاه فيها، فألفيتها أنواعا:

منها: ما يتناوله الحديث بنصه أو ظاهره وهذه هي الجلية.

ومنها: ما يتناوله، أي يصدق عليه بإطلاقه، والأصل نفي القيود.

ومنها: ما يكون ثبوت الحكم فيه بطريق الأولى بالنسبة إلى المنصوصة.

ومنها: ما يكون حكم الترجمة فيه مقيسا على حكم الحديث قياسا مساويا. وقد يعنّ له نص الترجمة فيعدل عنه اكتفاء بظهوره، ويعمد إلى حديث آخر تتلقى منه الترجمة بطريق خفي لطيف فيذكره.

ومنها: ما لا ذكر له في الحديث الذي أثبته، لكن يكون الحديث ذا طرق أثبته من بعضها لموافقة شرط الكتاب، ولم يثبته من الطريق الموافقة للترجمة لخلل شرطها، فيأتي بالزيادة التي لم توافق شرطه في الترجمة، وربما أتى بها في صيغة التعليل، كحديث وقع له في «اللقطة». وقد بينه في بعض التراجم على مواضع الخلاف. وقد يترجم على صورة ويورد فيها الأحاديث المتعارضة، ثم قد بينه على الجمع إن سنح له، وقد يكتفي بصورة المعارضة تنبيها على أن المسألة اجتهادية.

ومما يستغربونه من تراجمه: أن يضمن الترجمة ما لم تجر العادة بذكره في كتب الفقه، كترجمته على أكل الجُمّار، فيظن أن هذا لا يحتاج إلى إثباته بدليل خاص، لأنه على أصل الإباحة كغيره، لكن لحظ هو فيه أنه ربما يتخيل أن تجمير النخل إفساد وتضييع للمال، فنبّه على بطلان هذا الوهم إن سبق إليه أحد». (انتهى)[1].

قال مقيّده: من تأمّل التصرف الذي وقع في صحيح البخاري، فسيجده في التراجم، وليس في الأسانيد أو المتون، بدليل قول الباجي: «**وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها**».

والحق: أن «رشيد أيلال» لم يُشكّك في نسخة صحيح البخاري فقط، بل - وكذلك - في صحيح مسلم، وكتُب السنن، والمسانيد، وكتُب السير، والتاريخ، والمغازي! فقد صرّح بنفسه قائلا - في نهاية الحديث عن النسخة الأصلية لصحيح البخاري -: «**وللإشارة فقط: فما قلناه حول مخطوط صحيح البخاري ينطبق على كتب الحديث بلا استثناء، ونحن اتخذنا صحيح البخاري نموذجا فقط لباقي هاته الكتب المسماة كتب الحديث**»! (صفحة: 243).

(1) المتواري على أبواب البخاري (ص: 36 - 38).

فإذا كان الاعتراف سيد الأدلة، فهل نحتاج بعده إلى بسط في الشرح والبيان، والأدلة والبرهان!؟

نسخة «منجانا»: (صفحة: 244)

استدل «المؤلف» في كتابه بنسخة «منجانا» أو «منغنا» وناقش على إثرها المخالفين، ومن بينهم الدكتور أحمد بن فارس السلوم - الذي وصفه بالسلفي الوهابي! - وأطال النقاش والحديث والانتقاد عليه... (صفحة: 244 إلى 254).

وللرد على هذه الشبة والجهالة، لا بد من التعريف - أولا - بالمسمى «منجانا» هذا، ثم التعريف بالدكتور أحمد بن فارس السلوم.

التعريف بـ: «منجانا» أو «منغنا»



الاسم الكامل: هرمز منغنا الشهير بـ: ألفونس منغنا - أو منجانا - ولد يوم 23 ديسمبر 1878 في شرانش، (المملكة المتحدة) بالسريانية :ܗܘܪܡܙܕ)، لاهوتي وباحث ومستشرق كلداني.

أرسله أهله - وهو في الثالثة عشر - إلى **دِير الأباء الدومنيكان** بمدينة الموصل، حيث درس - بالإضافة إلى اللاهوت - السريانية والعربية والتركية والفارسية والكردية والعبرية واللاتينية والفرنسية . وبعد تخرّجه كاهناً عام 1902 عمِل في التدريس في **الدّير**[1] نفسه، وفي السنوات العشر التالية، قام **ألفونس منغنا**

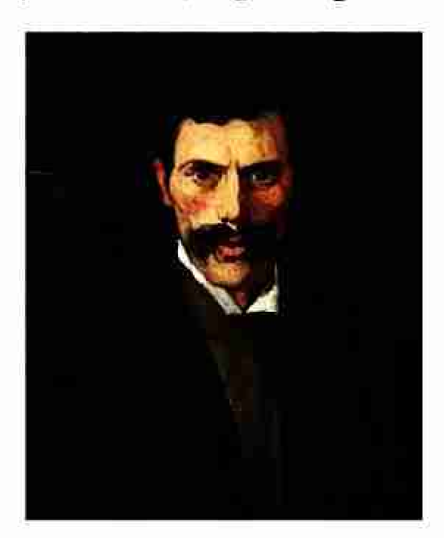
(1) الدّير: مَعْرُوف، دير النَّصارَى، وَهُوَ عَرَبِيّ صَحِيح، وَالْجمع أديار.

بجمع العشرات من المخطوطات السريانية القديمة، كما وألّف كتباً بالنحو السرياني، وعِدّة كتب عن أعمال آباء الكنيسة السريان.

هاجر **ألفونس منغنا** إلى المملكة المتحدة سنة 1913 حيث عمل هناك أستاذًا للغات، واللاهوت في (**وودبروك**)، وهناك تعرف على زوجته "**إيما صوفي فلور**"، كما درّس بعدة جامعات أخرى مثل: كامبردج، ومانشستر (درّس المخطوطات في مكتبة جون ريلاندز وبرمنجهام . وألّف في الوقت نفسه عشرات الكتب عن السريانية والعربية والاعتذاريات المسيحية. خاصة أثناء إقامته في **مانشستر**. وفي منتصف العشرينيات توجّه اهتمام **منغنا** إلى المشرق، حيث قام بعدد زيارات بحثا عن مخطوطات نادرة، ليدرجها ضمن مجموعته التي أصبحت الأكبر من نوعها في العالم، حيث لا تزال معروضة في متحف برمنجهام تحت اسم «**The Mingana Collection**». توفي **ألفونس منغنا** عن تسعة وخمسين عاماً بتاريخ 5 ديسمبر 1937 ببرمنجهام.

«ديفيد صمويل»

إذا ذُكر «**ألفونس منغنا**»، ذُكر معه صديقه وصاحبه الذي كان يستشيره، ويشاركه في البحوث، وهو: «**ديفيد صمويل**»، فمن هو هذا الأخير؟



الاسم: ديفيد صمويل ماركليوث، مرجليوث، ديفيد صامويل (David Samuel Margoliouth) 1858 - 1940م. **إنجليزي يهودي، كان مستشرقاً،**

ولفترة قصيرة عمل قسيساً في كنيسة إنجلترا . متعصب ضد الإسلام، عيّن أستاذا للعربية في جامعة أكسفورد (من عام1889 إلى 1937)، له كتب عن الإسلام والمسلمين، لم يكن مخلصاً فيها للعلم.

تحوّل أبوه من اليهودية إلى الأنجليكانية ثم عمل بوصفه إرساليا للتبشير بين اليهود؛ وكان كذلك قريباً من خاله اليهودي المتحول إلى الأنگليكانية **موزس مارگليوث. تعلم مارگُليوث** في كلية "ونشستر"، حيث عمل باحثاً، وفي "نيو كولدج"، أكسفورد حيث تخرّج بشهادتين بالإنجليزية (double first in Greats) وفاز بعدد غير مسبوق من الجوائز في الكلاسيكيات واللغات الشرقية.

وهو أحد الذين كتبوا دائرة المعارف الإسلامية! متهَم بالتهويل وعدم التوثيق فيما يخص التاريخ الإسلامي. كان عضوا في الجمعية الأسيوية الملكية من 1905 فصاعداً، وأحد مديريها في عام 1927، وحصل على الميدالية الذهبية الممنوحة كل ثلاث سنوات في عام 1928، ثم أصبح رئيسها بين 1934-1937 وانتخب عضوًا في المجمع العربي العلمي بدمشق، والمجمع اللغوي البريطاني، والجمعية الشرقية الألمانية وغيرها.

من مؤلفاته: «**التطورات المبكرة في الإسلام**»، و«**محمد ومطلع الإسلام**»، و«**الجامعة الإسلامية**». بدأ حياته العلمية بدراسة اليونانية واللاتينية ثم اهتم بدراسة اللغات السامية فتعلم العربية. ومن أشهر مؤلفاته ما كتبه في السيرة النبوية، وكتابه عن الإسلام، وكتابه عن العلاقات بين العرب واليهود. ولكن هذه الكتابات اتسمت بالتعصب والتحيز والبعد الشديد عن الموضوعية كما وصفها **عبد الرحمن بدوي**، ولكن يحسب له اهتمامه بالتراث العربي، كنشره لكتاب: معجم الأدباء لياقوت الحموي، ورسائل أبي العلاء المعري، وغير ذلك من الأبحاث. وقد أهداه أحمد شوقي قصيدة النيل. مات سنة 1940م[1].

---

(1) ينظر لترجمته في: الأعلام 329/2، والمستشرقون 518/2، والاستشراق (ص 36)، وآراء المستشرقين حول القرآن (88/1).

«جولدتسيهر» Goldziher

إذا ذكر هذان الرجلان، فلا بد أن نذكر معهما «جولدتسيهر»، فمن هو هذا الأخير؟



إجناتس جولدتسيهر (איגנאץ (יצחק יהודה) גולדציהר) (1266- 1340هـ / 1850- 1921م، **مستشرق يهودي، غُرف بنقده للإسلام وبجدّية كتاباته، وهو من محرري دائرة المعارف الإسلامية، ولقد اشتهر بغزارة إنتاجه عن الإسلام حتى عُدّ من أهم المستشرقين، لكثرة إسهامه وتحقيقاته عن الإسلام ورجاله، متأثراً في كل ذلك ربما بيهوديته.**

يعتبر على نطاق واسع بين مؤسسي الدراسات الإسلامية الحديثة في أوروبا. تلقّى تعليمه في جامعة «**بودابست، برلين، لايدن**» بدعم وزير الثقافة هنغاري. أصبح جامعيا في بودابست في عام 1872. وفي العام التالي تحت رعاية الحكومة الهنغارية، بدأ رحلة عبر سوريا وفلسطين ومصر، **واستغل الفرصة لحضور محاضرات المشايخ المسلمين في مسجد الأزهر في مدينة القاهرة. وكان أوّل يهودي في العالم ليصبح أستاذا في جامعة بودابست** (1894)، وممثل الحكومة الهنغارية وأكاديمية العلوم في مؤتمرات دولية عديدة. تسلّم الميدالية الذهبية في

مؤتمر ستوكهولم عام 1889. وأصبح عضوا في العديد الجمعيات في هنغاريا وغيرها. **كما وعُيّن أمينا للجالية اليهودية في بودابست.**

ويعتبر «**جولدتسيهر/ Goldziher**» **أول مستشرق قام بمحاولة واسعة شاملة للتشكيك في الحديث النبوي**، الذي يعده المستشرقون **أعمق العارفين بالحديث النبوي**. ألّف الكتب، وكتب المقالات بهدف الطعن في السنة، وليس للبحث العلمي، ومكث سلطانه وسلطان مدرسته متسلطا على كثير من المستشرقين والذين ينتمون إلى هذا الدين بالاسم فقط. واعتبروا كتبه المرجع الأساسي في دراساتهم للأحاديث والسنن، ولم يخرج عن متابعته - في كل ما قاله - إلا فئة قليلة جدا من المستشرقين المتأخرين عنه، فقد تحرروا من متابعته وناقشوه في بعض ما قال، ورأوا في أحكامه على السُّنّة جورا وظلما.

من أهم كتبه: (**العقيدة والشريعة في الإسلام**) نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور محمد يوسف موسى، والأستاذ عبد العزيز عبد الحق، كما توجد له كتب أخرى، كالحديث في الإسلام، صدر عام 1909م، وكتاب مذاهب التفسير الإسلامي، وإخوان الصفا 1910م، والمعتزلة والمترادفات العربية عام 1918م، والمجلية الأسيوية البريطانية 1912م، ودراسات عن النبي، صلى الله عليه وسلم.

وقد علق **الشيخ محمد الغزالي** - رحمه الله - على كتابه: «العقيدة والشريعة في الإسلام» بقوله: «**والحق أن الكتاب من شر ما ألف عن الإسلام، وأسوأ ما وجه إليه من طعنات**»[1].

والسؤال الآن هو: هل يُعقل أن يثق مسلم في مثل هؤلاء، ليأتونا بالمصادر الموثوقة لديننا، ويحققوا تراثنا؟!

وهل - فعلا - يعتمد المسلمون على مثل هؤلاء ليقولوا لنا: هذه نسخة صحيحة اعملوا بها، وهذه نسخة مكذوبة ليست بخط البخاري فكذّبوها..؟!

(1) الإسلام في مواجهة الغزو الفكري الاستشراقي والتبشيري، تأليف: محمد حسن مهدي بخيت، ص: 102- 103.

وهل يرضى «رشيد أيلال» أن يكون تلميذا لهؤلاء المستشرقين اليهود، الذين هم أول من شكّكَ في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يأتينا ليناقشنا بما توصّلوا إليه، وشكّكوا فيه؟! ألم تقرأ قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ الآية. [البقرة: 120].

أظن أن أي عاقل قد فهِم الجواب، انطلاقا مِن ذكر ترجمة مَن استند إليهم «المؤلف»، وعوّل على آرائهم وكتبهم.

الدكتور أحمد بن فارس السلوم

أما **الدكتور أحمد بن فارس السلوم**، الذي رد عليه المؤلف بالنسبة لنسخة «منجانا». فقد وصفه «المؤلف» بقوله: «**وهو شيخ سلفي وهابي**»!! وبقوله: «**إذن هذا شيخ من شيوخ الوهابية..**»!! (صفحة: 245).

ووصفه - كذلك - بأنه من الشيوخ المعتمدين عند السلفيين! فقال: «ولنترك أحمد ابن فارس السلوم يقدم لنا شهادة شاهد من أهلها عسى أن يصدقه السلفيون، **فهو أحد شيوخهم المعتمدين**». (صفحة: 253).

أقول: أولا: هذا الشيخ هو: أحمد بن فارس السلوم، سوري الأصل، من مواليد 1395هـ/ 1975م، تخرج من كلية القرآن في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1415هـ، ثم حصل على ماجيستير من كلية الشريعة في جامعة الكويت، «قسم تفسير وعلوم القرآن عام 1420هـ»، ثم حصل على الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمدينة فاس بالمملكة المغربية «قسم الدراسات الإسلامية» عام 1424هـ، بتقدير مشرف جدا (المرتبة الأولى).

عمل: أستاذا مساعدا بجامعة الملك فيصل سنة 1430هـ. ومُدرسا في وزارة التربية بالكويت سنة 1417هـ. وعضوا في رابطة علماء المسلمين[1].

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki

ثانيا: وصفه بالسلفي الوهابي، لا دليل عليه، انطلاقا من شهاداته الدراسية، خاصة، وأن وصف «سلفي وهابي»!! تعني في لغة «المؤلف» ومدرسته: متشددا متعصبا، وربما «إرهابيا». في حين أن الرجل حاصل على «دكتوراه» من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمدينة فاس!

ثالثا: كيف ترك «المؤلف» المشايخ الكبار عندنا بالمغرب، وأهل الاختصاص في الحديث وتحقيق التراث، ثم ذهب إلى الشبكة العنكبوتية ليأتينا بما يراه «الدكتور» - الشاب أحمد السلوم، ويجعلَ رأيه حُجّةً على المسلمين، في حين أن الرجل لم يتكلم باسم الأمة الإسلامية، وإنما تكلّم بما بلغه بحثه ودراسته وتحقيقه. هو مشكور على غيرته وجهده، جزاه الله خيرا!؟

لكن، كيف يجعل منه «المؤلف» شيخا كبيرا من شيوخ السلفية الوهابية، المعتمد عليهم؟!

رابعا: هل علماء الأمصار، والأئمة الأخيار، الذين اهتموا بصحيح البخاري، وتناقلوه سلفا عن خلف، كلهم ظلوا جاهلين بحقيقة هذا الكتاب: «الجامع الصحيح للبخاري» حتى ظهر «منجانا» بالنسخة القاصمة للظهر، على أن الأمة لا تملك النسخة الحقيقة لمؤلفها: البخاري؟! هل يقول هذا عاقل يحترم عقله؟

خامسا: هل يظن «المؤلف» أن العلماء الذين حفظوا لنا السنة - ومن بينها صحيح البخاري - اعتمد كل واحد منهم على النسخة الأصلية - التي خطها البخاري بيده؟

إن كان هذا ظنه فهو مخطئ، لأن «صحيح البخاري» تلقاه تلامذة البخاري سماعا، ومشافهة، وأما الذين نقلوه من كتابه بخط يده - مثل الفربري - لم يكتفوا بالنقل، بل كانوا يحفظونه. ثم يلقنونه للطلبة مشافهة، وهكذا دواليك، حتى وصلنا غضا طريا.

ولك أيها العاقل، أن تنظر إلى كتب الحديث، وإلى طريقة أهل الحديث، فسيظهر لك خطأ «رشيد أيلال»، وجهلهُ بهذا العلم. وقد مضى ذكرُ كيفية تحمّل طرق الحديث، فراجعها في موضعها، وجدّد بها عهدا.

صحيح البخاري والتلاميذ: (صفحة: 255)

يقول «المؤلف»: «..خصّصنا هذا الباب من هذا الفصل لنقف على ما أخبرنا به التلاميذ مِن نقول وأقوال حول كتاب الجامع الصحيح، لنعرف هل صحيح البخاري الذي بين أيدينا الآن، هو فعلا من تأليف هذا الرجل، أو على الأقل، بقي على حاله كما ألفه البخاري، إن كان قد ألفه أصلا؟! أم لحقت به تغييرات وزيادات أدخلها فيه كُتاب آخرون حتى تحول إلى ما هو عليه الآن؟!». (ص: 255).

ثم ذكر رواية أبي طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي (319هـ) [ص: 256].

وذكر ما قاله الحافظ في الفتح: «كتاب البخاري من أصله...». [ص: 257].

وذكر قول أبي الوليد الباجي في «التعديل والتجريح». [ص: 258].

قلت: الجواب عن هذه الشبهة قد مرّ كشفها مع ذكر ما قاله ابن المنير في «**المتواري علي تراجم أبواب البخاري**»، وكذلك ما قاله **أبو الوليد الباجي القرطبي**، وسيرى المنصف أدلة أخرى على أن كتاب صحيح البخاري المتداول بين أيدينا لا غبار عليه، وأن صاحبه - رغم أنوف الحاقدين والجهلة - هو الإمام أمير المؤمنين في الحديث: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله.

وأما رواة الصحيح على وجه الإجمال فهم:

1) أبو ذر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي الحافظ.

2) ابن السكن: أبو علي سعيد بن عثمان الحافظ.

3) الأصيلي: أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي.

4) النسفي: أبو إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي.

والروايات الثلاث الأولى كلها عن طريق الفربري، أما الرواية الرابعة فهي للنسفي عن البخاري، وقد سمع بعضه، وأجاز له من أول كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب.

ولقد اهتم العلماء بضبط هذه الروايات وتحريرها. وممن قام بهذا العمل الحافظ شرف الدين علي بن محمد بن عبد الله اليونيني..

والنص المطبوع الآن هو نسخة اليونيني، مع مقارنة ببعض النسخ، وقد أرسل هذا الأصل إلى السلطان عبد الحميد لينشر في مصر، وطبع في مطبعة بولاق.

كما واهتم علماء آخرون بشرح صحيح البخاري، ومن أبرز من قام بهذا العمل، الإمام أحمد ابن محمد الخطابي (ت 386هـ)، ومحمد بن يوسف الكرماني (ت 788هـ) في كتابه «الكواكب الدراري» وهو مطبوع، والإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) في كتابه «فتح الباري»، ومحمود بن أحمد العيني (ت 855هـ) في كتابه «عمدة القاري»، وأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت 923هـ) في كتابه «إرشاد الساري».

وقد ذكر فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» ستة وخمسين شرحاً. للجامع الصحيح، بعضها مخطوط، وبعضها قد طُبع عدة مرات، كالكتب السابقة»(انتهى)[1].

ونظرا لكون «المؤلف» أعاد الشبهة نفسها، فأجدني مضطرا لأعيد الجواب مرة أخرى هنا، لعل في هذا التكرار فائدة، فما تكرر تقرر، فأقول:

إن هذا تناقضٌ محضٌ من المؤلف ومن أساتذته «القرآنيين» الذين بهروه. إذ كيف يطالب بتلاميذ البخاري - على كثرتهم - أن يخبروه بقول واحد، ورواية واحدة لا زيادة فيها ولا نقصان، كي يقبله. في حين يقبل روايات القُراء للقرآن؟

والحق، أن المؤلف - جرى في كتابه على ما عليه «القرآنيون» - زعموا - حيث يستشهد بآيات قرآنية، و«يُجِلّها ويقدّسها ولا يبغي عنها بديلا»، في حين، لو حاكمناه إلى ما اشترطه لقبول مرويات الحديث لكان عليه - التزاما بمنهجه - أن يكذّب القرآن، وذلك لأن من شروطه - أي شروط - رشيد أيلال العقلاني القرآني - لقبول الحديث ما يلي:

(1) نقلا عن منهج الإمام البخاري لأبي بكر كافي (ص: 59 - 61).

أولا: أن يكون منسوخا بخط المؤلف نفسه.

ثانيا: أن لا يكون هناك اختلاف بين النُّسخ التي جاءت بعده.

ثالثا: أن لا يُناقض المحسوسات والمألوفات.

فتعالوا بنا ننظر في هذه الشروط، هل تتوفر في القرآن الذي يدعو المؤلف و«القرآنيون» للتمسك به دون السنة؟

أولا: مخطوط نسخة القرآن الموجودة الآن، لو افترضنا أنها تعود إلى زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه، فإنها لم تكتب بخط النبي صلى الله عليه وسلم.

فإن قلت: كان النبي صلى الله عليه وسلم أمّيا لا يكتب - وهو كذلك -.

قلنا: فهات النسخة التي كُتبت بخط الكتّاب الأربعة: زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير، فهي الأخرى ليست بأيدينا، بل وما أدرانا أن هؤلاء الأربعة هم مَن كُلّفوا بكتابتها، ما دام العقلانيون لا يصدقون كتب الحديث، بحجة أنها ليست بخط أصحابها!

وهكذا لا يمكن الجزم بأن هذا هو القرآن الذي قرأه النبي صلى الله عليه وسلم. خاصة إذا علما أن ابن مسعود وعلي رضي الله عنهما، كان لكل واحد منها قرآنه، قد جمعه بعدما سمعه من فمِ الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: الحرف الذي تقرأ به أمة النبي صلى الله عليه وسلم - الآن - هو حرف واحد، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرّ سبعة أحرف في حياته، وبقي ذلك إلى عهد عثمان رضي الله عنه، فأمر بإحراق كل المصاحف، وإعادة نَسخها على حرف واحد. فكيف يقبل المؤلّف وأساتذته القرآنيون أن يقرأوا بحرف واحد، يتّبعون فيه رواية القرّاء، وهم - أصلا لا يصدقون ويرفضون - الآثار المروية، لأنها - على حدّ قولهم - ليست بخطّ أيدي كاتبيها؟!

أضف إلى ذلك، أن هناك قراءات متعددة بلغت عشرا، وكل قراءة تتفرع عنها روايات، وكل رواية لها طرق، فبأيها يقرأ هؤلاء «القرآنيون»، وبأي رواية، ومن أي طريق؟ أبقراءة نافع بن عبد الرحمن المدني، أم بقراءة عبد الله بن كثير المكي، أم بقراءة أبي عمرو البصري، أم بقراءة ابن عامر الشامي، أم بقراءة عاصم بن أبي

النجود الكوفي، أم بقراءة حمزة بن حبيب الزيات، أم بقراءة علي بن حمزة الكسائي، أم بقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، أم بقراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أم بقراءة خلف بن هشام البغدادي؟؟!!

دعك من الحديث عن الروايات والطرق، فإنها تزيد عن عشرين رواية وثلاثين طريقة!!

خذ على سبيل المثال: كيف سيكون جواب هؤلاء إن سألهم سائل عن آية: ﴿۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣﴾ [آل عمران: 133]. فقراءة عاصم بالواو، وقراءة نافع بغير واو، وكذلك قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةٗ وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا ٣٦﴾ [الكهف: 36]. وقرأ الحجازيون وابن عامر «لأجدنّ خيرا منهما» بميم بعد الهاء على التثنية! وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: 14]، وفي قراءة: (كونوا أنصارا لله)!

فهل سيقبل «المؤلف» هذا الاختلاف الوارد في آيات القرآن المجيد،أم سيتعامل معها كما تعامل مع نسخة صحيح البخاري؟

إن قال: «أقبل اختلاف القراءات والروايات». فحينها سيناقض منهجه، وسيكون لزاما عليه قبول ما جاء في الصحيح مما تلقته الأمة بالقبول.

وإن قال: «لا أقبله، لعدم وجود النسخة الأصلية للقرآن». فعليه - هنا - أن يكون جريئا ويقول عن القرآن: «إنه محرّف، وليس هذا هو الذي نزل على قلب محمد صلى الله عليه وسلم»؟!

فحينها نعلم أن «المؤلف» جادٌّ ومنصفٌ من نفسه ومتحرّرٌ من القيود، كما هو شأن الشيخ أحمد القبانجي الشيعي، وسامي المنصوري، ومَن على شاكلتهما!

ثالثا: إن كان عقل «رشيد أيلال» لم يصدق ما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صلاة الصبح، ثم أقبل على الناس، فقال: «بينا رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضربها، فقالت: إنا لم نخلق

لهذا، إنما خلقنا للحرث «فقال الناس: سبحان الله بقرة تكلم، فقال: «فإني أومن بهذا، أنا وأبو بكر، وعمر، - وما هما ثم - وبينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب، فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب هذا: استنقذتها مني، فمن لها يوم السبع، يوم لا راعي لها غيري» فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم، قال: «فإني أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر»[1].

و - أيضا - إن كان عقله لا يصدق ما رواه البخاري في صحيحه من حديث أم شريك رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، « أمر بقتل الوزغ، وقال: كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام»[2].

فهل عقله - الذي ينكر ما جاء في صحيح البخاري ـ يصدق قول رب العزة تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [النمل: 18]؟

ويصدق قوله جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة: 260].

وقوله سبحانه: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾﴾ [النمل: 39]؟!!

عجيب عقلُ من يزعم تصديق القرآن، ويكذّب ما اتفق عليه الشيخان!!

جهولٌ بالمناسك ليس يدري أغيًّا بات يفعلُ أم رشادا

ولعل في هذا القدر كفاية لذي لب، مع ما سبق الجواب عنه في الموضوع نفسه، إذ الموفق تكفيه الإشارة، ولا ينفع الجهولَ تطويلُ العبارة.

العبد يُقرع بالعصا والحرُّ تكفيه الإشارة

---

(1) صحيح البخاري (4/ 174).

(2) صحيح البخاري (4/ 141). سبق تخريجه.

افتراء «المؤلف»

على الحافظ ابن حجر العسقلاني : (صفحة : 261)

ساق «المؤلف» كلام الحافظ في الفتح، ثم عقب بقوله: «وفيها - أي أقوال ابن حجر - اعترافات ضمنية، وبعضها تصريحية، **على أن صحيح البخاري يعاني من عدة طعون ومشاكل، وانتقادات وإشكالات، وفيه الغريب والتدليس والشاذ أيضا،...»**!! (صفحة: 263).

قلت: أولا: هذا الذي استدل به المؤلف، حجة عليه، وليست له، وهي من أقوى الأدلة على تزييف رميه أهل السنة بتقديس صحيح البخاري، إذ لو كان مقدسا عندنا لما تجرأ عالم على انتقاده، وقد علم أن طائفة من أهل الصنعة في علم الحديث والعلل قد انتقدوا بعض ما في صحيحه، انتقادا علميا يعرفه أهل التخصص لا من له شبر في العلم[1]، أو جاهل - أصلا -.

ثانيا: علم العلل من أدق علوم الحديث، وهو بحر لا يلجه إلا من يتقن الغوص فيه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «كما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا «علم علل الحديث».

وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه وغلطه فيه عرف؛ إما بسبب ظاهر كما عرفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال، وأنه صلى في البيت ركعتين. وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراما؛ ولكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط وكذلك أنه « اعتمر أربع عمر »، وعلموا أن قول ابن عمر: «إنه اعتمر في رجب». مما وقع فيه الغلط. وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع. وأن قول عثمان لعلي: «كنا يومئذ خائفين». مما وقع فيه

---

(1) قال الشعبي: العلم ثلاثة أشبار فمن نال منه شبرا شمخ بأنفه وظن أنه ناله. ومن نال الشبر الثاني صغرت إليه نفسه وعلم أنه لم ينله، وأما الشبر الثالث فهيهات لا يناله أحد أبدا.

الغلط. وأن ما وقع في بعض طرق البخاري «**أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقا آخر**». مما وقع فيه الغلط وهذا كثير.

والناس في هذا الباب طرفان: طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث أو في القطع بها، مع كونها معلومة مقطوعا بها عند أهل العلم به.

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به، كلما وجد لفظا في حديث قد رواه ثقة، أو رأى حديثا بإسناد ظاهره الصحة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته. حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة أو يجعله دليلا له في مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط»[1].

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في كلامه عن حديث: «قضى باليمين مع الشاهد»[2]، والرد على من أعله: «وهذه العلل وأمثالها تعنت لا تترك لها الأحاديث الثابتة، ولو تركت السنن بمثلها لوجد السبيل إلى ترك عامة الأحاديث الصحيحة الثابتة بمثل هذه الخيالات. وهذه الطريق في مقابلها طريق الأصوليين وأكثر الفقهاء: أنهم لا يلتفتون إلى علة للحديث إذا سلمت طريق من الطرق منها، فإذا وصله ثقة أو رفعه لا يبالون، بخلاف من خالفه ولو كثروا. والصواب في ذلك: طريقة أئمة هذا الشأن، العالمين به وبعلله؛ وهو النظر والتمهر في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين، والمرسلين والواصلين: أنهم أكثر، وأوثق، وأخص بالشيخ، وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر؛ لا يرتضون طريق هؤلاء، ولا طريق هؤلاء»[3].

---

(1) مجموع الفتاوى (13/ 352 - 353).

(2) أصل الحديث عند صحيح مسلم (3/ 1337) عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد».

(3) تهذيب السنن: (25/10).

وقال أبو شامة المقدسي: «وأئمة الحديث هم المعتبَرون القدوة في فنّهم، فوجب الرجوع إليهم في ذلك، وعرض آراء الفقهاء على السنن والآثار الصحيحة، فما ساعده الأثر فهو المعتبر، وإلا فلا نبطل الخبر بالرأي، ولا نضعفه إن كان على خلاف وجوه الضعف من علل الحديث المعروفة عند أهله، أو بإجماع الكافة على خلافه.

فقد يظهر ضعف الحديث وقد يخفى، وأقرب ما يؤمر به في ذلك، أنك إذا رأيت حديثا خارجا عن دواوين الإسلام - **كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ونحوها** - مما تقدم ذكره ومما لم نذكره، فانظر فيه: فإن كان له نظير في الصحاح والحسان قرب أمره، وإن رأيته يباين الأصول وارتبت فيه، فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من الكتب المصنفة في ذلك.

وأصعب الأحوال أن يكون رجال الإسناد كلهم ثقات، ويكون متن الحديث موضوعا عليهم، أو مقلوبا، أو قد جرى فيه تدليس. **ولا يعرف هذا إلا النُّقاد من علماء الحديث** فإن كنتَ من أهله فبِهِ، وإلا فاسأل عنه أهله.

قال الأوزاعي: «إن كنا لنسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما أنكروا تركنا»[1].

وقال ابن رجب: «وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. **فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حقاً، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به**»[2].

(1) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص: 55).

(2) شرح علل الترمذي (2/ 894).

ثالثا: ممن علّل جملة من الأحاديث في صحيح البخاري: الحافظ الدارقطني، وأبو علي الغساني في جزء العلل من كتابه «تقييد المهمل»

أما الحافظ الدارقطني: فقد انتقد البخاري ومسلماً في كتابه «التتبع لما في الصحيحين»، وقد طبع هذا الكتاب - بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي رحمه الله - ويعتبر كتابه أوسع مصدر في هذا الموضوع، وقد رد الحافظ أبو مسعود الدمشقي على الدارقطني في جزء صغير ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً مما انتقد فيه الدارقطني مسلماً، وقد لزم فيه الإنصاف، فهو يصوب الدارقطني فيما يرى أنه أصاب فيه، ويرد عليه إن رأى أنه أخطأ، كما نبه على أوهام وقع فيها الدارقطني.

كما وردّ على الدارقطني الإمامُ النووي في شرح لصحيح مسلم.

وردّ عليه أيضاً الحافظُ ابن حجر في «هدي الساري» وفي فتح الباري عند كلامه على الأحاديث المنتقدة.

والذي يلاحَظ على ردّ النووي، أنه ردٌّ مختصر مبني على قاعدة: قَبول زيادة الثقة مطلقاً. كان هو مذهب الأصوليين والفقهاء وعلماء الكلام، كما أنه لم يجب على بعض الأحاديث.

وأما الحافظ ابن حجر: فكان ردُّه موسعاً مبنياً على تتبع الطرق وذكر المتابعات والشواهد، دون التمسك بقاعدة قبول زيادة الثقة على إطلاقها، كما أنه التزم فيه العدل والإنصاف بحيث يصوب الدارقطني في مواضع كثيرة ويبين وجاهة انتقاده، ولكن يلاحظ أنه في بعض الأحاديث يكتفي بالاحتمالات والتجويزات العقلية المجردة.

وقد ذكر ابن حجر: أن عدة ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث المنتقدة: مائة وعشرة أحاديث، منها ما انفرد بتخريجه وهي ثمانية وسبعون حديثاً، والباقي شاركه مسلم في تخريجها.

وقد قسم الحافظ الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري إلى ستة أقسام، وذكر الرد الإجمالي على كل قسم منها ثم ذكر الأحاديث المنتقدة حديثاً حديثاً وأجاب عنها، وهذه الأقسام هي:

القسم الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

فإن أخرج صاحب الصحيح الطرق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعلّ الصحيح.

وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلّله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد - وكان الانقطاع فيه ظاهراً - فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح: أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع أو عاضد أو حفّته قرينة في الجملة تقوّيه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

وربما علّل بعض النقاد أحاديث ادُّعِيَ فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده.

القسم الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغير رجال بعض الإسناد.

فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جمعياً، فأخرجهما المصنف، ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدل، وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ، والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها، فالتعليل بمجرد ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله.

القسم الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها.

فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إذا كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إذا كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.

القسم الرابع: ما تفرد به بعض من ضعف من الرواة. **وليس في الصحيحين من هذا القبيل غير حديثين.**

القسم الخامس: ما حكم به بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحاً، ومنه ما لا يؤثر.

القسم السادس: ما اختلف فيه بتغير بعض ألفاظ المتن.

فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح، على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين، كما تعرضوا لذلك في الإسناد.

ومن خلال هذه الأقسام التي ذكرها ابن حجر يتضح أن الإمام البخاري يخرج الأحاديث الصحيحة، وقد يتبعها أحياناً بالأحاديث المعلولة أو يشير إليها، وإذا لم يكن الترجيح بين الرواة المختلفين باعتبار العدد أو الحفظ أو غيرها من المرجحات أو القرائن، فإن البخاري يخرج الوجهين وكذلك يصنع الإمام مسلم - رحمه الله -.

وقد أشار الإمام الذهبي إلى هذا فقال: «وإن تساوى العدد واختلف الحافظان، ولم يترجح الحكم لأحدهما على الآخر، فهذا الضرب يسوق البخاري ومسلم الوجهين منه في كتابيهما، وبالأولى سوقهما لما اختلف في لفظه إذا أمكن جمع معناه» [1].

---

(1) نقلا عن منهج الإمام البخاري لأبي بكر كافي (ص: 217 - 220).

قال الزركشي رحمه الله في النكت: «**قوله: «إن أحاديث الصحيحين مقطوع بصحتها» لتلقي الأمة لها بالقبول والإجماع حجة قطعية**» (انتهى).

وقال في جزء له: ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره ثابت يقينا لتلقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري - وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري - **وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته فهو حق وصدق**» (اهـ).

ثم ذكر رحمه الله أقوال المخالفين لابن الصلاح في هذا الذي ذهب إليه، فقال: «واعلم أن هذا الذي قاله ابن الصلاح، هو قول جماهير الأصوليين من أصحابنا وغيرهم. قد جزم به الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، فقال في كتابه «أصول الفقه»: «**الأخبار التي في الصحيحين مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل في ذلك اختلاف في طرقها أو رواتها، فمَن خالف حكمه خبرا منها - وليس له تأويل سائغ للخبر - نقضنا حكمه. لأن هذه الأخبار تلقَّتها الأمة بالقبول**».

هذا لفظ «النكت». وجزم به أيضا القاضي أبو الطيب الطبري في شرح الكفاية، والشيخ أبو إسحاق في اللمع، وسليم الرازي في التقريب، وحكاه إمام الحرمين عن الأستاذ أبي بكر ابن فورك، فقال: **الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول يقطع بصدقه**. وأنه أشار في موضع آخر إلى تلقيهم قولا لا عملا، لأنهم متعبدون بالعمل بخبر الواحد، وأن القاضي أبا بكر لم يسلم القطع ولو تلقوه بالقبول. ونقله الغزالي عن الأصوليين ثم خالفهم، ونقله إلكيا الهراسي الطبري في كتابه المسمى بـ: (**تلويح مدارك الأحكام**) عن الأكثرين، قال: **لأن الأمة لا يجوز أن تنطق عن التصديق بالكذب لأن في ذلك إجماعا على الباطل وهو منفي عنها**.

قال: وقال القاضي أبو بكر: «هذا لا يتصور عندي، فإن الخبر الواحد إذا لم يوجب العلم فلا يتصور اتفاق الأمة على انقطاع الاحتمال حيث لا ينقطع، والإجماع إنما يتصور فيما يجوزه العقل، وهذا لا يجوزه العقل. قال: والحق ما قاله القاضي، ومن خالفه في ذلك لم يحصل على علم ما قاله»[1].

---

(1) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (1/ 276 - 282).

وقال العلامة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي رحمه الله: «**ولذلك وقع الإجماع على ما في الصحيحين، وإذا قيل في حديث إنه مخرج في الصحيحين، طأطأ الناس رؤوسهم إجلالا، وانقطع نزاعهم اعترافا بالحق، ولم يبق تردد في الصحة. ولم نقف على أحد منهم تجرأ وقال في حديث الصحيحين إنه مكذوب، ولم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم**. بل صرح الحافظ ابن حجر أنه لا يوجد في الموطإ ولا في الكتب الستة - باستثناء سنن ابن ماجه - ولا مسند الإمام أحمد - على كبره - ما يحكم عليه بأنه موضوع، وأن غاية ما فيها الضعيف الذي ليس بشديد الضعف، وقد وجد الحفاظ للأكثر تلك الأحاديث المنتقدة، متابعات، وشواهد جبرت ضعفها فصارت صحيحة لغيرها»[1].

رابعا: إن الذين انتقدوا بعض ما في الصحيح، هم أنفسهم يقدمونه على غيره، ويشهدون له بكونه من أصح الكتب المعتمدة، ولم أقف على قولٍ لأحد منهم يصفه بالخرافة، أو المضحكات، أو يُشبّهه ببولس اليهودي، أو يشكك في نسبته إليه!! فكيف يقارن «المؤلف» نفسه بهم، وأنا - على يقين تام - بل وأكاد أجزم أنه لم يقرأ صحيح البخاري كله، بلْه دراسة أسانيده، وتراجمه، ومتونه ... وهيهات، «**لا هجرة بعد الفتح**». ثم بعد ذلك يريد التصدي له، وانتقاده، في حين يعيب على من انتقد كتابه "**صحيح البخاري نهاية أسطورة**" قبل قراءته؟!

وأما التمسك بأقوال بعض الأئمة والعلماء الذين انتقدوا بعض ما في الصحيح، فها هي أقوالهم عن «الصحيح» وعن «صاحبه البخاري»:

قال الحافظ في الفتح:

قال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: «**ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل**».

وقال أبو عيسى الترمذي: «**لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري**».

---

(1) الدفاع عن الصحيحين: 122.

وقال له مسلم: « **لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك**».

وقال أبو أحمد بن عدي: «**كان يحيى بن محمد بن صاعد إذا ذكر البخاري، قال: ذاك الكبش النطاح**».

وقال أبو عمرو الخفاف: «**حدثنا التقي النقي العالم الذي لم أر مثله: محمد بن إسماعيل**». قال: «**وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة، ومن قال فيه شيئا فعليه منّي ألف لعنة**».

وقال عبد الله بن محمد بن سعيد بن جعفر: «سمعت العلماء بمصر يقولون: **ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح**». ثم قال عبد الله: «**وأنا أقول قولهم**».

قال مقيده: وأنا كذلك أقول بقولهم.

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة: «**لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث، لما استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل**».

وقال الحاكم أبو أحمد في الكنى: «كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلت إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لفعلت، ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له، وإنما ذكرت كلام بن عقدة وأبي أحمد عنوانا لذلك، وبعد ما تقدم من ثناء كبار مشايخه عليه لا يحتاج إلى حكاية من تأخر، لأن أولئك إنما أثنوا بما شاهدوا، ووصفوا ما علموا، بخلاف من بعدهم، فإن ثناءهم ووصفهم مبني على الاعتماد على ما نقل إليهم، وبين المقامين فرق ظاهر، وليس العيان كالخبر»[1].

وقال ابن رُشَيد: «**ثم تواتر الكتاب من الفربري، فتطوق به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه**»[2].

---

(1) بتصرف نقلا عن فتح الباري لابن حجر (1/ 485).

(2) إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح 19).

قلت: قارن بين قول هذا العالم، وبين استشهاد «رشيد أيلال» بالمستشرق اليهودي «منجانا»؟!

وقال الحاج خليفة رحمه الله: « كتاب البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد منه، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الترجيح هو المختار الذي قاله الجمهور»[1].

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمه الله: «لا شكّ أن الصحيحين أشرف كتب الحديث قدرا، وأعظمها ذكرا، وأن أحاديثهما أرفع الأحاديث درجة في القبول من غيرها، لخصائص اختصا بها، منها جلالة مؤلفيها وإمامتهما في هذا الشأن، وبلوغهما غاية في الديانة والإتقان.

ثم ما رزق هذان الكتابان من الحظ والقبول عند أئمة هذا الشأن، وفرسان ذلك الميدان، فبحثوا عن رجالهما وتكلموا على كل ذرة فيهما، مما لهما وعليهما، فغالب أئمة الإسلام وأعلام الأعلام ما بين خادم لهما بالكلام عليهما على رجالهما أو معانيهما، أو على لغتهما، أو على إعرابهما، أو مختصر فيهما أو مخرج عليهما.

فهما أجل كتب الحديث وأحاديثهما السالمة عن التكلم فيهما، أقرب الأحاديث تحصيلا للظن المطلوب، ونفسُ العالم أسكَن إلى ما فيهما منها إلى ما في غيرهما، هذا شيء يجده الناظر من نفسه إن أنصف وكان من أهل العلم، إنما لا ندعي لهما زيادة على ما يستحقانه ولا يهضم منهما ما هو أهل له»[2].

قلت: يا ليت «رشيد أيلال» يحفظ هذا الكلام للعلامة الأمير الصنعاني رحمه الله، فإن عباراته عن الصحيحين جمعتْ ما تفرق في الكتب من عبارات العلماء والأئمة.

وقال العلامة الفقيه المحدث محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (المتوفى: 1376هـ):«ولا ينبغي لمسلم أن يتجرأ على البخاري ومسلم بالطعن والتكذيب في أحد أحاديثهما بحجج واهية ظهرت له قبل التثبت؛ إذ من المعلوم

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1/ 541).

(2) ثمرات النظر في علم الأثر (ص: 136 - 137).

إجماع الأمة على تلقي أحاديثهما بالقبول. وقد احتاج إليهما جميع المذاهب الأربعة، وعليهما أسست معاهد الفقه والدين. وهل نتوصل إلى سنة نبينا المبينة للقرآن إلا بهما وبالسنن الأربعة والموطأ ومسند أحمد وأمثالهما؛ والعمدة كل العمدة على الصحيحين»[1].

وقال في موضع آخر: «وإذا ساء ظن المسلمين بالصحابة ورجال البخاري ومسلم وأئمة الدين - نقلةِ الشرع المطهر -، **واتهموهم وكذّبوا الكتب الصحيحة التي وقع الإجماع على قبولها؛ وهي الحجة التي بين أيدينا وأيدي المسلمين في عموم الأرض أو دخلهم التشكيك فيها، صارت ديانتنا إلى ما صارت إليه ديانة اليهود والنصارى الطاعنون في كتبهم، وصرنا نطعن ديننا بأيدينا، وليس لذلك من فائدة سوى شفاء صدورهم، وصاروا يقولون لنا: نحن وإياكم في الهوى سواء. وكان هذا العمل عبارة عن هدم الدين لا أقل ولا أكثر»**[2].

وأما انتقاد أبي زرعة رحمه الله لصحيح مسلم، فإنه لما عرضه عليه، قال له: **«كتابك كله صحيح، إلا ثلاثة أحاديث»**[3].

فلو أن «المؤلف» كان في مستوى علم وحفظ أبي زرعة - وشتان بين الثرى والثريا - لانتقد معلّلا، ومنصفا مدققا، مع الاعتراف بما تبقى من الأحاديث أنها صحيحة. لا على أنها **خرافات ... مضحكات ... مجهول صاحبها .. أساطير الأولين ... صاحبها عند المسلمين شبيه ببولس عند النصارى ..!!**

وأستغفر الله من قولي: « **فلو أن «المؤلف» كان في مستوى علمٍ وحفظ أبي زرعة»**. لأن هذا يُعتبر تنقيصا لأبي زرعة:

ألــم تــر أن الــسيف يُــنقص قــدره إذا قيل إن السيفَ أمضى من العصا

---

(1) الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام: (صفحة: 110).

(2) المصدر نفسه: (صفحة: 116).

(3) سير أعلام النبلاء طبعة الرسالة (12/ 438). غفل الإمام الذهبي في هذه القصة، نقلا عن ابن دحية، فجعل انتقاد أبي زرعة لصحيح البخاري. والصحيح أنه لصحيح مسلم.

وأما استشهاد «المؤلف» بنقد الإمام ابن تيمية لبعض ما في صحيح البخاري، فإن ابن تيمية يقول عن الصحيح: «**وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري**»[1].

وكذلك تلميذه ابن القيم رحمه الله، يقول في نونيته:

ولقد أتانا في الصحيحين اللذيـ ـن هما أصح الكتب بعد قُرَانِ[2]

وقال أيضا: « فليس بأيدي الناس - بعد كتاب الله - **إلا هذه النسخ الموجودة من السنن، وكذلك كتب الفقه**: الاعتماد فيها على النسخ»[3].

كما وأنه وصَف البخاري بأنه إمام أهل السنة[4].

وأما استشهاد «المؤلف» بانتقاد الشيخ الألباني لبعض أحاديث البخاري في الصحيح، فإن «الشيخ الألباني» نفسه، يقول في مقدمة اختصاره له: «مختصر صحيح الإمام البخاري»: «**ولما كان «صحيح البخاري»، وصحيح مسلم، قد تلقاهما العلماء بالقبول** لم يكن ثمة حاجة إلى الكلام على أسانيدها، كما كنت بينت ذلك في المقدمة المشار إليها،..»[5].

وقال رحمه الله عمن ضعّف حديث لطْمِ موسى عليه السلام لملَكِ الموت، المخرّج في الصحيحين: « الجواب الآن: يحتاج إلى أن أتكلم في أكثر من مسألة، **المسألة الأولى**: يتبين بعد ورود هذا الحديث في الصحيحين أن ذلك الذي ضعفه هو الضعيف؛ ذلك لأنه تكلم بغير علم، **وفي ظني أن هذا المضعف هو من أولئك الناس الكثيريين الذين يُسَلّطون ويُحكّمون عقولهم - إن لم أقل أهوائهم - في الحكم على الأحاديث الصحيحة بأنها ضعيفة وربما قالوا إنها موضوعة، ما الدليل على ما زعموه من الضعف والوضع؟ هو تحكيمهم عقولهم، واتباعهم لأهوائهم: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ**

---

(1) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (2/ 350).

(2) الكافية الشافية (ص: 344).

(3) الطرق الحكمية (ص: 174).

(4) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (4/ 1438).

(5) مختصر صحيح الإمام البخاري: (صفحة: ج).

أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [المؤمنون: 71] ذلك لأن الإيمان ضعُف في صدور كثير من الناس، ولو ممن قد ينتمون إلى العلم، هذا من جهة، **ومن جهة أخرى:** لم يدرسوا السنة دراسةً واعيةً مستوعبة لطرق الحديث التي من عادتها أنها تزيل ما قد يقع في نفوس البعض من إشكال.

نحن الآن: بعد أن بيّنا أن الذي ضعّف الحديث هو الضعيف؛ لأنه خالف أولًا: الإمامين الذين وضعا كتابين يسميان بالصحيحين **هما باتفاق علماء السنة أصح كتاب بعد كتاب الله تبارك وتعالى، صحيح البخاري وصحيح مسلم،** وليس هذا فقط، بل تلقّت الأمة ذلك بالقبول، ولذلك كان كل حديث جاء في الصحيحين لم يتكلم أحد من علماء الحديث الذين كانوا في مرتبة البخاري ومسلم بشيء من النقد، فهذه الأحاديث كلها ثابتة يقينًا عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، **إذًا: فلا نقيم وزنًا لمن يضعف مثل هذا الحديث، مهما كان شأنه، ومهما ظن الناس فيه علمًا**» (اهـ)[1].

قلت: «**إياك أعني واسمعي يا جارة**». فجواب الألباني موجه إلى كل من يطعن في الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها - ومن بينهم «رشيد أيلال».

فإذَن: إذا رضيك نقدُ الألباني لبعض أحاديث البخاري، فلْيُرضك منه جوابه عمن يضعّف وينكر ما ثبت في الصحيح بعقله وهواه.

وقال الحاج خليفة رحمه الله: «**والجمهور على تقديم صحيح البخاري**، وما نقل عن بعض المغاربة من تفضيل صحيح مسلم محمول على ما يرجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والترتيب.

أما رجحانه من حيث الاتصال: فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء مَن روى عنه ولو مرة، وأما مسلم فاكتفى بمطلق المعاصرة.

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط: فلأن الرجال الذين تُكُلّم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم.

(1) موسوعة الألباني في العقيدة (8/ 42).

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال: فما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم، **وأما التي انتقدت عليهما، فأكثرها لا يقدح في أصل موضوع الصحيح، فإن جميعها واردة من جهة أخرى، وقد علم أن الإجماع واقع على تلقي كتابيهما بالقبول والتسليم، إلا ما انتقد عليهما**».

وأما قول أبي الوليد الباجي في رجال البخاري: «إنه استنسخ البخاري في أصله الذي كان عند الفربري، فرأى أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعد شيئاً، وأحاديث ثم يترجم لها، فأضاف بعض ذلك إلى بعض.

قال: ومما يدل على ذلك أن رواية المستملي، والسرخسي، والكشميهني، وابن أبي زيد المروزي، مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم استنسخوها من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قد رأى كل منهم، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلتين ليس بينهما أحاديث».

فقد علّق عليه الحاج خليفة، بقوله: «**وفي قول الباجي نظر، من حيث أن الكتاب قرئ على مؤلفه ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتباً مبوباً، فالعبرة بالرواية.**

ثم إن تراجم الأبواب قد تكون ظاهرة وخفية...». (اهـ)[1].

جهلُ «المؤلف» بكلام الحافظ ابن حجر رحمه الله مع بَتره

قال «المؤلف»: «**بل إن ابن حجر اتهم البخاري بأنه يورد حديثا في الباب من أبواب الجامع الصحيح رغم أن الحديث لا علاقة له بذلك الباب،** «.... وأكثر منه حتى أنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا». مقدمة فتح الباري». (صحيح البخاري نهاية أسطورة/ صفحة: 265).

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1/ 541).

قلت: عجبا «للمؤلف»!! هل يعي ما يقرأ أم لا؟ وهل يعي ما ينقل أم لا؟ إن الحافظ ابن حجر رحمه الله يتكلم هنا عن الفرق بين شروط البخاري وشروط مسلم، وكيف كان كل واحد منهما يتعامل مع من اشتهر بالتدليس، فقال: «وبقي ما يتعلق بالاتصال، وهو الوجه الخامس: وذلك أن مسلما كان مذهبه - على ما صرح به في مقدمة صحيحه وبالغ في الرد على من خالفه - أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، إلا إن كان المعنعن مدلسا.

والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة. وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه، وأكثر منه حتى أنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة **إلا ليبيّن سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا.**

وسترى ذلك واضحا في أماكنه - إن شاء الله تعالى - وهذا مما ترجح به كتابه. لأنا - وإن سلمنا - ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال. والله أعلم». (انتهى من الفتح)[1].

فأين اتهام ابنِ حجر للبخاري؟! بل هو ثناء وتقدير، بدليل قوله في آخر كلامه: «**وهذا مما ترجح به كتابه لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال**».

اختلاف نُسَخ صحيح البخاري : (صفحة : 269)

البخاري والنسخة الخطية بيده

قلت: مِن أكثر الشبه التي لم يستطع «المؤلف» أن يجد لها جوابا مقنعا، والتي بنى عليها إنكاره لصحيح البخاري المتداول منذ أكثر من ألف عام بين يدي الأمة الإسلامية، كونه يتحدى وجود نسخة بخط البخاري نفسه، ويستدل على ذلك بعدة

(1) فتح الباري لابن حجر (1/ 12).

تساؤلات، تارة بأسلوب التحدي، وتارة بالسخرية والاستهزاء، وتارة بالتحقير والازدراء!!

والحقيقة، أن هذه الشبهة ليست جديدة، بل قديمة، يرمي بها محاربوا السنة - الأصل الثاني المعتمد في أصول الفقه عند علماء أهل السنة والجماعة -.

وما أشبه الليلة بالبارحة، فقد نظرتُ فيما ملأ به «المؤلف» كتابه، من تشكيكات في صحيح البخاري، وسخريات واستهزاءات، وتطاول وتشدّق، وتعالم وتفيهق، فوجدته قد سبقه في التاريخ مثلُه، وهو: **الأشرف بن الأعز بن هاشم العلوي النَّسَّابة. الرملي الكذّابَة**[1] - في القرن الخامس - قال الإمام الذهبي رحمه الله: «وجدت فائدة منقولة عن أبي الخطاب بن دحية أن **الرملي الكذابة** قال: «**البخاري مجهول لم يرو عنه سوى الفربري**»!

قال أبو الخطاب: «**والله كذبَ في هذا وفجَر، والتقم الحجَر، بل البخاري مشهور بالعلم، وحمله مجمع على حفظه، ونبله جاب البلاد وطلب الرواية، والإسناد روى عنه جماعة من العلماء**»[2].

قلت: وكذلك «رشيد أيلال» فقد كذِب - والله - في هذا الذي ادعاه وفجر، والتقم الحجر.

كما وشكّك «زكي مبارك» نسبة كتاب: «الأم» للإمام الشافعي رحمه الله، والمتفق على نسبته إليه من طرف أهل التخصص والعلم. واستدل على تشكيكه، بكون الكتاب **ليس عليه مقدمة**!!

وهكذا هي شبه الغافلة قلوبهم، المتعالمين على العوام بشعار: **العقل، والمنطق**!

وأما الرد العلمي على هذه الشبهة التافهة، الدالة على جهل القائل بها، والمشكك فيها، فأقول - إضافة إلى ما سبق ذكره، وبالله التوفيق -:

---

(1) التاء هنا: تاء المبالغة. مثل: فلان علّامة.

(2) سير أعلام النبلاء (10/ 103)، لسان الميزان تحقيق أبي غدة (2/ 194).

أولا: أتظن أن الذين ترجموا لهذا الرجل المسمى: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفري، وحددوا مولده يوم الجمعة، بكل دقة، حتى ذكروا أن مولده كان بعد صلاة الجمعة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، المتوفى ليلة السبت، عند صلاة العشاء، ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد الظهر مستهل شوال من شهور سنة ست وخمسين ومائتين، بخرتنك - قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها - وكان له بها قرابة فتوفي عندهم. على سن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما.

أترى هذا الرجل الذي سجّل المؤرخون، وعلماءُ التراجم مولدَه ونشأته وعلمه ومحنته إلى مماته، وحددوا مكان دفنه، والذين - هم أنفسهم - يقولون: إن هذا الرجل له كتب من بينها كتاب: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه». ومنذ ذاك الحين إلى يومنا هذا، لم يدّع أحد أن الكتاب لغيره، أو أنه لا وجود له أصلا.

أترى - بعد هذا كله - غاب عن هؤلاء تمييز صاحب الكتاب، فافتروا مختلقين قصة لرجل اسمه محمد بن إسماعيل البخاري، ولم يعلم المسلمون بذلك - طيلة هذه القرون - حتى ظهرت - أنت - وأساتذتك؟! هل يقبل هذا من له مُسْكة من عقل؟!

ثانيا: لقد اعتنى جمعٌ من العلماء بهذا الكتاب الجامع الصحيح - من أمد بعيد، إلى عصرنا هذا، أكثر من ألف سنة - عنايةً فائقة لا مثيل لها، حيث تنوعت التآليف في الاهتمام به، فمِن متكلم عن شيوخ البخاري وتلامذته، ومِن متكلم عن تراجمه وأبوابه، ومِن شارح له، ومِن مختصِر له، ومِن معلل لبعض أحاديثه، كالدارقطني. فهل يُعقل أن يكون هؤلاء - كلهم - قد تواطأوا على تضليل المسلمين، ومَوّهُوهُم على أن الكتاب الذي بين أيديهم هو لرجل اسمه: محمد بن إسماعيل البخاري؟!

وها أنا أنقل إليك كتب بعضهم، فماذا أنت قائل عنها؟ منها:

فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ).

فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (المتوفى: 852). ويعتبر هذا الشرح من أحسن الشروح وأبرعها، حتى اشتهرت فيه كلمة الإمام الشوكاني رحمه الله: « لا هجرة بعد الفتح».

تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: للإمام محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ).

المتواري علي تراجم أبواب البخاري: لأحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني (المتوفى: 683هـ).

عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للعلامة أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ).

الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (رجال صحيح البخاري): لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: 398هـ).

بيان خطأ البخاري في تاريخه: للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ).

أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح): للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني (المتوفى: 365هـ).

ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ).

أعلام السنن: للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد البستي (ت 388هـ).

أسامي مشايخ الإمام البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن مَنْدَه العبدي (المتوفى: 395هـ).

تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ).

الاختلاف بين الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري، وروايات عن إبراهيم ابن معقل النسفي: للإمام يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرد الحنبلي (المتوفى: 909هـ). قال رحمه الله في مقدمة الكتاب: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين: العلل الواقعة في كتاب الجامع الصحيح للبخاري، رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري، والنقلة عنه: أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن، وأبو زيد محمد بن أحمد بن يوسف الجرجاني، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، وأبو محمد عبد الله بن أحمد الحموي، وأبو الهيثم محمد بن مسلمة الكُشْمِيهَني، ومواضع وقعت من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، عن أبي عبد الله البخاري.

وختم كتابه بقوله: «وهذا آخر التنبيه على ما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواة الكتاب، ومن علل أسانيد لم تقع في الاستدراكات التي لأبي الحسن الدارقطني إلا مواضع يسيرة، والله أعلم بالصواب، الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»[1].

المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري: للإمام شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفيري الشافعي (المتوفى: 956هـ).

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: للإمام أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 923هـ).

---

(1) الاختلاف بين رواة البخاري (ص: 1 - 126).

شرح صحيح البخاري: للإمام ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ).

التعديل والتجريح، لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح: للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ).

الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري: للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بالكرماني (ت 786هـ).

فيض الباري: للشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي (ت 1352هـ).

أما عن شروح صحيح البخاري فيقول أبو ياسر محمد الزهراني (المتوفى: 1427هـ):

«وأما شروحه والتعليق عليه ونحوه، فقد قام به العلماء - قديما وحديثا - حق القيام، حيث لم يدعوا أمرا يرتبط به إلا بحثوه وتعرضوا له، ولا مُشْكِلاً من ألفاظه وأسمائه وتراجمه إلا بيّنوه وأذهبوا الشُبَهَ عنه.

وقد بلغت شروحه المخطوطة والمطبوعة: **إحدى وسبعين شرحاً** حسب إحصاء الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق- رحمه الله تعالى - وحسب إحصائه أيضاً بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها: **أربعة وأربعين تعليقاً ومختصراً ما بين مخطوط ومطبوع**»[1].

ثالثا: رواة الصحيح يروونه بالسند المتصل، إما سماعا، أو قراءة، أو إجازة، أو مناولة، أو وِجادة.

وهنا أجدني مضطرا لأذكر طُرُقَ تحمّل كتاب صحيح البخاري عند المحدثين، ليعلمَ من لا يعلم، أن الإسناد - عندنا أهل السنة - من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

(1) تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري: (ص: 122 - 124).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وقد رُوي البخاري من طريق الفربري كما **هي رواية الناس اليوم من طريقه**، وحماد بن شاكر وإبراهيم بن معقل وطاهر بن مخلد»[1].

قلت: أما «الفربري» هذا، فهو: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري رواية صحيح البخاري عنه، رحل إليه الناس، وسمعوا منه هذا الكتاب. وكانت ولادته في سنة إحدى وثلاثين ومائتين؛ وتوفي في ثالث شوال سنة عشرين وثلثمائة، رحمه الله تعالى[2].

قال عنه الإمام الذهبي: « الفربري: المحدث الثقة العالم، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، راوي «الجامع الصحيح» عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين.

وسمع أيضا من: علي بن خشرم لما قدم فربر مرابطا. وقد أخطأ من زعم أنه سمع من قتيبة بن سعيد، فما رآه. وقد ولد في سنة إحدى وثلاثين ومائتين ومات قتيبة في بلد، آخر سنة أربعين.

أرخ مولده أبو بكر السمعاني في «أماليه»، وقال: كان ثقة ورعا.

قلت: قال: سمعتُ «الجامع» في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومائتين»[3].

قلت: وهذه حجة أخرى على أهل الأهواء وعقول العصافير، فالحافظ الفربري يقول عن نفسه: «سمعتُ «الجامع». أي سمعه من شيخه البخاري في حياته، قبل أن ينقله من نسخته، ومعنى هذا، أنه تلقاه سماعا وشفاهة مرتين. والقوم كانوا أهل حفظ وإتقان، فلا يستبعد حفظه قبل نسخه. فعضّ على هذه النكتة بالنواجذ.

وهاك أيها العاقل المنصف عددا ممن تلقوا الصحيح سماعا من هذا الحافظ العَلم الجبل رحمه الله وبلّغه منازل النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين:

---

(1) البداية والنهاية طبعة إحياء التراث (11/ 31).

(2) وفيات الأعيان (4/ 290).

(3) سير أعلام النبلاء (11/ 351 - 352).

قال الذهبي: «وقال أبو زيد المروزي: رحلت إلى الفربري سنة ثمان عشرة».

وقال الكشميهني: سمعت منه بفربر «الصحيح» في ربيع الأول سنة عشرين.

ويروى - ولم يصح - أن الفربري قال: سمع «الصحيح» من البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أحد يرويه غيري.

قلت - القائل الذهبي -: قد رواه بعد الفربري أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي، وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مائة»[1].

قال محمد بن طاهر المقدسي: روى «صحيح» البخاري جماعة، منهم: الفربري، وحماد بن شاكر، وإبراهيم بن معقل، وطاهر بن محمد بن مخلد النسفيان.

وقال الأمير الحافظ أبو نصر بن ماكولا: آخر من حدث عن البخاري بـ «الصحيح» أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدي من أهل بزدة. وكان ثقة توفي سنة تسع وعشرين وثلاث مائة»[2].

وهذا **الإمام الحافظ المجود الكبير، أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزاز**، وأصله بغدادي. نزل مصر بعد أن أكثر الترحال ما بين النهرين؛ نهر جيحون ونهر النيل، مولده سنة أربع وتسعين ومائتين. سمع ببخراسان صحيح البخاري من محمد بن يوسف الفربري، فكان أول من جلب الصحيح إلى مصر وحدث به»[3].

وهذا **محمد بن أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سنان، الإمام الحافظ**، أبو العباس، أخو الزاهد أبي عمر، ابنا الحافظ أبي جعفر الحيري النيسابوري محدث خوارزم. ولد سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

وقد سمع بمنصورة - وهي أم بلاد خوارزم - بعض «صحيح البخاري» من الفربري، فوجده نازلا، فصنف على مثاله مستخرجا له»[4].

---

(1) المصدر نفسه(11/ 352).

(2) المصدر نفسه (10/ 82 - 83).

(3) المصدر نفسه (12/ 199).

(4) سير أعلام النبلاء (12/ 251 - 252). فائدة: المستخرج: موضوعه أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري، أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري، أو مسلم، =

وهذا **الإمام أبو الحسن، علي بن أحمد بن عبد العزيز الجرجاني**، المحتسب، راوي الصحيح عن الفربري[1].

وهذا **الشيخ الإمام المفتي القدوة الزاهد، شيخ الشافعية، أبو زيد محمد ابن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي**، راوي «صحيح البخاري» عن الفربري[2].

وهذا **ابن شبويه**: الشيخ الثقة الفاضل، أبو علي، محمد بن عمر بن شبويه، الشبوي المروزي. سمع الصحيح في سنة ست عشرة وثلاث مائة من أبي عبد الله الفربري، وكان من كبار مشايخ الصوفية. حدث بمرو بـ «الصحيح» في سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة، رواه عنه سعيد بن أبي سعيد العيار. قال أبو بكر السمعاني: لما توفي الشبوي سمع الناس «الصحيح» من الكشميهني[3].

وهذا **الشيخ أبو بكر محمد بن حم بن ناقب البخاري الصفار**. أحد من حدث بـ«صحيح البخاري» عن أبي عبد الله الفربري. وسمع أيضا من الحسين بن إسماعيل الفارسي، ومحمد بن سعيد. توفي بسمرقند في ربيع الأول سنة إحدى وثمانين وثلاث مائة[4].

وهذا **الشيخ المسند الصدوق، أبو علي، إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني السمرقندي**. آخر من روى «صحيح البخاري» عاليا، سمعه من أبي عبد الله محمد ابن يوسف الفربري في سنة عشرين وثلاث مائة.

رواه عنه: أبو عبد الله الحسين بن محمد الخلال أخو الحسن الحافظ، وأبو سهل أحمد بن علي الأبيوردي، وأبو طاهر محمد بن علي الشجاعي، وأبو عبد الله

=

فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري، أو مسلم في شيخه، أو من فوقه، كالمستخرج على صحيح البخاري لأبي بكر الإسماعيلي، ولأبي بكر البرقاني ولأبي نعيم الأصبهاني، وكالمستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة، ولأبي نعيم أيضا.

(1) المصدر نفسه (12/ 286).

(2) المصدر نفسه (12/ 327).

(3) المصدر نفسه (12/ 397).

(4) المصدر نفسه (12/ 398).

غنجار، وعمر بن أحمد بن شاهين السمرقندي، وغيرهم[1].

وهذا **الإمام المسند، أبو حامد، أحمد بن عبد الله بن نعيم بن الخليل النعيمي السرخسي**، نزيل هراة. راوي «الصحيح» عن محمد بن يوسف الفربري[2].

وهذا **المحدث الثقة، أبو الهيثم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع بن هارون المروزي الكشميهني**. حدث بـ «صحيح البخاري» مرات، عن أبي عبد الله الفربري[3].

وهذا **الإمام المحدث الصدوق المسند، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين**، خطيب سرخس. سمع في سنة ست عشرة وثلاث مائة الصحيح من أبي عبد الله الفربري[4].

وهذا **الإمام الفقيه، أبو بكر، محمد بن أحمد بن مت السمرقندي الإشتيخني الشافعي**، وإشتيخن - بشين معجمة - قرية كبيرة على سبعة فراسخ من سمرقند. حدث بصحيح البخاري عن الفربري، وسماعه كان في سنة تسع عشرة وثلاث مائة[5].

وهذا **علي بن أحمد بن عبد العزيز الجرجاني**: نزيل نيسابور. حدث عن الفربري بالصحيح[6].

وهذا **الشيخ المسنِد، أبو سهل، محمد بن أحمد بن عبيد الله المروزي**، الحفصي، راوي «صحيح البخاري»، عن أبي الهيثم الكشميهني، صاحب الفربري. حدث به بمرو ونيسابور[7].

(1) المصدر نفسه (12/ 434).

(2) المصدر نفسه (12/ 438).

(3) المصدر نفسه (12/ 440).

(4) المصدر نفسه (12/ 441).

(5) المصدر نفسه (12/ 459).

(6) المصدر نفسه (12/ 495).

(7) المصدر نفسه (13/ 405).

وهذا **أبو الربيع بن سالم**: الإمام العلامة الحافظ المجود الأديب البليغ شيخ الحديث والبلاغة بالأندلس أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الحميري الكلاعي البلنسي.

قال في إجازته للقاضي الأشرف وآله: قرأت جميع «صحيح البخاري» على ابن حبيش بسماعه من يونس بن مغيث سنة 503، قال سمعته في سنة 465 بقراءة الغساني على أبي عمر ابن الحذاء، حدثنا به عبد الله بن محمد بن أسد الجهني البزاز الثقة سنة خمس وتسعين وثلاث مائة، أخبرنا أبو علي بن السكن بمصر سنة ثلاث وأربعين وثلاث مائة عن الفربري عنه[1].

وهذا **الإمام الذهبي** - نفسه - له سند متصل إلى البخاري من رواية الفربري، وهذا أحد أسانيده كما في كتابه معجم الشيوخ الكبير قال: أخبرنا أحمد بن سليمان، أنا ابن روزبه، قال: أنا أبو الوقت السجزي، أنا ابن المظفر الداودي، أنا ابن حمويه السرخسي، أنا محمد بن يوسف الفربري، ثنا أبو عبد الله البخاري..»[2].

يقول رحمه عن نفسه: «وأما «الصحيح» فهو أعلى ما وقع لنا من الكتب الستة في أول ما **سمعت الحديث**، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وست مائة فما ظنك بعلوه اليوم، وهو سنة خمس عشرة وسبع مائة!! **لو رحل الرجل من مسيرة سنة لسماعه لما فرط**، كيف وقد دام علوه إلى عام ثلاثين وهو أعلى الكتب الستة سندا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في شيء كثير من الأحاديث، وذلك لأن أبا عبد الله أسن الجماعة، وأقدمهم لقيا للكبار أخذ عن جماعة يروي الأئمة الخمسة عن رجل عنهم!!»[3].

قال مقيده: رحمك الله يا أبا عبد الله، كيف لو عشتَ إلى زمان يقال عن صحيح البخاري: «خرافة..أوهام..أساطير الأولين..؟! لكن ... من قلّ علمه كثر إنكاره، ومن جهل شيئا عاداه، ومن قلّ حياؤه أتى بما تشيب منه الولدان، وصدق رسول الله

(1) المصدر نفسه (16/ 358).

(2) معجم الشيوخ الكبير للذهبي (1/ 45).

(3) سير أعلام النبلاء (10/ 83).

صلى الله وسلم إذ يقول: « **إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت**»[1].

وهذا **الحافظ عطية بن سعيد بن عبد الله**؛ يكنى: أبا محمد. أندلسي حافظ سمع بالأندلس من أبي محمد الباجي وطبقته، وخرج منها قبل الأربع مائة. قال عنه عبد العزيز: « قرئ عليه بمكة صحيح البخاري روايته عن إسماعيل بن محمد الحاجي، عن الفربري، عن البخاري. وكان أبو العباس أحمد بن الحسن الرازي هو الذي يقرأه عليه.

قال أبو محمد: فقال لي أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجتاني الحافظ، كان أبو العباس إذ قرأ ربما توقف في قراءته فكان عطية يبتدي فيقول: هذا فلان بن فلان ويذكر بلده وموطنه، وما حضره من ذكره، فكان مَن حوله يتعجبون من ذلك. قال: وتوفي: بمكة سنة ثمانٍ أو تسع وأربع مائة. وكان له في تجويز السماع، فكان كثير من المغاربة يتحامونه من أجل ذلك»[2].

وهذا **ابن الجوزي أبو الفرج** يروي صحيح البخاري من رواية الفربري، وهذا أحد أسانيده: «أخبرنا عبد الأول، أخبرنا الداودي، أخبرنا ابن أعين، حدثنا الفربري، حدثنا البخاري..»[3].

وهذا **الحافظ الفقيه أبو ذرّ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير الأنصاري الهروي**، المالكي، نزيل مكة، روى عن أبي الفضل بن خميرويه، وأبي عمر بن حيويه وطبقتهما، وروى الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الفربري»[4].

وهذا **إسماعيل بن أحمد ابن عبد الله أبو عبد الرحمن الضرير الخيري**، من أهل نيسابور، قال الحافظ ابن كثير: كان من أعيان الفضلاء، الأذكياء، والثقات الأمناء،

---

(1) صحيح البخاري (8/ 29). باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت صحيح البخاري (4/ 172). باب حديث الغار. ومسند أحمد (28/ 319)، سنن ابن ماجه (2/ 1400) باب الحياء.

(2) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال (ص: 425).

(3) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (1/ 187).

(4) العبر في خبر من غبر (2/ 269).

قدم بغداد حاجا في سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة، فقرأ عليه الخطيب جميع صحيح البخاري في ثلاث مجالس بروايته له عن أبي الهيثم الكشميهني، عن الفربري عن البخاري»[1].

نساءٌ اعتنين بصحيح البخاري

ومن النساء اللائي اعتنين بصحيح البخاري:

الشيخة العالمة الفاضلة المسندة أم الكرام؛ كريمة بنت أحمد ابن محمد بن حاتم المروزية المجاورة بحرم الله. سمعت من أبي الهيثم الكشميهني صحيح البخاري وسمعت من زاهر بن أحمد السرخسي وعبد الله بن يوسف بن باموية الأصبهاني.

وكانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهمٌ ومعرفة، مع الخير والتعبد. روت الصحيح مرات كثيرة؛ مرة بقراءة أبي بكر الخطيب في أيام الموسم، وماتت بكرا، لم تتزوج أبدا.

حدث عنها: الخطيب، وأبو الغنائم النرسي، وأبو طالب الحسين بن محمد الزينبي، ومحمد بن بركات السعيدي، وعلي بن الحسين الفراء، وعبد الله بن محمد بن صدقة بن الغزال، وأبو القاسم علي بن إبراهيم النسيب، وأبو المظفر منصور بن السمع، وآخرون.

قال أبو الغنائم النرسي: أخرجت كريمة إليّ النسخة بالصحيح فقعدتُ بحذائها، وكتبت سبع أوراق، وقرأتها وكنت أريد أن أعارض وحدي. فقالت: لا حتى تعارض معي. فعارضت معها[2].

فهؤلاء المذكورون - وغيرهم - رووا لنا صحيح البخاري سماعا، بأسانيد متصلة إلى تلميذه الفربري، وليس نقلا من كتاب البخاري بخطه. ولا نقلا بخط الفربري نفسه، وهكذا انتقل السند من راو إلى راو، حتى بلغ مشايخ عصرنا.

وهذه إحدى طرق تحمّل الحديث وتبليغه، وهي المعتمدة عند أهل الاختصاص المهتمين باتصال سندهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) البداية والنهاية (12/ 60).

(2) سير أعلام النبلاء (13/ 398).

وأما العوام - مثلي ومثلك - فحسبهم أن يقرأوا الحديث من صاحب الكتاب **الموثوق بشهرة نسبته إليه**، كثقتنا في كتاب الموطإ للإمام مالك، والبداية والنهاية للحافظ ابن كثير، و«الأم» للإمام الشافعي، و«السير» للإمام الذهبي، وغيرهم. ولا يشكِّك في نسبة هذه الكتب لأصحابها إلا مكابر أو أحمق قد رُفع عنه القلم، أو حامل شعار: خالِفْ تُذكر. على حدّ قول الشاعر:

خلافا لـرأيٍ مِـن فيالـةِ رَأْيِـه كما قيل قبل اليوم: خالِفْ فتُذكَر!

رابعا: الإسناد من الدين.

إن علماء هذه الأمة، وحرّاسها المخلصين من الحُفّاظ والأئمة، اعتبروا الإسناد - من شدة التوثيق - من أمور الدين - فقد روى مسلم في صحيحه بسنده: فقال: «حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاذ من أهل مرو، قال: سمعت عبدان بن عثمان يقول: سمعت عبد الله بن المبارك، يقول: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1].

قال أبو سعد المروزي رحمه الله: «أنشدنا السيد أبو المناقب محمد بن حمزة بن إسماعيل الحسيني العلوي الحافظ لنفسه بهمذان إملاء:

عَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ فَإِنَّمَا مَحَبَّتُهُمْ فَرْضٌ لِذِي الدِّينِ وَالْعَقْلِ

رُعَاةُ حَدِيثِ الْمُصْطَفَى وَرُوَاتُهُ لِحِفْظِهِمُ الإِسْنَادَ بِالضَّبْطِ وَالنَّقْلِ

وإثناؤُهم ذكر النّبيّ محمّد عليه سلام الله في الكتب بالعقلِ

فكل حديثٍ لم يكن فيه مسنِدٌ إلى مُسنِدٍ فالخَلُّ ذاك وكالبُقلِ[2]

طرقُ تحمُّلِ الحديث

إن مما لا يخفى على صغار طلبة علم الحديث، أن هناك طُرقا مختلفة لتحمّل الحديث، وتنقسم إلى ثمانية أقسام:

---

(1) صحيح مسلم (1/ 15).

(2) أدب الإملاء والاستملاء (ص: 7).

القسم الأول:

السماع: وتارة يكون من لفظ المسمع حفظاً، أو من كتاب. قال القاضي عياض: فلا خلاف حينئذ أن يقول السامع: «حدثنا» أو «أخبرنا»، و«أنبأنا»: و«سمعت»، و«قال لنا»، و«ذكر لنا فلان».

وقال الخطيب: أرفع العبارات «سمعت» ثم «حدثنا»، و«حدثني»، و«قال»: وقد كان جماعة من أهل العلم لا يكادون يخبرون عما سمعوه من الشيخ إلا بقولهم «أخبرنا»، ومنهم حماد بن سلمة، وابن المبارك، وهشيم بن بشير، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، ويحيى بن يحيى التميمي، وإسحاق بن راهويه، وآخرون كثيرون.

قال ابن الصلاح: وينبغي أن يكون «حدثنا» و«أخبرنا» أعلى من «سمعت»، لأنه قد لا يقصده بالأسماع، بخلاف ذلك. والله أعلم.

القسم الثاني:

القراءة على الشيخ حفظاً أو من كتاب: وهو «العَرْض» عند الجمهور. والرواية بها سائغة عند العلماء، إلا عند شُذّاذ لا يُعتدّ بخلافهم. ومستند العلماء حديث ضمام بن ثعلبة، وهو في الصحيح. وهي دون السماع من لفظ الشيخ. وعن مالك وأبي حنيفة وابن أبي ذئب: أنها أقوى. وقيل: هما سواء، ويعزى ذلك إلى أهل الحجاز والكوفة، وإلى مالك أيضاً وأشياخه من أهل المدينة، وإلى اختيار البخاري. والصحيح الأول، وعليه علماء المشرق.

فإذا حدث بها يقول «قرأت» أو «قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به» أو «أخبرنا» أو «حدثنا قراءة عليه». وهذا واضح(1).

فإن أطلق ذلك(2) جاز عند مالك، والبخاري، ويحيى بن سعيد القطان، والزهري، وسفيان بن عيينة، ومعظم الحجازيين والكوفيين، حتى إن منهم من سوغ «سمعت» أيضاً، ومنع من ذلك أحمد، والنسائي، وابن المبارك، ويحيى بن يحيى التميمي.

---

(1) هذا هو القول الأول في الرواية بالقراءة على الشيخ، وبماذا يعبّر الراوي عنها عند الرواية.

(2) وهذا هو القول الثاني.

والثالث[1]: أنه يجوز «أخبرنا» ولا يجوز «حدثنا». وبه قال الشافعي، ومسلم، والنسائي أيضاً، وجمهور المشارقة، بل نقل ذلك عن أكثر المحدثين. وقد قيل: إن أول من فرق بينهما ابن وهب. قال الشيخ أبو عمرو وقد سبقه إلى ذلك ابن جريج؛ والأوزاعي، قال: وهو الشائع الغالب على أهل الحديث.

القسم الثالث:

الإجازة: والرواية بها جائزة عند الجمهور، وادعى القاضي أبو الوليد الباجي الإجماع على ذلك. ونقضه ابن الصلاح بما رواه الربيع عن الشافعي: أنه منع من الرواية بها. وبذلك قطع الماوردي. وعزاه إلى مذهب الشافعي، وكذلك قطع بالمنع القاضي حسين بن محمد المروروذي صاحب التعليقة، وقالا جميعاً: لو جازت الرواية بالإجازة بطلت الرحلة، وكذا روي عن شعبة بن الحجاج وغيره من أئمة الحديث وحفاظه.

وممن أبطلها إبراهيم الحربي، وأبو الشيخ محمد بن عبد الله الأصبهاني، وأبو نصر الوايلي السجزي، وحكى ذلك عن جماعة ممن لقيهم.

ثم هي أقسام:

1 - إجازة من معين لمعين في معين، بأن يقول: «أجزتك أن تروي عني هذا الكتاب» أو «هذه الكتب». وهي المناولة. فهذه جائزة عند الجماهير، حتى الظاهرية، لكن خالفوا في العمل بها، لأنها في معنى المرسل عندهم، إذا لم يتصل السماع.

2 - إجازة لمعين في غير معين، مثل أن يقول: «أجزت لك أن تروي عني ما أرويه»، أو «ما صح عندك، من مسموعاتي ومصنفاتي». وهذا مما يجوزه الجمهور أيضاً، رواية وعملاً.

3 - الإجازة لغير معين، مثل أن يقول: «أجزت للمسلمين»، أو «للموجودين»، أو «لمن قال لا إله إلا الله»، وتسمى «الإجازة العلمة». وقد اعتبرها طائفة من الحفاظ والعلماء، فممن جوزها الخطيب البغدادي، ونقلها عن شيخه القاضي أبي

(1) يعني القول الثالث في الرواية بالقراءة على الشيخ، وبماذا يعبّر الراوي عنها عند الرواية.

الطيب الطبري، ونقلها بكر الحازمي عن شيخه أبي العلاء الهمداني الحافظ، وغيرهم من محدثي المغاربة رحمهم الله.

4 - الإجازة للمجهول بالمجهول، ففاسدة. وليس منها ما يقع من الاستدعاء لجماعة مسمين لا يعرفه المجيز أو لا يتصفح أنسابهم ولا عدتهم، فإن هذا سائغ شائع، كما لا يستحضر المسمع أنساب من يحضر مجلسه ولا عدتهم. والله أعلم.

ولو قال: «أجزت رواية هذا الكتاب لمن أحب روايته عني»؛ فقد كتبه أبو الفتح محمد بن الحسين الأسدي، وسوغه غيره، وقواه ابن الصلاح.

القسم الرابع:

المناولة: فإن كان معها إجازة، مثل أن يناول الشيخ الطالب كتاباً من سماعه، ويقول له: «اِرْوِ هذا عني»، أو يملكه إياه، أو يعيره لينسخه ثم يعيده إليه، ليأتيه الطالب بكتاب من سماعه فيتأمله، ثم يقول: «أرو عني هذا»، ويسمى هذا «عرض المناولة»... « قلت» - القائل ابن حجر -: «**أما إذا كان الكتاب مشهوراً، كالبخاري ومسلم، أو شيء من الكتب المشهورة: فهو كما لو ملكه أو أعاره إياه.** والله أعلم».

قال مقيده: فانظر - رحمك الله - كيف كانت شهرة الصحيحين منتشرة لا يجهلها إلا عامي. ولا يردها إلا أحمق. وهذا الحافظ الحاكم يقول في مقدمة كتابه: المستدرك على الصحيحين: «**ثم قيض الله لكل عصر جماعة من علماء الدين، وأئمة المسلمين، يزكون رواة الأخبار ونقلة الآثار ليذبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار، فمن هؤلاء الأئمة: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار**».

القسم الخامس:

المكاتبة: بأن يكتب إليه بشيء من حديثه.

فإن أذن له في روايته عنه، فهو كالمناولة المقرونة بالإجازة. وإن لم تكن معها إجازة، فقد جوز الرواية بها أيوب، ومنصور، والليث، وغير واحد من الفقهاء الشافعية والأصوليين، وهو المشهور، وجعلوا ذلك أقوى من الإجازة المجردة، وقطع الماوردي بمنع ذلك. والله أعلم.

القسم السادس:

الإعلام: إعلام الشيخ أن هذا الكتاب سمَاعُه مِن فلان، مِن غير أن يأذن له في روايته عنه، فقد سوغ الرواية بمجرد ذلك طوائف من المحدثين والفقهاء، منهم ابن جريج، وقطع به ابن الصباغ، واختاره غير واحد من المتأخرين، حتى قال بعض الظاهرية: لو أعلمه بذلك ونهاه عن روايته عنه فله روايته، كما لو نهاه عن روايته ما سمعه منه.

القسم السابع:

الوصية: بأن يوصى بكتاب كان يرويه لشخص. فقد ترخص بعض السلف في رواية الموصى له بذلك الكتاب عن الموصي، وشبهوا ذلك بالمناولة وبالإعلام بالرواية.

قال ابن الصلاح: وهذا بعيد، وهو إما زلة عالم أو متأول، إلا أن يكون أراد بذلك روايته بالوجادة. والله أعلم.

القسم الثامن:

الوجادة: وصورتها: أن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده.

فله أن يرويه عنه على سبيل الحكاية، فيقول: «وجدت بخط فلان: حدثنا فلان». ويُسنده. ويقع هذا أكثر في مسند الإمام أحمد، يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخط أبي: حدثنا فلان»، ويسوق الحديث.

وله أن يقول: «قال فلان» إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللقى.

قال ابن الصلاح: وجازف بعضهم فأطلق فيه «حدثنا» أو «أخبرنا» وانتقد ذلك على فاعله.

وله أن يقول فيما وجد من تصنيفه بغير خطه: «ذكر فلان»، و «قال فلان» أيضاً، ويقول: «بلغني عن فلان»، فيما لم يتحقق أنه من تصنيفه أو مقابلة كتابه. والله أعلم[1].

(1) الوجادة ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده في الكتاب.

وأما العمل بها: فمنع منه طائفة كثيرة من الفقهاء والمحدثين، أو أكثرهم، فيما حكاه بعضهم.

ونقل الشافعي وطائفة من أصحابه جواز العمل بها.

قال ابن الصلاح: وقطع بعض المحققين من أصحابه في الأصول بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به.

قال ابن الصلاح: وهذا هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة لتعذر شروط الرواية في هذا الزمان، يعني: فلم يبق إلا مجرد وجادات.

قلت - أي ابن حجر -: وقد ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أي الخلق أعجب إليكم إيماناً؟ قالوا: الملائكة، قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء، فقال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا: فنحن، قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: ثوم يأتون من بعدكم، يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها»، وقد ذكرنا الحديث بإسناده ولفظه في شرح البخاري، ولله الحمد. فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها. والله أعلم. (انتهى)[1].

قلت: وقد عدّ ابن الصلاح (المتوفى 642) طريقة الأخذ عن الفربري رواية الصحيح من أحسن الطرق، فقد ذكر في أقسام الأخذ والتحمّل: القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها (عرضا) من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ.

ثم قال - في معرض الحديث عن الفرق بين «حدثنا» و«أخبرنا»: «**ومن أحسن ما يحكى عمن يذهب هذا المذهب ما حكاه الحافظ أبو بكر البرقاني، عن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروي، أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان: أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفربري صحيح البخاري، وكان يقول له في كل حديث: «حدثكم الفربري»، فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر: أنه إنما سمع الكتاب من**

(1) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: 109 - 129).

الفربري قراءة عليه، فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كله، وقال له في جميعه: «أخبركم الفربري»، والله أعلم. (انتهى)[1].

خامسا: إذا كان الإمام ابن الصلاح - الذي عاش في القرن السابع - يقول يكفي في عصره العمل بالوجادة، وضرب لها مثالا، فقال: «مثال الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. فله أن يقول (وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان) ويذكر شيخه، ويسوق سائر الإسناد، والمتن. أو يقول: (وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان)، ويذكر الذي حدثه ومن فوقه..»[2].

قلت: وهذا الذي يبحث عنه «المؤلف»، حيث يريد منا إثبات الصحيح بخط البخاري رحمه الله. وهذا قسم من أقسام الوجادة، وهو الأضبط والأجود.

لكن هذا لا يمنع من توثيق الكتاب إذا انتشر وذاع صيته أنه من تأليف المنسوب إليه، خاصة مثل شهرة صحيح البخاري الذي بلغنا بالأسانيد المتصلة.

لذا يقول ابن الصلاح تتمة عن «الوجادة»: «**وإذا وجد حديثا في تأليف شخص، وليس بخطه فله أن يقول: «ذكر فلان، أو قال فلان: أخبرنا فلان، أو ذكر فلان عن فلان»**، وهذا منقطع لم يأخذ شوبا من الاتصال.

وهذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور، أو كتابه»[3].

قال الحافظ العراقي في ألفيته:

إِنْ لَمْ تَثِقْ بِالْخَطِّ قُلْ: وَجَدْتُ ... عَنْهُ، أَوُ اذْكُرْ (قِيلَ) أَوْ (ظَنَنْتُ)

وقال:

وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ خَطِّهِ فَقُلْ: ... (قَالَ) وَنَحْوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ

(1) مقدمة ابن الصلاح (ص: 140).

(2) المصدر نفسه (ص: 178).

(3) مقدمة ابن الصلاح (ص: 179).

بِالنُّسْخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ: (بَلَغَنِيْ) وَالْجَزْمُ يُرْجَى حِلُّهُ لِلْفَطِنِ

وقد مرّ بنا أن ابن الصلاح - نفسه - أثنى على طريقة الراوين عن الفربري، فتنبّه!

سادسا: كون النسخة الأصلية لصحيح البخاري غير موجودة في عصرنا، لا يعني أنها لم تكن يوما بيد صاحبها، أو بيد أحد تلاميذته، والدليل:

أولا: يستحيل عقلا تواطؤ آلاف طلبة الحديث من الأئمة والحفاظ على تعمّد نسبة الكتاب إلى الإمام البخاري. والسبب في ذلك أن منهم من كان يحفظه عن ظهر قلب، فهذا الحافظ الفربري - راويه - يقول: «حدثنا». والذي يسنده إلى الفربري يقول: «حدثنا»، أو «سمعت». وهكذا إلى آخر من سمعه من شيخه مباشرة، واتصل سنده به إليه.

وهكذا كان - ولا زال - دأب أهل الحديث. ولا أظن طالب علم من المغاربة يخفى عليه هذا الحرص من طلبة علم الحديث في بلدنا الغالي منذ قرون إلى يومنا هذا.

وخير مثال معاصر على ذلك، اتصال سند الشيخ محمد زحل - رحمه الله - بصحيح البخاري، فقد أكرمَنا الله تعالى به، حيث تشرّفنا باتصال سنده إلى البخاري، فكان يملي علينا بمسجد عين الشق الدار البيضاء - إثر شرحه لصحيح البخاري - سندَه المتصلَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن شيخه الرحالي الفاروق إلى رجال البخاري، من رواية الفربري. وسأذكر سنده في آخر الكتاب - إن شاء الله -.

وهناك شيوخ مغاربة آخرون لم أذكرهم تجنبا للتطويل، وكذلك لكوني لم أحظ بسماع سندهم المتصل، وإنما الذي تشرّفت بسماع سنده هو الشيخ محمد زحل - رحمه الله وبلّغه منازل النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين -.

ولا أظن «المؤلف» المنكر نسبة الصحيح للبخاري يجهل هذا، فالحمد الله مدينة مراكش لا تخلو من مسنِد له السند المتصل إلى البخاري!!

ثانيا: مما هو معلوم تاريخيا أن مدينة بخارى تعرضت لمحن عديدة، فقدت إثرها كثيراً من أهميتها السياسية - بعد سقوط الدولة السامانية سنة 389هـ/999م -،

غير أنها ظلَّت معقلاً للإسلام ومركزاً للعلوم الدينية في عهد انحطاطها السياسي عبر العصور، وفي سنة 604هـ/1207م انتقل حكم بخارى إلى علاء الدين محمد بن تكَش خوارزم شاه الذي جدَّد بناء قلعتها، وقد تعرضت بخارى لمحن عديدة، كان أعظمها محنة المغول التتار.

ففي الرابع من ذي الحجة سنة 616هـ استسلمت بخارى لجيش جنكيز خان، ونُهِبَت المدينة وأُحرقت إلا المسجد الجامع وبعض القصور[1]. فيَعلم الله كم من علوم ضاعت، وكتب أحرقت أو سرقت..؟!

وفي هذا يقول الدكتور عبد العظيم محمود: «إنَّ ما ضاع من تراثنا لا يمكن بحال أنْ يخضع لتقدير، فمن يستطيع أنْ يُقَدِّرَ لنا عدد المجلدات التي صنعت الجسر، بل السُدَّ الذي عبرت عليه خيول هولاكو وجنوده بين شاطئي دجلة، ومَن الذي يتسطيع أنْ يُحْصِي ما حرَّقه الصليبيون في حملاتهم التي جاءت في موجات متتالية مثل موجات التتار، وأشد فتكاً، وظلت نحو مائتي سنة تتشبث بمواطئ أقدامها، وبالإمارات التي اتخذتها رؤوس جسور لاجتياح بلاد الإسلام جملة، وكانت الكتب والمكتبات طوال هذه المعارك هدفاً مقصوداً حيناً، ووقوداً للنيران الطائشة حيناً آخر، وإنْ أصاب القدس، وطرابلس، وعسقلان، وغَزَّة، والمَعَرَّةَ، وغيرها من المدن وإهلاكاً وإحراقاً، كيف يبقى على مكتباتها؟ وحسبنا أنْ نذكر أنَّ «بعض المؤرِّخين قدَّر ما أتلفه الصليبيون في (طرابلس) وحدها بثلاثة ملايين مجلد»[2].

ويحدِّثنا التاريخ «أنَّ أحد الأطباء رفض دعوة سلطان بخارى للإقامة في بلاطه، لأنه يحتاج إلى أربعمائة بعير لنقل مكتبته»[3].

فإذا كانت الكتب في مدينة واحدة (طرابلس) نحو ثلاثمائة ملايين، والكتب التي في مكتبة خاصة لواحد من الأطباء تبلغ حِمْلَ أربعمائة بعير، فكم يبلغ ما كان في المدن الإسلامية كلها؟ وما كان في المكتبات الخاصة كلها؟

(1) (https://old.egyptwindow.net/web_Details.aspx?News_ID=1168

(2) الدكتور مصطفى السباعي. « من روائع حضارتنا»: ص 162.

(3) جلال مظهر. « حضارة الإسلام وأثرها في الترقي العالمي »: ص 384.

فإذا كان هذا هو حجم التراث، وكان الباقي منه نحو ثلاثة ملايين مخطوطة فقط، وعرفنا ما بقي بأيدينا، وما بقي بأيدي المستشرقين، وما نشرناه، وما نشره المستشرقون، وما نشروه من التراث؟ ولماذا نشروه؟ وكيف نشروه؟

إذا عرفنا ذلك كله، نستطيع أن نفصل في القضية، وأنْ نُقَدِّرَ للقوم عملهم حق قدره، لا نَنْقُصُهُمْ، ولا نبخسهم، ولا نزيدهم، ولا نُمَجِّدُهُم بدعوى (الاعتدال) و(الإنصاف) أو تغطية لشعور العجز والهوان.». (انتهى)[1].

وقد ذكرتُ فيما سبق قول الداعية مصطفى السباعي رحمه الله، عن حقيقة المستشرقين، ودسائسهم وجهلهم وتجاهلهم بما يغني عن تكراره هنا.

يقول الدكتور محمد بن عبد الكريم: «كان من أثر عناية الأمة بالجامع الصحيح حرص علمائها في المشرق والمغرب على اقتناء نُسخ هذا الكتاب المبارك، وإيداعه في المساجد والمكتبات الخاصة والعامة حتى تعم فائدته القاصي والداني.

ثم حين تسلط الأعداء على كثير من الدول الإسلامية سُرقت ونهبت كثير من مخطوطات هذا الكتاب ونقلت إلى دول العالم المختلفة وحفظت في مكتباتها.

وتوجد مخطوطاته متفرقة ما بين نسخة كاملة، أو أجزاء، أو قطع، وقد أحال (الفهرس الشامل) على 2327 موضعاً في مكتبات العالم المختلفة، توجد به مخطوطات هذا الكتاب[2].

وتشتمل مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة على (226) نسخة أصلية من هذا الكتاب، بعضها كاملة، وأخرى أجزاء، تعود لفترات مختلفة، وعليها خطوط مشاهير العلماء، وبعضها يحتاج إلى دراسة.

كما يضم (مركز خدمة السنة والسيرة النبوية) بالمدينة المنورة عدداً كبيراً من مصورات ومخطوطات هذا الكتاب.

---

(1) المستشرقون والتراث (ص: 5 - 6).

(2) انظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه 493/1 - 565.

ولعل أقدم نسخة من (الجامع) معروفة حتى الآن القطعة التي نشرها المستشرق منجانا في كمبردج عام 1936م، وقد كتبت عام 370هـ، برواية المروزي عن الفربري»[1].

سابعا: التشكيك في كون «صحيح البخاري» - الذي بين أيدينا ويحفظه بعض أهل العلم والطلبة - ليس هو الكتاب الذي خطّه البخاري بنفسه - لأن المخطوط الأصلي لا يوجد - يلزم قائل هذا الكلام أن لا يصدق المصاحف القرآنية الموجودة الآن، والمحفوظة في الصدور. لأننا لا نملك النسخة الأصلية التي خطّها أحد كتّاب الوحي في حياة النبي صلى الله عليه وسلم! وحتى إن تساهلنا مع المخالف، واعتمدنا النسخة التي كتبت في عهد عثمان رضي الله عنه، سيكون الإشكال نفسه، بل سيكون أعقدَ من الأول، وذلك أننا لا نملك النسخة الخطية، إذ لا يمكن لأحد أن يجزم بأن النسخة الموجودة في المتحف البريطاني هي الأصلية. ثم لو فرضنا جدلا أنها هي الأصلية، فكيف اختلفت عدد الآيات في المصاحف الموجودة الآن؟ وكيف اختلفت الروايات في كلمات منه؟

ومِن هنا نلزم منكِرَ الصحيح الجامع، وكُتبِ السنة، بإنكار «القرآن» الموجود الآن، وبكونه ليس هو الذي نزل على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل هو من تأليف النساخ - إما بعض الصحابة أو التابعين لهم -! وقد أطلنا الجواب عن هذه الشبهة مرارا.

ثامنا: قال الكمال بن أبي شريف: «إنه لا يلزم من القطع بصحة نسبة الكتب إلى مصنفيها كون ذلك القطع حاصلا في التواتر، وقد يحصل بخبر الآحاد المحتف بالقرائن وإلا فهذا صحيح البخاري الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله، لا يُروى الآن بالسماع المتصل إلا عن الفربري، بل وغالب الكتب المشهورة لا تبلغ - فيما نعلم رواتها عن مؤلفيها الذين يتصل الإسناد في عصرنا إليهم سماعا - عددَ التواتر ...»[2].

---

(1) روايات ونسخ الجامع الصحيح (ص: 41).

(2) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (1/ 269 - 270).

ويقول الدكتور محمد بن عبد الكريم: «إن الصلة بين نُسخ البخاري، وبين رواياته صلة وثيقة، والذي يبدو لنا أن البخاري رحمه الله تعالى كانت له نسخه ترك فيها بعض البياضات، ولعل مردَّ ذلك أنه كان يؤلف كتبه أكثر من مرة، وهذا من عنايته ودقته في التصنيف، فإنه ما زال ينقح ويراجع ما يكتبه ويرويه حتى يطمئن قلبه إلى الوضع الأخير لكتبه ... ونظراً للظروف التي ألمت به، فجعلته ينتقل في البلدان، حتى أدركته المنية، وهو بعيدٌ عن مكتبته ومصادره، لم يتسع له المجال لإتمام هذه البياضات.

لذا فإن الصلة بين نُسخة الإمام البخاري لكتابه (الجامع الصحيح)، وبين رواياته المختلفة بقيت صلة متلازمة لا يمكن الفصل بينهما.

قال المستملي: انتسختُ كتاب البخاري من أصله، كما عند ابن يوسف، فرأيته لم يتمّ بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيّضة كثيرة، منها: تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها: أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم ابن معقل النسفي، حدثناه خَلفُ بن محمد الخيام، قال: حدثنا إبراهيم بن معقل، عنه.

سمعنا سائر الكتاب إلا احاديث من آخره من طريق: محمد بن يوسف الفربري، حدثنيه محمد بن خالد بن الحسن، قال: حدثنا الفربري، عنه.

وقال الشيخ محمد أنور الكشميري، صاحب كتاب (فيض الباري على صحيح البخاري)، وهو يتحدث عن نُسخ (صحيح البخاري):

ونُسَخُه تسعة عشر: إحداها لكريمة بنت أحمد، وهي امرأة محدثة، وثلاثة من أصحاب النُسخ حنفيون: إبراهيم بن معقل النسفي، وهو تلميذ البخاري بلا واسطة، وحماد ابن شاكر، والحافظ شمس الدين الصَّغانّي، أصله من خراسان. وأولاها بالاعتبار عندي نسخة الصَّغانّي، لأنه يقول: أنه نقلها من النسخة التي قُرأت على المصنف رحمه الله تعالى، لكن الحافظ - ابن حجر رحمه الله تعالى - لا يرى فيها مزية، ويعامل معها مع سائر النُّسخ، وأما الآن فينبغي أن يعتمد على نسخة

القسطلاني لأنه اعتمد على نسخه الحافظ شرف الدين اليونينيّ جهبذة زمانه، وحافظ أوانه، لأن السلطان أراد أن يعرب البخاري، وجمع له أفاضل عصره فجاء اليونيني فصحح متون الأحاديث، وابن مالك صاحب الألفية فأعربها.

قال القسطلاني: فوجدت النصف الأول من نُسخه اليونيني، فاعتمدت عليها في شرحي، ولم أجد النصف الآخر حتى وجدته أيضاً بعد ثلاثين سنة فاعتمدت عليها في النصف الآخر.

ثم اعلمْ أنه قد يتغير المراد باختلاف النسخ، ولعلّ وجهه أن الناس لما أخذوا عن المصنف رحمه الله تعالى أخذوا أصل الحديث، وجعلوا الخصوصيات هدراً، وحسبوه كالواجب المخيّر، فرووه كيفما رأوا، والله تعالى أعلم.

نُسخة الإمام شرف الدين اليونينيّ الحنبلي

تعد نسخة الإمام الحافظ، محدث الشام شرف الدين أبي الحسين عليّ بن أحمد بن عبد الله بن عيسى اليونيني المعروف بالبعليّ، الحنبلي (ت701هـ)، من أحسن النسخ وأدقها، قال الذهبي، استنسخ (صحيح البخاري) وحرره، حدثني أنه قابله في سنة واحدة واسمعه إحدى عشرة مرة، وقد ضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصله الموقوف بمدرسة آقبغا آص بسويقة العزيّ خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذرِ الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت، وذلك بحضرة الإمام اللغوي النحوي جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي االجياني الشافعي (ت672هـ)، صاحب الألفية في النحو، وقد حرر الإمام اليونيني نسخته أحسن تحرير، وكان ابن مالك حضر المقابلة، وكان إذا مرِّ بلفظ يتراءى له أنه مخالف لقوانين العربية، قال لليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، وقد طبعت هذه الطبعة في مصر.

ويلاحظ أن هذه النسخة على الرغم من جودتها، فإنها لم تستوعب بقية الروايات الأخرى، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تُغني عن ملاحظات وتوجيهات الإمام ابن حجر في (فتح الباري)، والتي تطرقت إلى الروايات المختلفة، وأوهام الرواة.

نُسخ الجامع الصحيح المطبوعة

قال الأستاذ عبد الغني عبد الخالق - رحمه الله تعالى -:

1 - طبع في ثلاثة أجزاء بـ:"لايدن" مدينة بهولاندا: سنة 1862م، باعتناء المستشرق كرهل، وطبع جزء منه في بطرسبرج، سنة 1876م.

2 - وطبع بالهند في 8 أجزاء: في بومباي، وفي جزأين بدلهي سنة 1270هـ.

3- وطبع في 8 أجزاء (بالشكل) في الآستانة - سنة 1325هـ - على النسخة التي اعتمدها القسطلاني.

4- وطبع بالقاهرة في 10 أجزاء (بهامشه شرح العدوي)، وببولاق في 3 أجزاء: سنة 1280 و 1289، وفي جزأين: 1289هـ (على ما في معجم سركيس 535)، وفي 3 مجلدات: 1310 (على ما في فهرس الأزهر)، وفي 4 أجزاء بالأزهرية (حجر): 1282، وبولاق: 1286، 1289 (بعض الهوامش)، وبهامشه حاشية السندي مع تقريرات القسطلاني وشيخ الإسلام: بالمليجية 1286، والأزهرية 1299هـ، والبهية، والخيرية، والشرقية، والتقدم العلمية 1304، وغيرها، والميمنية 1306، وغيرها، والعثمانية 1312 و1318، ومطبعة مصطفى الحلبيّ 1327هـ، وغيرها، وفي 8 أجزاء (مشكولة): ببولاق سنة 1296، والأزهرية 1299، والخيرية 1322.

5- وفي سنة 1311هـ، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله تعالى أمره بطبع صحيح البخاري، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية - المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياته - وعلى نُسخ أخرى: عرفت بالصحة، واشتهرت بالضبط.

فطبع في بولاق (1311-1312هـ) بالشكل الكامل، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ، وقد قام بتصحيحها الشيخ علي المكاوي مع كبار مصححي المطبعة الأميرية، وبعد الفراغ من طبعها، صدر أمر بعرضها على الشيخ حسونة النواوي شيخ الأزهر، للنظر في صحتها، والتثبت من سلامتها، فجمع 16 أو 18 من العلماء

المحققين، فقرأوها في عدة مجالس، وقيدوا - في جدول منظم - ما عثروا عليه: من التصحيف والغلط، وطبع هذا الجدول وأُلحق بالنسخ .

غير أنه قد فاتتهم أشياء. عَثَرَ عليها من بعد الشيخ محمد المكاوي في قراءات خاصة به مستقلة، فقيدها وبين أغاليط كلّ جزء على حدة، ثم هذّب بنفسه مستدركه ونقحه، وطبعت منه نسخ زهاء نسخ الكتاب المطبوعة.

ولم نقف على المطبوع من هذا المستدرك، بل وقفنا على صورة شمسية أخذت عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، برقم: 1532 حديث، وتحت عنوان (جدول الخطأ والصواب)، فوجدناه مشتملاً على 289 مأخذاً، أكثرها مكرر، ومعظمها - إن لم يكن كلها - راجع إلى اختلافات في الشكل أو في الرسم الذي توبع فيه رسم المصحف، أو في تسهيل بعض الهمزات أو قطعها ووصلها، أو في بعض أسماء اختلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة: - مما لا يخلو كتاب أصلاً منه، وعلى كلّ فهو مفيد في الجملة.

وقد صدرت أجزاء الطبعة المذكورة، بالنص التالي: (قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة - التي صححنا عليها هذا المطبوع - رموزاً لأسماء الرواة، منها لأبي ذرٍ، و(ص) للأصيلي، و (س) أو (ش) لابن عساكر، و (ط) لأبي الوقت، و (هـ) للكشميهنيّ، و (حـ) للحمويّ، و (سـ) للمستمليّ، و (ك) لكريمة، و (حهـ) لاجتماع الحموي والكشميهني، و (حسـ) للحموي والمستملي ... الخ.

وقد أعاد طباعة النسخة (السلطانية) الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله -، وكتب مقدمة عرَّف بها بالنسخة اليونينية، وبما فيها من مزايا وعرَّف بالحافظ (اليونيني) الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه.

ويتحدث الشيخ أحمد شاكر عن ملاحظاته على النسخة السلطانية فيقول: ثم بعد ذلك بسنين في صفر سنة 1316هـ وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع (اليونينية) في مجلد واحد متوسط الحجم، وهو قريب العهد ليس بعتيق، تمت كتابته سنة 1215هـ كتبه السيد الحاج محمد الملقب بالصابر العنتابي، ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً متقناً متحرياً، لم يدع شيئاً - فيما يبدو لي - مما في أصل

اليونينية إلا أثبته بدقة تامة، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية، وقد أظهر لي هذا المجلد على أن النسخة السلطانية لم يثبت طابعوها كل ما أثبت من التعليقات على هامش (اليونينية)، بل تركوا أكثرها، ولم يذكروا إلا أقلها، بل وجدت فيه أشياء أثبتها لم يذكرها القسطلاني في شرحه.

قلت - أي د. محمد -: ولم يذكر الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - أنه استفاد من هذه (النسخة) في طبعته!

أما الطبعة التي كتب مقدمتها العلمية الشيخ عبد الغني رحمه الله وكُتِب عليها أنها من تحقيق محمود النواوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد خفاجي وذكر أنها أحدث طبعات (الجامع الصحيح) وأحسنها تنسيقاً، فقد تحدث رحمه الله عن مجمل عمل الجماعة المذكورين فيها، وبتأمل كلامه نلاحظ مواطن الخلل في هذه الطبعة، وتصرف المحققين خلاف ما يقتضيه المنهج العلمي السديد، يقول رحمه الله:

1 - عولوا في نشر نصها وتحقيقه على النسخة (السلطانية)، ونسخة السادة مصطفى الحلبي المأخوذة عنها، والنسخة المنيرية.

2 - أنهم لم يلتزموا في نشر هذه النسخة موافقة صفحات (السلطانية) ولا إثبات كل الفروق المذكورة بهامشها.

3 - وقد لاحظوا أن بعض العناوين العامة الأساسية وردت بلفظ (باب كذا ...) في بعض النسخ، وفي غيرها بلفظ (كتاب كذا ...)، فأخذوا بالرأي الذي وافق بعض الروايات أولاً واتفق مع ترجمة (صاحب الفتح)، أو (العيني)، أو كُتب بعض الفقهاء ثانياً.

4 - وقد وجدوا في كتاب (تفسير القرآن) من (الجامع الصحيح) أن بعض نسخ الأصل يكتفي في العنوان بذكر اسم السورة، وبعضها يضيف إليه كلمة (تفسير)، والبعض يضيف البسملة، إما قبل السورة، أو بعدها، فرأوا أن يأخذوا بالأحوط، فأثبتوا البسملة في أول كتاب (التفسير)، ثم ذكروا العناوين الأخرى بلفظ: سورة كذا، مسبوقة بالبسملة أيضا، متابعين في ذلك - غالباً - نسخة أبي ذر الهروي، وبعض الشراح.

ووجدوا كذلك أن بعض النسخ تنفرد عن غيرها: بأن تزيد قبل الأحاديث لفظ (باب) أو (باب قوله كذا)، ثم تسرد فقرة من آية قرآنية، تتناسب مع الحديث الآتي بعد ذلك، فرأوا - أيضاً - متابعة هذه النسخ، وأثبتوا ما زادته بعد أن تثبتوا من أن صنيع الهروي موافق له.

5 - ومما تختص به هذه الطبعة أيضاً: أن اللجنة وجدت بعض الأحاديث ترد عقب لفظة: (حدثنا) مباشرة، دون عنوان أو ترجمة، فعملت على الترجمة، ووضع العنوان لها من واقع ما كتبه أو عنونه البدر العيني، أو صاحب الفتح، أو من مفهوم تلك الأحاديث.

6 - وقد بذلوا غاية وسعهم في القيام بذلك العمل الجليل من كل نواحيه، ومع ذلك فقد وقع في الكتاب شيء من الأخطاء، بعضها ذو بال - وهو قليل - وبعضها شكلي يمكن تصحيحه وتخريجه، وهي أخطاء لم تنفرد بها هذه النسخة، بل وقعت فيها هي وغيرها في سائر النسخ المختلفة، ولا نود في هذا المجال ذكر بعض النسخ التي لاحظنا عليها بعض النقص، وبعض الزيادات التي لا توجد في أحد الأصول أصلاً روايات ونسخ الجامع الصحيح (ص: 34).

كما وقفت على طبعة (جمعية المكنز الإسلامي) لصحيح البخاري (طبعت عام 1421هـ بألمانيا):

وقد روعي في إخراجها جودة الطباعة وجمال الحرف العربي المشكَّل، وذكر في كلمة الافتتاح أن الجمعية أرادت طباعة الكتب السبعة محققة مراجعة على المخطوطات المعتمدة.

وجاء في (منهج العمل في الكتاب): أنهم أثبتوا بعض هوامش (السلطانية) في أصل هذه النسخة، لا سيما إذا وجدت في أصل نسخة الحافظ ابن حجر، وإن النسخة قد قرئت على الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله، وعرض عليه اختلافات النسخ فاختار منها ما جعل في هذه النسخة.

قلت - أي د. محمد -: ولم يذكروا مصدر الشيخ - رحمه الله - في اعتماده ترجيح رواية على أخرى، وهل كان معتمداً في ذلك على نسخة معينة، أو رواية محددة، حتى يُصار إلى ما اختاره على بينة؟! (انتهى)[1].

البخاري وأكذوبة الاستخارة

قياسا مع عدد الأحاديث في الجامع الصحيح

هكذا يصف «المؤلف» - بكل يقين - أن عدد الأحاديث في الصحيح كِذبة، لأنها تختلف في حسابه، وحساب أستاذه «عبد الفتاح عساكر» مع ركعات الاستخارة التي وردت عن البخاري أنه كان يصليها عند كل حديث - أو ترجمة -.

وللجواب عن هذه الشبهة أقول:

لقد ذكر أهل التراجم - ومن بينهم الحافظ ابن حجر والذهبي وغيرهما -

أن أبا الهيثم الكشميهني قال: سمعت الفربري يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «ما وضعت في كتاب الصحيح **حديثا إلا اغتسلت** قبل ذلك، **وصليت ركعتين**».

وعن البخاري قال: «صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله».

وقال أبو سعيد الإدريسي: أخبرنا سليمان بن داود الهروي، سمعت عبد الله بن محمد بن هاشم يقول: قال عمر بن محمد بن بجير البجيري: سمعت محمد بن إسماعيل يقول:» صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه **حديثا حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين**، وتيقنت صحته».

قلت - القائل الحافظ -: «الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد، أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يُخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها. ويدل عليه قوله إنه أقام فيه ست عشرة سنة. فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها.

---

(1) روايات ونسخ الجامع الصحيح (ص: 26 - 32).

وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ أن البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وكان يصلي لكل **ترجمة ركعتين**.

قلت - القائل الحافظ -: «ولا ينافي هذا أيضا ما تقدم، لأنه يُحمل على أنه في الأول كتبه في المسوَّدة، وهنا حوله من المسَوَّدة إلى المبيضة»[1].

قال مقيده: فالذي تواتر ذكره أن البخاري رحمه الله كان يصلي ركعتين قبل كتابة كل حديث في رواية الكشميهني وأبي سعيد الإدريسي.

أما في رواية ابن عدي، فذكر أنه كان يصلي ركعتين لكل ترجمة.

فإما أن يكون البخاري يفرق بين استخارته للحديث، واستخارته للترجمة، وإما يصلي الركعتين لهما جميعا. وعلى كل حال تعالوا بنا لننظر الحاصل فيهما جميعا:

أولا : عدد الأحاديث في صحيح البخاري

خلاصة ما أحصاه الحافظ في الفتح: أن عدد الأحاديث بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (7397) حديثًا، والخالص من ذلك بلا تكرار (2602) حديثًا، وإذا أضيف إلى ذلك المتون المعلقة المرفوعة وهي (159) حديثا فمجموع ذلك (2761)، وعدد أحاديثه بالمكرر والتعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (9082) حديثًا، وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة والتابعين.

قال الحافظ في الفتح: «قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح فيما رويناه عنه في علوم الحديث: عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة. قال: وقيل إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف. هكذا أطلق ابن الصلاح وتبعه الشيخ محي الدين النووي في مختصره. ولكنه خالف في الشرح فقيدها بالمسندَة. ولفظه: "جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة بالمكرر". فذكر العِدة سواء. فخرج بقوله: "المسندة" الأحاديث المعلقة، وما أورده في التراجم، والمتابعة، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصل. فكل ذلك خرج بقوله: "المسندة". بخلاف إطلاق بن الصلاح.. (إلى أن قال): قلت فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة

(1) فتح الباري لابن حجر (1/ 489).

وتسعون حديثا، فقد زاد على ما ذكروه مائة حديث واثنان وعشرون حديثا، على أنني لا أدعي العصمة ولا السلامة من السهو. ولكن هذا جهد من لا جهد له والله الموفق ... فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة واحد وأربعون حديثا وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثا قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة واحد وأربعون حديثا **فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا** وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تعليق التعليق وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمني إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان»[1].

وهذا الذي حرره الحافظ في الفتح دقيق ومهم، فإن الخلاف الذي وقع بين العلماء في إحصاء أحاديث الصحيح راجع إلى الحكم على آثار الصحابة والتابعين، هل تعدّ حديثا أم لا؟، بغض النظر عن استشهاد البخاري بها.

فلا ضير - إذًا - في اختلاف عدد الأحاديث. لذا قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: «وجملةُ ما في كتابه الصحيح، سبعةُ آلاف ومائتان وخمسةٌ وسبعون حديثًا، بالأحاديث المكررة. وقد قيل إنها بإسقاط المكررة: أربعةُ آلاف حديث. إلا أن هذه العبارة قد يندرجُ تحتهَا عندهم، آثارُ الصحابةِ والتابعين. وربما عُدَّ الحديثُ الواحدُ المرويُّ بإسنادين، حديثين»[2].

ثانيا: ركْعتا الاستخارة وعدد الأحاديث ـ أو التراجم ـ

يقول الإمام البخاري رحمه الله: «ما وضعت في كتاب الصحيح **حديثا إلا اغتسلت** قبل ذلك، **وصليت ركعتين**».

---

(1) ينظر فتح الباري لابن حجر (1/ 465 إلى 469).

(2) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: 163).

وفي رواية ابن عدي، ذكر أنه كان **يصلي ركعتين لكل ترجمة**.

فتعالوا بنا نأخذ عدد الأحاديث المتصلة المسندَة في صحيح البخاري من غير تكرار، (2602) ونضيف إليها المتون المعلقة المرفوعة - لأنها صحيحة عند البخاري - (159) فسنجد مجموعها كالآتي: 2602 + 159 = 2761.

يقول الإمام البخاري إنه ألف كتابه الصحيح في ستة عشر سنة:

السنة الهجرية: 354 يوم × 16 سنة = 5664 يوم، إذن: فعدد الأيام فاق وتجاوز عدد الأحاديث المتصلة والمعلقة بدون تكرار. وإنما لم أعدّ الأحاديث المكررة، لأنه رحمه الله كان إذا انشرح صدره لحديث ما - بعد الاستخارة -، لا يستخير مرة أخرى للحديث نفسه، وإنما يستخير لحديث آخر تردّد في صدره، أيضعه في الصحيح أم لا. وهذا الاحتمال أراه معقولا، يقبله كل عاقل.

فإن سأل سائل: وأين عدد أيام الاستخارة للترجمة، لا للحديث؟

فالجواب: لو افترضنا أنه - رحمه الله - كان يصلي ركعتي الاستخارة للحديث، ثم ركعتين مستقلتين للترجمة عليه، لبلغت الأيام: خمسة آلاف وخمسمائة واثنين وعشرين يوما. 5522 استخارة يوميا - أي لم تبلغ بعدُ ستة عشر سنة. وهذا شيء طبيعي موافق للعقل كذلك، فإن عدد الأيام الناقصة عن إتمام ستة عشر سنة، ستكون: اثنتين وأربعين ومائة.

5664 يوم - 5522 استخارة = 142 يوم.

وهي الأيام التي ربما لم ينشط فيها البخاري للكتابة، إما لتعب، أو مرض، أو شغل، أو ما شابه ذلك. فأين العجب هنا، وأين الاستغراب، وقد علمتَ علوّ همّة الإمام البخاري ونهمه - كما حكاها عنه من رآه وشاهد بالليل والنهار حالَه؟!

وكل هذا الذي ذكرته، إنما تماشيا مع صاحب: «**الأرقام لا تكذب**» حتى يتبين للعاقل كم هُم كسلاء وبُلداء هؤلاء الذين يزعمون أنهم يتعاملون بالعقل والمنطق، وإلا فالافتراض الذي افترضتُه قد يكون مخالفا لما كان يقوم به البخاري على التفصيل في صلاة الاستخارة، خاصة وأن أبواب التراجم هي أقل من عدد

الأحاديث، مما يدل على أن قصة ركعتي الاستخارة قريبة إلى اليقين إن لم تكن يقينا جازما. والله أعلم.

ماذا لو افترضنا كذبة الاستخارة والاغتسال لكل حديث؟

نعم.. لِنفرض - جدلا - أن قصة الاستخارة والاغتسال - لكل صلاة غير صحيحة -، فما الجواب عن ذلك؟

نقول: نحن نتعبّدُ الله جل وعلا بما رواه البخاري في صحيحه، وتلقَّته الأمة بالقبول، أما تفاصيل تأليفه، فما هي إلا أخبار ذكرها أهل التراجم والتاريخ، وبلّغوها كما سمعوها. فالشرط لقبول الحديث والعمل به: اتصال السند مع عدالة وصدق الرواة، وضبطهم، من غير شذوذ ولا علة. وليس تفاصيل حياة المؤلف.

عود على بدء

من ألّف صحيح البخاري؟! (صفحة: 279)

رجع مؤلف كتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة» من حيث بدأ، فختم كتابه بالتشكيك مرة أخرى في الصحيح - المتواجد بأيدي المسلمين عبر قرون - المنسوب إلى صاحبه أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مستعملا عبارات يستحيل أن يقولها عاقل، أو باحث منصف يحترم عقله، بلْه مؤمن بالقرآن، يستشهد بآياته. إن هذا لشيء عُجاب!!

فمِن تلك العبارات السمجة، قولُه عن كتاب الجامع الصحيح الذي بأيدينا:

«**إننا إزاء معضلة حقيقية فكل المحدثين يعرفون هذا لكنهم يتجاهلونه، ويغلطون الناس، ويخفون الحقيقة المرة، كله هذا فقط ليعيش الكهنوت، فهو يقتات على مثل هاته الخرافات، ويحقق وجوده منها وبها، وبالتالي لا يمكن أن يستغني عن هذا التراث المليء بمنابع الإرهاب،...فلا يكادون يستدلون بآية من كلام الله واحدة، بينما تجد قال فلان عن فلتان هي المسيطر على كلامهم،..**». إلى أن قال - وبئس ما قال -: «**مِن حقنا أن نقول لهم: إن صحيح البخاري كتاب مجهول المؤلف، لا أصول له، ولا حقيقة لوجوده، فهو كتاب لقيط..**»!! (صفحة: 279 - 280).

وختم كتابه بهذه الآيات: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩﴾ مِّن وَرَآئِهِمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُغْنِي عَنْهُم مَّا كَسَبُوا۟ شَيْـًٔا وَلَا مَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠﴾ هَٰذَا هُدًى وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [الجاثية: 6 - 11].

هكذا يختم «المؤلف» كتابه المليء بالجهالات، بكون سبب ظهور الجماعات الإرهابية هو ما في «صحيح البخاري» ... **الكتاب اللقيط ...الذي لا يُعرف صاحبه!!** في حين لو أنه اطلع على ما في الصحيح، لعلِم أنه يحوي آيات من القرآن، وأحاديث جمة للنبي صلى الله عليه وسلم، تدعو إلى التحذير من سفك الدماء، وإلى إفشاء السلام والرحمة والعدل والأمن العالمي.

فاحذر - أيها القارئ لكتاب «**صحيح البخاري نهاية أسطورة**» - من تلك العبارات، فإنه مليء بافتراءات المتشبّع بما لم يُعط، المقلّدِ الأعمى، الذي لو أَقسمتُ بالله على أنه لم يقرأ صحيح البخاري كلَّه، لما كنت حانثا. وإلا فهاك بعض الأحاديث والآيات الواردة فيه، والتي تنبذ العنف والتطرف والغلو، ثم احكم بنفسك، واجعل عقلك فيصلا بين ما قاله «رشيد أيلال»، وبين ما في صحيح البخاري رحمه الله:

روى البخاري بسنده: عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لن يزال المؤمن في فسحة من دينه، ما لم يصب دما حراما**». صحيح البخاري (9/ 2) باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: 171].

وفيه: عن إبراهيم التيمي، قال: حدثني أبي، قال: خطبنا علي رضي الله عنه، على منبر من آجر وعليه سيف فيه صحيفة معلقة، فقال: والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله، وما في هذه الصحيفة فنشرها، فإذا فيها أسنان الإبل، وإذا فيها: «المدينة

حرم من عير إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا»، وإذا فيه: «**ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**»، وإذا فيها: «**من والى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**»(1).

وعن أبي سلمة، وعطاء بن يسار: أنهما أتيا أبا سعيد الخدري، فسألاه عن الحرورية: أسمعت النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا أدري ما الحرورية؟ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حلوقهم، - أو حناجرهم - يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي إلى سهمه، إلى نصله، إلى رصافه، فيتمارى في الفوقة، هل علق بها من الدم شيء». صحيح البخاري (9/ 16) باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ﴾[التوبة: 115]. وكان ابن عمر، يراهم شرار خلق الله، وقال: «**إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار، فجعلوها على المؤمنين**».

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أي الإسلام خير؟ قال: «**تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف**»(2).

وكانت رسالة النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل مستهلة بالسلام: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم، السلام على من اتبع الهدى، أما بعد**» (صحيح البخاري (8/ 58).

وعن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «**ما خُيّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثما، فإن كان إثما كان أبعد الناس منه، وما**

---

(1) صحيح البخاري (9/ 97).

(2) صحيح البخاري (1/ 12).

انـتقم رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم لنفـسه إلا أن تنتهـك حرمـة الله، فينـتقم لله بها»[1].

ولو تتبعنا كل الأحاديث في هذا الباب، لطال بنا الكتاب، وإنما هذه نبذة تكفي أولي الألباب، لتدلّهم على أن «المؤلف» مفتر كذّاب من الجُهّال، حيث نسب صحيح البخاري إلى السبب في انتشار فكر الإرهاب والضلال، وإلى أنه مصدر من مصادر الإرهابيين، والغلاة المتطرفين! فدونك أيها العاقل المنصف، احكُم بين ما رواه البخاري في الصحيح، وبين ما افتراه «رشيد أيلال» في كتابه الطريح.

وأما ختمُ كتابه بالآيات العشر من سورة الجاثية، فلا يغرّنّك ذلك، إذ هذا منهج الخوارج - قديما وحديثا -، يستدلون بالقرآن ليوهموا الناس أنهم على حق. فالظاهر من اختياره لتلك الآيات: **تكفيره لمن يستدل بالسنة، وفي مقدمتها: بما في صحيح البخاري**، وهذا واضح في تنزيل الله تعالى الوعيد اللاحق بالكفار عند قوله تعالى في آخر الآية: ﴿هَٰذَا هُدًى ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [الجاثية: 11]. وهذا هو منهج الخوارج التكفيريين، كما بوّب البخاري في صحيحه:» باب: وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: 115] وكان ابن عمر، يراهم شرار خلق الله، وقال: «**إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار، فجعلوها على المؤمنين**». ثم ساق بسنده من حديث سويد بن غفلة: قال علي رضي الله عنه، إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا، فوالله لأن أخر من السماء، أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان، أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة»[2].

---

(1) صحيح البخاري (4/ 189).

(2) صحيح البخاري (9/ 16).

فالتمسك بالسنة المفصّلة في صحيح البخاري - وغيره من كتب السنة - هي المانع من الوقوع في الغلو والتكفير، والإرهاب والتفجير. وبقدر ما يقترب شبابنا وأبناؤنا من علماء الحديث، بقدر ما ينشؤون على الدين المعتدل، وعلى منهج الوسطية، والرحمة والأمن والأمان، وطاعة ولي الأمر في غير معصية الرحمن، والحفاظ على سلامة البلاد والعباد.

في حين، بقدر ما يتأثر شبابنا وأبناؤنا بخُرافة «القرآنيين» و«العقلانيين»، ويتجرأون على التشكيك في تراث الأمة، وثوابت المجتمع، بقدر ما يسهل تأثّرهم بمذاهب أهل الأهواء، وعلى رأسهم: الخوارج، والمعتزلة الجُدد، المتدثرون بشعار: العقل والمنطق.

فاللهم احفظنا من شبهات أهل الأهواء، وثبّت قلوبنا على طاعتك ومرضاتك، وعلى ما تحب وترضاه، واجعل بلدنا - وسائر بلاد المسلمين - في أمن وأمان، مِن شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن، إنك ولي ذلك والقادر عليه.

الفصل الثالث

عناية المغاربة بصحيح البخاري

المبحث الأول: عناية الأمراء والملوك المغاربة بصحيح البخاري

المبحث الثاني: عناية علماء المغرب بصحيح البخاري

المبحث الثالث: عناية نساء مغربيات بصحيح البخاري

المبحث الرابع: عناية عامة المغاربة بصحيح البخاري

المبحث الخامس: السلسلة الذهبية الحديثية المغربية

الفصل الثالث

عناية المغاربة بصحيح البخاري

مقدمة:

لقد اعتنى المغاربة - قديما وحديثا - بالجامع الصحيح للبخاري أيما عناية، سواء فيما يخص حِفظه، أو شرحه، أو تدريسه، أو نَسْخه. بل شملت العنايةُ به أمراءَ وسلاطين وجنودا مغاربةً، اهتموا به، وجعلوا له مرتبة خاصة دون ما سواه.

والكتبُ التي أُلّفت فيه تزخر بها خزائن القرويين، وابنِ يوسف، ومكناس، والرباط، وغيرها، وما تضمّه المكتبات الخاصة كالكتّانية، والفاسية، والناصرية، والسودية، والسوسية، كل ذلك يدل دلالة قوية على متانة هذا الكتاب، وعلامة على إخلاص صاحبه، نحسبه كذلك، والله حسيبه، ولا نزكي على الله أحدا. رحمه الله.

ولما كان موضوع كتابنا - هذا - كشف بعض جهالات «المؤلف» والرد عليها، فسأقتصر في هذا الفصل على ذكر نماذج مِن مَدى عناية المغاربة بصحيح البخاري، حتى لا يخرج بنا الكتاب عن موضوعه، وليعرف «رشيد أيلال» قدره، فيلزم غَرزه. وأما الرد على جهالاته وشبهاته، فقد مضى ذكرها في "**الفصل الثاني**" من هذا الكتاب.

ونظرا لوجود بحوث ورسائل، بل وموسوعات، لأساتذة مغاربة، ذوي شهادات عالية، كرّسوا جهوداتهم للتأليف في هذا الباب: «عناية المغاربة بالصحيح الجامع». فقد اكتفيت بالنقل عنهم، اختصارا للبحث، وإشادة بالعمل الرائع الذي قاموا به في التعريف بهذا التراث الذي لو وزن بالذهب لرجح به وزاد عليه.

ولا يفوتني - هنا بالمناسبة - أن أشيد بالجهود القيمة، التي قام بها الدكتور يوسف الكتاني رحمه الله، والذي استفدتُ منه كثيرا، حيث اعتنى عناية فائقة بهذا الكتاب الصحيح - الذي اعتبره «رشيد أيلال» لقيطا!

وهذه مؤلفات الدكتور - رحمه الله - تدل على ذلك:

- **رباعيات الإمام البخاري.**

- منهج الإمام البخاري في علم الحديث.
- الإمام الخطابي رائد شراح صحيح البخاري.
- الإمام الخطابي.
- الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث.
- مدرسة الإمام البخاري في المغرب.
- أعلام السنن للإمام محمد الخطابي - أول شرح لصحيح البخاري.
- كلمات صحيح البخاري.
- الإمام البخاري وجامعه الصحيح.

فهذه - كانت - مقدمة وجيزة تدل على مدى اهتمام المغاربة بصحيح البخاري.

المبحث الأول

عناية الأمراء والملوك المغاربة بصحيح البخاري

أما الحديث عن عناية الأمراء والملوك بصحيح البخاري، فقد اشتهر بذلك **السلطان سليمان العلوي، وأبو يعقوب المنصور، وابنه المأمون، وأبو الحسن المريني، والحسن الأول، ومولاي إسماعيل، وأبو عبد الله الوطاسي، والسلطان محمد ابن عبد الله، إلى يومنا هذا في عهد الملك محمد السادس - الموفق لكل خير.**

وكما قال الدكتور يوسف الكتاني: «وقد دأب الملوك العلويون - منذ عهد المولى الرشيد - على قراءة صحيح البخاري في الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان، وهذه الدروس الحسنية التي يحج إليها الناس من أقاصي البلدان، ويستدعى إليها كبار العلماء من الشرق والغرب، تذكرنا بهذه السنة العطرة».

أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن

قال ابن خلكان: كان يوسف بن عبد المؤمن أبيض تعلوه حمرة، شديد سواد الشعر، مستدير الوجه، أفوه، أعين، إلى الطول ما هو في صوته جهارة، رقيق حواشي الطبع، حلو الألفاظ، حسن الحديث، طيب المجالسة، أعرف الناس كيف تكلمت

العرب، وأحفظهم لأيامها في الجاهلية والإسلام، صرف عنايته إلى ذلك، ولقي فضلاء إشبيلية أيام ولايته بها، **وكان فقيها حافظا متفننا** لأن أباه هذبه وقرن به وبإخوانه أكمل رجال الحرب والمعارف، فنشأ في ظهور الخيل بين أبطال الفرسان، وفي قراءة العلم بين أفاضل العلماء، وكان ميله إلى الحكمة والفلسفة أكثر من ميله إلى الأدب، وبقية العلوم، **ويقال: إنه كان يحفظ صحيح البخاري وكان يحفظ القرآن**»[1].

الناصر ابن السلطان الغالب بالله

كانت سيرته في شهر رمضان عند ختم صحيح البخاري، وذلك أنه كان إذا دخل رمضان سرد القاضي وأعيان الفقهاء كل يوم سفرا من نسخة البخاري، وهي عندهم مجزأة على خمسة وثلاثين سفرا، في كل يوم سفرا، إلا يوم العيد وتاليه، فإذا كان يوم سابع العيد ختم فيه صحيح البخاري. وتهيأ له السلطان أحسن تهيؤ، إلا أن العادة الجارية عندهم في ذلك أن القاضي يتولى السرد بنفسه، فيسرد نحو الورقتين من أول السِّفر، ويتفاوض مع الحاضرين في المسائل، ويلقى من ظهر له بحث أو توجيه ما ظهر له، ولا يزالون في المذاكرة، فإذا تعالى النهار ختم المجلس وذهب القاضي بالسِّفر فيكمله سردا في بيته، ومن الغد يبتدئ سفرا آخر، **وهكذا والسلطان في جميع ذلك جالس قريب من حاشية الحلقة قد عين لجلوسه موضع**[2].

الأمير أبو عمر ميمون بن ياسين الصنهاجي (ت 530هـ)

أمير مرابطي يغالي في شراء أصل الهروي من أمراء المرابطين، كان معتنيا بالآثار، مقتنيا للأصول والدواوين العتيقة، رحل إلى المشرق فرغب في السماع من أبي مكتوم ابن أبي ذر الهروي، فاستقذمه من سراة بني شيبة، وبها كان سكناه وسكنى أبيه أبي ذر من قبل، **فاشترى منه صحيح البخاري أصل أبيه الذي سمع فيه**

(1) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (2/ 156).

(2) المصدر نفسه (5/ 153).

على أبي إسحاق المستملي وغيره، بجملة كبيرة من المال، وسمعه عليه في عدة أشر قبل وصول الحجيج.

جيش عَبيدِ البخاري في عهد المولى إسماعيل

قال صاحب الاستقصا:[1] «وأما سبب تسمية هذا الجيش - جيش الدولة السعدية - بعَبيدِ البخاري، فإن المولى إسماعيل رحمه الله لما جمعهم وظفر بمراده بعصبيتهم واستغنى بهم عن الانتصار بالقبائل بعضهم على بعض حمد الله تعالى وأثنى عليه وجمع أعيانهم وأحضر نسخة من صحيح البخاري وقال لهم أنا وأنتم عبيد لسُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعه المجموع في هذا الكتاب، فكل ما أمر به نفعله، وكل ما نهى عنه نتركه، وعليه نقاتل، فعاهدوه على ذلك. وأمر بالاحتفاظ بتلك النسخة وأمرهم أن يحملوها حال ركوبهم ويقدموها أمام حروبهم كتابوت بني إسرائيل. وما زال الأمر على ذلك إلى هذا العهد. فلهذا قيل لهم: عبيد البخاري»[2].

وفي سنة إحدى وثمانين ومائتين وألف كمل بناء الدار الفيحاء - التي أنشأها السلطان سيدي محمد رحمه الله بـ:"**آجدال**" من ظاهر رباط الفتح بجوار ضريح جده سيدي محمد بن عبد الله - وهي دار كبيرة حسنة البناء، واسعة المقاعد والفناء، يقال إنها من أخوات بديع المنصور، **ولما كمل بناؤها أمر السلطان رحمه الله أن يختم فيها فقهاء رباط الفتح صحيح البخاري أولا، وفقهاء سلا ثانيا.** فدخلناها في جملتهم وتقصينا منازلها ومقاعدها، فرأينا ما ملأ أبصارنا حسنا وإتقانا وعجيب صنعة[3].

ويقول الأستاذ قاسم كحيلات[4]:

«حظي صحيح البخاري باهتمام كبير أكثر من موطأ مالك رحمه الله، وذلك منذ دخوله إلى بلاد المغرب على يد أبي الحسن القابسي، وهذا الاهتمام كان صادرا

---

(1) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي (المتوفى: 1315هـ).

(2) المصدر نفسه (7/ 58 - 59).

(3) المصدر نفسه (3/ 115).

(4) http://howiyapress.com

بشكل كبير من لدن سلاطين الدولة المغربية على مر تاريخها، **فها هو السلطان سليمان العلوي ينفق أموالا كبيرة، فقط للحصول على نسخة من النسخ النفيسة لصحيح البخاري.**

فقد عثر الشيخ محمد بن عبد السلام الناصري على نسخة الصدفي وهي نسخة فريدة لصحيح البخاري، كانت عند رجل اسمه أبو الطبل، قال: «**فراودته على إبدالها بنسخة جليلة مُذهّبة يناهز ثمنها السبعين دينارا في جزء أيضا فأبى .وعرضت عليه الثمن مضعفا فأبى**»[1].

وعند عودته إلى المغرب أخبر السلطان سليمان العلوي فقال: «ثم حملتني الغيرة والمحبة على أن بلغت خبره لإمامنا المنصور أبي الربيع سيدنا سليمان بن محمد ادام الله ملكه، وأنجح أمره، **فوجه إليه حسبما شافهني به ألف مثقال - أو ريال - الشك مني، فأجابه من هو بيده أنه يقدم به لحضرته وما منعه إلا فتنة الترك فيما بين تونس والجزائر ثم لما طال الأمر أعاد الكتب بذلك، وإلى الآن لم يظفره الله به**»[2].

بل ويلغ من عنايتهم به حفظه، كما نقل عن أبي يعقوب المنصور، قال ابن خلكان: «**يقال إنه كان يحفظ صحيح البخاري.** كان شديدَ الملوكية، بعيد الهمة، سخياً جواداً استغنى الناس في أيامه، **وكان يحفظ القرآن العظيم مع جملة من الفقه**»[3].

وأيضا كان هذا حال المأمون، قال أبو العباس الناصري: «**وكان المأمون فصيح اللسان، فقيها حافظا للحديث، ضابطا للرواية، عارفا بالقراءات، حسن الصوت والتلاوة، مقدما في علم اللغة والعربية والأدب وأيام الناس، كاتبا بليغا، حسن التوقيع، لم يزل سائر أيام خلافته يسرد كتب الحديث، مثل: البخاري والموطأ وسنن أبي داود**»[4].

---

(1) المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايا (ص: 22).

(2) المصدر نفسه: (90 - 91).

(3) وفيات الأعيان (136/7).

(4) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (2/241).

أما أبو الحسن المريني، فقد كان يكثر من سماع صحيح البخاري، قال زروق: «كان أحبَّ الأيام إليه سماعُ الحديث، يُقرأ بين يديه، وكان يستكثر من سماع جامع البخاري، قرأته عليه مرات»[1].

وكان - كذلك - يعقد لصحيح البخاري مجالس في رمضان، أيام المنصور الذهبي، قال أبو العباس الناصري: «هكذا كانت سيرته في شهر رمضان عند ختم صحيح البخاري وذلك أنه كان إذا دخل رمضان، سرد القاضي وأعيان الفقهاء كل يوم سفرا من نسخة البخاري - وهي عندهم مجزأة على خمسة وثلاثين سفرا - في كل يوم سفرا إلا يوم العيد وتاليه، فإذا كان يوم سابع العيد ختم فيه صحيح البخاري، وتهيأ له السلطان أحسن تهيؤ»[2].

أما الحسن الأول، فإنه لما بنى قصره بالرباط دشّنه بحفلة قراءة صحيح البخاري بمحضر العلماء والوزراء[3].

«وكان السلطان مولاي إسماعيل إذا سافر قدم نسخة من صحيح البخاري - محمولة على دابة من أفره الدواب - مقتديا في ذلك بأثر الموحدين في تقديم المصحف وكتب الصحاح أمامهم»[4].

وربما جعلوا صحيح البخاري وقفا لله يستفيد منه أهل العلم وطلبته، كما فعل الأمير أبو عبد الله الوطاسي، وجاء في وثيقة الوقف عبارة «وقفٌ مخلّد»[5].

ويُذكر أن السلطان محمد بن عبد الله، له تخريج لأحاديث صحيح البخاري اسمه: «فتح الباري في تخريج أحاديث البخاري»[6].

---

(1) المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن (ص: 271).

(2) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. 154/5).

(3) انظر: محمد السادس إمارة المؤمنين في عشرة تجليات.

(4) انظر: جهود السلطان مولاي إسماعيل في تأسيس الخزانات العلمية وازدهار الحياة الفكرية بالمغرب. أحمد إيشرخان. دعوة الحق. عدد: 404.

(5) انظر: ظاهرة وقف الكتب في تاريخ الخزانة المغربية. أحمد شوقي بنبين. دعوة الحق. عدد: 404.

(6) تراث المغاربة في الحديث وعلومه (التليدي.ص: 216).

يقول حسن الوزاني الكاتب المغربي:

لم يكن كتاب البخاري بمنأى عن توظيفه كأداة «لتمتين الروابط وتقويتها بين الساهرين على حُكْم البلاد وبين كل الهيئات الدينية وأفراد الرعية». **ومن المؤشرات الدالة على ذلك إصدار السلطان محمد بن عبد الله منشورا، خلال نهاية القرن الـ 18، يأمر فيه المدرسين بجامعة القرويين بالاكتفاء بصحيح البخاري على مستوى تدريس الحديث.**

وبذلك، يظل كتاب البخاري من نوع الكتب التي تسافر عبر الجغرافيا وتجدد قرّاءها. ويشهد على ذلك توالي طبعاته المبكِّرة بـ: **لِيدَنْ، واسْطَرَسْبُورغ، وبُومباي، ودِلهي**، وغيرها من عواصم الطباعة. إنه أيضا أحد أكثر الكتب مبيعا على مستوى العالم العربي، وإن كانت دور النشر تحجم عن الإعلان عن مبيعاتها منه. (انتهى)[1].

المبحث الثاني : عناية علماءِ المغربِ بصحيح البخاري

أما علماء المغرب المالكية، فقد خدموا صحيح البخاري خدمة عظيمة لا مثيل لها متنوعة: مِن شروح، ومختصرات، وتعليقات، وتراجم لرجاله، ونَظمه أيضا، وتفسير غريبه، وحلّ مُشكله...

جاء في «**مجلة دعوة الحق**»: يأتي «الجامع الصحيح للبخاري» في المرتبة الأولى من كتب السنة، ما في ذلك شك، إلا أن اهتمام المغاربة بموطأ مالك، ومصنف أبي داود - لأسباب، قد يكون منها أنهم أهل فقه، أكثر منهم أهل حديث - مما جعلهم لا يلتفتون إلى كتب الصحيح إلا بأخرَة، كما يقول الحافظ المسنِد أبو محمد بن بربوع.

ويذكر المقري في النفح أن أبا حفص الهوزي، هو الذي أدخل صحيح البخاري إلى المغرب، وعنه أخذه الناس. وكانت رحلة الهوزني إلى المشرق سنة (444هـ)، وتوفي سنة (460هـ)، وهذا يقتضي أن دخول الجامع الصحيح إلى

---

(1) المصدر: موقع دعوة الحق (صحيح البخاري بالغرب الإسلامي).

http://alarab.uk/article/%D8%A7%D9%81%D9%83%D8%A7%D8%B1/93441/manifest.html

المغرب، كان في حدود منتصف القرن الخامس الهجري، وهو غير صحيح، ولعل العبارة الصحيحة ما جاء في «المغرب لأبي سعيد»، نقلا عن ابن بسام في الدخيرة: أن الهوزني روى في طريقه كتاب الترمذي في الحديث، وعنه أخذه أهل المغرب.

وأشهر روايات الصحيح بالمغرب:

أولا: رواية أبي ذر الهروي، رواها عنه من شيوخ المغرب، أبو الوليد الباجي، وأبو عبد الله محمد بن شريح المقرئ، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيسي، قال أبو منظور: سمعته في المسجد الحرام عند باب الندوة سنة (341هـ). وأبو ذر يرويه عن شيوخه الثلاثة: أبي محمد بن حموية السرخسي، وأبي إسحاق المستلي، وأبي الهيثم الكشميهني، كلهم عن أبي عبد الله الفربري عن البخاري.

ثانيا: رواية ابن السكن وقد حدّث بها عنه أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد، سمعه عليه بمنزله بمصر سنة (443هـ) عن الفريري عن البخاري.

ثالثا: رواية أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المغربي، سمعها عنه محمد بن بشير الصراف، قال: سمعت جميعها على الأصيلي سنة (483هـ) قال الأصيلي: وسمعتها على أبي زيد المروزى بمكة سنة 453هـ، وسمعتها عليه أيضا ببغداد في شهر صفر سنة (359هـ)، قرأ أبو زيد بعضها، وقرأتُ أنا بعضها حتى أكمل جميع المصنف، وقرأها أبو محمد الأصيلي على أبي أحمد الجرجاني، عن الفريري، عن البخاري.

رابعا: رواية النسفي، وقد حدث بها أبو العاصم حكم بن محمد الجذامي، عن أبي الفضل أحمد بن عمران الهروي، عن أبي صالح خلف بن محمد بن اماعيل الخيام، عن إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري. قال أبو علي الجياني: «وهذه الروايات كلها متقاربة، وأقرب الروايات إلى رواية أبي ذر، رواية أبي الحسن القابسي، عن أبي زيد المروزي». (انتهى).

أصول عتيقة بالمغرب عُمرها نحو (900) سنة

كان من عادة طلاب العلم ورجال الحديث بصفة خاصة، أن يدونوا رواياتهم، ويصححوها على أصول شيوخهم، ويتحروا في ضبطها وتحقيقها، لتكون عمدتهم في الإسماع والتحديث. وقد اشتهرت بالمغرب الإسلامي، أصول كثيرة لأئمة مشهورين، عرفوا بالضبط والاتقان وسمعة الرواية، وتداولها الناس عنهم جيلا بعد جيل، ومن هذه الأصول:

1- أصل أبي محمد الأصيلي

2- أصل أبي الوليد الباجي

3- أصل أبي علي الصدفي

4- أصل القاضي عياض

5- أصل أبي عمران بن سعادة.

6- أصل أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة

7- أصل أبي العباس العذري

8- أصل أبي الوليد بن الدباغ

9- أصل أبي القاسم بن ورد

10- أصل أبي عبد الله محمد بن شريج.

11- أصل أبي عبد الله بن منظور القيسي

12- أصل أبي محمد القيظي السرقسطي

13- أصل أبي بكر بن خير.

14- أصل أبي الحسن طاهر بن مفوز

15- أصل أبي الحسن الشادي

ولنقتصر في الحديث على الأصول التالية:

أولا: أصل أبي علي حسين بن محمد الصدفي، كتبه بيده من نسخة بخط محمد ابن علي ابن محمود، مقروءة على أبي ذر الهروي، وقد فرغ من نسخة يوم

الجمعة 21 محرم عام (508هـ) وعليه سماعات العلماء من لدن عياض فمن دونه إلى ابن حجر، ولقد اعتمد عليه الحافظ ابن حجر في شرحه (فتح الباري) على صحيح البخاري - كما يقول تلميذه السخاوي -.

- **وكان أول من عثر على هذا الأصل بطرابلس الغرب**، عالمان مغربيان، أحدهما أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الناصري (ت1239هـ)، والآخر أبو العباس أحمد بن عبد القادر الفاسي (ت 1214هـ)، في رحلتهما إلى الحجاز سنة (1211)، وقد تحدث عنه كل منهما في رحلته، ووصفه وصفا شافيا:

- **يقول أبو عبد السلام الناصري**: «وفقت بطرابلس الغرب عند أبي الطبل، على نسخة البخاري في مجلد بخط أبي علي الصدفي، شيخ القاضي، وعليها سماعات العلماء من القرون السالفة، ولقد بذلت لمن اشتراه في عدة كتب من أهل طرابلس بـ:«إسطنبول»[1] بثمن تافه - صرة ذهب - فأبى بيعه، وبقي ضائعا في ذلك القطر».

- **ويذكر أبو العباس** أنه يقع في سفر واحد من نحو ست عشرة كراسة، وفي كل ورقة خمسون سطرا من كل جهة، وكلها مكتوبة بالسواد لا حمرة بها أصلا، ولا نقط بها إلا ما قلّ، واختفى هذا الأصل مدة، ثم ظهر أخيرا بمكتبة الأوقاف ببنغازي، ولا ندري ما مصيره الآن؟

ثانيا: أصل أبي عمران موسى بن سعادة تلميذ أبي على الصدفي، والقائم بشؤونه، كتبه من أصل شيخه أبي على الصدفي، وقرأه عليه نحو ستين مرة - كما يقول ابن الآبار.

- **ويذكر بعض الباحثين أن هذا الأصل اتخذه أهل الأندلس والمغرب - بعد الصدفي وابن سعادة - محراب تصحيحهم**، وينسبون روايتهم ودرايتهم، فتداولته أيدي جماعة من الحفاظ الأعلام، وكبار علماء العدوة والأندلس، في كل جيل وعصر. **وبقي الناس يعارضون بها ويقابلوه ويصححون إلى زمن شيخ الجامعة بفاس: أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بنائي** - شارح الاكتفاء، أواسط القرن الثاني عشر الهجري - فقد كتب بخطه على آخر أجزاء هذا الأصل: عارض به كتاب محمد بن عبد الله بناني - كان الله له.

(1) المعروفة تاريخيًا باسم: بيزنطة، والقُسْطَنْطِينِيَّة، والأسِتانة، وإسلامبول.

نسخة الشيخة

ثم انتسخ الناس من هذا الأصل فروعا كثيرة، كان من بينها: الفرع الذي كتبه أبو عبد الله محمد بن علي المري الأندلسي، المعروف بالجزولي، انتسخه لأبي المحاسن الفاسي، وظل يقرأ فيه حياته، وتعددت مقابلاته مرات، **واشتهر هذا الفرع بفاس، حتى صار يعرف بالشيخة، لتفرع أكثر نسخ المغرب منه، وتناول العلماء به، واعتمادهم عليه، وتوجد نسخة الشيخة عند أولاد ابن سليمان الغرناطي بفاس.**

اهتمام الملوك العلويين بهذين الأصلين

ظل أصل ابن سعادة بخزانة القرويين مورد طلاب العلم، يكرعون من منهله، ويقطفون من ثماره، **وكان السلطان المولى محمد بن عبد الرحمن يجله، ويصطحبه معه في أسفاره، وكذلك ولده السلطان مولاي الحسن.**

- وعندما فُقد من خزانة القرويين الجزء الأول منه، كلف من يبحث في شأنه، ويقتص خبر أثره، ولما لم يحصل له على أثر، أمر بانتساخ جزء آخر بدله، وأصدر ظهيرا كتب على ظهر الورقة الأولى منه، نصها: «**لما كان الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، المنتسخ بخط الحافظ المحدث أبي عمران موسى ابن سعادة محبسا بخزانة القرويين - عمره الله - وضاع منه الخمس الأول، وبحث عنه أشد البحث، فلم يوجد، أمرنا بانتساخ آخر بدله من نسخة معروفة بفاس بالشيخة من الأصل المذكور، وهو هذا المكتوب عليه، وألحقناه بباقي أجزاء الأصل المذكور، فمن بدّل أو غير، فالله حسيبه، وولي الانتقام منه والسلام. في عشري جمادي الأولى عام** 1228.

- **وأما بالنسبة لأصل أبي علي الصدفي**، فإن السلطان المولى سليمان، لما أبلغه العالم الرحالة أبو عبد الله الناصري خبر هذا الأصل، وأنه معرض للضياع بذلك القطر، اهتم اهتماما زائدا به، وكتب في شأنه غير مرة، ووجه إلى من هو بيده ألف مثقال - وهذه شنشنة نعرفها من أخزم - فقد كان السلطان المولى إسماعيل يجل

صحيح البخاري، ويقدره المكانة اللائقة به، وكان يحلّف فيه العبيد الذين اتخذهم جيشا له، ويقول لهم: «**أنا وأنتم عبيدُ سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعِه المجموعِ في هذا الكتاب، فكل ما أمرنا به نفعله، وكل ما نهى عنه نتركه وعليه نقاتل، فعاهدوه على ذلك، وسموا بالبخاري.**

- وقد دأب الملوك العلويون - منذ عهد المولى الرشيد - على قراءة صحيح البخاري في الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان، وهذه الدروس الحسنية التي يحج إليها الناس من أقاصي البلدان، ويستدعى إليها كبار العلماء من الشرق والغرب، تذكرنا بهذه السنة العطرة.

- **وهناك أصل ثالث له أهميته**، وهو أصل القاضي عياض، ويفضله بعضهم على أصل ابن سعادة، فهناك بون شاسع بين عياض وابن سعادة في الحفظ والرواية وسعة الاطلاع، على أن عياضا لا يدرك شأوه في الضبط وتنخيل الروايات ونقدها، كما يشهد بذلك كتابه (مشارق الأنوار)، الذي اندهش له أئمة هذا الشأن في المشرق والمغرب.

والأسف: أن معلوماتنا عن هذا الأصل جد ضئيلة، وكل ما نعرفه: أن الحافظ أبا العلاء إدريس العراقي - وهو من أهل القرن الثاني عشر - اعتمد في رواياته على أصل عياض. ويذكر تلميذه أبو محمد عبد السلام بن الخياط القادري (المتوفى: 1225) أنه وقف على نسخة رواية عياض عن الصدفي، عند شيخه أبي العلاء العراقي، وسمع عليه جلها، وقابل عليه معها نسخة ابن سعادة، ويقول: إن الحافظ العراقي كان يُقدم أصل عياض على نسخة ابن سعادة، لأسباب ذكرها.

وبعد: فهذا عرض سريع عن إسهام المغاربة في خدمة صحيح البخاري، ومدى اهتمامهم بأصوله ورواياته. بالإضافة إلى ما كان بالجوامع الكبرى من الكراسي الخاصة لتدريس الجامع الصحيح بقرطبة، والقيروان، وفاس، وإشبيلية، وسبتة وما إليها.

ومن العادات الحسنة التي سنّها العلماء بالمغرب والأندلس: قراءة صحيح البخاري في شهر رمضان، وختمه في دورات معدودة، يحضرها الشيوخ وعلية

القوم، ويؤمها طلاب العلم من كل جهة ومكان، وكانت أياما مشهودة، ومواسم وأعيادا، يعبق منها أريج العلم، ونفحات الإيمان، إلى غير ذلك مما لا يتسع له صدور هذا البحث». (نقلا عن مجلة دعوة الحق)[1].

ويقول صديق بوعلام[2]:

"ينقسم شيوخ مدرسة الإمام البخاري في المغرب إلى أربعة أقسام:

قسم أول: خاص بشيوخ القرنين الرابع والخامس الهجريين (**الإمام الأصيلي، والإمام القابسي، والحافظ ابن عبد البر، والإمام ابن بطال**).

وقسم ثان: خاص بشيوخ القرنين السادس والسابع الهجريين، (**القاضي عياض، والإمام ابن القطان، والحافظ ابن دحية السبتي**).

وقسم ثالث: خاص بشيوخ القرنين السابع والثامن (**الحافظ ابن رُشيد**).

وقسم رابع: خاص بالقرن الرابع عشر الهجري (**الحافظ أبو شعيب الدكالي، وأبو المحاسن المدني بن الحسني، والشيخ محمد عبد الكبير الكتاني، والشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني**) .

وبالإضافة إلى هذا الملف الذي جمع جواهر المشاركات العلمية المغربية في ميدان علم الحديث وإضافات المغاربة القيمة للدراسات المشرقية. يجد القارئ مادتين أخريين دسمتين، أولهما: **للدكتور محمد بن زين العابدين رستم** بعنوان «النسخة الصدفية من الجامع الصحيح للإمام البخاري». والثانية **للدكتور محمد عبد الحفيظ كنون**، بعنوان «صحيح البخاري في الشعر المغربي». (انتهى)

مؤلفاتُ لعلماء مغاربة اعتنوا بصحيح البخاري وشرحه

أورد الدكتور يوسف الكتاني رحمه الله في كتابه: «الإمام البخاري في المغرب»، مجموعة من بعض علماء أهل المغرب، الذين كانت لهم عناية فائقة بصحيح

(1) صحيح البخاري بالغرب الإسلامية «دعوة الحق العدد:
http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/4277

(2) موقع مغرس.

البخاري، فعكفوا على شرحه ودراسته. وسأتعمّد لذكر مجموعة من المؤلفات - رغم طولها - ليزداد الباحث عن الحق، أن «المؤلف» جاهل بحقيقة الأمر، وأن الجامع الصحيح عمّت شهرته الأراضي الإسلامية. وكذلك ليسهل النقل على الراغب في معرفة هذه المؤلفات. فليصبر علينا القرّاء، كما صبرنا على النقل، وهاكم عناوين الكتب مع ذكر أسماء المؤلفين:

- **«أعلام السنن» شرح الإمام، أبي سليمان: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، الخطابي، المتوفى: سنة 338، وهو شرح لطيف. فيه نكت لطيفة. ولطائف شريفة**[1].

- **«النصيحة في شرح البخاري» للعلامة أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي المتوفى بتلمسان** (سنة: 402هـ).

يقول القاضي عياض رحمه الله: «وكان أول من قام بشرحه، أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي - سنة اثنتين وأربعمائة - من أئمة المالكية بالمغرب، والمتسمين في العلم، المجيدين للتأليف، أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة. كان بطرابلس، وبها أملى كتابه في شرح الموطأ، ثم انتقل الى تلمسان، وكان فقيهاً فاضلاً متفنناً مؤلفاً مجيداً، له حفظ من اللسان والحديث والنظر، أخذ عنه أبو عبد الله البوني، وعليه تفقه، وألّف كتاب القاضي في شرح الموطأ، والواعي في الفقه، والنصيحة في شرح البخاري، والإيضاح في الرد على الفكرية، وكتاب الأصول، وكتاب البيان، وكتاب الأموال، وغير ذلك، وبلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاؤهم بين أظهرهم،..»[2].

قلت: لكن بعد ظهور نسخة «أعلام السنن» للخطابي، علمنا أن شرح العلامة الداودي هو ثاني شرح، وليس أوله. **وكما قال الدكتور الكتاني رحمه الله عن شرح الداودي:** «وهو أول شرح مغربي - فيما نعلم - للجامع الصحيح، كما **يعتبر ثاني شروح البخاري على الإطلاق بعد أعلام السنن للخطابي** وهي ريادة عظيمة مغربية

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1/ 541).

(2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (7/ 102- 103).

في هذا الميدان تذكر بمزيد الإعجاب والفخر للعلماء الذين كانوا من السباقين في هذا الميدان وقد فصلنا الكلام على صاحبه فيما قبل وعمن نقلوا عنه وعن المصادر التي ذكرته ونصت عليه.

- «**شرح البخاري» لأبي القاسم الملهب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة التميمي المري المتوفى سنة** 1044/332.

وهو شرح موسع قال عن صاحبه أبو الأصبع: كان من كبار أصحاب الأصيلي وبه حيي كتاب البخاري بالأندلس، وقد ذكره في مقدمة اللامع (ص: 33).

- «**شرح البخاري» لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي المعروف بابن البطال المتوفى سنة:** 449هـ. ويقع في عدة أسفار، وغالبه في فقه مالك، نقل عنه الكرماني في شرحه. ويوجد بخزانة القرويين كما ذكره، بل في فهرسه تحت عدد: 113، وبفهرس القرويين تحت عدد: 134. كما توجد نسخة منه بخزانة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم له: 33. كما توجد نسخة أخرى بخزانة ابن يوسف بمراكش تحت عدد: 585. وقد ذكره القسطلاني في ج41/1، وذكره صاحب الديباج بقوله: «وألف شرح البخاري» بروكلمان ملحق 33/1، وتاريخ التراث العربي ص: 312.

- «**شرح البخاري» لأبي حفص عمر بن الحسن بن عمر الهوزني الإشبيلي المتوفى سنة** 460 ذكره القسطلاني في الإرشاد 41/1 ومقدمة اللامع (ص: 133)، وكشف الظنون 546/1.

- «**شرح البخاري» لأبي عبد الله محمد بن خلف بن المرابط المرى المتوفى بعد الثمانين وأربعمائة** 480**هـ** قال عنه **في الديباج**: له في شرح البخاري كتاب كبير حسن، وقد اختصر فيه شرح المهلب بن أبي صفرة، وأضاف إليه إضافات وزاد عليه فوائد، وهو ممن نقل عنه ابن رشيد السبتي، (مقدمة اللامع: 133 القسطلاني 35/2 معجم المؤلفين 284/9.

- «**شرح البخاري» لأبي الأصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي المتوفى سنة** 486 بغرناطة. ذكره صاحب كشف الظنون، ومقدمة اللامع (ص: 134).

- «**تفسير غريب ما في الصحيحين**» **لابن فتوح محمد الحميدي الميورقي، المتوفى**: 488هـ. (معجم المحدثين: 43).

- «**شرح البخاري**» **المسمى: المجالس لأبي إسحاق إبارهيم بن موسى الشاطبي المالكي**، (**المتوفى**: 490). قال عنه في نيل الابتهاج: «شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله». (نيل الابتهاج: 329)، مقدمة اللامع (ص: 149)، شجرة النور الزكية (ص: 231).

- «**شرح البخاري**» **لأبي القاسم أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمي المري المتوفى**: 540، قال عنه القسطلاني: «إنه شرح واسع جدا». (42/1). مقدمة اللامع (ص: 132)، شجرة النور الزكية (ص: 134).

- «**شرح غريب الصحيح**» **لأبي الحسن محمد بن أحمد الجياني المتوفى**: 540. كشف الظنون (ص: 553). مقدمة اللامع (ص: 132). السفر السادس من الذيل والتكملة (ص: 32) طبع سنة: 1973.

- «**شرح البخاري**» **المسمى: «كتاب النيرين في الصحيحين»، لأبي بكر بن العربي المتوفى**: 543. مقدمة اللامع: 133. كشف الظنون، الديباج، شجرة النور الزكية: 136.

- «**الخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح**» **لعبد الواحد عمر بن التين الصفاقسي، المتوفى**: 611هـ. وهو شرح متداول، نقل عنه ابن حجر في الفتح، واستفاد منه القسطلاني (مقدمة القسطلاني على شرح البخاري: 40). مقدمة ابن خلدون (ص: 443)، كشف الظنون، شجرة النور الزكية (ص: 168).

- «**المُفهم في شرح البخاري ومسلم**» **لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد الأزدي الأندلسي** (المتوفى: 636). شجرة النور الزكية (ص: 181).

- «**ترجمة صحيح البخاري ومعاني ما أشكل من ذلك**» **لأبي العباس أحمد بن رشيق الكاتب المتوفى سنة**: 646هـ. (الحميد في الجذوة: 115، دعوة الحق: 17).

- «**شرح على صحيح البخاري» لأحمد بن محمد إبراهيم بن عمر القرطبي المالكي المعروف بابن المزين، المتوفى:** 656هـ. النفح: 371/3، الديباج: 77، معجم المؤلفين: 27/2. شجرة النور الزكية: 188.

- «**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» للشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوي الجياني، المتوفى:** 672. وهو شرح لمشكل إعرابه، يوجد بالقرويين تحت عدد 709 في جزء متوسط بخط مغربي. كشف الظنون: 553. بروكلمان ملحق 298/1. مقدمة اللامع: 131.

- «**ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري» محب الدين محمد ابن رشيد السبتي المتوفى سنة:** 761. طبع بالهند. وقد ذكر في كشف الظنون أنه لم يكمل، يوجد مخطوطا بالأسكوريال عدد 1780/1732، فهرس 210/1.

- «**شرح غريب البخاري» لأبي عبد الله محمد بن أحمد اليفرني المكناسي المتوفى:** 818هـ. وهو شرح في سفر واحد موجود بخزانة القرويين تحت عدد 140، وفي الخزانة الملكية، وفي خزانة تامكورت، وفي بعض الخزائن الخاص.

- «**شرح البخاري» لمحمد بن مرزوق الأكبر الجد التلمساني المتوفى:** 837هـ. (فهرس الفهارس).

- «**المتجر الربيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح» لأبي عبد الله محمد ابن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي الحفيد المتوفى:** 842هـ. لم يكمل، وهو موجود في الخزانة الكتانية تحت عدد: 572. (في 201 ورقة) القسطلاني، مقدمة اللامع: 138. فهرس الفهارس: 397/1، كشف الظنون: 550، بروكلمان ملحق: 345/2.

- «**شرح صحيح البخاري» لأبي زكريا يحيى بن عبد الرحمن العجيسي المتوفى:** 862هـ. (دعوة الحق: 1 س17، ربيع الثاني 1980.

- «**شرح البخاري» لشرف الدين محمد بن عبد الرحمن المغربي الكندي المالكي المتوفى:** 763، (نيل الابتهاج، مقدمة اللامع: 149).

ـ «شرح البخاري» للشيخ يحيى بن أحمد بن عبد السلام عرف بالعلمي المالكي، المتوفى: 888هـ. (نيل الابتهاج، مقدمة اللامع: 149).

ـ «شرح البخاري» للقاضي أبي عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري الشهير بالرصاع المالكي المتوفى: 893.

- « شرح البخاري» محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، المتوفى سنة 895، ودفن بتلمسان، له شرح عجيب على البخاري لم يكمله، وحاشية لطيفة على مشكلاته وغير ذلك، موجود بالخزانة الكتانية. (فهرس الفهارس (2/ 999).

- «شرح البخاري» إبراهيم بن هلال السجلماسي المالكي المتوفى: 903هـ.

- «فتح الباري في شرح البخاري» أبو العباس أحمد بن قاسم ساسي البوني الجزائري، المتوفى: 1139 (فهرس الفهارس (1/ 236).

- «شرح البخاري» أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الجزولي الحضيكي المتوفى: 1189هـ. فهرس الفهارس (1/ 351). قال العلامة عبد الحي الكتاني: «له على البخاري شرح، وقفت على المجلد الأول منه بمراكش». (فهرس الفهارس (1/ 352).

- «شرح البخاري» محمد المدني بن محمد بن عبد السلام الناصري المتوفى: 1238هـ. قال العلامة الكتاني: « وعندي شرحه بخطه على غرار في صحيح ذكر فيه أنه صنفه وهو ابن خمس وعشرين سنة وأتمه سنة 1226، قال: وأخبر الواقف عليه أنه من فتح الباري على كاتبه فلم أستودعه إلا ما أفادنيه مجالس أشياخي ووالدي وما تعلق بحفظي من نصوص الأئمة في هذا الشأن». (فهرس الفهارس (2/ 550).

- «شرح البخاري» البناني المكي: هو محمد بن محمد بن محمد العربي بن عبد السلام بن حمدون بن عبد الواحد بن محمد - فتحاً - بن أحمد بوستة ابن عبد الله بن أبي القاسم البناني التفزي، المغربي، القلعي أصلاً، المكي داراً، مفتي المالكية بمكة المكرمة المتوفى في ربيع ثاني سنة 1245 شارح البخاري وغيره. (فهرس الفهارس (1/ 229).

- «شرح البخاري» عبد الرحمن التغرغرتي السوسي مات في آخر عهد مولاي عبد الرحمن العلوي، سنة: 1276، موجود بالخزانة الكتانية. قال عنه العلامة الكتاني: «العالم محدث سوس، الحافظ، وذكر عنه أنه ساق سنده في صحيح البخاري بعشرين واسطة، قائلاً لا يعلم أعلى منه بالمغرب والمشرق» (اهـ). وسألت عنه - السائل الكتاني - بعض علماء سوس فقال لي: إنه منسوب إلى تغرغرت قرية من قرى سكتانة بسوس. كان علاّمة كبيراً، له شرح على البخاري في أربعة مجلدات كامل، مات في آخر الدولة الرحمانية بسوس، وله ذرية وشهرة بذلك الصقع». (فهرس الفهارس (2/ 742).

- «شرح البخاري» محمد بن أحمد السوسي التيوتي الروداني، توفي آخر عهد مولاي عبد الرحمن حوالي: 1276هـ. قال عنه صاحب الأعلام: «وقفت له رحمه الله على الجزء الثالث من شرح البخاري بخط يده، أوله في القيام لجنازة اليهودي». (الأعلام: 314/6).

- «شرح على البخاري» لم يكمل لأبي محمد الحاج الداودي التلمساني المتوفى: 1271.

- «شرح البخاري» في اثنتي عشر جزء لأبي الحسن علي الونيسي (القرن الثالي عشر). (تعريف الخلف: 182/2).

- «النهر الجاري في شرح البخاري» للشيخ محمد سالم المجلي الموريتاني المتوفى: 1302هـ. (في سبعة أسفار ضخام) يوجد عند ابن حفيد المؤلف بخزانته بالعيون، قال الدكتور يوسف الكتاني: «اطلعت على الجزء الرابع منه».

- «الفجر الساطع على الصحيح الجامع» للشيخ العلامة الوجيه خطيب الحرم الإدريسي بزرهون ومفتيه، أبو عبد الله محمد الفضيل ابن العلامة الخطيب أبي عبد الله محمد الفاطمي الإدريسي الشبيهي الزرهوني. قال عنه المحدث المسند المؤرخ محمد عبد الحي الكتاني: «أروي ما فيها عنه سماعا وإجازة منه عام 1318 بزرهون، وهو صاحب «الفجر الساطع على الصحيح الجامع» أنفس وأعلى ما كتبه المتأخرون من المالكية على الصحيح مطلقا، وهو في أربع مجلدات أنا متفرد الآن في الدنيا بروايته عن مؤلفه». (فهرس الفهارس 2/ 929).

- «**شرح على صحيح البخاري» لعبد الجليل برادة الفاسي - أثلا - المدني - دارا ومولدا ومدفنا - المتوفى سنة: 1327هـ.**

- «**شرح على البخاري» محمد بن يحيى بن يحيى الولاتي الشنقيطي المتوفى** سنة: 1330هـ. في أربع مجلدات، امتاز بالتنبيه على كل حديث تمسّك به مالك في الموطأ. (شجرة النور الزكية: 435)، (معجم المحديث: 38).

- «**شرح البخاري» التهامي بن المدني كنون المتوفى: 1331هـ.** (الشرف المصون لآل كنون: 28).

- «**شرح البخاري» أحمد بن جعفر الكتاني المتوفى: 1340هـ.** في ثلاثة أجزاء لم يكمل، موجود عند ولده الأستاذ إبراهيم بخزانته. (النبذة اليسيرة).

- «**كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري» لشيخ محمد حبيب الله ابن مايابا الجكني الشنقيطي المالكي، المتوفى: 1363هـ.** (تنوير الحوالك، مقدمة اللامع: 149. طبع منه جزء صغير في مصر).

- «**إتحاف قارئ صحيح البخاري» محمد الفرطاخ التطواني، طبع في تطوان،** موجود بالخزانة الصبيحية بسلا، تحت عدد 2109. (تاريخ التراث العربي: 341)

- «**الضوء الساري في أفق صحيح البخاري» محمد بن إبراهيم الهلالي المزاري، مخطوط مصر بالخزانة العامة ¼ مركز تارودانت، جائزة 1981، نسخة مصورة بالخزانة الملكية 10937.** (انتهى)[1].

- «**الزند الواري والبدر الساري في شرح صحيح البخاري**» [المجلد الأول فقط] **للشيخ العلامة محمد تقي الدين الهلالي.**

<u>وذكر الأستاذ قاسم اكحيلات عناوين أخرى لكتب اهتمت بصحيح البخاري، منها:</u>

- **الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة من الصحيح. (الحافظ ابن عبد البر.** 463هـ).

---

(1) نقلا من كتاب: «مدرسة الإمام البخاري في المغرب». للدكتور يوسف الكتاني.

- **حاشية على صحيح البخاري**: أبو علي حسين بن محمد بن فيرة بن سكرة الصدفي السرقسطي. (514هـ).

- **شرح غريب البخاري**: محمد بن أحمد بن أبي خيثمة الجياني. (540هـ).

- **رفع التماري فيمن تكلم فيه من رجال البخاري**: محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأونبي. (656هـ).

- **إفادة النصيح في مشهور رواة الصحيح**: محمد بن عمر السبتي (721هـ).

- **ترجمان التراجم في بيان وجه مناسبة تراجم البخاري**: أبو عبد الله محمد بن عمر رشيد السبتي. (721هـ).

- **تعليقات على صحيح البخاري**: أبو العباس أحمد بن أحمد زروق البرنسي الفاسي. (899هـ).

- **تعليق على صحيح البخاري**: عبد الواحد بن أحمد الونشريسي الفاسي. (955هـ).

- **الكوكب الساري في اختصار البخاري**: محمد بن عيسى حرزوز المكناسي. (960هـ).

- **تشنيف المسامع ببعض فوائد الجامع**: أبو زيد عبدالرحمن بن محمد الفاسي. (1036هـ).

- **تقارير على صحيح البخاري**: عبد القادر بن علي الفاسي. (1091هـ).

- **غرة الصباح في اصطلاح البخاري**: عبد الله بن إبراهيم العلوي السجلماسي. (1233هـ).

- **إرشاد القاري لصحيح البخاري**: محمد التهامي جنون الفاسي (1331هـ).

- **التقييد النافع لمن يريد مطالع الجامع**: أحمد بن الصديق الغمار. (1380هـ).

- **أجوبة ما أشكل في الصحيحين في حق المقام المحمدي**: محمد بن عبد الكبير الكتاني الفاسي. (1327هـ).

- **رسالة في بيان مناسبة ابتداء البخاري بباب: كيف كان بدء الوحي؟** محمد بن احمد بن قدور الآسفي. (1357هـ).

- **أخبار البخاري**: محمد المدني بن الغازي بن الحسني الرباطي (1378هـ)
- **التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة**: محمد عبد الحي الكتاني. (1382هـ).
- **تخريج ثلاثيات البخاري**: محمد عبد الحي الكتاني. (1382هـ)
- **شرح مشكلات البخاري**: حمد بن يوسف السائح.
- **نظم رجال البخاري**: محمد بن مسعود المعدري السوسي. (والله الموفق)[1].

- فهذا ما تيسر نقله ممن ألّف في شرح صحيح البخاري، أو اعتنى بباب من أبوابه. وقد وجدت نظما لأبواب الصحيح نظمها **الشيخ العلامة محمد تقي دالين الهلالي رحمه الله**، قال فيها:

بـدءُ وحـيٍ آمِـنْ تعلّـمْ وُضـوءا   واغتسِل وأَذى المحـيضِ تَـوقّى
وتـيمَّم وصـلِّ فـي الوقـتِ أذّن   جمُعـة لا تخـفْ بفِطـرٍ وأضـحى
ثـمّ أَوْتِـرْ واسْتـسْقِ واحـذَر كُـسوفا   وسُـجود القـرآن والقَـصْرُ يُلغـى
وتهجَّـد وصـلِّ فـي المـسجدينِ اِعْـ   ـمَلْ بهـا صـالحا ولا تـكُ تنـسى
عجّلـنْ بجنـائز وزكـاة   حـجّ ثـم اعتمـرْ مَـن أُحـصِر أهـدى
بعـدَ حـجّ وعُمـرةٍ جـاء صَـوْمٌ   وقيـامٌ بليلـةِ القـدرِ تَرْقـى
واعتكـف بِـعْ أسـلمْ لتـشفَع آجـر   حَـوْلٌ اُكفُـلْ وبالوكالـةِ تُكفـى
وازْرَعَـنْ واسـقِ واحـذَرِ القَـرْضَ أدِّ الـ   ـدَّيْنَ واحـذرْ خـصومةً وتـأنّى
لُقطـةً دعْ لا تظلِمـنْ شَـريكا   وارْهَـنِ اعتِقْ كاتِبْ وهَـبْ مـا تَسَنَّى
وأشْـهِدَنْ لا تأفـكْ وأصـلِحْ بِـشرْطٍ   أوْصِ جاهـدْ ثـمّ المناقـبُ تُـرْوَى
بـدءُ خلـقٍ وأنبيـاءٌ كِـرام   والمناقـبُ فـضلُ صَـحْبٍ وأسـرا
بمغـازٍ فـسِّرْ فـضائلَ ذِكْـر   وَدَعِ الأكـلَ بـالقرآن فتُغْنـى
أَنكحـنْ واحـذرِ الطـلاقَ وأَنْفِـق   أطعِمَـنْ فـي العقيقـةِ الـذبحُ يُبْغـى

---
(1) الأستاذ قاسم اكحيلات المصدر:
http://www.kacemkhailat.com/2017/11/blog-post - 73.html

ثـم ضـحّ واشـرَبْ لِـدائِكَ طِبًّـا	والْبِـسَنِ الآدابَ بـالْإِذْنِ تُـدْعَى
والرقـائِقُ للقلـوبِ فقـدْرٌ	واحلِفَـنْ وانْـذِرَنْ لربّـكَ تُكْفـى
كفّـرنْ بفـرائِضَ وحُـدود	حـاربنْ مُرتـدًّا ولا تَـدِ قتلـى
واسـتتبهُ مِـن قبـلِ عَـزْمِ قتـال	واعْلمَـنِ الْإِكـراهَ فـي الـدين يُنفـى
حـيّلا دعْ وللمُرائـي فعبّـر	إن علمـتَ واحكُـم ولا تتمنّـى
خبـرُ الواحـدِ اقـبلَنْ فهُـوَ حـقّ	واعتـصِم بـالقرآن وَجِـدْ لِتعلـى

وأهمُّ ما يلاحَظ في هذا الباب، أن أكثر الروايات التي يتصل بها الحافظ ابن حجر بالبخاري، والتي استند إليها في شرحه «فتح الباري» إنما جاءته من طريق المغاربة، مثل: رواية ابن السكن، ورواية الهمداني، ورواية الأصيلي، ورواية القابسي، ورواية النسفي.

وقد أورد هذه الروايات كلها بأسانيدها المتصلة، **أبو علي الحسين بن محمد الغساني** (المتوفى: 498هـ)، في كتابه «**تقييد المهمل وتمييز المشكل**».

المبحث الثالث: عناية نساء مغربيات بصحيح البخاري

لم تكن العناية بصحيح البخاري متوقفة على السلاطين والملوك والعلماء، وإنما عمّت نساء مغربيات فاضلات.

لالّة خناتة المغافرية زوجة السلطان مولاي إسماعيل

«**لالّة خناتة المغافرية**» زوجة السلطان مولاي إسماعيل، **حبست دُوراً بباب العمرة - في أثناء حجّها - وذلك على من يختم صحيحَ البخاري**، قال ابن زيدان: «وأوقفت أوقافا ذات بال، منها دار اشترتها من أولاد العلامة أبي محمد عبد الله بن سالم البصري بباب العمرة - أحد أبواب المسجد الحرام - **بما يقرب من ألف مثقال ذهب مطبوعة، وحبستها على طلبة يختِمون كل يوم ختمة من القرآن، وعلى من يدرس صحيح أبي عبد الله البخاري، وعيّنت ناظرا على الدار المذكورة**»[1].

(1) إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس (3/32).

لالّة مليكة بنت محمد المرينية

تزوج الشيخ محمد الكتاني بلالّة مليكة بنت محمد المرينية، وكان صداقها نُسخة خطّية نفيسة من صحيح البخاري[1].

المبحث الرابع: عناية عامة المغاربة بصحيح البخاري

لقد بلغ من تعظيم صحيح البخاري عند عامة المغاربة، أنه لما جاء الشيخ أبو شعيب الدكالي - رحمه الله - إلى طنجة، وجعل يلقي دروسا في صحيح البخاري، كان يفتح درسه بقوله: «قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري..». فصار أهل طنجة يقولون عن الشيخ: «إنه متكبر، لا يتنازل أن يقول مولانا البخاري، بل يقول مولاهم البخاري!!»[2]. وهذا من الطرائف. فإنهم عوام لم يفهموا أن معنى: مولاهم - هنا - أي: أن جدّه أسلم على يده يمان الجعفي، فقيل: مولاهم.

المبحث الخامس: السلسلة الذهبية الحديثية المغربية

قال الدكتور يوسف الكتاني عن السلسلة الذهبية المغربية: «...حيث كنت أول من ينظم عقدها ويبرر أفرادها الأربعة، وهم: رضوان الجنوي، والإمام القصار، والعارف بالله سيدي عبد القادر الفاسي، على غرار سلسلة الذهب الحديثية المشهورة. ذلك أن السند المغربي في الحديث، قام على أئمة عظام، وحفاظ كبار، انتظموا في سلك واحد، خلفا عن سلف، وكان كل منهم إمام وقته، الذي انتهت إليه رئاسة الحديث، وكان فارس ميدانه، الذي جلي فيه وبرز، فكانوا مدار سماع الحديث في المغرب، وروايته ودرايته، وارتبطت بهم الرواية، واتصلت واحدا فواحدا، فكوّنوا سلسلة الذهب المغربية في الحديث، فتشرّفتُ بروايتهم الطروس، وقامت عليهم الحلقات والدروس،..**(إلى أن قال)**.

---

(1) مدرسة الإمام البخاري في المغرب. د. يوسف الكتاني (546/2).

(2) جؤنة العطار. أحمد بن الصديق الغماري. (46/1).

وأتيت بأمثلة عن أهم الذين تخصصوا في قراءة البخاري، وإقرائه، وبرعوا في حفظه، وتفننوا في نسخه، من كل عصر وفي كل جيل. من ذلك ما نقله عياض عن الصدفي قوله: «خذ الصحيح فاذكر لي أي متن شئت، أذكر لك سنده، وأي سند شئت، أذكر متنه».. كما روى في هذا الباب الإمام ابن مرزوق عن أبي القاسم العبدوسي (المتوفى سنة 837هـ) قوله : «قرأت البخاري في حصار فاس الجديد، في يوم واحد، ابتدأته من أذان الفجر، وختمته بعد العتمة بقليل».

وفي ترجمة غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي من الغنية قوله: «بلغني عنه - ولم أسمعه - أنه قال: «كررت البخاري سبعمائة مرة».

وقد أدرك علماؤنا في هذا الباب، شأواً عظيما، حتى كانت تُصحّح كتب الصحيح من أفواههم.

هنيئا لأصحابِ خيرِ الورى ... وطوبى لأصحابِ أخباره

أولئك فازوا بتذكيره ... ونحنُ سعِدنا بتذكاره

وهم سبقونا إلى نَصره ... وها نحن أتباعُ أنصاره

ولمّا حُرمنا لِقَا عينه ... عَكفنا على حِفظ آثاره

سندي المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

حدثنا الأستاذ المفسر والمقرئ عمر محسن - حفظه الله - بمسجد آل سعود سنة 1407 - الدار البيضاء - إثر شرحه لحديثٍ مِن ثلاثيات البخاري، فقال: «أجازني

الشيخ تقي الدين الهلالي[1]، وأنا أُجيزكم بسنده سماعا»[2] - عن شيخه المحدث العلامة أبي العلا عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري عن الإمَام الهُمَام العلامة المحدث محمد نَذِير حُسَين الدِهْلَوِيّ، عن الشيخ المكرم الأورع البارع في الآفاق محمد إسحاق المحدث الدهلوي، عن الشيخ الأجل مسنِد الوقت الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي، عن والده الشيخ حجة الخلف الشاه ولي الله الدهلوي، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد عبد السميع بن إبراهيم الكوراني، أخبرنا أبو الأسرار حسن بن علي العجيمي، أخبرنا أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي الجعفري، أخبرنا سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي، أخبرنا أحمد بن خليل بن إبراهيم السبكي، أخبرنا النجم محمد نجم الدين بن أحمد بن علي الغيطي السكندري، أخبرنا شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، أخبرنا إبراهيم بن صدقة الحنبلي، أخبرنا أبو النجم عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن رَزين الحَمَوي، أخبرنا مسنِدُ الدنيا المعمّر الشهير بابن الشحنة الشيخ أحمد بن أبي طالب الحجار الدمشقي الحنفي، أخبرنا سراج الدين أبو عبد الله الحسين بن المبارك الربعي الزَّبيدي البغدادي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السِّجْزي الهَروي، أخبرنا شيخ الإسلام أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداوُدي البُوشَنْجي، أخبرنا شيخ الإسلام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّويَه السَّرخسي، أخبرنا شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْري، أخبرنا أمير المؤمنين في الحديث شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاري مرتين لجميعه مرة بـ "فربر". ومرة بـ: "بخاري".

---

(1) الشيخ تقي الدين الهلالي: هو العلامة المحدث واللغوي الشهير والأديب البارع والشاعر الفحل والرحالة المغربي السلفي أبو شكيب محمد تقي الدين الهلالي، (توفي: 1407 موافق 1987).

(2) إلى هنا تم كلام الأستاذ عمر محسن، ولما انتهى الدرس وصلينا العشاء، استأذنته في رواية ثلاثيات البخاري بسنده عن شيخه تقي الدين الهلالي فأجازني. وقد بحثت عن سند الشيخ تقي الدين الهلالي رحمه الله، وهو الذي أثبته.

وتشرّفتُ[1] - أيضا - باتصال السند سماعا ومشافهة إلى البخاري: عن شيخنا العلامة المحدث المفسر محمد زحل - رحمه الله - عن شيخه الرحالي الفاروق، عن الشيخ أبي شعيب الدكالي، عن الشيخ عليّ الصالحي، عن الشيخ منّة الله، عن الأمير، عن الشيخ علي الصعيدي، عن الشيخ محمد بن عقيلة المكي، عن الشيخ حسن العجيمي، عن الشيخ أحمد بن الفحل اليمني، عن الشيخ يحيى بن مكرم بن محب الدين الطبري، عن جدّه الشيخ محب الدين الطبري، عن الشيخ محمد بن إبراهيم بن صدقة الدمشقي، عن الشيخ عبد الرحمن بن عبد الأول الفرغاني، عن الشيخ محمد بن منصور بن شاذبخت، عن الشيخ يحيى ابن عمار الختلاني، عن الشيخ محمد ابن يوسف بن مطر الفربري، عن شيخه أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري رحمه الله!!

كذلك اتصل لنا السند إلى البخاري إجازة: عن الشيخ مصطفى رفعت نور الدين المحلي الشافعي المصري حفظه الله، عن شيخه محمد سالم القاسمي، عن سماحة الشيخ المحدث حسين أحمد الفيض أبادي ثم المدني، عن المحدث الأعظم شيخ الهند محمود الحسن الديوبندي، عن سماحة الإمام الأكبر محمد القاسم النانوتيّ - جدّ الشيخ القاسمي -، عن الشيخ الشاه عبد الغني المجددي الدهلوي ثم المدني، عن الشيخ محمد إسحاق الدهلوي، عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي، عن إمام المحدثين بالهند أبي الفياض أحمد المشهور بالشاه ولي الله الدهلوي بأسانيده المتشعبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(1) كان أول سماع لي لهذا السند من الشيخ زحل رحمه الله في سنة: 1405 - 1406موافق 1985 - 86، كتاب بدء الوحي. ثم لظروف انقطعت عن حضور «شرح صحيح البخاري». ويشاء الله تعالى بعد غياب طويل أن أحضر سنة: 1430 موافق 2009، ثم بعد غيبة حضرت له سنة: 1435 موافق 2014 - 2015 بمسجد عين الشق. وكان آخر درس سمعته له: "شرح آية الكرسي" في شهر رمضان، لعام 2015، قبل صلاة العشاء، بفضاء مسجد الفتح - حي الإنارة - عين الشق.

وبسند أعلى من هذا: عن شيخي الشيخ مصطفى نور الدين رفعت حفظه الله، عن شيخه محمد أسيد الله الرحماني عن شيخيه الشيخ منير خان والشيخ أبي القاسم البنارسي، عن شيخ الكل في الكل نذير حسين الدهلوي، عن الشيخ محمد إسحاق الدهلوي عن الشيخ عبدالعزيز الدهلوي عن والده ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، بأسانيده المتصلة.

فهذا سندنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق أمير المؤمنين في الحديث، أبي عبد الله البخاري، وهؤلاء مشايخنا، رحم الله من مات منهم، وبارك في الأحياء منهم، وجزاهم عنا كل خير.

خاتمة

إن مما يمكن استخلاصه - من خلال وقفاتنا مع كتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة»، وتأملاتنا في الشُّبُهات التي تعلّق بها صاحب الكتاب - ما يلي:

أولا: إن للعقل حدودا، إنِ احتَرمها الإنسان فلن يحصل له أي اعتراض مع النقل الصحيح. إذ قيمة العقل البشري، أنه الأداة المهيّأة للإنسان، ليعرفَ بها وزن أحكامه في هذا الميزان الذي لا يميل مع الهوى، ولا يتأثر بشتى المؤثرات، وبهذا يُعتبر عقل المسلم الخاضع لأوامر خالقه من أرقى العقول التي احترمتْ حدود المعقول.

ثانيا: التفسير العقلاني لكل شيء في الوجود، مذهب قديم في البشرية، ويمثّله أشد ما يمثله: سقراط وأرسطو. وتأثرت به طائفة من المسلمين - وهي المعتزلة - ثم ازداد تأثيره حين اتخذه الغرب عند معركته مع الكنيسة، وامتد هذا التأثير إلى بعض دعاة الإصلاح الديني في ظل ضعف الأمة الإسلامية وتدهور أمرها. ويعتبر عقل «العقلاني» من أشد العقول اضطرابا وحيرة.

ثالثا: الذين يزعمون التمسك بالقرآن وحده لفهم الدين - القرآنيون - قوم متناقضون، وحججهم متضاربة، وهم أهل زيغ وضلال، تنبأ بهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل ظهورهم، وأول ظهورهم كان في عهد علي رضي الله عنه، خرجوا عن طاعته وحاربوه، وهم الخوارج. وهم - كذلك - أول من أنكر حد الرجم. ومن صفاتهم في عصرنا: كثرة الحديث عن الاكتفاء بنصوص القرآن، مع الاستدلال ببعض الآيات الدالة على التمسك به وحده، إيهاما منهم أنه لا حاجة لنا بالسنة، لأن رُواتها بشر غير معصومين - وهي كلمة حق أريد بها باطل - ولذلك وجدنا كلمة الناشر لكتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة» ختمها - (صفحة: 14) - بقوله تعالى:

﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ

ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٨﴾ [الجاثية: 6 - 8].
والآية نفسها ختم بها «رشيد أيلال» كتابه (صفحة: 280).

رابعا: شبهات «صاحب الكتاب» كلها قديمة، وليست حديثة، ولم يأت بجديد يذكر، ولا فائدة عليها يُشكر - خلافا لما ادّعاه - سواء فيما يخص التشكيك في نسخة البخاري، أو الدعوة إلى إنكار السنة. وحسْبك أن ترجع إلى ما ذكرناه عن «**الأشرف بن الأعز الرملي الكذابة** - حيث قال:«**البخاري مجهول لم يرو عنه سوى الفربري**»! وقد ردّ عليه الإمام الذهبي رحمه الله.

خامسا: نقولات صاحب الكتاب كانت مليئة بما يقدح في أمانته العلمية، منها: التدليس، والخلط بين المصادر العلمية، والبتر لكلام العلماء، مما يدل على الكذب والافتراء. وهذه الأمور كافية في طرح كتابه وعدم الاكتراث بما فيه. ناهيك عن السخرية والتنقيص بالإمام البخاري وصحيحه، وغمزه بشتى الأوصاف الدنية.

سادسا: النقل العشوائي والمتجرد عن التدقيق في المنقول، مما يدل على التقليد الأعمى لدى صاحب الكتاب، فإنه ينقل المعلومة كما هي دون أدنى جهد للتأكد من صحتها! في حين، عند التأمل فيها والتدقيق من مصادرها، وجدناها كذبا وافتراء وتدليسا. كما هو الحال عند نقله لكلام «محمود أبي رية» و«عبد الفتاح عساكر»، وغيرهما.

سابعا: التناقض البيّن عند المؤلف، حيث يطالب بالنسخة الخطية للبخاري، وفي الوقت ذاته يستدل بمصادرَ قديمةٍ لا يملك النسخة الخطية لأصحابها، بما في ذلك القرآن، لأن الذين تولوا كتابته هُم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم عند المؤلف: عبارة عن خليط بين مؤمن وفاسق، وصادق وكاذب!

ثامنا: اعترافُ المؤلف بإنكاره كل كتب الحديث والفقه بلا استثناء، وذلك عند قوله: «**وللإشارة فقط فما قلناه حول مخطوط صحيح البخاري ينطبق على كتب الحديث بلا استثناء، ونحن اتخذنا صحيح البخاري نموذجا فقط لباقي هاته الكتب المسماة كتب الحديث**». (صفحة: 243). ولذلك ما من حديث أنكره وطعن فيه

عند البخاري، إلا ويجد الباحث أن البخاري لم يتفرد به. كما بينتُ ذلك عند كل حديث.

تاسعا: اعتماد المؤلف على الفتاوى العامة المَشرقية - من خلال الشبكة العنكبوتية - مما يدل على جهله وعدم جدّيته في البحث. إذ الأصل في المستفتي أن يستفتي أهل بلده، حتى إذا لم يجد عالما، فعنئذ يستفتي خارج بلده، لأن المفتي يحتاج إلى استفسار - خاصة في الأمور العلمية والعقائدية - وفي هذا يقول العلامة ابن القيم رحمه الله: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علما.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان قوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يُعدم أجرين أو أجرا..»[1].

عاشرا: «كتاب صحيح البخاري» تلقّته الأمّة المسلمة - أعني علماءها - مشافهة وسماعا، شيخا عن شيخ. لا نقلا من نسخته الأصلية التي خطها البخاري بيمينه[2]. وتكاد عناية العلماء المغاربة باتصال سندهم إلى البخاري تفوق غيرهم. وهذه مفخرة وعزة وشرف، يفتخر ويعتز ويتشرّف بها كل عالم مغربي - و طالبِ علم -.

وأما سند «رشيد أيلال»وأساتذته، ومصادره، فإنه يروي بسنده المتصل من **«جوجل google»! من طريق «الشبكة العنكبوتية»! عن محمود أبي رية المصري، عن أحمد صبحي منصور، عن الطبيب عماد محمد بابكر حسين، عن المهندس**

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين (1/ 69)

(2) أتحدث هنا عن أغلب الطرق التي أخذ بها العلماء وطلبة العلم «صحيح البخاري» خاصة بعد وفاة البخاري رحمه الله، وإلا فهناك من نقل من نسخة البخاري بخطه في عصره - كما أخبرنا بذلك تلميذه الفربري - ثم ضاعت مع مرور الزمن، والحروب والفتن. كما هو حال كثير من الكتب العلمية التي ضاعت وأحرقت، أو سُرقت..إلخ.

الاستشاري زكريا أوزون، عن محمد صادق النجمي الشيعي، عن المفكر عبد الفتاح عساكر، عن الباحث الكاتب إسلام بحيري، عن الدكتور كوركيس عواد، عن الباحث ألفونس مَنْغَنا، عن اليهودي المستشرق دَيْفِيد صمويل، عن اليهودي المستشرق إجناتس جولدتسيهر!!

فيا راغبا في الحق، وباحثا عنه، بربّك:

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾؟ [الرعد: 16].

فهذه زبدة ما يمكن استخلاصه من وقفاتي مع جهالات «المؤلف»، وأحمد الله أني قد وفّيت بما نويت، وحقق الله لي ما ارتجيت، فجئت بما سمح به الجهد من كشف ما في كتاب: «صحيح البخاري نهاية أسطورة» من شبهات، وافتراءات وجهالات، قد أتيتُ على بنيان جهلِ صاحبِه وافترائه، وسخريته بالبخاري واستهزائه، واحتقاره للأئمة الأعلام وازدرائه، وبدعتِه وضلاله، فخرَّ عليه السقف من فوقه وعلى أشياخه. أحمده تعالى على ما يسّره لي من صحة وفراغ، وفتح ونشاط، فعكفت على استخراج الشُّبُهات، والتناقضات والجهالات، وها أنا ذا أهديه إلى كل مسلم عاقل عفواً لم تسهر فيه عيناه، ولم يسافر فيه فكره عن أهله ومأواه، ولم يتجرّد في تحصيله عن مألوفاته، أو عن راحته ولذّاته، فلك أيها القارئ غُنمه، وعليّ غُرمه.

هذا، وما كان في هذا الكتاب من توفيق وصواب، فمن الفتاح العليم الوهاب، ما لي شيء، ولا مني شيء، ولا في شيء:

أنا المكدّي وابنُ المُكدّي وهكذا كان أبي وجدّي

وما كان فيه من نقص أو زلل، أو خطإ أو خَطَل، فمن نفسي وذنوبي والشيطان الرجيم. ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [هود: 88].

وكان تمامه يوم الأربعاء 29 ربيع الثاني 1439 الموفق 17 - 01 - 2018 بعد صلاة المغرب بمسجد «بدر» - الدار البيضاء- وتمّ تبييضه ليلة الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1439 الموافق 29 - 01 - 2018. بعد أذان العشاء.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.

انتهى

بقلم المفتقر إلى رحمة الباري

الذابِّ عن صحيح البخاري

محمد بن أحمد رفيق

غفر الله له ولوالديه

ولسائر المؤمنين

والمؤمنات

آمين

مصادر الكتاب ومراجعه

القرآن الكريم

أ

- **إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام:** ابن دقيق العيد. الناشر: مطبعة السنة المحمدية.
- **أحكام القرآن:** القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ). راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- **أدب الاملاء والاستملاء:** عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ). المحقق: ماكس فايسفايلر. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية:** عمرُ بنُ عليّ بنِ موسى بنِ خليلٍ البغداديُّ الأزجيُّ البزَّارُ، سراجُ الدينِ أبو حفصٍ (المتوفى: 749هـ). المحقق: زهير الشاويش. الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- **الإخنائية** - أو الرد على الإخنائي -: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ). المحقق: أحمد بن مونس العنزي. دار النشر: دار الخراز - جدة. الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:** عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ). المحقق: السيد أحمد صقر. الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس. الطبعة: الأولى، 1379هـ - 1970م.

❖ **الأقدس على الأنفس:** الإمام محمد مصطفى ماء العينين (متوفي: 1328) تحقيق وتعليق: محمد بن أحمد رفيق - تقريظ فضيلة الدكتور أحمد الريسوني- دار الرشاد الحديثية - الدار البيضاء - طبعة 2015 / ودار ابن حزم - بيروت -.

❖ **الإسناد عند علماء القراءات:** د. محمد بن سيدي محمد محمد الأمين. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: العدد 129 - السنة 37 - 1425هـ

❖ **إشكال وجوابه في حديث أم حرام بنت ملحان:** أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري. تقديم: فضيلة الشيخ المحدث: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى، ذو القعدة 1425هـ.

❖ **الآثار:** أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى: 182هـ). المحقق: أبو الوفا.
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

❖ **الأموال لابن زنجويه:** أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: 251هـ). تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود.
الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية إعلام الموقعين عن رب العالمين.

❖ **الإحكام في أصول الأحكام:** أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ).
المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر. قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس.

❖ **إجابة السائل شرح بغية الأمل:** محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ). المحقق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي.

❖ **الأعلام:** خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ). الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م.

❖ **الإتقان في علوم القرآن:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ). المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: 1394هـ/ 1974م.

❖ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ).

الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان. عام النشر: 1415هـ - 1995م.

❖ **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول:** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ).

المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا. قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور.

الناشر: دار الكتاب العربي. الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م.

❖ **إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار:** صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العَمْري المعروف بالفُلَّاني المالكي (المتوفى: 1218هـ). الناشر: دار المعرفة - بيروت.

❖ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420هـ). إشراف: زهير الشاويش.

الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية 1405هـ - 1985م.

❖ **أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار:** أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي

(المتوفى: 250هـ). المحقق: رشدي الصالح ملحس. الناشر: دار الأندلس للنشر - بيروت.

❖ **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه:** أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: 272هـ).

المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش. الناشر: دار خضر - بيروت.

ب

❖ **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ)

المحقق: محمد علي النجار. الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

❖ **البرهان في علوم القرآن:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ).

المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الأولى، 1376هـ - 1957م.

❖ **البحر المحيط في أصول الفقه:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ).

الناشر: دار الكتبي. الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.

❖ **الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث - اختصار علوم الحديث -:** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ). المحقق: أحمد محمد شاكر. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

❖ **البداية والنهاية:** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ). المحقق: علي شيري.

الناشر: دار إحياء التراث العربي.

ت

❖ **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك:** أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ). تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م.

❖ **تاريخ بغداد:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ). المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.

❖ **تاريخ ابن خلدون:** ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: 808هـ)، المحقق: خليل شحادة. دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1408هـ - 1988م.

❖ **التاريخ الكبير:** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ). الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

❖ **توجيه النظر إلى أصول الأثر:** طاهر بن صالح، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: 1338هـ). المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب. الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م.

❖ **تأويل مختلف الحديث:** أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ). الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق. الطبعة: الطبعة الثانية - مزيده ومنقحة 1419هـ - 1999م.

❖ **تفسير القرآن العظيم:** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ). المحقق: سامي بن محمد سلامة. الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999م.

❖ **تهذيب الأسماء واللغات:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ). عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة

العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

❖ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ). الناشر: المكتبة التوفيقية.

❖ **تلخيص المتشابه في الرسم:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ).

تحقيق: سُكينة الشهابي. الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق

❖ **التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح:** أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ). المحقق: د. أبو لبابة حسين.

الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض.

❖ **تاريخ دمشق:** أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ) المحقق: عمرو بن غرامة العمروي.

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

❖ **تفسير الراغب الأصفهاني:** أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ).

❖ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك:** أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ) المحقق: (جزء 1): ابن تاويت الطنجي، 1965م. (جزء 2، 3، 4): عبد القادر الصحراوي، 1966 - 1970م.

❖ **تذكرة الحفاظ:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.

* **التبيين لأسماء المدلسين**: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: 841هـ) المحقق: يحيى شفيق حسن.
  الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
* **تهذيب التهذيب**: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ).
  الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند/ الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ
* **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ).
  المحقق: د. بشار عواد معروف/ الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
* **تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي**: علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (المتوفى: 724هـ).
* **تاريخ بغداد**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف.
  الناشر: دار الغرب الإسلامي / بيروت.
* **التحرير والتنوير**: محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ). الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس. سنة النشر: 1984هـ.
* **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ).
  تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري.
  الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.
* **تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة**: محمد بن صادق بنكيران
  الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

❖ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:** محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ). المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان / الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.

❖ **تقييد العلم للخطيب البغدادي:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) الناشر: إحياء السنة النبوية - بيروت.

❖ **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار):** محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: 1354هـ).

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب/ سنة النشر: 1990م.

❖ **التعريفات:** علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ).

المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر/ دار الكتب العلمية بيروت: لبنان. الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م.

ج

❖ **الجامع لأحكام القرآن:** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة.

❖ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ). المحقق: د. محمود الطحان.

الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

❖ **جامع بيان العلم وفضله:** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) تحقيق: أبي الأشبال الزهيري.

الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.

ح

- **الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ:** جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ). حققه وعلق عليه: المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم. الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية. الطبعة: الثانية، 1412هـ.
- **الحيوان:** عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ). الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الثانية، 1424هـ.
- **حوار هادئ مع محمد الغزالي:** سلمان بن فهد العودة. الطبعة: الأولى - ذو القعدة 1409هـ. صدر الإذن بطباعته من الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. رقم 12501 / 5 وتاريخ 9 / 11 / 1409هـ.

خ

- **الاختلاف بين رواة البخاري:** يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: 909هـ). الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية/ الطبعة: الأولى، 2004.
- **الخواطر:** محمد متولي الشعراوي (المتوفى: 1418هـ). الناشر: مطابع أخبار اليوم.

س

- **سنن الدارمي:** أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ). تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- **السنن المأثورة للشافعي:** إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: 264هـ). المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المعرفة - بيروت.

❖ **سنن أبي داود:** أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ). المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

❖ **سنن الترمذي:** محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ). تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وغيره. الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر. الطبعة: الثانية، 1395هـ - 1975م.

❖ **السنة:** أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: 294هـ). المحقق: سالم أحمد السلفي. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت. الطبعة: الأولى، 1408سنن النسائي

❖ **السنن الكبرى:** أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (المتوفى: 303هـ). تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

❖ **سنن الدارقطني:** أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ). حققه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م.

❖ **السنن الصغير للبيهقي:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.

❖ **السنن الكبرى:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

❖ **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (المتوفى: 748هـ) الناشر: دار الحديث- القاهرة. الطبعة: 1427هـ-2006م.

- **سبل السلام**: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ). الناشر: دار الحديث.
- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: 1384هـ). الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان. الطبعة: الثالثة، 1402هـ - 1982م.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (المتوفى: 1420هـ). الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف).
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (المتوفى: 1420هـ). دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1412هـ / 1992م.
- **السُّنّة في مواجهة شُبُهات الاستشراق**: أحمد أنور سيد أحمد الجندي (المتوفى: 1422هـ). عني بطبعه ومراجعته خادم العلم: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. الناشر: المكتبة العصرية، صيدا / بيروت.
- **السنة المفترى عليها**: سالم البهنساوي (المتوفى: 1427هـ). الناشر: دار الوفاء، القاهرة، دار البحوث العلمية، الكويت الطبعة: الثالثة، 1409هـ - 1989م.
- **الاستذكار**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ). تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. الناشر: دار الكتب العلمية / بيروت.
- **الاستشراق والمُسْتَشْرِقُونَ ما لهم وما عليهم**: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: 1384هـ). الناشر: دار الوراق للنشر والتوزيع - المكتب الإسلامي.

- **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي (المتوفى: 1315هـ). المحقق: جعفر الناصري/ محمد الناصري. الناشر: دار الكتاب - الدار البيضاء.

ش

- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ). الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع.
- **شرح السنة**: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش. الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت.
- **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي (المتوفى: 1122هـ). الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى 1417هـ-1996م.
- **شرح علل الترمذي**: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ). المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.
- **شرح صحيح البخارى**: ابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض. الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م.
- **شعب الإيمان**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ). حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار.

❖ **شرح معاني الآثار**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ). حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق).

❖ **شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن**: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ). المحقق: عادل بن محمد. الناشر: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع.

❖ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: 418هـ). تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. الناشر: دار طيبة - السعودية. الطبعة: الثامنة، 1423هـ / 2003م.

❖ **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702هـ). الناشر: مؤسسة الريان. الطبعة: السادسة 1424هـ - 2003م. شبهات القرآنيين حول السنة النبوية.

❖ **شبهات القرآنيين**: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

ص

❖ **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

❖ **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان:** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
  الطبعة: الثانية، 1414 – 1993.
- **صحيح الجامع الصغير وزياداته:** أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (المتوفى: 1420هـ). الناشر: المكتب الإسلامي.
- **صحيح الترغيب والترهيب:** محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420هـ). الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الخامسة.
- **الصفدية:** تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ). المحقق: محمد رشاد سالم. الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر. الطبعة: الثانية، 1406هـ.
- **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة:** محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ). المحقق: علي بن محمد الدخيل الله.
  الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1408هـ.
- **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة:** أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: 974هـ). المحقق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي – كامل محمد الخراط.
  الناشر: مؤسسة الرسالة – لبنان. الطبعة: الأولى، 1417هـ – 1997م.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين – بيروت. الطبعة: الرابعة 1407هـ – 1987م.

ظ

❖ **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي:** سفر بن عبد الرحمن الحوالي .
الناشر: دار الكلمة. الطبعة: الأولى، 1420هـ / 1999م.

د

❖ **درء تعارض العقل والنقل:** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ).
تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم.

❖ **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق الحويني الأثري. الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر الطبعة: الأولى 1416هـ - 1996م.

❖ **الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام:** العلامة الفقيه المحدث محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (المتوفى: 1376هـ). دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن عزوز. دار ابن حزم - مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء. الطبعة الأولى 2003.

ذ

❖ **ذخيرة الحفاظ:** أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ). المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي. الناشر: دار السلف - الرياض. الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1996م.

ز

❖ **زاد المعاد في هدي خير العباد:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت. الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ /1994م.

- **الزاهر في معاني كلمات الناس**: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: 328هـ). المحقق: د. حاتم صالح الضامن. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992.

ف

- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ). الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر. الطبعة: الأولى، 1356.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

  عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (المتوفى: 429هـ). الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة: الثانية، 1977.
- **الفقه الإسلامي وأدلّته**: وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة. الناشر: دار الفكر - سوريَّة - دمشق.

  الطبعة: الرَّابعة المنقَّحة المعدَّلة بالنِّسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ). المحقق: علي حسين علي.

  الناشر: مكتبة السنة - مصر. الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.

❖ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ).

المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: 5787/113. الطبعة: 2، 1982.

❖ **الفتوى الحموية الكبرى:** تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ). المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري.

الناشر: دار الصميعي – الرياض. الطبعة: الطبعة الثانية 1425هـ / 2004م.

❖ **في ظلال القرآن:** سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (المتوفى: 1385هـ).

الناشر: دار الشروق - بيروت- القاهرة. الطبعة: السابعة عشر - 1412هـ.

❖ **الفوائد (الغيلانيات):** أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى: 354هـ).

حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي. قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.

الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض. الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1997م.

ع

❖ **علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة:** الدكتور صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: 1407هـ).

الناشر: دار العلم للملايين، بيروت - لبنان. الطبعة: الخامسة عشر، 1984م.

- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- **علم أصول الفقه**: عبد الوهاب خلاف (المتوفى: 1375هـ).

الناشر: مكتبة الدعوة – شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم). الطبعة: عن الطبعة الثامنة لدار القلم.

- **العبر في خبر من غبر**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ).

المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

- **الاعتصام**: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ).

تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. الناشر: دار ابن عفان، السعودية. الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.

ق

- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- **الاقتصاد في الاعتقاد**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ) وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م.

- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ).

المحقق: ناصر عبد الكريم العقل. الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان. ط: السابعة، 1419هـ - 1999م.

ك

❖ **كشف المشكل من حديث الصحيحين:** جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ).

المحقق: علي حسين البواب. الناشر: دار الوطن - الرياض.

❖ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ). الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية). تاريخ النشر: 1941م.

❖ **الكافية الشافية:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة. الطبعة: الثانية، 1417هـ.

ر

❖ **الرسالة:** الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ).

المحقق: أحمد شاكر. الناشر: مكتبه الحلبي، مصر. الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م.

❖ **روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري «دراسة وتحليل»:** الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد.

الناشر: دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة: الأولى، 1426هـ.

ل

* **لسان العرب**: محمد بن مكرم، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ). دار صادر - بيروت - الطبعة: الثالثة - 1414هـ.
* **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: 871هـ).

  الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى 1419هـ - 1998م.

م

* **الموطأ**: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) المحقق: محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات. الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004م.
* **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م.
* **المحلى بالآثار**: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ) / الناشر: دار الفكر - بيروت.
* **معرفة السنن والآثار**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) / المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي.

  الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق/ بيروت)، دار الوعي (حلب / دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة). الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1991م.

* **المقدمات الممهدات**: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ).

الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988م.

* **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ). المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد / الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى - 1422هـ.

* **المختصر النصيح في تَهْذِيب الْكِتَاب الْجَامِع الْصحيح**: المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأَسَدِيُّ الأندلسي، المَرِيِّ (المتوفى: 435هـ). المحقق: أَحْمَد بْن فَارِس السّلوم.

الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة - الرياض. الطبعة: الأولى، 1430هـ - 2009م.

* **مسند إسحاق بن راهويه**: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: 238هـ) المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي / الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، 1412 - 1991.

* **المنتخب من مسند عبد بن حميد**: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: 249هـ) تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي.

الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية 1423هـ - 2002م.

* **المُخلِّصيّات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص**: محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (المتوفى: 393هـ) المحقق: نبيل سعد الدين جرار.

الناشـر: وزارة الأوقـاف والـشؤون الإسـلامية لدولـة قطـر. الطبعـة: الأولـى، 1429هـ - 2008م.

* **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ). الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

* **موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني:** مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية، مَزِيَدة منقحَة.

* **مسند الشاميين:** سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ).

المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، 1405 - 1984.

* **المصنف في الأحاديث والآثار:** أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت.

الناشر: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة: الأولى، 1409.

* **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:** أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه أبي حَفْص عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاريُّ القرطبيُّ.

* **مختصر صحيح البخاري:** محمد ناصر الدين الألباني / منشورات لجنة إحياء السنة - الطبعة الأولى -.

* **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الثانية، 1392.

❖ **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**: أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ). محقق. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى.

❖ **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد، المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، 1411 - 1990.

❖ **مذاهب فكرية معاصرة**: محمد بن قطب بن إبراهيم. الناشر: دار الشروق. الطبعة: الأولى 1403هـ- 1983م.

❖ **مقدمة ابن الصلاح - معرفة أنواع علوم الحديث -**: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ). المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت.

❖ **ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه**: الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله (المتوفى: 243هـ). المحقق: حسين القوتلي. الناشر: دار الكندي، دار الفكر - بيروت. الطبعة: الثانية، 1398

❖ **مجموع الفتاوى**: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ). المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف).

❖ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: علي بن سلطان محمد، أبو الحسن الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ). دار الفكر، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.

❖ **المغني لابن قدامة**: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ). الناشر: مكتبة القاهرة.

❖ **المعجم الكبير**: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ).

المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة. الطبعة: الثانية.

❖ **المدخل إلى السنن الكبرى**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

❖ **معرفة السنن والآثار**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ).
المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي.
الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة). الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1991م.

❖ **منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد**: أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (المتوفى: 550هـ). المحقق: محمود بن عبد الرحمن قدح. الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية. الطبعة: الأولى، 1422هـ/2002م.

❖ **المهذب في علم أصول الفقه المقارن** (تحريرٌ لمسائِلِه ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً): عبد الكريم بن علي بن محمد النملة.
دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى: 1420هـ - 1999م.

❖ **الموافقات**: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ). المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.
الناشر: دار ابن عفان. الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.

❖ **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**: الدكتور غالب بن علي عواجي / الناشر: المكتبة العصرية الذهبية - جدة. الطبعة: الأولى 1427هـ - 2006م.

❖ **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)**: أبو بكر كافي. الناشر: دار ابن حزم بيروت. الطبعة: الأولى، 1422هـ / 2000م.

❖ **مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول**: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ). المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد. الناشر: مكتبة الصحوة الإسلامية - الكويت.

❖ **موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ). صَنَعَهُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء/ اليمن. الطبعة: الأولى، 1431هـ - 2010م.

❖ **معجم الشيوخ الكبير للذهبي**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ).

المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة. الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية.

❖ **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن علي ابن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ). المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

❖ **مقتطفات من كتاب من روائع حضارتنا**: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: 1384هـ). الناشر: دار الوراق للنشر والتوزيع، بيروت، المكتب الإسلامي. الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م.

- **المستشرقون والتراث**: عبد العظيم محمود الديب (المتوفى: 1431هـ). الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة. مصر. الطبعة: الثالثة، 1413هـ - 1992.
- **المصنَّف**: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ). المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي / الناشر: المجلس العلمي- الهند.
- **موضح أوهام الجمع والتفريق**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ). المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الأولى، 1407.
- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ). حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين. تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور.
- **معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب -**: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ). المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ). الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. الطبعة: الثالثة، 1409هـ/1989م.
- **المدلسين**: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: 826هـ). المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد. الناشر: دار الوفاء.
- **معرفة السنن والآثار**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ). المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة.

❖ **المتواري علي تراجم أبواب البخاري:** أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني (المتوفى: 683هـ). المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد. الناشر: مكتبة المعلا - الكويت.

❖ **مذكرة في أصول الفقه:** محمد الأمين بن محمد الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ). الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. الطبعة: الخامسة، 2001م.

❖ **المصاحف:** أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: 316هـ). المحقق: محمد بن عبده. الناشر: الفاروق الحديثة – مصر، القاهرة. الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002م.

❖ **مدرسة الإمام البخاري في المغرب:** - د. يوسف الكتاني(2/ 542 - 534) دار لسان العرب - بيروت -.

❖ **موقع الإسلام سؤال وجواب**

ط

❖ **طرح التثريب في شرح التقريب:** أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ). **أكمله ابنه:** أحمد (المتوفى: 826هـ). الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

❖ **الطرق الحكمية:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ) / الناشر: مكتبة دار البيان.

و

❖ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ).
المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر - بيروت.

* **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)

المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث/ بيروت. عام النشر: 1420هـ - 2000م.

* **ويكيبيديا الموسوعة الحرة:** الشبكة العنكبوتية

ن

* **النكت الوفية بما في شرح الألفية:** برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي.

المحقق: ماهر ياسين الفحل. الناشر: مكتبة الرشد ناشرون. الطبعة: الأولى، 1428هـ / 2007م.

* **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب:** شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: 1041هـ).

المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان ص. ب 10.

* **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ). الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

* **الناسخ والمنسوخ:** أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ).

المحقق: د. محمد عبد السلام محمد. الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت. الطبعة: الأولى، 1408.

* **النشر في القراءات العشر:** شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد ابن يوسف (المتوفى: 833هـ) المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ). الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

* **نقض أصول العقلانيين:** سليمان بن صالح الخراشي / الناشر: دار علوم السنة.

❖ **نظرة المستشرقين للسنة النبوية المطهرة** (شبهاتٌ وردودٌ): مثنى الزيدي، المشرف العام على موقع العلم الشرعي.

❖ **نيل الأوطار**: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ).

تحقيق: عصام الدين الصبابطي. الناشر: دار الحديث، مصر. الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.

ي

❖ **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف ابن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ). المحقق: المرتضي الزين أحمد / الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة: الأولى، 1999م.

المواقع الإلكترونية من الشبكة العنكبوتية

LE360 يوم 2017/10/20

Chouf TV

https://ar.wikipedia.org/wiki/.

https://www.goodreads.com/author/show/5295311.

مركز الأبحاث العقائدية:

http://www.aqaed.com/book/52/adwaae-01.html.

http://rihanapress.com/index.php/ar/islam/3448-2016-02-16-11-35-08.html.

http://quran-m.com/quran/article/

http://www.dw.com/ar

https://ar.wikipedia.org/wiki

https://old.egyptwindow.net/web_Details.aspx?News_ID=1168

http://howiyapress.com

موقع دعوة الحق (صحيح البخاري بالغرب الإسلامي).

http://alarab.uk/article/%D8%A7%D9%81%D9%83%D8%A7%D8%B1/93441/manifest.html

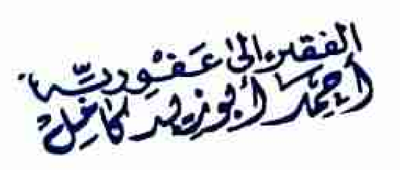
موقع مغرس

http://www.kacemkhailat.com/2017/11/blog-post_73.html



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات


الفقير إلى عفو ربه
أحمد أبو زيد كاملي